

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم النفس

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند

الأستاذ الجامعي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة أنموذجا

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس الاجتماعي

تحت إشراف الاستاذ الدكتور:

علي قوادرية

من إعداد الطالبة:

بشرى بن شوفي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
قيرة اسماعيل	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
علي قوادرية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة 02
بوخميس بوفولة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة باجي مختار عنابة
نصيرة خلايفية	أستاذة محاضرة -أ-	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
العمرى فنتازي	أستاذ محاضرة -أ-	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
عبد العزيز عبد المالك	أستاذ محاضرة -أ-	عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة 02

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آل بيته

الطاهرين ...

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا البحث ولولا توفيقه عز وجل

لما تحقق من ذلك شيء... وبعد:

أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان الى الأستاذ الدكتور **علي قوادرية** لتفضله بالإشراف

على هذا البحث ولما بذله من جهد وتوجيهات قيمة وأراء سديدة واقتراحات لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان للجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على المشاركة في

مناقشة هذه الأطروحة وإثرائهم بملاحظاتهم القيمة.

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة التي تحمل عنوان: " التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي " إلى محاولة معرفة التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي، وكذلك محاولة الكشف ما إذا كانت هناك اختلافات في التصورات الاجتماعية للأستاذ الجامعي حسب متغير السن والجنس والحالة العائلية.

من خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي ؟
- هل تختلف التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب متغير الجنس (ذكر/ أنثى)، حسب متغير الحالة العائلية (متزوج / أعزب)، حسب متغير السن.

للإجابة على هذه التساؤلات تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى إطارين، إطار نظري وإطار ميداني يحوي الأول أربعة فصول كانت على النحو التالي: المنطلقات النظرية للمشكلة وخلفياتها، التصورات الاجتماعية مفهوم نفسي- اجتماعي، المقاربة النظرية للعنف الزوجي، الأطر النظرية والفلسفية لملح الأستاذ بالجامعة الجزائرية، ولقد ساهم الإطار النظري في توجيهنا لبناء الإطار الميداني الذي اشتمل على فصلين الأول منه تضمن الإجراءات المنهجية من المنهج المستخدم وعينة الدراسة وتقنيات جمع البيانات التي تمثلت في المقابلة المفتوحة من خلال الدراسة الاستطلاعية، الاستحضار التسلسلي والشبكة الترابطية في الدراسة الأساسية في حين خصص الفصل الثاني منه لتحليل البيانات التي تحصلنا عليها والتي اعتمدنا على برنامج فرجاس للتحليل النموذجي الفئوي .

ومن خلال تحليل المعطيات توصلت الدراسة إلى أنّ هناك تصورات سلبية للأستاذ الجامعي حول ظاهرة العنف الزوجي، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أنه ليس هناك اختلاف في التصورات الاجتماعية للأستاذ الجامعي حسب متغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التصورات الاجتماعية، العنف الزوجي، الأستاذ الجامعي.

Résumé

L'objectif de cette étude qui s'intitule: "les représentations sociales de la violence conjugale chez les enseignants universitaires est d'essayer de déterminer les représentations sociale de la violence conjugale chez les enseignants universitaires et aussi de savoir est ce qu'il ya une différence des représentations sociales des enseignants universitaires liées a des différents variables comme l'âge, situation familial, et aussi le sexe (féminin, masculin).

A la lumière de ce qui précède l'étude de ce thème est d'essayer de répondre aux questions suivantes:

- Es qu'il ya une différence entre les représentations des enseignants universitaires liées a plusieurs variables (sexe, l'age, situation familial)?

Pour répondre aux questions on a procède a deux étapes la première concernant la partie théorique avec ses quatre chapitres tandis la deuxième concernant la partie pratique explicitant la méthode descriptive utilisée dans cette étude et l'outil de collecte des donnée a savoir la technique de « Evocation libre, réseaux d'association ».

Ces deux technique a été administrée à un échantillon de 118 enseignants universitaires.

Après l'analyse des résultats on a abouti aux conclusions suivantes:

-Les enseignants universitaires ont des représentations négatives sur la violence conjugale.

- Il n'ya pas de différence entre les représentations sociales de la violence conjugale chez les enseignants universitaires liées aux différentes variables: sexe, âge, situation familial.

Mots-clés: représentations sociales, enseignant universitaire, violence conjugale.

محتويات الدراسة

كلمة شكر

محتويات الدراسة

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة أ-د

الجانب الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: المنطلقات النظرية للمشكلة وخلفياتها

1. أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع.....06
2. أهداف الدراسة.....07
3. المشكلة البحثية وتساؤلاتها08
4. المفاهيم المستعملة في الدراسة12
- 1.4 التصورات الاجتماعية مصطلح نفسو- اجتماعي12
- 2.4 التوجهات النظرية لمفهوم العنف15
- 3.4 العنف الزوجي25
- 4.4 الأستاذ الجامعي.....27
5. الأدبيات والدراسات السابقة28

الفصل الثاني: التصورات الاجتماعية مفهوم نفسي - اجتماعي

- تمهيد 54
- 1 . التصورات الاجتماعية من دوركايم إلى موسكوفيتشي 54
2. مقاربات تطويرية لنشأة التصورات الاجتماعية..... 57
3. التصور في مفهومه الدينامي 61
3. 1 المفهوم العام للتصور 61
3. 2 المصطلحات القريبة من التصور 66
3. 3 أبعاد التصور 68
4. التصورات الاجتماعية في صورتها الازدواجية، الرمزية، البنائية، الابداعية..... 70
5. شروط بناء التصورات الاجتماعية 72
6. طبيعة العناصر المكونة للتصورات الاجتماعية..... 74
7. الوظائف النسقية للتصورات الاجتماعية..... 77
7. 1 الوظيفة المعرفية للتصورات الاجتماعية 77
7. 2 تحديد الهوية الاجتماعية في حقل التصور 78
7. 3 وظيفة التوجيه 78
7. 4 التبرير القبلي و البعدي للسلوك الاجتماعي 79
8. بنية و تكوين التصورات الاجتماعية..... 79
- 1.8 التصورات الاجتماعية ونظرية النواة المركزية..... 79
- 2.8 النظام المحيطي 82

9. آليات عمل التصورات الاجتماعية: التوضيح/الترسيخ 84
10. تعديل التصورات الاجتماعية 88
11. مقارنة منهجية لطرق جمع محتوى التصورات الاجتماعية 92
- خلاصة 99

الفصل الثالث: المقاربة النظرية للعنف الزوجي

- تمهيد 101
- أولاً: العنف ، تاريخه، أشكاله، الآثار المترتبة عنه
1. هل العنف سلوك غريزي أم مكتسب ؟ 102
2. نظرة تاريخية للممارسات العنيفة 104
3. العنف و بعض المفاهيم المرتبطة به 105
4. ظاهرة العنف ضد المرأة في دول العالم و نسب انتشارها؟ 108
5. صورة المرأة في المجتمعات القديمة 113
6. العوامل المتدخلة في ظهور العنف الزوجي 121
7. أشكال العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة 126
8. سيكولوجية الزوج العنيف والزوجة المعنفة 130
9. دورة العنف الزوجي 132
10. نظرة الشريعة الاسلامية وقانون العقوبات للعنف الزوجي ضد المرأة 134
- 1.10 موقف الإسلام من العنف الزوجي ضد المرأة 134
- 2.10 ضرب الزوجة في قانون العقوبات الجزائري 138

11. الآثار المترتبة على ممارسة العنف ضد الزوجة.....	142
12. الجهود الدولية في مواجهة العنف ضد المرأة.....	145
13. الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة.....	147
14. الأمثال الشعبية والعنف ضد المرأة.....	148
15. الخلفيات الثقافية المولدة للآليات الاجتماعية التي تنتج العنف.....	151
ثانيا: التوجهات النظرية للسلوك العنيف	153
1. القراءات النفسية لظاهرة العنف	153
1. 1 الاتجاهات الأساسية في التحليل النفسي والذات العنيفة.....	153
1. 2 باندورا وتعلم السلوك العنيف.....	156
1. 3 العنف حسب النماذج المعرفية لبيك Beck.....	158
1. 4 نظرية الإحباط والعدوان.....	160
1. 5 البعد النفسي الاجتماعي في تفسير العنف.....	162
1. 6 العجز المكتسب وعلاقته بالعنف.....	163
1. 7 النظرية السلوكية.....	164
2. العنف في ضوء النظريات الاجتماعية	165
1.2 المرجعيات الأنثروبولوجية للسلوك العنيف.....	165
2. 2 نظرية التبادل و الضبط الاجتماعي.....	168
2. 3 المدرسة التفاعلية الرمزية والشخصية العنيفة.....	170
2. 4 التكوين البيولوجي وانعكاساته على السلوك العنيف.....	171

172	2. 5 السلوك العنيف نتاج العدوى الجماعية.....
173	2. 6 المقاربة الاقتصادية لتفسير العنف.....
174	2. 7 السلوك العنيف من منظور وظيفي
176	2. 8 نظرية الثقافات الفرعية.....
178	3. الاتجاه التكاملي في تحليل وتفسير ظاهرة العنف.....
180	ثالثا: المؤسسة الزوجية في المجتمع الجزائري.....
180	1. مفهوم الأسرة والزواج.....
183	2. التحولات السوسيو ثقافية للعائلة الجزائرية.....
187	3. العائلة الجزائرية في مظاهرها المختلفة.....
193	4. الزواج في المجتمعات الريفية والحضرية: رؤية تحليلية
199	5. المرأة في الأسرة الجزائرية.....
201	6. الذهنية الثقافية واشكالية الذكورة والانوثة
202	7. ثنائية العلاقة زوج/زوجة.....
204	8. مكانة المرأة في الأسرة الزوجية
206	خلاصة

الفصل الرابع: الأطر النظرية والفلسفية لملح الأستاذ بالجامعة الجزائرية

208	تمهيد.....
208	أولا: التعليم العالي: واقع النشأة والتحديات المعاصرة.....
208	1. نشأة التعليم العالي وتطوره.....

210	2. مفهوم التعليم العالي
211	3. أهداف التعليم العالي.....
212	4. وظائف التعليم العالي.....
213	5. مبادئ التعليم العالي في الجزائر
215	6. التحديات التي تواجه التعليم العالي.....
216	7. أنماط التعليم العالي

217 ثانيا : المنظومة الجامعية الجزائرية: مقارنة مفاهيمية

217	1. مختلف المفاهيم للجامعة كمؤسسة اجتماعية ثقافية.....
219	2. النشأة التاريخية للمؤسسة الجامعية بالجزائر.....
225	3. وظائف الجامعة.....
228	4. أهداف الجامعة

229 ثانيا: ملمح الأستاذ بالجامعة الجزائرية

229	1. أهمية الأستاذ الجامعي
230	2. الأدوار المنوطة بالأستاذ الجامعي.....
233	3. الصفات الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي.....
236	4. تكوين الأستاذ الجامعي
237	5. وظائف الأستاذ الجامعي.....
242	6. توظيف الأستاذ الجامعي
243	7. تكوين الأستاذ الجامعي.....
249خلاصة

الجانب الثاني: الإطار الميداني للدراسة

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة

252	تمهيد
252	أولاً: الدراسة الاستطلاعية
252	1. أهداف الدراسة الاستطلاعية
253	2. عينة الدراسة الاستطلاعية
253	3. نتائج الدراسة الاستطلاعية
256	ثانياً: الدراسة الأساسية
256	1. المنهج المتبع في مختلف اجراءات الدراسة
257	2. مجالات الدراسة وحدودها
260	3. العينة وكيفيات اختيارها
264	4. أدوات جمع المعطيات المعتمدة في الدراسة
274	خلاصة

الفصل السادس: عرض النتائج النهائية للدراسة

276	1. نتائج الدراسة النهائية من الدراسة وعرضها
280	1.1 عرض نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي
297	1.2 عرض نتائج الشبكة الترابطية
306	2. تحليل و مناقشة و تفسير النتائج على ضوء المقاربات النظرية للدراسة
308	3. تحليل وتفسير نتائج الدراسة
هـ	خاتمة

318	قائمة المراجع
-----	---------------

الملاحق

ملخصات الدراسة.

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان
253	جدول رقم (1): التكرارات والنسب المئوية لمحتوى العبارات المستخلصة من استجابة العينة تخصص تكنولوجيا
254	جدول رقم (2): التكرارات والنسب المئوية لمحتوى العبارات المستخلصة من استجابة العينة تخصص العلوم الاجتماعي والعلوم الانسانية
261	جدول رقم (3): عدد الأساتذة حسب كل قسم من أقسام الكلية
261	جدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب الجنس
262	جدول رقم (5): توزيع العينة حسب الفئات العمرية
263	جدول رقم (6): توزيع العينة حسب الحالة العائلية
266	جدول رقم (7): معلومات هامة عن الكلمة الحث.
277	جدول رقم (8): نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للعينة الاجمالية
281	جدول رقم (9): نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة ذكور
283	الجدول (10): نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة إناث
284	الجدول (11) : ملخص نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة ذكور/إناث
285	الجدول (12) : نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأستاذ الجامعي العازب

- 287 الجدول (13): نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأستاذ الجامعي
المتزوج
- 288 الجدول (14): ملخص نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة متزوج /
عازب
- 290 الجدول (15) : نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة من الفئة
العمرية الأولى
- 291 الجدول (16): نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة من الفئة العمرية
الثانية
- 293 الجدول (17): نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة من الفئة العمرية
الثالثة
- 294 الجدول (18) : ملخص نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة حسب
الفئة العمرية
- 296 جدول (19) : يلخص نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي حسب المتغيرات
المختلفة
- 297 جدول (20): النتائج العامة لتقنية الشبكة الترابطية
- 299 جدول (21) : نتائج حساب مؤشر القطبية (P)
- 299 جدول (22): نتائج حساب مؤشر الحياد (N)
- 300 جدول (23): نتائج المؤشرين

- 303 جدول رقم (24): نتائج تقنية الشبكة الترابطية حسب متغير الجنس
- 304 جدول رقم (25): نتائج تقنية الشبكة الترابطية حسب متغير الحالة العائلية
- 305 جدول رقم (26): نتائج تقنية الشبكة الترابطية حسب متغير الفئة العمرية

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان
160	الشكل رقم (1): نظرية دولارد و ميلر في تفسير الإحباط و العدوان
233	الشكل رقم (2): أدوار عضو هيئة التدريس
262	الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس
263	الشكل رقم (4): توزيع العينة حسب الفئات العمرية
264	الشكل رقم (5): توزيع العينة حسب الحالة العائلية
302	الشكل رقم (06): مؤشر القطبية ومؤشر الحياد
315	شكل رقم (07) يبين التصور الاجتماعي لظاهرة العنف الزوجي



مقدمة

إنّ ظاهرة العنف هي ظاهرة اجتماعية استفحلت كنتيجة حتمية لطبيعة الحياة العصرية وما صاحبها من تحولات وتغيرات عديدة في كافة المجالات، مما أظهر العديد من المشاكل الاجتماعية والأسرية التي لم تكن موجودة من قبل في المجتمعات التقليدية التي تتسم بالبساطة. وفي خضم التغيير الذي لحق المجتمعات من بدائية تقليدية إلى أخرى حضارية تحمل مظاهر التطور والتحضر الذي يمكن أن يتسبب في ظهور تغيرات اجتماعية وثقافية لم تكن موجودة من قبل في الأسر الجزائرية، مما أفقدها بعضا من وظائفها وتماسكها.

ومن هنا فقد احتلت ظاهرة العنف حيزا كبيرا من اهتمام المختصين والباحثين في جميع الميادين، الاجتماعية والتربوية والنفسية لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية من جهة ومن جهة أخرى لا تزال تضم العديد من الدوافع التي تنتشر من خلالها. لقد أخذ العنف يتنامى في مجتمعاتنا وينتشر بنسبة كبيرة في كافة المجتمعات سواء العالم الثالث أو العالم الأول أو المتقدم وفي جميع الطبقات غنيها وفقيرها، ووسط المتعلمين والأمية.

فهو مفهوم متعدد الجوانب والوجوه، بدءا من العنف المدرسي والأسري حتى العنف الزوجي كونه مرتبطا بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. يرجع من الناحية النظرية إلى التعلم والإحباط، إذ يرى أن العنف والاستجابة بطريقة عنيفة يكونان في بعض الأحيان سلوكا مكتسبا، يتعلمه الفرد خلال أطوار التنشئة الاجتماعية. ونلفت الانتباه إلى بعض الدراسات التي وجدت أن الأفراد الذين يكونون ضحية للعنف في صغرهم يمارسون العنف على أفراد أسرهم في المستقبل. ويعتقد أن القيم الثقافية والمعايير الاجتماعية تلعب دورا كبيرا ومهما في تبرير العنف، إذ أن المكانة الاجتماعية تحدد معايير معينة تستخدم العنف أحيانا كواجب وأمر حتمي. وكذلك يتعلم الأفراد المكانات الاجتماعية وأشكال التبجيل المصاحبة لها والتي تعطي القوي الحقوق والامتيازات التعسفية أكثر من الضعيف في الأسرة سواء أكان أبا أو أخا أكبر أو زوجا، يتمتع بكل الحقوق والامتيازات التي تضمن له أن يسمعوا ويطيعوا وإلا تعرضوا للأذى الشديد.

العنف ضمن نطاق العلاقات الزوجية يتخذ أشكالاً مختلفة فيمكن أن يكون عابراً كما يمكن أن يكون متكرراً ومستمرًا ، ويظهر سلوك الزوج العنيف على جسد الزوجة على هيئة بثور وكدمات وجروح وحروق ويعرف بالعنف الجسدي وهو الذي يظهر للعيان ، بينما يمكن للعنف أن يأخذ شكلاً آخر لا يظهر للعيان وهو العنف النفسي والمتمثل في السب والشتيم والإهمال والتحقير وهو أشد ضرراً على الزوجة .

وقد دلت تقارير المنظمة العالمية للصحة على أن ثلث نساء العالم يتعرضن للعنف والضرب من قبل أزواجهن، حيث بلغ عدد النساء الأمريكيات المتعرضات للعنف الجسدي من قبل أزواجهن 30 % أما في فرنسا 95 % من ضحايا العنف من النساء 51 % منهن ضحايا عنف أزواجهن ، وفي الجزائر كشفت الإحصائيات الأخيرة المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني أنه من بين 7042 امرأة ضحية للعنف نجد 3723 امرأة متزوجة.

وعليه تحاول هذه الدراسة فهم السلوك العنيف الممارس داخل الأسرة من منظور نفسي اجتماعي من خلال سلسلة من التصورات الاجتماعية لأهم شريحة في المجتمع وهي الأستاذ الجامعي نظراً لدورهم البحثي في مختلف مجالات الحياة العامة والظواهر المنتشرة في المجتمع ومنها العنف الذي يشكل خطورة على أفراد المجتمع من جهة ، ومن جهة أخرى لما لهذه الوسيلة من أهمية بالغة في تفسير مختلف المشاكل الاجتماعية ولقدرتها على ترجمة الواقع الاجتماعي على اعتبار أن التصور الاجتماعي طريقة لتنظيم معرفتنا للواقع يتم بناؤها اجتماعياً انطلاقاً من قوانين التفسير الخاصة بنا والمرسومة اجتماعياً.

وتحقيقاً لذلك ارتأينا في دراستنا تقسيم هذا البحث إلى إطارين أحدهما نظري والآخر تطبيقي كما قسم كل إطار إلى مجموعة من الفصول احتوى الجانب النظري منه على:

الفصل الأول والذي سميناه المنطلقات النظرية للمشكلة وخلفياتها ويضم الأهداف النظرية والتطبيقية للدراسة، المشكلة البحثية وتساؤلاته، المفاهيم المستعملة في الدراسة، وأخيراً الأدبيات والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: التصورات الاجتماعية مفهوم نفسي - اجتماعي ويضم:

التصورات الاجتماعية من دوركايم إلى موسكوفيتشي، مقاربات تطويرية لنشأة التصورات الاجتماعية، التصور في مفهومه الدينامي، المفهوم العام للتصور. المصطلحات القريبة من التصور، ثلاثية أبعاد التصور، التصورات الاجتماعية في صورتها الازدواجية، الرمزية، البنائية، الإبداعية، شروط بناء التصورات الاجتماعية، طبيعة العناصر المكونة للتصورات الاجتماعية، الوظائف النسقية للتصورات الاجتماعية، بنية وتكوين التصورات الاجتماعية،

آليات عمل التصورات الاجتماعية، تعديل التصورات الاجتماعية، مقارنة منهجية لطرق جمع محتوى التصورات الاجتماعية.

الفصل الثالث : المقارنة النظرية للعنف الزوجي و يضم في القسم الأول منه على :

هل العنف سلوك غريزي أم مكتسب ؟ ، نظرة تاريخية للممارسات العنيفة ، العنف وبعض المفاهيم المرتبطة به، ظاهرة العنف ضد المرأة في دول العالم ونسب انتشارها، صورة المرأة في المجتمعات القديمة ، العوامل المتدخلة في ظهور العنف الزوجي، أشكال العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة، سيكولوجية الزوج العنيف والزوجة المعنفة، دورة العنف الزوجي، نظرة الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات للعنف الزوجي ضد المرأة، الآثار المترتبة على ممارسة العنف ضد الزوجة ، الجهود الدولية في مواجهة العنف ضد المرأة، الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة.

أما القسم الثاني منه احتوى على التوجهات النظرية للسلوك العنيف من القراءات النفسية لظاهرة العنف (نظرية التحليل النفسي، نظرية التعلم لباندورا، النظرية المعرفية لبيك Beck ، نظرية الإحباط والعدوان، نظرية العجز المكتسب، النظرية السلوكية)، إلى العنف في ضوء النظريات الاجتماعية (المرجعيات الأنثروبولوجية للسلوك العنيف، نظرية التبادل والضبط الاجتماعي، المدرسة التفاعلية الرمزية والشخصية العنيفة، التكوين البيولوجي وانعكاساته على السلوك العنيف، السلوك العنيف نتاج العدوى الجماعية، المقاربة الاقتصادية لتفسير العنف، السلوك العنيف من منظور وظيفي، نظرية الثقافات الفرعية) وأخيرا الاتجاه التكاملي في تحليل وتفسير ظاهرة العنف .

أما القسم الثالث منه والذي جاء معنوناً ب: المؤسسة الزوجية في المجتمع الجزائري فاحتوى على : مفهوم الأسرة والزواج ، التحولات السوسيو ثقافية للعائلة الجزائرية ، العائلة الجزائرية في مظاهرها المختلفة ، الزواج في المجتمعات الريفية والحضرية: رؤية تحليلية ، المرأة في الأسرة الجزائرية ،العقلية الجزائرية وإشكالية الذكورة و الأنوثة ، ثنائية العلاقة زوج/ زوجة ، مكانة المرأة في الأسرة الزوجية .

الفصل الرابع: الأطر النظرية والفلسفية لملمح الأستاذ بالجامعة الجزائرية ويضم في القسم الأول منه على:

المقاربة مفاهيمية للجامعة الجزائرية (مختلف المفاهيم للجامعة كمؤسسة اجتماعية ثقافية، النشأة التاريخية للمؤسسة الجامعية بالجزائر، وظائف الجامعة، أهداف الجامعة).

أما القسم الثاني فجاء تحت عنوان: ملمح الأستاذ بالجامعة الجزائرية وضمّ (مفهوم الأستاذ الجامعي، أهمية الأستاذ الجامعي، الأدوار المنوطة بالأستاذ الجامعي، الصفات الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي، تكوين الأستاذ الجامعي، وظائف الأستاذ الجامعي، توظيف الأستاذ الجامعي، تكوين الأستاذ الجامعي).

واحتوى الجانب الميداني للدراسة على فصلين :

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة وضم الدراسة الاستطلاعية (أهداف الدراسة الاستطلاعية، الأدوات المستعملة في الدراسة الاستطلاعية، النتائج المتوصل إليها).
والدراسة الأساسية (المنهج المتبع في مختلف إجراءات الدراسة، مجالات الدراسة وحدودها ، العينة وكيفية اختيارها ، أدوات جمع المعطيات المعتمدة في الدراسة) .

الفصل السادس: عرض ومناقشة النتائج النهائية للدراسة

عرض نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي والشبكة الترابطية، تحليل ومناقشة وتفسير النتائج على ضوء المقاربات النظرية للدراسة وأخيرا حوصلة نتائج الدراسة.

الفصل الأول: المنطلقات النظرية للمشكلة وخلفياتها

1. أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع.
2. المشكلة البحثية وتساؤلاتها.
3. المفاهيم المستعملة في الدراسة .
- 1.3 التصورات الاجتماعية مصطلح نفسو- اجتماعي .
- 2.3 التوجهات النظرية لمفهوم العنف .
- 3.3 العنف الزوجي.
- 4.3 الأستاذ الجامعي.
4. الأدبيات والدراسات السابقة .

1. أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

تعتبر الأسرة لبنة المجتمع الأساسية ووحدته، وذلك من خلال انسجام وتضامن أفرادها الذين يشكلون وحدة وأداة يستخدمها المجتمع لفرض الأمن والقيم الحميدة، وبموجبها يصبح المجتمع مجتمعا سليما.

لذلك تبرز أهمية البحوث التي تتناول الأسرة والتغيرات التي تتعرض لها لاسيما التغيرات الاجتماعية في الوظائف والأدوار التي كانت تقوم بها في السابق ، والمشاكل التي تعترضها كالعنف خصوصا.

وهذه الدراسة ستتناول التصورات الاجتماعية لفئة مثقفة في المجتمع وهي الأستاذ الجامعي لظاهرة العنف الزوجي ، هذا الأستاذ الذي يشكل أداة أساسية لمحاولة تغيير أي ظاهرة تمس المجتمع وخاصة الأسرة في موضوعنا الحالي.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تناولته، ونجملها في النقاط التالية:

- ❖ لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالأسرة لأنها اللبنة الأساسية في المجتمع.
- ❖ قلة الدراسات التي تناولت تصورات الأستاذ الجامعي لظاهرة العنف الزوجي إن لم نقل انعدامها.
- ❖ تمثل رصيذا اضافيا من المعرفة العلمية يعزز البحوث الأكاديمية .
- ❖ تمثل اسهاما معرفيا اجتماعيا يكشف عن ظاهرة تنخر البنية الأساسية للمجتمع .
- ❖ تتناول هذه الدراسة ظاهرة نفسية اجتماعية بأشكالها المختلفة التي هي في تزايد مستمر وما ينجم عنها من تأثيرات تصيب الأفراد (المرأة، الأطفال) والمجتمعات.
- ❖ فهم الواقع المعاش من خلال التطرق لهذه الظاهرة عن طريق اعتمادنا على التصورات الاجتماعية كأسلوب للبحث.

*أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يختار الباحث موضوع دراسته لأسباب واعتبارات كثيرة، قد تكون ذاتية والمتمثلة في رغبته في تجسيد فكرة أو لتحقيق أغراض معينة يهدف إليها، أو قد تكون أسبابا موضوعية يقدمها ويفرضها الواقع الاجتماعي الذي يعتبر المحفز الأساسي للبحث عن حلول للمشكلات.

من أهم الأسباب التي دفعت الباحثة لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ❖ الاهتمام الشخصي بظاهرة العنف الزوجي .
- ❖ الانتشار الواسع لظاهرة موضوع البحث والمسكوت عنها من طرف المجتمع.
- ❖ الاحصائيات التي لدينا تبين أن الظاهرة في تزايد مستمر، وفي المقابل عدم وجود حلول جذرية للقضاء عليها.
- ❖ قلة الدراسات في موضوع العنف الزوجي في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة.
- ❖ التطرق إلى مفهوم حديث نسبيا ألا وهو التصورات الاجتماعية الذي يستدعي الوقوف عنده.
- ❖ رغم التقدم العلمي الذي وصلت إليه الجزائر مازال موضوع العنف من الطابوهات التي تتخر أهم بنى المجتمع ألا وهي الأسرة .
- ❖ التقرب من الظاهرة نوعا ما من خلال فئة هامة في المجتمع، وهي الأستاذ الجامعي.

2. أهداف الدراسة:

مما لا شك فيه أن أي دراسة تسعى في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف محددة سواء كانت أهداف نظرية لمحاولة فهم أو تفسير ظاهرة اجتماعية، أو كانت أهدافا تطبيقية كمحاولة إيجاد حلول لمشكلات ميدانية ترتبط بتطبيقات معينة أو إجراءات محددة، وعليه فإن دراستنا هذه تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ / محاولة معرفة طبيعة التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي.

ب/ محاولة التعرف على التصورات الاجتماعية الأكثر تداولاً عند الأستاذ الجامعي.

ج/ محاولة معرفة ما إذا كانت هناك اختلافات في التصورات الاجتماعية للأستاذ الجامعي حسب متغير السن والجنس والحالة العائلية.

3. المشكلة البحثية وتساؤلاته:

يعد المجتمع الإنساني النسق الكلي الذي يتميز بالكثير من التغيرات والظواهر التي تواجهه في حياته ، ولعل من أبرز الظواهر الموجودة في مجتمعنا ظاهرة العنف الذي ولد وترعرع منذ وجود الإنسانية ، بل أصبح يمثل هاجسا يقلق الانسان ويفقده راحته، ذلك لأن الكل معرض للعنف بشتى أنواعه ، وتعد ظاهرة العنف ظاهرة معقدة تتداخل فيها وتتشابك وإياها عدة عوامل منها : النفسية والاجتماعية والتربوية والثقافية وغيرها ، فهذه الظاهرة ظاهرة عالمية لم تعد مقتصرة على مجتمع بعينه ، بل هي ظاهرة منتشرة في كثير من المجتمعات ، وإن تباينت النسب من مكان إلى آخر ، فالعنف ليس نتاج حضارة بعينها أو ثقافة بذاتها ، ويمكن أن نلمس العنف بكل أشكاله في حياتنا اليومية في كل الميادين ، في الشارع والمدرسة والبيت، وأصبح ظاهرة واسعة الانتشار تكاد تشمل العالم بأسره ولم يعد مقصورا على الأفراد وإنما اتسع نطاقه ليشمل المجتمعات بأسرها .

وللعنف تاريخ طويل، فهو ليس ظاهرة جديدة وإنما له جذوره الراسخة عبر التاريخ الإنساني وهي ليست وليدة هذا العصر ، بل وجدت منذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض نتيجة الصراع من أجل البقاء، وأظهرت تنوعه الشديد وطابعه متعدد الصور الذي يصعب ارجاعه إلى نمط محدد حيث نجد له أشكالا مختلفة منها ما هو موجه نحو الذات والآخر موجه نحو الغير ، عنف فردي وآخر جماعي ، عنف داخل المجتمع يتمثل في عنف الشارع عنف في المدرسة ، داخل الأسرة، القلب النابض للمجتمع ، هذه الأخيرة التي تتميز فيها لوحدها أشكالا مختلفة من العنف تتمثل في عنف ضد المرأة ، عنف ضد الأبناء، وعنف بين الإخوة ، عنف بين الزوجين ، عنف الزوج ضد الزوجة أو العكس عنف الزوجة ضد الزوج .(الخولي،2008، ص 17)

إن الحياة الزوجية تتميز بالاستمرارية والديمومة تميزها علاقات وأساليب للتعامل داخل بيت الزوجية، هذه الأساليب التي تعتبر عوامل فاصلة في وصف نوع العلاقة التي يمكن أن نجدها بين الزوجين التي من شأنها أن تساعد على تماسك الأسرة أو انحلالها وفقدانها لتوازنها، فقد نجد طرقاً متعددة تميز هذه الأساليب، من تواد و تعاون واحترام متبادل لدور كل من طرفي العلاقة فيخلق جو من التوافق الذي يؤدي إلى السعادة الزوجية والاستقرار النسبي، في حين يمكن أن نجد أساليب معاكسة للأولى تظهر في شكل إهمال وتسلط أو عنف، وهذا ما يشجع على ظهور خلافات بين الزوجين قد تتحول إلى مشاكل تعكر صفو الحياة الزوجية وعدم استقرارها. (رحماني، 2008، ص45)

مما لا شك فيه أن أدوار الزوجين داخل الأسرة لم تعد محددة كما كانت عليه في الماضي، فقد كانت الأسرة سابقاً تعتمد كلية على الرجل (الزوج)، أي أنه يعتبر العائل الوحيد للعائلة، والمرأة (الزوجة) تقوم بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم، ونتيجة لهذا التقسيم كان للرجل السلطة على الزوجة والأولاد، وكانت هذه السلطة مدعومة من طرف الأعراف والتقاليد بشكل كبير. ولكن مع التطور الذي طرأ على المجتمع في مختلف الأصعدة، حيث أصبح للمرأة أدوار متعددة داخل البيت وخارجه، وتقلد المرأة مناصب ريادية في المجتمع أدى إلى ظهور تغيرات عميقة في نوعية العلاقة بين الزوجين، فعلى الرغم من أن الرجل مازال رئيساً للأسرة، إلا أن هذه الرئاسة لو تعد بنفس التسلط الذي كان عليه في السابق، مما أدى إلى ظهور نوع من العنف بين الأزواج (عنف الزوج ضد الزوجة وعنف الزوجة ضد الزوج).

فمشكلة العنف ضد الزوجة من المشكلات الشخصية والاجتماعية الخطيرة التي واكبت الإنسانية منذ نشوئها، فاكتمب بعدا عالميا تجاوز كل الحدود الثقافية والدينية والعرفية، فهو موجود ضمن ثقافة العلاقات الزوجية في معظم المجتمعات، ففي الثقافة الصينية يقال "الضرب يخلق زوجات فاضلات"، وفي المجتمع الأمريكي "النساء مثل الأجراس لا بد من ضربها بانتظام"، وفي المجتمع الإسباني "لكي تبقى زوجتك على الصراط المستقيم اضربها وإذا حادت عنه اضربها"، وفي العالم العربي "اضرب زوجتك بانتظام حتى لو لم تكن تعرف أنت سببا لضربها حتما تعرف السبب".

ورغم خطورة هذه الظاهرة و تزايدها في السنوات الأخيرة في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري كذلك، إلا أنها كانت ولا تزال تشكل طابو اجتماعي ينظر إليه العديد من الأفراد على أنه شأن داخلي يخص أفراد الأسرة وحدها ولا يجوز الخوض فيه علنا ، ولا يقع التنديد به والاعتراف بوجوده وتناوله خارج نطاق الأسرة ، الشيء الذي يجعل الإحاطة به من حيث حجم انتشاره داخل الأسرة والمظاهر والمنطلقات والآثار النفسية والجسدية والاقتصادية التي يخلفها على الضحايا أمرا صعبا بالمقارنة مع العنف في الأماكن العامة الذي يندد به ويعاقب عليه القانون .

ذلك أن العنف داخل الأسرة يتستر خلف حواجز كثيرة منها النفسية كالخجل والشعور بالذنب والخوف من المعتدي إن صرحت الضحية به، والاجتماعي كالمحافظة على كيان الأسرة وصون وحدتها. ومن العوامل التي تجعل المرأة تتحمل العنف الموجه ضدها هو الخوف من المستقبل الذي يخفي وراءه الخوف من العوز والحاجة وكذلك الطرد من منزل الزوجية والتشرد في الشارع، وكذلك ما هو ثقافي ذهني يتعلق بنظرة المعنف والضحية على حد سواء للعنف داخل الأسرة والتعامل معه على أنه حتمية تفرضه الأعراف الاجتماعية، فالرجل مهما كانت مكانته داخل العائلة يحق له أن يفرض سلطته على المرأة ويخضعها لإرادته حتى لو تطلب ذلك استعمال القوة والعنف وعليها أن تتحمل ذلك.

وتشير الإحصائيات الحديثة أن العنف ضد المرأة في تزايد مستمر في كل المجتمعات، حيث بلغ عدد النساء الأمريكيات اللواتي تعرضن للعنف الجسدي من قبل الزوج 30%، وفي فرنسا تفقد امرأة واحدة حياتها كل ثلاثة أيام نتيجة العنف المنزلي، وفي تقرير نشرته الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان أن 46 امرأة من مجموع 7861 تونسية لقيت حتفها خلال سنة 2013، و90% من حالات العنف قام بها أزواج الضحايا. وفي الجزائر تؤكد عميدة الشرطة بالمديرية العامة للأمن الوطني المكلفة بقضايا العنف ضد المرأة عن تسجيل 7042 امرأة مورس عليها مختلف أشكال العنف خلال سنة 2015 أغلبهن متزوجات.

على ضوء هذه الأرقام والنسب المرتفعة للعنف ضد المرأة نلاحظ انتشار هذه الظاهرة انتشارا واسعا، إذ أصبح واقعا غير مرغوبا فيه وتخل منه المجتمعات المتحضرة، فالعنف ضد المرأة لا وطن له فهو لا يقتصر على الدول النامية أو الفقيرة فقط، بل اتسع ليشمل كافة المجتمعات حتى الغنية منها والمتقدمة.

إن تأثير العنف ضد المرأة لا يقتصر على المرأة فقط وإنما من شأنها زعزعة تماسك المجتمع وانسجام أفرادها وبالتالي تقوده إلى التفكك والمزيد من العنف ، وتشكل تهديدا للتنمية العالمية وانتهاكا لحقوق الإنسان ، مما دعا المجتمع الدولي إلى البحث عن حلول من شأنها التخفيف من وطأة هذه الظاهرة ليس على النساء فقط بل وعلى المجتمع ككل ، لذلك وكنت هذه المهمة إلى الباحثين الأكاديميين الذي يعد الأستاذ الجامعي الركيزة الأساسية فيها كونه يمارس البحث العلمي وكذلك موصل المعلومات الأول لطلابه والمؤثر في شخصياتهم وفي بنائهم العلمي ، وقطبا مهما في هذه العملية التعليمية وله تصورات حول هذه الظاهرة.

مما تقدم ومن خلال هذا البحث نحاول معرفة محتوى التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي وفق مجموعة من المتغيرات، وعليه جاء التساؤل الرئيسي كالتالي:

ما هي التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي؟

وجاءت الفرضية العامة للدراسة على النحو التالي :

- تختلف التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب عدة متغيرات .

وانبثقت عنها الفرضيات الجزئية التالية :

- تختلف التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب متغير الجنس (ذكر / أنثى)
- تختلف التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب متغير الحالة العائلية (متزوج / أعزب)

- تختلف التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب متغير السن .

4. المفاهيم التي اعتمدت عليها الدراسة:

بما أن المفهوم عبارة عن جملة رموز لفظية وبناءات منطقية عرضها التعبير عن شيء ما ماديا كان أو معنويا أو ظاهرة... الخ ، يستلزم تحديده قبل أي بداية ، ولأن المفاهيم هي المنطلقات الأساسية في البحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية على وجه الخصوص تساعد على اعطاء الصورة الموضوعية للبحث ، وتمكن الباحث من حصر الإطار العام للمشكلة تم تخصيص هذا الجزء من الفصل الأول لفك رموز المفاهيم المحورية للدراسة .

1.4 تعريف التصورات الاجتماعية:

• تعريف موسكوفيسي: "هي وقائع ملموسة، وهي تدور وتتقاطع ، تتبلور دون توقف، عبر كلمة ولقاء في عالمنا اليومي .. (herzlich.c, 1969, p388)

أي أننا نتعامل بها في حياتنا اليومية، في تصرفاتنا ومبادئنا، وأفكارنا لكنها تظل مختلفة تظهر من خلال هذه الرموز، ويعرفها أيضا بأنها: " نظام من القيم والمفاهيم والممارسات المتعلقة بمواضيع، ومظاهر وأبعاد الوسط الاجتماعي والتي تسمح ليس فقط باستقرار وتوازن اطار حياة الأفراد والجماعات بل تشكل أيضا وسيلة لتوحيد المواقف وبناء الاستجابات ... " (herzlich c, 1969, p388)

أي أنها طريقة للتفكير وتفسير واقعنا اليومي حيث أن التصورات هي التي توجه سلوكنا وتبني استجاباتنا في المواقف المختلفة.

ان التصورات الاجتماعية عبارة عن : " شكل من أشكال المعرفة الخاصة بالمجتمع ، إنها نظام معرفي وتنظيم نفسي كما تعتبر جسر بين ما هو فردي وما هو اجتماعي ، إذ تسمح للأفراد والجماعات بالتفاهم بواسطة الاتصال والذي يدخل في بنية ديناميكية المعرفة (Moscovici , 1992,p 668)

وهنا يعتبر موسكوفيسي التصورات الاجتماعية همزة وصل بين الفرد والمجتمع ، وإن كان لكل مجتمع نظامه الخاص به من جملة العادات والتقاليد . إنها تشير إلى: " شكل من المعرفة الخاصة، معرفة المعنى المشترك الذي من خلاله يوضح عملية منتجاً وظيفياً واجتماعياً، كما أنها تشير إلى معرفة اجتماعية". (Moscovici s, 2003, p360)

كذلك فإنها : " تكتسي صفة اجتماعية لأنها مهياً وموضوعة على سيرورات التغيير والتفاعل الاجتماعي لبناء وتكوين علم مشترك خاص بجماعة ، إذا فهي توجه التصرفات والقرارات الفردية ، وتسمح لكل طرف في المجتمع بالتحكم في المحيط الذي يعيش فيه". (Moliner ,2001 p 8)

وعليه فإن موسكوفيسي يرى أن للتصورات الاجتماعية دور في تفسير الوقائع و تهيئة الفرد للاستجابة بطريقة محددة حول موضوع ما، وكذلك هي توجه سلوك الفرد وتقوده ، وهي تتشكل نتيجة الاتصال الاجتماعي المتواصل .

• **تعريف جودلي jodelet** " هي شكل من الأشكال المعرفية تختلف عن المعرفة العلمية وتسمى عادة بالمعرفة العامية ، أو المعرفة الساذجة ، التي نجدها عنصر نشيط في صلب العلاقات الاجتماعية " (jodelet , 1994,p 36)

ترى جودلي أن التصورات الاجتماعية ليست معرفة علمية وهي تركز على عمليتين أحدهما معرفية والأخرى اجتماعية .

وفي تعريف آخر ترى أنها: " عملية عقلية وفكرية تحدث عندما ينشغل الإنسان بشيء، هذا الشيء يمكن أن يكون شخص، شيء جامد، حدث فكرة، نظرية... أي أن التصورات الاجتماعية هي عملية فكرية تهدف لبناء الواقع وهذا الهدف يمكن أن يكون شيء مادي أو معنوي.

لقد قدمت جودلي مجموعة من التعاريف للتصورات الاجتماعية نعرض منها ما يلي:

- تمكننا من الكشف عن عناصر متنوعة ، عناصر معرفية ، ايديولوجية ، معيارية معتقدات، قيم ، مواقف آراء وصور ، إلا أن هذه العناصر تنتظم في حيز من المعرفة

والتي تعبر عن وضعية معينة للواقع ، يعني أن التصورات الاجتماعية هي عملية معرفية معقدة من جهة هي عملية بناء للواقع، من خلال المعتقدات والآراء والقيم ومن جهة ثانية تنظيم هذه العناصر بصفة معينة تجعل الفرد يواجه الواقع من خلال سلوكيات معينة ضمن التفاعل الاجتماعي.

- إنها مهياة ومقسمة اجتماعيا، وهي مركبة من تجاربنا ومن المعرفة، كما أنها نمط تفكير تنتقل وتستقبل من خلال العادات والتربية والاتصال الاجتماعي، أي أن التصورات لها صفة الاجتماعية وهي مكونة من تجارب الفرد وخبراته الفردية وتنتقل من جيل إلى آخر من خلال العادات والتقاليد ونمط التفاعل الاجتماعي.

- لها هدف وهو تطبيق النظام والتحكم واستخدام المحيط وتوجيه التصرفات، فلكل تصور هدف معين يساعد في تنظيم العالم المحيط بنا والتوجيه والتحكم في سلوكيات الأفراد .

- إن التصورات الاجتماعية دائما تصور شيئا ما ولشخص ما، أي أن لكل تصور موضوع مثل الموت، الحياة، الأطباء وغير ذلك من المواضيع و كذلك فإن التصور يخص فرد ما.

• **أبريك J.C Abric**: " التصورات الاجتماعية هي حصيلة نشاط عقلي يقوم بواسطته فرد أو جماعة بإعادة بناء الواقع الذي يواجههم واعطائه معنى خاص "، أي أن التصورات الاجتماعية هي نتاج عملية ذهنية التي من خلالها الفرد أو الجماعة تعيد بناء الواقع وإعادة تشكيل أفكار عن العالم بشكل من الخصوصية لكل فرد (قيرة، 2007، ص 17) وهو "وسيلة أو أداة تسهل الانتاج الأولي وإعادة تشكيل تام للواقع وللمعرفة أو للدلالات الايديولوجية الفردية (موقف ، آراء) والجماعة (القيم ، معايير) والتي تملك قيمة هامة في هذا النتاج ". (خلايفية، 2012 ، ص 5)

• **M .J.CHAMBART**: تقع التصورات الاجتماعية بين ما هو نفسي و ما هو اجتماعي فهي في نفس الوقت ميكانيزم نفسي بصفته تعبير للتفكير الإنساني ، و ميكانيزم اجتماعي بصفته إنتاج للتصورات بالاتصال بين الأفراد و بصفة خاصة بين الأجيال. (chambart de lauw , 1993 , pp324-326)

• فرانسوا لابلونتين **Laplantine** : يرى أن مفهوم التصور لا ينتمي إلى ميدان تخصصي معين ، فكثير من التخصصات في العلوم الانسانية تناولته وأعطته معاني مختلفة، ولكن مهما كان الجانب الذي يتم التركيز عليه ، فإنه لا يجب أن نتجاهل أن مفهوم التصورات يتضمن العناصر التالية :

- يقع التصور في نقطة الاتصال بين ما هو فردي وما هو اجتماعي.

- يقع التصور ضمن ثلاثة ميادين بحث وهي : الحقل المعرفي **le champ de la connaissance** ، لأن التصور هو قبل كل شيء معرفة ، ثم الحقل القيمي **le champ de la valeur** ، لأن التصور ليس معرفة فقط عند صاحبها بحيث لا يحكم عليها من حيث صحتها فحسب ، بل هي معرفة جيدة أو سيئة ، أي أنها تقييم ، ثم يأتي الحقل العملي **le champ de l'action** ، فالتصور لا يمكن اختصاره في مجرد مظاهر معرفية أو تقييمية، إذ هو تعبير وبناء للواقع الاجتماعي في آن واحد ، فالتصورات ليست فقط وسيلة للمعرفة ، بل أنها أدوات للعمل . (بومدين ، 2004 ، ص16)

وبناء على ما سبق يقترح لابلونتين التعريف التالي : "التصورات الاجتماعية هي التقاء الخبرة الفردية بالنماذج الاجتماعية حول طريقة تناول الواقع ، إنها معرفة يبنها أفراد مجتمع معين حول جزئية من وجودهم أو حول وجودهم برمته ، إنها تفسير اجتماعي للأحداث بحيث يصبح بالنسبة للأفراد المنتمين لذلك المجتمع الحقيقة ذاتها. (Laplantine, 1994, p278)

على ضوء ما سلف ذكره من تعاريف مختلفة للتصورات الاجتماعية ، فإن هذه الأخيرة يمكن اعتبارها جملة من المعارف الاجتماعية والآراء والاتجاهات والخبرات التي يصدرها أفراد مجتمع معين حول موضوع أو حادثة ، إنها وسائل توجيه ونظام للتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد ، تسهل الاتصال بينهم وتساهم في تفسير مختلف عناصر بيئتهم .

إن عملية بناء الواقع تتم دائما بشكل جماعي، فمنذ نعومة أظافرنا تلعب المدرسة والعائلة والمسجد ووسائل الاعلام دورا أساسيا في غرس وترسيخ مبادئنا ضمن طرائق تفكيرنا، كما تقترح علينا نظرتها نحو الأشياء التي تحيط بنا وبعدها تعمل الجماعات

والنوادي والجمعيات التي ننتمي إليها على تبادل الأفكار والقيم والنماذج ، وكلها تساهم في تعديل إدراكنا للبيئة ، لذلك يمكن القول أن معارفنا ومعتقداتنا وقيمنا هي التي تسمح لنا بأن نتقاسم مع الآخرين نظرة مشتركة للأشياء.(بومدين ، 2004،ص17)

2.4 تعريف العنف:

شغل موضوع العنف الباحثين لفترة طويلة، وأخذ البعض منهم يفرق بينه وبين مختلف المفاهيم الأخرى كالإساءة والعدوان والإيذاء، وغيرها من المصطلحات التي توضح وتشرح ظاهرة الاعتداء على الآخرين، لهذا لا يمكن أن نجد تعريف متفق عليه بين الباحثين في هذا المجال. ولعل العامل الرئيسي والحاسم في تحديد العنف هو ظهور أو حدوث الضرر والأذى، وتاريخيا كان العنف يحدد على أنه أفعال تؤدي إلى إحداث أو محاولات إحداث أضرار جسمية.

تعريف العنف اللغوية و المعجمية :

- مشتقة من الفعل عنف ويعرفه ابن منظور بأنه: " الخرق بالأمر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق ، وأعنف الشيء بشدة أي أخذه بشدة و التعنيف هو التقرير واللوم ".(ابن منظور، 1956 ، ص 257)
- وهو ضد الرفق، عنف به وأعنفه وعنفه إذا لم يكن رفيقا في أمره . وفي الحديث : "ان الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف ".
- و" العنف مضاد للرفق و مرادف للشدة و القسوة ".(صليبه جميل، 1982،ص112)
- و تتحدر كلمة عنف من الكلمة اللاتينية فيولنتيا *violentia* التي تعني : " السمات الوحشية بالإضافة إلى القوة "، والفعل منها هو فيولار "*violare*" الذي يعني : " العمل بالخشونة أو التدنيس والانتهاك والمخالفة". (Michaud, 1978, p3)
- يقصد عادة بالعنف: " الممارسة المفرطة للقوة بشكل يفوق ما هو معتاد ومقبول اجتماعيا"، ويتضمن الشق الأول من كلمة عنف **violence** في اللغة اللاتينية معاني الانتهاك والاعتداء والاعتصاب .

- في حين يعرفه المعجم الوسيط بأنه: "استخدام القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون، والعنيف هو ما يأخذه غيره بشدة وقوة". (سيد عبد الله، 2005، ص31)
- من خلال ما جاء في هذا التعريف فإن العنف هو: "فعل يتسم بالهمجية والبربرية، قوي، عدواني وقهري ويعمل على إكراه الشخص وإخضاعه، وذهب هذا التعريف إلى اعتبار أن العنف هو عبارة عن تفرغ للطاقة بشكل صريح عن طريق أشكال مختلفة كالضرب، القتل، تدمير الممتلكات بغية إخضاع الشخص الآخر لسيطرته وإذلاله.
- كما جاء في الموسوعة الفلسفية العربية بأنه: " كل شديد قاسي يخالف مجرى طبيعة وجود الشيء أو الكائن الذي يحصل عليه أو عنده هذا الفعل ".(أبو زيد ، 2008، ص19)
 - والعنف كما جاء في القاموس الفرنسي المعاصر **Robert** هو: " التأثير على فرد ما أو ارغامه على العمل دون إرادته وذلك باستعمال القوة أو اللجوء إلى التهديد ".
(Dictionnaire le robert analphabétique , 1978, p2079)
 - وذكر قاموس **Webster** أن من معاني العنف ممارسة القوة الجسدية بغرض الإضرار بالغير، وقد يكون شكل هذا الضرر ماديا من خلال ممارسة القوة الجسدية بالضرب، أو معنويا من خلال تعمد الإهانة المعنوية بالسباب أو التجريح أو الإهانة. (الصايغ، 2001، ص 11)
 - يعرف قاموس **oxford** العنف على أنه: " ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات ، كما يعبر عن الفعل أو المعاملة التي تحدث ضرا جسمانيا للشخص أو التدخل في حريته الشخصية. (عبد المختار، 1999، ص 155)
 - في حين جاء في موسوعة علم النفس والتحليل النفسي تعريف للعنف على أنه : " هو السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه ، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا بدائيا، كالضرب والتقتيل للأفراد ، والتكسير والتدمير للممتلكات ، واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره ". (طه و آخرون ، 1993 ، ص 551)

- كما أن موسوعة **Universalis** المعجمية تحدد كفعل يمارس من طرف فرد أو أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً، وهو فعل عنيف يجسد القوة التي يمكنها أن تكون فيزيقية أو رمزية.
- ويشير قاموس **Random house dictionary** إلى أن مفهوم العنف يتضمن ثلاث مفاهيم فرعية وهي الشدة والإيذاء والقوة المادية . (Michaud.Y, 1978, p37)
- كلمة عنف ثلاثية الأبعاد هي: قوة التأثير، إلحاق الضرر، القوة المادية التي تمثل الفعل وذلك كما جاء في هذا التعريف.
- وجاء في قاموس علم الاجتماع: "العنف تعبير صادر عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة أخرى، ويعبر العنف عن القوة حين تتخذ أسلوباً فيزيقياً (ضرب أو حبس أو إعدام) أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي، وتعتمد مشروعيتها على اعتراف المجتمع به . (المنجد في اللغة و الإعلام ، ص 533).
- العنف يتسم بالقوة والقسوة يستعملها الشخص لإلحاق الأذى بشخص آخر حيث يسبب له أضراراً جسمية أو تخريباً لممتلكاته ، كما يتعدى على حقه في الحرية .

* تعريف العنف حسب التوجهات النظرية المختلفة :

يأخذ العنف العديد من التعريفات التي تعكس موقف الباحثين في القضايا المجتمعية المختلفة فلكل منهم وجهة نظر تختلف عن الآخرين في تعريفهم للعنف وذلك حسب الميدان الذي يشتغل به ، وفيما يلي بعض التعريفات للعنف :

- يعرفه **J. Freund** على أنه: " القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وممتلكاتهم بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت والتدمير والإخضاع أو الهزيمة. (فيليب برنو وآخرون، 1975 ، ص 15)
- ويعرفه **Adler** كما يلي : استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف. (عمارة، 1986، ص 194)
- يعرفه **A . ARON** بأنه : فعل يمثل تدخلا خطيرا في حرية الآخر وحرمانه من التفكير و الرأي و التقرير وتحويله إلى وسيلة أو أداة لتحقيق أهدافه دون أن يعامله كعضو حر كفاء. (فيليب برنو و آخرون ، 1975 ، ص 152)

- تعريف الاتفاقية الدولية للعنف: يشمل مصطلح العنف جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي، والإصابات، وإساءة الاستخدام والإهمال والمعاملة المنطوية على الإهمال وسوء المعاملة، والاستغلال والإساءة الجنسية.
- يعرفه مصطفى حجازي على أنه لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حيث يحس الفرد بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحتى تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بكيانه وقيمتة، والعنف هو الوسيلة الأكثر شيوعاً لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر أو دوري، وكلما تجاوزت حدود الاحتمال الشخصي، وهكذا فالعنف قد يكون عشوائياً مدمراً يذهب في كل اتجاه، أو يكون بناء يوظف في أغراض تغيير الواقع. (حجازي، 2008، ص 15).

من خلال ما جاء في هذا التعريف للعنف يتبين لنا أنه آخر وسيلة يستعملها المعنف عندما لا يستطيع إيصال مبتغاه وقناعاته للطرف الآخر عن طريق الخطاب العادي، وكذلك عندما يفشل في إقناع الآخر بأرائه ورغباته، فالعنف يقع على مستويين المستوى الفردي فيه الروابط العاطفية والمستوى المجتمعي التي تحل فيها مشاعر الاضطهاد محل الأمان. فالخصوصية حسب مصطفى حجازي التي تميز العنف كسلوك إنساني نفسي هي العدوانية والتدمير فالعنف مدمر مهما كانت طبيعته و نوعه وكذلك هدفه.

أما علماء السلوك فيعرفونه على أنه نمط من السلوك الذي ينبع عن حالة إحباط مصحوب بعلامات التوتر ويحتوي على نية سيئة لإلحاق ضرر مادي ومعنوي بكائن حي. (فيليب برنو و آخرون، 1975، ص 152)

- عرف ماسلو **Maslow** العنف بأنه: " سلوك يلجأ إليه الإنسان لتحقيق حاجاته الأساسية نتيجة الإخفاق والفشل في إشباع الحاجات الفيزيولوجية. " ويعرف العنف أيضاً بأنه استجابة في شكل فعل عنيف تكون مشحونة بانفعالات الغضب والهيجان والمعاداة، استجابة نتجت عن عملية إعاقة أو إحباط. (التير، 1997، ص 24).

- والعنف هو مدى واسع من السلوك يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر سواء كان فردا أو شيئا . (أبوزيد، 2008، ص 19)
- كما يعرف بأنه: " الإيذاء باليد واللسان، بالفعل أو الكلمة وهو التصادم مع الآخرين". (زحلوي، 1985، ص ص 154-155)
- جاء تعريف منظمة الصحة العالمية OMS للعنف بأنه : "الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيقية (المادية) أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي (الفعلي) ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع ، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو اصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان ". (Gustave Nicolas, 2003, p09)

حسب ما جاء في هذا التعريف فالعنف هو إيتاء الفعل أو التهديد به باستخدام القوة اتجاه شخص آخر أو جماعة أو المجتمع أو نفسه، وهنا نلاحظ أنه أي فعل يسيء إلى النفس يعتبر عنفا حتى ولو كان ذاتيا، وهذا العنف يسبب آثارا مختلفة كالصددمات، الوفاة، مشاكل أو اضطرابات نفسية أو مشاكل جسدية كإيقاف النمو .

ويعرف الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة على أنه : " فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية ، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل القهر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة " .

كما نص هذا الإعلان على وجوب أن يشمل ما يلي:

- العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في الأسرة بما في ذلك الضرب المبرح والإساءة الجنسية والاغتصاب وإطار الزوجية والممارسات التقليدية المؤذية للمرأة والعنف خارج نطاق الزواج والقائم على الاستغلال.

- العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في الإطار العام للمجتمع بما في ذلك الاغتصاب والإساءة الجنسية والتحرش والترهيب في العمل وفي المؤسسات التعليمية وسواها، والاتجار بالمرأة والبغاء القصري .
- العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي تقترفه الدولة أو تتغاضى عنه حيث وقع.

(وثيقة خاصة بالعنف ضد المرأة صادرة عن الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة تبنته الجمعية العامة في ديسمبر ، 1993).

قدم الباحث حسنين توفيق حوصلة جمع فيها مضامين تعاريف الباحثين الذين حاولوا تعريف العنف من اتجاهات ثلاث هي: (توفيق، 1992، ص14)

الاتجاه الأول: العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية ، إذ يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن العنف هو استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى أو الضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات، ومن هذه التعريفات على سبيل المثال : تعريف تشارلز ريفيرا وكينيث سويتزر إذ عرفا العنف بأنه: " الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم " ، وتعريف **Ernest Vanden hagg** بأنه : " استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات، وقد يكون الهدف منه تحدي السلطة " .

أما بكر القباني فعرفه بأنه: " نقيض الهدوء، وهو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام ، ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريف ، وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه " .

ويندرج في هذا الاتجاه أيضا تعريف رشيد الدين خان الذي اعتبر العنف بأنه: " استخدام القوة المادية لإنزال الأذى بالأشخاص والممتلكات، وأنه الفعل أو السلوك الذي يتميز بهذا ، وأنه التقاليد التي تميل إلى إحداث الضرر الجسماني أو التدخل في الحرية الشخصية " .

ويتضح من التعريفات السابقة أنّ مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمن معنى الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالأشخاص الآخرين،

وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف، وعلى هذا الأساس فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل والخضوع أو المقاومة المضادة من جانب المفعول به أو المستهدف.

الاتجاه الثاني: العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها ، ويعد هذا الاتجاه تطويرا وتوسيعا للاتجاه السابق ، إذ ينصرف مفهوم العنف ليشمل التهديد باستخدام القوة إلى جانب الاستخدام الفعلي لها، ومن التعريفات التي تتطوي تحت هذا الاتجاه تعريف **Sandraj Ball Rokeach** بأنه: " الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين"، وتعريف دينستين الذي نظر إلى العنف باعتباره : "استخدام وسائل القوة والقهر أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات ، وذلك لتحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعيا، ويأتي في هذا الاتجاه كذلك تعريف **بيير فيو** الذي نظر إلى العنف باعتباره : " ضغط جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان".

يتشابه هذا الاتجاه مع الاتجاه الأول فيما يخص تعريف العنف والجديد في الاتجاه الثاني أنه يوسع نطاق العنف ليشمل التهديد باستعمال القوة إلى جانب الاستخدام الفعلي لها، بمعنى الانتقال من السلوك القولي إلى السلوك الفعلي.

الاتجاه الثالث: العنف كأوضاع هيكلية بنائية، ينظر هذا الاتجاه إلى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، ولذلك يطلق عليه اسم "العنف الكلي أو البنائي، ويتخذ عدة أشكال منها: غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة، وغياب العدالة الاجتماعية ، وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية وعدم إشباع الحاجات الأساسية كالتعليم والصحة والأكل لقطاعات عريضة من المواطنين، والتبعية على المستوى الخارجي. وعلى هذا الأساس ولكي يتم الكشف عن أبعاد العنف يجب تحليل سياقها الاجتماعي. ويرى **ادوارد عازار** أن وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي إلى وجود صراعات تضرب بجذورها في البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي للمجتمعات، وتتسم

بتعدد المشاركين فيها، وتشعب القضايا الفرعية المرتبطة بها وتداخل أبعادها الداخلية والخارجية، كما تتميز باستمرارية حالة من العداة والتوتر الذي ينفجر في شكل أزمات حادة وأعمال عنف مسلحة. وفي حالة الصراع الاجتماعي الممتد ، لا يبدو أن هناك نقطة أو نقاط محددة لانتهاة الصراع ، ولا تقتصر حالة العنف الهيكلي على اسم "العنف الخفي" وذلك لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات . وفي ذلك تمييز له عن العنف الظاهر الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة.

وثمة علاقة وثيقة بين العنف الهيكلي والعنف السلوكي ، فوجود الأول أي وجود مجموعة من الإختلالات والتناقضات في البنية الاجتماعية يزيد من احتمالات حدوث الثاني ، ولأن السعي إلى تغيير البنيان الاجتماعي أو الإعلان عن حتمية تغييره يرتبط بمجموعة من التوترات والاضطرابات التي تتضمن قدرا من العنف .

وانطلاقا من هذه الاتجاهات في تعريف مفهوم العنف يمكن تعريفه بأنه : " كل سلوك فعلي أو قولبي يتضمن استخداما للقوة أو تهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة " .

وعلى ضوء هذا التعريف فإن العنف قد يكون سلوكيا فعليا(استخدام فعلي للقوة) أو قولبيا (مجرد تهديد باستخدامها) ، وممارسة الضغط النفسي والمعنوي بأساليب مختلفة ، وأنه يقوم على أساس إلحاق الأذى والضرر والإتلاف المادي والمعنوي بالنسبة إلى الأشخاص والممتلكات ، وذلك للتأثير في إرادة المستهدفين ، أي أنه يتضمن معنى الإكراه والارغام . كما أن السلوك العنيف قد يكون فرديا أو جماعيا، منظما أو غير منظم، علنيا أو سريا، صريحا أو كامنا. ومن هنا تتعدد صور العنف وأدواته وتتداخل.

وترمي ممارسة العنف الى تحقيق أهداف معينة تختلف من موقف إلى آخر ومن حالة إلى أخرى طبقا لاختلاف الفاعل ، وهذا الفاعل قد يكون الفرد ضد نفسه أو ضد الآخرين ، وقد يكون جماعة منظمة معينة تعمل ضد النظام الحاكم أو ضد جماعة أخرى ، وقد يكون

النظام الحاكم ضد عناصر أو جماعات معينة داخل الدولة، وقد يكون ضد دولة أو جماعات أخرى خارج حدود الدولة .

ولما كانت أهداف ومصالح ورغبات الأفراد والجماعات تختلف فإنه ليس من السهل إصدار أحكام قيمية حول شرعية السلوك العنيف من عدمه لأن ما يكون غير شرعي بالنسبة إلى مستهدفين بالعنف قد يكون شرعياً بالنسبة إلى الممارسين له ، ويرجع إلى اختلاف الجماعات من حيث طبيعة أطرها المرجعية وقيمها الثقافية ، واختلاف الأهداف والدوافع الكامنة وراء ممارسة العنف . (توفيق، 1992، ص ص 44 - 46)

استناداً إلى التعريفات السالفة الذكر فإن العنف هو فعل أو سلوك أو حتى التهديد به يتضمن استخدام القوة بهدف إلحاق الأذى بالنفس أو الآخرين وممتلكاتهم أو من أجل إخضاع طرف آخر واستغلاله في إطار علاقة قوة غير متكافئة ويتسبب في إحداث أضراراً مادية ومعنوية وحتى نفسية لفرد أو جماعة .

وعليه فإن العنف يتصف بمجموعة من الصفات نجملها كالتالي:

- المبالغة في استعمال القوة الجسدية .
- صفة العدوانية وتعتمد الإيذاء
- الشعور بالكراهية نحو الشخص أو الشيء (الممتلكات)
- عدم القدرة على التحكم في النفس وضبط الانفعالات
- عدم احترام الآخر ومحاولة تحقيره وإذلاله وتقييد حريته.

استناداً لما سبق عرضه من تعريفات مختلفة للعنف نرى أنه مفهوم يصاحبه العديد من الصعوبات المتمثلة في اختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية وذلك لاختلاف وتعدد النظريات التي تفسر السلوك الإنساني وكذلك لتعدد الأبعاد والمتغيرات التي تشملها ظاهرة العنف واختلاف الثقافة من مجتمع لآخر فما يعتبر عنفاً في مجتمع لا يعتبر عنفاً في مجتمع آخر.

فالعنف في هذه الدراسة هو سلوك يتسم بالقوة والشدة ، يؤدي إلى إيذاء شخص لشخص آخر سواء بالتهديد أو إتيان الفعل حركيا كالضرب والاعتصاب أو حرمانه من حريته ، يسبب للشخص آثارا مختلفة جسمية ونفسية تؤدي إلى معاناة الشخص أو وفاته .

3.4 مفهوم العنف الزوجي :

نظرا لحدثة مصطلح العنف الزوجي، إذ لم يتداول إلا حديثا، لذا لم يتم تعريفه من الباحثين إلا نادرا، وعلى أساس أنه يقع في إطار العنف الأسري تارة أو ضمن العنف ضد المرأة تارة أخرى .

ووفق ذلك سنبدأ من تعريف الأمم المتحدة الذي جاء في الإعلان العالمي للقضاء على العنف الزوجي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2006 : "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عنه أو يرجح أن يترتب عنه أذى أو معانات للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القصر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة الخاصة أو العامة، حيث يكتسي العنف الزوجي خمسة أشكال :

- **عنف جسدي** ويتلخص في مجموع السلوكات الجسدية ضد الشريك الآخر (الضرب بأنواعه، الحرق، التهديد بالأذى...الخ).
- **عنف نفسي** (الشتائم المتكررة، التعذيب، الحرمان من الحرية، حجز الأغراض الشخصية...الخ).
- **عنف جنسي** (التحرش الجنسي، الخيانة الزوجية، الإخلال بالواجبات الزوجية...الخ).
- **عنف اقتصادي** (سلب الراتب، الامتناع عن النفقة، الزج بالضحية في قضايا ديون وقضايا صكوك بدون رصيد...).
- **عنف قانوني** (الحرمان من النفقة، عدم الاعتراف بالأطفال ورفض تسجيلهم في سجل الحالة المدنية والحرمان من الحضانة، الزواج القهري...الخ).

ومن ثمة فالعنف الزوجي هو سيرورة يتم من خلالها استعمال الفعل العنيف من طرف الشريك الزوجي بأشكال متنوعة .

- يعرف العنف الزوجي في الفكر الإنساني القومي كمفهوم مضاد للحرية ، وكنفي للمرأة حقها من الأمن والسلامة الجسدية والنفسية لذلك العنف الزوجي هو سلوك يقوم على التمييز الجنسي أو الإثني أو الديني ويعني إلحاق الأذى بالشريك الزوجي. ومنه يقصد بالعنف الزوجي أي فعل عنيف قائم على التمييز، أو على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو نفسية للمرأة. (ميثاق الأمم المتحدة لسنة 2006)
- يعرف العنف بين الزوجين بأنه عدم الانتظام والاختلال العلائقي وعدم الاستقرار المتعدد الأشكال في أطر العلاقة الحميمة. (hachapelle H,2005)
- هو سوء معاملة أحد الزوجين للآخر في ضوء علاقة تكاملية التبادلات التفاعلية بمعنى أحدهما يكون غالبا والآخر مغلوبا وبالتالي يكون هناك تكامل مع فقدان الغيرية. (croq, 1996,p 332)
- هو سلوك منتهج ضمن علاقة معاشرة يتسبب في حدوث ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي ، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والعلاقات الجنسية القسرية والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة .
- كل سلوك رمزي أو فيزيائي غير سلمي يفعله الزوج لزوجته على سبيل التأديب أو المعاقبة أو الانتقام. (تقرير منظمة الصحة العالمية ، 2002 ، ص 99).
- هو سلوك يتسم بالعدوانية التي تصدر من الزوج اتجاه زوجته بهدف الهيمنة وإخضاعها في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادية وبدنية ونفسيا مما يتسبب في إحداث أضرار جسمية (كالضرب ، الركل ، الدفع ...) أو نفسية (إهانة ، سب ، شتم ، تجريح ، ازدراء ، تقليل من شأن...). (حسن ، 2008 ، ص 28)
- تعرف إجلال حلمي في كتابها العنف الزوجي على أنه : "تلك الأفعال التي تتضمن عنفا جسديا ضارا موجها نحو النساء بواسطة أزواجهن ويشمل الإيذاء الجنسي والاعتصاب الزوجي. (إجلال حلمي إسماعيل ، 1999 ، ص 27)

- يمكن تعريف العنف الزوجي إجرائياً على أنه: " أي سلوك أو تصرف يقوم به الزوج عن قصد أو عن غير قصد من أجل السيطرة على زوجته وإخضاعها عن طريق انتهاج العنف سواء كان لفظياً (سب و شتم) ، جسدياً (الضرب ، الحرق ...)، نفسياً (التهديد)، اقتصادياً (الاستيلاء على راتبها أو ممتلكاتها).

4.4 مفهوم الأستاذ الجامعي:

الأستاذ الجامعي هو العنصر الفعال في العملية التعليمية الجامعية ، والمحرك الأساسي لها، فخصائصه الشخصية والمعرفية والانفعالية لها دور هام في فعالية العملية التعليمية ، لأنه مهما كان مستوى المناهج التي تقدمها الجامعة والتجهيزات والمخابر والهيكل التي تتوفر عليها ، لا يمكن لها أن تحقق أهدافها في إحداث التغيير المطلوب ، وفرض قيادتها العلمية والاجتماعية ، ما لم يوجد فيها الأستاذ الكفاء تدريسا وبحثا .

*مفهوم الأستاذ:

الأستاذ كلمة فارسية ذكرها أبو منصور الجوالقي فقال " يقولون للماهر بصنعتهم أستاذ " ولا توجد هذه الكلمة في الشعر الجاهلي ، أما مجمع اللغة العربية في القاهرة فيقول : " الأستاذ معلم والماهر في الصناعة يعلمها غيره " .

إن كلمة الأستاذ فارسية الأصل ومعناها الماهر في عمله وحرفته، والحرفة موهبة كانت أم مهنة تتطلب إضافة إلى مهارات متخصصة ثابتة القدرة الذاتية على الصقل والتطوير في انسجام بين الحفاظ على القواعد الأساسية المحددة للمهنة وإضافة تحسينات عليها. (رجواني، 2008، ص 17)

* مفهوم الأستاذ الجامعي:

- يعرف بران الأستاذ الجامعي بأنه " مختص يستجيب لطلب اجتماعي، يتحكم إلى حد ما في المعرفة وكذلك المعرفة العلمية " .
- وتعرف إجلال محمد السري الأستاذ الجامعي: "العاملين في مهنة التدريس ابتداء من المعيد إلى الأستاذ مرورا بدرجات: المدرس المساعد، المدرس والأستاذ المساعد، أي

أنهم ينقسمون إلى فئتين رئيسيتين الأولى: المعيدون والمدرسون المساعدون، والثانية: المدرسون والأساتذة المساعدون والأساتذة."

- يعرف **جون ديوي** أستاذ الجامعة بأنه: "ذلك الذي يدرّب طلابه على استخدام الآلة العلمية، وليس الذي يتعلم بالنيابة عنهم فهو الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذاتي يصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة." (يونس، 2006، ص 38)
- هو كل من يعمل ويشغل وظيفة مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ أو أستاذ في أحد الجامعات المعترف بها أو ما يعادل هذه المسميات في الجامعات التي تستعمل مسميات مغايرة. (زيتون ، 1995، ص 68)
- يمكن تعريف الأستاذ الجامعي إجرائياً على أنه: "كل فرد يقوم بوظيفته التعليمية والبحثية في المؤسسة الجامعية، ابتداء من درجة أستاذ مساعد وصولاً إلى درجة أستاذ التعليم العالي مروراً بدرجات أستاذ مكلف بالدروس وأستاذ محاضر."

5. الأدبيات والدراسات السابقة:

موضوع العنف من المواضيع التي أثارت اهتمام المفكرين والباحثين من مختلف العلوم والتخصصات كان محل تأملات الفلاسفة ثم علماء الاجتماع الكلاسيكيين...، وهو إلى حد الآن محل بحوث ودراسات علماء النفس وعلماء الاجتماع والتحليل النفسي والبيولوجيا، وتختلف هذه الدراسات بحسب منطلقاتها الفلسفية والنظرية ومنهجها، وتقنياتها المستخدمة للتقرب من الظاهرة.

مجمّل الدراسات حول ظاهرة العنف عامة هي امتداد للمحاولات الكلاسيكية التي مثلت مرتكزات للبحوث التي تلتها فأخذت منها بطريقة أو بأخرى، في هذا السياق يمكن ذكر كل من:

عبد الرحمان ابن خلدون الذي تحدث عن العصبية قائلاً: "لا بد للبشر من وازع يدفع بعضهم عن بعض، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، فيجب أن يكون هناك واحد لديه الغلبة والسلطان واليد القاهرة، حتى لا يصل أحد غيره بعدوان"، كما تحدث أيضاً عن أعلى درجات العصبية التي توجد داخل المجتمعات القبلية بسبب نمط حياة البدو

الرجل، وحاجتهم المستمرة للعون المتبادل. والتطرق لأحوال الناس وطبيعة المجتمعات خاصة التي تمتاز بالعصبية والتي تحاول السيطرة على من حولها. (رحماني، 2008، ص 21)

واميل دوركايم **Emile Durkheim** الذي اعتمد في دراسته لظاهرة الانتحار على طريقة "التلازم في التغيير أو طريقة التغيير النسبي"، التي تركز على المبدأ التالي: " تكون هناك سببية بين أية ظاهرتين اجتماعيتين متى كان بين الظاهرتين تلازم، بحيث إذا حدث تغيير في إحدهما استلزم حتما تغييرا متوازيا له في الأخرى"، حيث خلص من خلالها الى نتيجة مفادها: "إذا كانت العائلة متماسكة قلت نسبة الانتحار، وإذا انحلت وضعفت روابطها زادت هذه النسبة". (المقدم، 1992، ص 35)

وكارل ماركس **Karl Marx** الذي تعرض في أطروحته إلى الصراع الطبقي، فهو يرى أن الطبقة الحاكمة التي تمتلك وسائل الإنتاج تكون قادرة على استغلال الطبقات الأخرى لصالحها ، مما يؤدي إلى رفض هذه الأخيرة لأوضاعها ومحاولة تغييرها ، وبالتالي تصبح الثورة أمرا حتميا حين يصبح الأفراد واعين بأوضاعهم ، وكذلك الحال بالنسبة للزوج الذي يمتلك مصادر الدخل وبالتالي يحاول فرض سيطرته على الزوجة ، وإذا ما حاولت تغيير وضعها يحدث اصطدام في الأفكار وصراع يؤدي في الأخير إلى ممارسة العنف ضدها. (الخشاب ، 1981، ص 543)

وماكس فيبر **Max Weber** الذي تحدث عن العنف المؤسسي ، الذي تمارسه الدولة ضد أفراد المجتمع، بحيث دعا إلى اعتبار الفرد مواطنا فاعلا وذا حقوق غير قابلة للسلب ، ويجب تمكينه من مراقبة الحاكم ومحاسبته وضبط العلاقات بين الفاعلين ضبطا نصيا وقانونيا يجعل القانون فوق الجميع ، وتحدث عن العنف الشرعي للدولة بحيث أنه يحق للدولة أن تستخدم العنف لكي يسود النظام داخل المجتمع عوض الفوضى، فلولا وجود جهاز الأمن أو الشرطة لقام كل فرد بالاعتداء على الآخرين، وربما طغى القوي على الضعيف، وهذا ما يجعل العنف الذي تقوم به الدولة إيجابيا، بحيث يردع الناس عن ارتكاب الجرائم ضد بعضهم البعض. (روشيه ، 1983 ، ص 15)

وروت بنديكت **Ruth Benedict** من خلال دراستها لقبائل من أمريكا الشمالية وهي قبائل الزوني **Zuni** و الكواكيوتيل **Kwakituti** ، حيث وجدت أن لكل قبيلة ملامح ثقافية مختلفة خاصة بها، الزوني يحترمون غيرهم وهم مسالمون، في حين الكواكيوتيل فردانيين وعدائيين، وهي ما أسمته بالنموذج الثقافي ، حيث استنتجت **Benedict** إن لكل ثقافة نمودجا معيناً من السلوك . (Beitone Alain et autres, 2000, p 121)

ومن جهتها مارجريت ميد **Margaret Mead** التي استنتجت من خلال أعمالها حول قبائل غينيا الجديدة ، أن بعضاً من السلوكات التي تعتبر في الغرب عامة كظواهر عالمية ينظر إليها أنها تقوم على أسس بيولوجية، لا توجد بالشكل نفسه في كل الثقافات، في قبائل أراباش **Arapesh** الصفات التي تنسب إلى الإناث في الثقافة الغربية مثلاً: الرهافة واللطافة... هي صفات مشتركة بين كل من النساء والرجال على حد سواء. وفي قبائل موندوجومور **Mundugumor** نسق التربية يحث على الخصومة، بل العدوانية بالنسبة للرجال والنساء أيضاً، واستنتجت ميد أن الشخصية لا تفسر فقط باستعدادات شخصية ، بل وخاصة بنماذج ثقافية تعمل على تحويل سلوكات الأفراد بكيفية دائمة وعميقة . (Beitone Alain et autres, 2000, p 206)

موضوع العنف في الجزائر من المواضيع التي تضمنتها الكتابات التاريخية كتأريخ للفترة الإستعمارية ، عنف دول على دولة أخرى ، بكل ما يتضمنه هذا المفهوم من أشكال وصور العنف البنيوي المتمثل في الاستغلال ، العنف الفيزيقي المتمثل في التعذيب والعنف الرمزي.

نجد أيضاً كتابات حول العنف الممارس ضد المرأة باعتبارها أحد الجوانب المتعلقة بقضايا المرأة كنتيجة لتغيرات اجتماعية أحرزت فيها المرأة تقدماً في مكانتها الاجتماعية، ونالت حظاً أوفر من الاهتمام.

وبما أن للدراسات السابقة أهمية كبيرة في تحديد وتوجيه مسارات البحث، حيث تعتبر مرجعية نظرية له، لذلك تعد الدراسات السابقة أبحاثاً فكرية هامة في توجيه أي دراسة وتدعيمها بالمعارف العلمية، تعتبر كذلك بمثابة الموجه للبحث، كما تعتبر في بعض

الجوانب المنطلق الفكري والمرجع المعرفي للدراسة ، وعليه سوف نتطرق في هذه النقطة إلى الدراسات السابقة التي تناولت العنف ضد المرأة (الزوجة) ، وقمنا بتصنيفها إلى دراسات أجنبية، دراسات عربية ، وأخيرا دراسات جزائرية .

أولا: الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: "تقييم إساءة الزوج أو القرين وقابلية قياس الإساءة " قاما بها **Rau et Hudson (1981)**، استهدفت هذه الدراسة التي أنجزت في المجتمع الأمريكي معرفة مدى العلاقة بين الإساءة إلى الزوجة وبين بعض المتغيرات مثل الاكتئاب ، تقدير الذات ، المشكلات الجنسية ، الخوف ، التعاسة.

وقد أشارت نتائجها إلى وجود ارتباط دال موجب بين الإساءة إلى المرأة وبين أعراض القلق والاكتئاب والمخاوف لديها ، فقد اتضح أن الإساءة إلى المرأة ترتبط بزيادة الأعراض المرضية وشعورها بالتوجس، وتوقع المخاطر، والشعور المستمر بالتهديد والخوف من التعرض لها.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإساءة إلى المرأة لا ترتبط فقط بزيادة الأعراض المرضية لديها ولكنها ترتبط أيضا بانخفاض تقديرات الذات ، والشعور بعدم الرضا عن الحياة، وعدم الإشباع الجنسي ، ويبدو أن الإساءة إلى المرأة عامل خطورة للتنبؤ بالمشكلات النفسية والجنسية والجسمية للمرأة المساء إليها .

الدراسة الثانية: " إعتمادية الزوجة على علاقتها الزوجية والإساءة إليها " قاما بها **Kalmus et Straus** سنة 1982، هدفت هذه الدراسة العلمية الأمريكية إلى معرفة العلاقة بين الإعتمادية النفسية والمادية للمرأة وبين إساءة الرجل إلى المرأة وعدوانه عليها .

وأشارت نتائجها إلى أن إعتمادية الزوجة على الزوج قد ترتبط بزيادة العدوان الجسمي والعنف ضدها ، فقد أوضحت النتائج أن النساء الأكثر إعتمادية ماديا على الأزواج هن أكثر تعرضا ومرورا بخبرات الإساءة الجسمية من الزوجات الأكثر استقلالية مادية ، كما أن الزوجة العاملة أو التي لديها استقلالية مادية لديها مصادر إشباع نفسية

متعددة ، وهي تشعر بقيمتها أو أنها مساوية لزوجها ، وبالتالي فقد لا تتقبل عدوان زوجها عليها ، وقد لا تتقبل الحياة مع الزوج المعتدي على عكس الزوجة الاعتمادية والتي لا تعمل أو ليس لديها دخل تنفقه على احتياجاتها، فليس لديها بدائل أخرى سوى الاعتماد على الزوج، ومن ثم قد تتحمل إساءة الزوج لها .

كما اتضح من النتائج أن بعض الزوجات قد يتحملن بعض الإهانات البسيطة ، إلا أن العنف الشديد لا تتحمله إلا قلة قليلة من السيدات، ومن ثم يجب دراسة شخصيتهن، وأن استقلالية المرأة الاقتصادية وشعورها بالثقة في النفس هي عوامل وقاية للمرأة ضد عنف الزوج .

الدراسة الثالثة: "تأثيرات خبرات الضرب على تقدير الذات للسيدات المساء إليهن" Aguilar (1994) et nightingale

توصلت الدراسة إلى أن السيدات اللاتي تعرضن لخبرات الإساءة المتكررة خلال الفترة الماضية يشعرن بانخفاض الشعور بالقيمة ، أما تقدير الذات قد لا يتأثر كثيرا بالإساءة وذلك عند وجود عوامل أو متغيرات منخفضة من أثر الضرب مثل وجود مصادر للمساندة الاجتماعية مثل الأصدقاء والأسرة و زملاء العمل الذين يخفضون على المرأة آثار الإساءة إليها و يساعدها على استرداد شعورها بالقيمة .

اتضح من خلال الدراسة أن الإساءة الجسمية والانفعالية والجنسية ومحاولة التحكم في سلوك الزوجة يرتبط بانخفاض تقدير الذات لدى المرأة ، كما أن تكرار تعرض المرأة للإساءة لا يؤدي فقط إلى انخفاض تقدير الذات ولكنه قد يؤدي إلى شعور المرأة بالعجز المكتسب وفقدان الأمل ، وعدم القدرة على مواجهة المشكلات والاعتقاد في عدم القدرة على التحكم في أمور حياتها أو تغييرها والاعتقاد في عدم القدرة على إيقاف العنف الموجه إليها .

الدراسة الرابعة: " العنف الزوجي ضد المرأة في فرنسا" (1997) ، طبقت هذه الدراسة على عينة تمثل 7000 امرأة قاطنة في التراب الفرنسي ويتراوح سنهن بين 20 و 59 سنة والبحث كان عن طريق الاتصال الهاتفي الذي دام 40 دقيقة لكل حالة.

تركزت أهداف الدراسة في :

- تحديد أنواع العنف الممارس ضد النساء باختلاف مستوياتهن الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وكذلك مع اختلاف الممارسين للعنف.
 - تحليل الإطار العائلي الاجتماعي والثقافي و الاقتصادي لوضعيات العنف .
 - دراسة ردود فعل النساء اتجاه العنف الممارس ضدهن ولجوئهن إلى مراكز الإعانة المتخصصة.
 - تناول نتائج العنف على مستوى الصحة الجسدية والنفسية والعائلية وكذلك الاجتماعية .
- وكانت نتائج الدراسة كالتالي :
- العنف الزوجي يشكل 10 % ويشمل الإهانة بنسبة 4,3 % والضغوطات النفسية بنسبة 24,2% والعنف الجسدي بنسبة 2,5 %
 - إن نسبة انتشار العنف تتوافق حسب الطبقات الاجتماعية المهنية .
 - العنف الزوجي مرتبط بالسن، فالنساء الشابات ما بين 20 و 24 سنة هن الأكثر عرضة للعنف مقارنة بالنساء الأكبر سنا.
 - كما أن 3/2 منهن تعرضن للعنف الجنسي والتزمن الصمت و 39% أخفين الاعتداءات الجسدية أما 24% منهن لجأن للعناية الطبية .
 - عدم التساوي الاقتصادي والاجتماعي بين الجنسين تشكل عوامل تزيد من ظاهرة العنف وخاصة في حالة البطالة.

الدراسة الخامسة: "العنف و آثاره النفسية و الجسدية" Lundgren et al (2001).

أجريت هذه الدراسة في السويد على 4771 امرأة ، حيث أشارت هذه الدراسة أن 11 % من المشاركات في البحث تعرضن للعنف من قبل الزوج أو الشريك الحالي.

ومن نتائج البحث :

- هناك نسبة 07 % من النساء تعرضن للعنف الجسدي.
- هناك نسبة 03 % تعرضن للعنف الجنسي.
- ثلث النساء المعنفات أشاروا إلى أن العنف ضدهن كان يحدث أمام الأطفال.
- بينت الدراسة الحالية أن النساء المعنفات هن أكثر عرضة للإصابة بالاضطرابات النفسية والجسمية من غير المعنفات .
- 49% من المعنفات يعانين من الصداع (كاضطراب جسدي) و 40 % يعانين خوار القوى، الإجهاد والإرهاق (كحالة نفسية)
- أوضحت الدراسة أن تأثر الحالة النفسية للمعنفات هو حوالي ضعف الحالة الجسدية.
- 64 % من المعنفات قلن أن العنف الممارس عليهن ترك آثارا سلبية.
- أشارت الدراسة أيضا إلى وجود أفكار انتحارية ومحاولات انتحار فعلية لدى النساء المعنفات، حيث أشار 05 % منهن إلى أنهن حاولن الانتحار فعلا بعد تعرضهن للعنف، وأن 23% منهن لديهن أفكار انتحارية نتيجة لما تعرضن له من عنف. (عبد الأمير الهر، 2008، ص61)

التعليق على الدراسات الأجنبية :

من خلال الدراسات الأجنبية التي تطرقت إلى العنف ضد المرأة والزوجة بشكل خاص تبين لنا أن العنف ضد المرأة موجود فعليا حتى في المجتمعات الغربية، وهو حقيقة إنسانية اجتماعية، نفسية، وأن البحث فيها حديث نسبيا.

تطرقت الدراسات الأجنبية إلى جوانب مختلفة للظاهرة فمعظمها توصلت في نتائجها إلى وجود ارتباط دال موجب بين الإساءة إلى المرأة و بين أعراض القلق والاكتئاب والمخاوف لديها، كما أشارت نتائج الدراسات إلى أن الإساءة إلى المرأة لا ترتبط فقط بزيادة

الأعراض المرضية لديها ولكنها ترتبط أيضا بانخفاض تقديرات الذات، والشعور بعدم الرضا عن الحياة، وعدم الإشباع الجنسي، ويبدو أن الإساءة إلى المرأة تعتبر عامل خطورة للتنبؤ بالمشكلات النفسية والجنسية والجسمية للمرأة المساء إليها، وبينت الدراسات الأجنبية أيضا أن النساء المعنفات هن أكثر عرضة للإصابة بالاضطرابات النفسية والجسمية من غير المعنفات .

أوضحت النتائج أيضا أن النساء الأكثر اعتمادية ماديا على الأزواج هن الأكثر تعرضا ومرورا بخبرات الإساءة الجسمية من الزوجات الأكثر استقلالية مادية.

ثانيا: الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: الأسباب المؤدية للعنف الزوجي" قام بها المجلس القومي للسكان سنة 1997 في مصر، و قد أجريت الدراسة على 7000 زوجة من الريف والحضر ، وكشفت على أن 35% من المصريات تعرضن للضرب من قبل الأزواج ولا يحمي المرأة من العنف وأن 69% في حالة رفض المعاشرة الزوجية ونفس النسبة تتعرضن للضرب في حالة الرد على الزوج بلهجة لم تعجبه والمرأة الريفية أكثر تعرضا للضرب من المرأة الحضرية.(حلمي، 1999، ص09)

الدراسة الثانية: العنف ضد المرأة و علاقته ببعض السمات والخصائص النفسية قام بها صفوت فرج و حصه الناصر سنة 1999، هدفت إلى التعرف على أشكال العنف ضد المرأة من وجهة نظر المرأة وفحص الارتباطات بين تقديرات عينة من الإناث للعنف وبين بعض السمات والخصائص النفسية.

وقد أظهرت النتائج التالية:

- على مقياس العنف ضد المرأة ، أنّ العنف الذي تستشعره المرأة من تزويجها رغم إرادتها لرجل مسن جاء على رأس القائمة ثم يلي ذلك العنف المتمثل في التهديد الضمني بالقضاء على العلاقة الزوجية عند شكوى من ضرب الزوج . ويأخذ الترتيب التالي: اضطرار المرأة للصمت على ما تتعرض له من تحرش جنسي حفاظا على سمعتها وعدم تعرضها للشكوى

ويأتي في المرتبة الرابعة ختان الأنثى، وفي المرتبة الخامسة تعرض الأم لسباب زوجها أمام أطفالها.

- مقياس العنف ضد المرأة في علاقته باختبار **أيزنك** ومصدر الضبط أشارت النتائج أن مقياس العنف ضد المرأة لم يرتبط إلا بمقياس واحد وهو العصابية ، غير أن عدم الارتباط ببقية المقاييس يتضمن دلالات هامة في الوقت نفسه ، فعدم ارتباط مقياس العنف بالانبساط يعني أن الشعور بالعنف ضد المرأة يتساوى بالنسبة للإنبساطيات والانطوائية والأمر بالمثل في حالة مصدر الضبط ، فتفسير تعرض المرأة للعنف لا يتعلق بتقديرها لكون هذا العنف ناشئاً عن الظروف الخارجية التي تخرج عن تحكمها أو خصائصها الشخصية ونمط تفاعلها مع المتغيرات البيئية والاجتماعية التي تفرز العنف ضدها في أشكاله المختلفة .

- أما عن ارتباط العنف ضد المرأة بمفهوم الذات فلم يرتبط بأي من مقاييس الذات. (علي حسن، 2003 ، ص ص 101-102)

الدراسة الثالثة: الإنتهاك الجنسي للزوجة، دراسة في سوسيولوجية العنف الأسري، **عدلي السمري (1999)** في مصر.

تناولت هذه الدراسة التي كانت استطلاعية وصفية موضوع إكراه الزوجة على معاشرته جنسيا كأحد أشكال العنف الموجه ضد المرأة، وقد تم إجرائها على عينة عشوائية من زوجات مصريات بلغ قوامها 75 زوجة تراوحت أعمارهن بين 20 و 60 سنة.

وقد توصل إلى النتائج التالية :

- أن حدود الخلافات تصل إلى حد الضرب الذي يعد أبرز مظاهر العنف الموجه للزوجة ، فهو فضلا عن كونه أحد وسائل الضبط أو التأديب التي يلجأ إليه الزوج لخلافاته مع زوجته، فكان نهاية المطاف لأي حوار أو نقاش تخضع فيه الزوجة لرأي الزوج لاسيما في حالة الانتهاك الجنسي .

- أن أكثر الزوجات رفضا لفكرة أن الزوج من حقه ممارسة حقه الشرعي دون رغبتهن أو موافقتهن كانت بين حديثات الزواج ، ومن قسرين أكبر فترة من الزواج ، وتزداد نسبة

الرفض كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة ، وأيضا كلما زادت معدلات تعرضهن للضرب من قبل الزوج ، وفي حالات الزواج الإجباري .

- يرتفع معدل الانتهاك الجنسي للزوجة كلما انخفض المستوى التعليمي للزوج وأن الزوجة الماكثة بالبيت أكثر تعرضا للظاهرة.

- أن المبرر الأساسي لقيام الزوج بالانتهاك الجنسي اعتباره حقا مشروعاً.

- لعب عدد الأبناء دورا مؤثرا في أساليب التجنب التي استخدمتها الزوجات، فكلما زاد عددهم قل لجوء الزوجات إلى استخدام المقاومة البدنية وزاد ميلهن إلى عدم المقاومة والاستسلام، وأن إقامة الزوجة مع أهل الزوج يجعلها أكثر خضوعا واستسلاما لانتهاك الزوج.

- أن الانتهاك يعد من العقاب بصورة قوية.

الدراسة الرابعة: العنف في الأسرة المصرية-دراسة نفسية استكشافية- طريف شوقي (2000)

هدفت الدراسة إلى تقييم ظاهرة العنف الأسري وتحديد أبعاده والتي تنتظم في متغيرات متصلة بالمعتدي ومتغيرات متصلة بالضحية ومتغيرات متصلة بالأسرة وكذلك تحديد المتغيرات الثقافية والاجتماعية ومتغيرات البيئة الطبيعية وأيضا المتغيرات الموقفية المؤقتة المفجرة للعنف. كما اهتمت بدراسة العنف المتبادل بين الأزواج والعنف ضد الأبناء وكذلك العنف ضد الإخوة.

وفيما يخص النتائج الخاصة بالعنف بين الأزواج:

- عن معدلات حدوث العنف ضد الزوجة : أشارت ثلث مجموعة مرتكبي جرائم العنف أنهم ضربوا زوجاتهم ضربا بسيطا ، وقرر حوالي الربع أنهم ضربوهن ضربا شديدا وعلى الجهة الأخرى فقد ذكرت نسبة أقل بشكل دال ممن لم يرتكبوا جرائم العنف أنهم فعلوا ذلك .

الدراسة الخامسة: " العنف الأسري في السودان: أنماطه وأسبابه"، عوض محمد أحمد (2002).

هدفت الدراسة إلى تفصي وجود ودراسة أنماط العنف الأسري وسط شريحة من النساء اللاتي كن يراجعن أحد المراكز الطبية في العاصمة.

اشتملت الدراسة على 164 امرأة أقرت بتعرضها للعنف مرة أو أكثر من قبل أزواجهن، ويبلغ متوسط عمرهن 29 عاما، كما كان مستواهن التعليمي يتراوح بين: 74 منهن أكملن التعليم المتوسط، 79 منهن أكملن التعليم الثانوي، 11 أكملن الجامعة و يبلغ متوسط مدة الزواج 6 سنوات.

والنتائج كانت كالآتي :

1- فيما يخص أنماط العنف الذي مورس ضد الزوجة فيمكن تفصيله كالآتي:

أ- سلوكيات ضابطة أو تأديبية من قبل الزوج تمثلت في الانتهاز بصوت عالي ، الزجر أمام الآخرين ، تقييد الأنشطة الاجتماعية ، مراقبة التحركات وعدم الإنفاق عليها .

ب- تهديدات جدية وتمثلت في القذف بأدوات المنزل، التهديد بقبضة اليد أو حتى بالأسلحة.

ج- حالات إيذاء بدني : تتدرج من الدفع باليد والركل بالأرجل والخنق والحرق واستعمال الأسلحة النارية .

2 - فيما يخص ردود أفعال ضحايا العنف فكانت الاستسلام وعدم اتخاذ أي إجراء عند 89 امرأة ، البكاء عند 32 امرأة ، المقاومة عند 18 امرأة وإخطار أحد الأقارب عند 12 امرأة، طلب الطلاق عند 10 نساء وإبلاغ البوليس عند 3 نساء، وقد أقرت 27 امرأة بحدوث العنف اتجاههن خلال الحمل .

3- أما فيما يخص محددات حدوث العنف في المجتمع السوداني يشمل صغر سن الزوجة، الفقر، البطالة، محدودية التعليم، إدمان الكحول والمخدرات من قبل الزوج ، وجود فارق كبير في العمر والتعليم بين الزوجين .

الدراسة السادسة: " العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني"، أمل سالم العواودة (2002) دراسة اجتماعية على عينة من الأسر في مدينة عمان بهدف التعرف على أنواع العنف الواقع على الزوجة من زوجها المتمثلة بمظاهر العنف النفسي والجسدي والجنسي والصحي والاجتماعي.

وقد اشتملت الدراسة على 300 امرأة متزوجة تتراوح أعمارهن بين 15 و 45 سنة موزعة على الأقاليم المختلفة (البدو، الريف، المدن، سكان المخيمات)، باستخدام عينة قسديه.

توصلت الدراسة إلى أن العنف الاجتماعي يشكل أكثر أنواع العنف الممارس على الزوجة، شكل ما نسبته 56% يليه العنف اللفظي ثم التهديد ، ويعد العنف الجسدي الأقل ممارسة على الزوجة إذ شكل ما نسبته 53% ، أشارت النتائج إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين أفراد عينة الدراسة ، إذ يعد سببا هاما في حدوث العنف ، إن الزواج الداخلي مازال منتشرا بين عينة الدراسة ، ويتم من خلال الأهل و الأقارب ، كما أن المرأة المتعلمة وغير المتعلمة وبمختلف مراحلها العمرية تتعرض لممارسة العنف عليها ، وأن المرأة العاملة وغير العاملة تتعرض للعنف ، في حين أن الرجل المتعلم والذي يعمل في مهنة مكتبية أقل ممارسة للعنف على زوجته . (العواودة ، 2002)

الدراسة السابعة : " الإساءة إلى المرأة"، دراسة قامت بها هبة محمد علي حسن (2003) في مصر ، هدفت الدراسة إلى:

- محاولة الوقوف على طبيعة ظاهرة الإساءة إلى المرأة.
 - محاولة الكشف عن خصائص شخصية الزوج المسيء إلى زوجته.
 - محاولة الكشف عن الاضطرابات النفسية لدى الزوجة المساء إليها .
- أجريت الدراسة على عينة مكونة من 60 امرأة متزوجة ، 30 سيدة عاملة و 30 سيدة غير عاملة .

اعتمدت الدراسة على المنهج الإكلينيكي و كانت أدواتها : اختبار ساكس لتكملة الجمل،

إختبار روتر لتكملة الجمل، إختبار تفهم الموضوع TAT لموراي Murray و مورغان .Morgan

جاءت نتائج الدراسة كالتالي :

- عدم وجود فروق بين السيدات المتزوجات العاملات وغير العاملات في التعرض إلى الإساءة من الزوج، مما يشير إلى أن الإساءة لا ترتبط بعمل الزوجة فقط، وإنما ترتبط بمتغيرات أخرى كخصائص شخصية الزوج ومعتقداته حول العنف ومدى قدرته على تحمل الإحباطات (قلة الدخل ، البطالة ، ضغوط العمل) وكذلك تاريخه الأسري وطبيعته علاقته بالأم والأب .

- ترتبط الإساءة بشخصية الزوجة وإعتماديتها على الزوج واستفزازها لزوجها وطبيعة العلاقة الزوجية والعلاقة الجنسية بينهما .

- الإساءة الجسمية أكثر أشكال الإساءة ارتباطا بالاتجاهات السلبية نحو الزوج ونحو المرأة ونحو وحدة الأسرة ونحو العلاقة الجنسية وكذلك ارتبطت الإساءة الجسمية بالميل إلى الاضطراب لدى الزوجة.

وهذه النتيجة تناقض ما توصلت إليه معظم الدراسات في المجتمعات الغربية من أن الإساءة النفسية أكثر تأثيرا على المرأة و أكثر ارتباطا بالأعراض المرضية وأشد وقعا عليها من الإساءة الجسمية ، ولكن النتائج على عينة الدراسة الحالية في المجتمع المصري أظهرت أن الإساءة الجسمية هي الأشد وقعا والأكثر تأثيرا على شخصية المرأة حيث تؤدي إلى اضطراب شخصيتها وإلى اتجاهاتها السلبية نحو وحدة الأسرة ونحو النساء بصفة عامة حيث تعم نظرتها السلبية لذاتها وإحساسها بالنقص والعجز والفشل على النساء جميعا .

وكذلك ترتبط الإساءة الجسمية بنظرتها السلبية للزوج وهو المصدر الرئيسي لهذه الإساءة ،وبالتالي توجه إليه الزوجة عدوانها وكذلك تمتد نظرتها السلبية وإحساسها بعدم

الإشباع الجنسي من الزوج، وربما يعود ارتباط الإساءة الجسمية بكل هذه المتغيرات إلى أن الإساءة الجسمية تتضمن أيضا إساءة نفسية، حيث أن الزوج عندما يقوم بضرب الزوجة فهو أيضا يسبها بألفاظ بذيئة، ويشتمها ويهينها أثناء الضرب والشجار.

إضافة إلى ذلك توصلت الباحثة إلى أن الإساءة الجنسية ترتبط بالاتجاه السلبي نحو الزوج ونحو الذات ونحو وحدة الأسرة . مما يكشف أن الإساءة بكل أشكالها تؤدي إلى اضطراب شخصية الزوجة المساء إليها وشعورها بالقلق والاكتئاب والإحساس بالدونية والعجز، مما يجعلها تكون صيغة معرفية سلبية نحو ذاتها والآخرين وخاصة الزوج ونحو أسرتها ومستقبلها، مما يؤدي إلى زيادة اضطراب شخصيتها بتكرار تعرضها إلى الإساءة . (علي حسن، 2003)

الدراسة الثامنة: " العنف ضد المرأة، دراسة حالة المعنفات"، قامت بها ناهد رمزي (2003)

أنجزت هذه الدراسة في المجتمع المصري، تناولت من خلالها أسلوب دراسة حالة والمقابلات المفتوحة على عينة من النساء المعنفات المقيمت أو اللاتي أقمن من قبل ولفترة في مراكز حماية المرأة.

واستهدفت التعرف على فئات النساء اللاتي يقع عليهن العنف وأنماطها ، والظروف الاجتماعية والنفسية التي تعيش في ظلها النساء المعرضات للعنف ، واكتشاف الدوافع التي يستخدمنها لدرء أشكال العنف ضدهن، أو الأماكن التي يلجأن إليها عندما يعنفن، وكيف يحصلن على الحماية المطلوبة.

اشتملت الدراسة على 20 حالة، حالة واحدة غير متزوجة ، والبقية كلهن متزوجات، تم اختيارهن بحيث تكن أقرب تمثيلا للأنماط المختلفة للمرأة التي تقع تحت طائلة العنف، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج :

- أن العنف الأسري يحتل المرتبة الأولى في أشكال العنف الموجه إلى المرأة ، وتتمثل خطورته في أنه يمثل اعتداءات يومية عليها .

- أن العنف الموجه للمرأة سواء كان معنوياً أو لفظياً أو جسدياً يرجع في جانب من جوانبه إلى انخفاض مكانة المرأة في المجتمع والصورة السائدة عنها ، من هنا كان الحد من ذلك العنف ينطلق من الاهتمام بتنميتها تنمية شاملة ، وتعديل الصورة السائدة عنها في المجتمع. ويعني ذلك أن الجهود التي تبذل لمناهضة العنف ضد المرأة يجب أن لا تشمل المرأة وحدها ولكن كافة شرائح المجتمع.

- أن نسبة عالية من الأفراد يقرّون العنف ضد المرأة ويوافقون عليه من منطلق فهم خاطئ للدين . (ناهد رمز، 2003)

الدراسة التاسعة : "العنف ضد الزوجة : دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الزوجات في محافظة مسقط"، خولة بنت سالم الوهبي (2008).

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على مشكلة العنف ضد الزوجة في المجتمع العماني.
- معرفة الأسباب المؤدية إلى العنف ضد الزوجة .
- التعرف على نتائج العنف وآثاره على الزوجة .
- التعرف على ردود أفعال الزوجة اتجاه العنف الذي تتعرض له .
- التعرف على الخدمات الاجتماعية والنفسية للتعامل مع مشكلة العنف ضد الزوجة .
- استخدمت الباحثة المنهج الوصفي ، حيث طبقت الاستمارة على 140 زوجة .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- العنف اللفظي، العنف الاقتصادي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، وكل أشكال العنف تتكرر بصفة مستمرة ولا ترتبط بوقت معين منذ بداية الزواج.
- قد ترجع الأسباب المؤدية للعنف إلى أسباب عامة مثل: القوانين المتعلقة بالأسرة ومدى الوعي بها ، أو أسباب خاصة بالزوجين .

- تتضح ردود أفعال الزوجة اتجاه العنف إما داخل نطاق الأسر أو خارجها باللجوء إلى الأصدقاء أو الأهل أحيانا ، واللجوء لبعض الجهات والمؤسسات ، سواء كانت حكومية كالمحاكم ، الشرطة ، أو الأهلية كجمعيات المرأة العمانية .

التعليق على الدراسات العربية :

من خلال عرضنا لبعض الدراسات العربية التي عالجت بعض أشكال العنف ضد المرأة والتي تجسدت بالخصوص في العنف الأسري ضد المرأة المتزوجة ، نصل إلى أن البحث في هذا المجال حديث جدا و في الوقت نفسه لا يزال نوعا ما محدود ، إذ أننا لم نتحصل إلا على عدد قليل من الدراسات التي تناولت العنف الأسري وخاصة العنف الزوجي التي تعاني منه المرأة العربية ، ليبقى هذا التناول العلمي محدود ويعود السبب في ذلك إلى حداثة البحث في الظاهرة نفسها ، وتشابك عواملها وارتباطها بالأسرة العربية التي تعتبر مثل هذه الظواهر طابوهات تمس كيان الأسرة ، وتطرقت مختلف الدراسات العربية إلى النقاط التالية:

أن العنف الموجه للمرأة سواء كان معنويا أو لفظيا أو جسديا يرجع في جانب من جوانبه إلى انخفاض مكانة المرأة في المجتمع والصورة السائدة عنها ، من هنا كان الحد من ذلك العنف ينطلق من الاهتمام بتنميتها تنمية شاملة ، وتعديل الصورة السائدة عنها في المجتمع. ويعني ذلك أن الجهود التي تبذل لمناهضة العنف ضد المرأة يجب أن لا تشمل المرأة وحدها ولكن كافة شرائح المجتمع.

أن حدود الخلافات تصل إلى حد الضرب الذي يعد أبرز مظاهر العنف الموجه للزوجة، فهو فضلا عن كونه أحد وسائل الضبط أو التأديب التي يلجأ إليه الزوج لخلافاته مع زوجته، وهو النهاية لأي حوار أو نقاش تخضع فيه الزوجة لرأي الزوج لاسيما في حالة الانتهاك الجنسي.

ثالثا: الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: " وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن " جمال معتوق (1993)

أجريت الدراسة في إطار إعداد رسالة ماجستير في علم الاجتماع.

هدفت الدراسة إلى وصف وتفسير العنف الذي هدد أمن و كيان المرأة خارج بيتها في
العشرية السوداء.

حيث شملت على 269 مبحوثا و 150 مبحوثة تنوعوا بين تلاميذ وطلبة وعمال
وعاطلين عن العمل، وأئمة وأساتذة ومدرسات، و قد توصل الباحث إلى نتائج تمثلت في:

- إن ظاهرة العنف ضد النساء في الشارع موجودة فعلا في مجتمعنا، أما عن أشكالها
فتمثلت خصوصا في المضايقة والشتم والضرب واللعن.

- أن للمستوى التعليمي للأولياء دخل في الإقبال أو الامتناع عن هذه الممارسة لدى
الأبناء، حيث أن نسبة كبيرة من المبحوثين الذين خضعوا لعنف معين، آباؤهم أميون أو ذو
مستوى تعليمي محدود.

- هناك علاقة مباشرة بين الميزات السيكولوجية للأولياء وممارسة العنف ضد النساء عند
الأبناء من هذه الميزات التشدد وعدم قبول النقاش عند الآباء، والتي تؤثر بشكل مباشر على
سلوك الأبناء .

- أما عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بممارسة العنف ضد النساء في الشارع
فقد تبين أن الحرمان المادي والعاطفي لدى المبحوثين كان أول الأسباب، وأن العنف يزداد
عند فئة العزاب، بينما تتخفف عند المتزوجين والمطلقين، وأنه كلما ازدادت مدة البطالة
ازداد الإقبال على ممارسة العنف ضد النساء في الشارع.

- أما بالنسبة للمبحوثات فقد تبين أن البيت هو المكان الآمن الوحيد، وأنّ الفضاء
الاجتماعي يبقى محدودا جدا، بل وممنوعا أيضا في بعض الأماكن لأنّ ذلك ارتبط
بممنوعات وطابوهات كثيرة منها موقف الكثيرين من خروج المرأة للعمل الذي لا يزال غير

مرغوب فيه لاسيما وأن الخطاب الديني الذي يطرحه المسجد يدعم هذا الموقف . (معتوق، 1992- 1993)

الدراسة الثانية: دراسة قامت بها مصلحة الطب الشرعي لمستشفى مصطفى باشا الجامعي سنة 2001.

اشتملت الدراسة على 9000 امرأة تتشد العلاج في المستشفى كل عام نتيجة الاعتداءات العنيفة التي تحدث أغليبيتها في العائلة واتضح أن المعتدي هو الزوج في 77% من الحالات وأن 53% من مرتكبي العنف رجال تتراوح أعمارهم بين 35 و 45 سنة وثلاثة أرباع من الحالات المسجلة سببها العنف الجسدي، و 82% منها تطلبت علاج خفيف و 11% تطلبت تدخل جراحي. في حين أنه توجد بالجزائر 15 مستشفى جامعي.

الدراسة الثالثة: المرأة و العنف: المرأة الإطار نموذجاً، قامت بها سامية مناصر (2001).

أنجزت هذه الدراسة بمدينة عنابة حيث حاولت الباحثة تسليط الضوء على مظاهر العنف الممارس على المرأة بصفة عامة والمرأة الإطار خصوصاً، وقد اشتملت عينة البحث على 50 مبحوثة توزعت على قطاعات مهنية مختلفة، وتتراوح سنها بين 24- 45 سنة بين متزوجات وعازبات .

وقد توصلت الباحثة إلى نتائج تمثلت في:

- نصف أفراد العينة من الإطارات النسوية يرون أن الاختلاف البيولوجي بين الجنسين له دور كبير في بروز هذه الظاهرة ، وأن شعورها بالإقصاء يرجع بالخصوص إلى عوامل ثقافية مقارنة بالعوامل البيولوجية ، وأن أهم العوامل الثقافية التي تؤدي إلى هذا الشعور الاتجاهات التقليدية التي تصور المرأة على أنها تابعة للرجل ، بينما العوامل البيولوجية فتمثلت في ضعف القوة الجسمانية للمرأة وانشغالها بالإنجاب ، وهي نتيجة تؤكدتها التفاعلية الرمزية من حيث أن ظاهرة العنف الممارس على المرأة لها أصول ثقافية ، وأن التحيز ضدها يظهر نتيجة الاختلافات في عملية التنشئة الاجتماعية حيث يتعلم كل من الجنسين

أن يرى المرأة على أنها في مكانة أدنى من مكانة الرجل ، وأن هذا الأخير له الحق في ممارسة العنف ضدها لأن المجتمع أعطى له الحق في ذلك .

- كشفت نتائج الدراسة أيضا أن الإطارات غير المتزوجات أكثر شعورا بالمساواة مع الرجل بالمقارنة بغيرهن من الإطارات المتزوجات، وأن نظام تقسيم العمل لم يعد وظيفيا كما يرى أصحاب المدخل الوظيفي، ويؤدي شعور المرأة بعدم المساواة في مجال العمل إلى عدة نتائج سلبية تتمثل في ضعف كفاءتها الإنتاجية، عدم قدرتها على منافسة الرجل، عدم الاستفادة من قدرتها ومهارتها، وأخيرا سوء علاقتها مع زملاء العمل ورؤسائها في بعض الأحيان .

- إن من مظاهر التحيز ضد المرأة حسب النتائج عدم المساواة في الحصول على الترقية والمكافآت، بالإضافة إلى عدم المساواة في الحصول على التدريبات، وفي فرص الالتحاق بالعمل ، وفي تحمل مسؤولياته، إضافة إلى تعرض أغليبيتها للتحرش المعنوي كمظهر عنفي وكأكثر أشكال العنف الموجه ضدهن من خلال المضايقات التي تتعرض لها أثناء أداء عملهن.

- أما عن مدى تأثير المرأة الإطار بظاهرة العنف الممارس ضدها وأثرها على أداء عملها فقد كشفت الدراسة أن نصف أفراد العينة يشعرون بالإحباط النفسي اتجاه تلك الممارسات مما يجعلهن لا يفصحن عن تلك الممارسات التي تترك آثارا وخيمة على نفسيتهن وتجعلهن تسكتن ولا تفصحن عن تلك التحرشات خوفا من المجهول ، وخاصة من فقدان منصب العمل داخل المؤسسة . (مناصر، 2001 - 2002)

الدراسة الرابعة: "التحقيق الوطني حول انتشار العنف ضد النساء في الجزائر"

اشتمل التحقيق الذي أجري سنة 2002 على عينة من 2000 امرأة مبحوثة، من 2000 عائلة، يتراوح سنهن بين 19 إلى 64 سنة ، وقد خلص التحقيق إلى النتائج التالية :

- النساء أكثر عرضة للعنف في الوسط الأسري .

- العنف الأكثر انتشارا بين الأزواج، بمعدل امرأة واحدة من بين 10 نساء جزائريات يتعرضن للعنف الجسدي خاصة من قبل الزوج.
- هناك 16 % من النساء المطلقات والأرامل يتعرضن إلى الإهانة داخل أسرهن، و 05 نساء من بين 100 امرأة تتعرضن للعنف الجسدي.
- كلما ارتفع مستوى تعليم النساء نقص مستوى العنف الذي يتعرضن له، سواء كن مقيمات في الريف أم في المدينة.
- هناك 9,4 % من النساء يعانين من العنف الجسدي، و 9,1 % من العنف اللفظي، 31,4 % يعانين من العنف النفسي المتمثل في فرض الصمت، هجر فراش الزوجية، التهديد بالطلاق، التهديد بالهجر، التهديد بالرمي في الشارع، التهديد بالضرب، التهديد بالقتل، إضافة 10,9 % من العلاقات الجنسية المفروضة بالقوة .

الدراسة الخامسة: "العنف ضد المرأة في الجزائر (2002- 2003) "

- قامت هذه الدراسة على عينة من النساء من مختلف ولايات الوطن قدرت ب 9033 حالة امرأة معنقة، وقد تم الاتصال بهن من خلال مراكز الإصغاء والمراكز الطبية والهيئات القانونية.
- أما عن أداة البحث فكانت الاستبيان الذي احتوى على أسئلة أغلبها مغلقة لتسهيل مهمة جمع وتحليل الإجابات.
- فيما يخص أهداف الدراسة هي:
- تحديد أنواع العنف وظروفه.
 - تحديد الظروف التي تدفع بعض النساء دون غيرهن لطلب المساعدة في حالة التعرض للعنف.
 - تحديد مسار النساء المعرضات للعنف في مواجهة الصعوبات ومدى استجابتهن للتكفل النفسي والاجتماعي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فقد تم إدماج كل المؤسسات الصحية والقانونية وجمعيات حماية المرأة للمساهمة في هذا البحث من خلال تسجيل خاص لجماعات من الباحثين في هذه المؤسسات.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن النساء ضحايا العنف اللواتي يتراوح سنهن ما بين 15 و 24 سنة تمثل أكبر نسبة و هي 28%، وما بين 35-40 سنة يشكلن 20% ، 10% سنهن 55 سنة فما فوق .
- النساء العازبات ضحايا العنف يشكلن 36% .
- العنف الزوجي حيث تكون النساء هن الضحايا فيمثلن نصف العينة.
- الأرامل و المطلقات ضحايا العنف بنسبة 15%.
- مستوى التعليم لنساء ضحايا العنف يصل إلى مستوى التعليم الثاني بنسبة 49% .
- فيما يخص العمل فقد وجد 72% من مجموع العينة لا يعملن.
- مكان حدوث العنف يحدث غالبا في البيت بنسبة 73%.
- كما وجد أن العنف الجسدي يمارس بكثرة من طرف الأميين ، أما العنف اللفظي يلجأ إليه الأشخاص الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط .

الدراسة السادسة : " الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة"

قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بإعداد استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء للفترة الممتدة من 2007 إلى 2011 وتدعى "الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة". وقد بدأ في التحضير لهذه الاستراتيجية منذ 2003 من خلال المشاورات وتحليل الوضعيات ، وتقييم الاحتياجات و الأولويات . و د شارك في إعدادها وزارات مختلفة ، وهيئات ومؤسسات ومنظمات حكومية ، بالإضافة إلى دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة يونيسيف.

عرفت الاستراتيجية مرحلتين من النشاطات خلال سنة 2000 كخطيط أولي:

* **المرحلة الأولى (جانفي-جوان 2006)**: تم فيها وضع الإطار العام للاستراتيجية من خلال المشاورات والعمل التشاركي .

* **المرحلة الثانية (جويلية- ديسمبر 2006)**: تم خلالها صياغة الاستراتيجية الوطنية والموافقة والمصادقة عليها. وقد حددت الأهداف كالتالي :

- تكوين القدرات الوطنية في مجال محاربة العنف ضد المرأة .

- تحليل الوضعية ومجالات التنمية ذات الصلة بالمرأة .

- وضع إطار مرجعي للاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة.

فكانت النتائج كالتالي:

- إعداد تقرير نهائي للوضعية والمعطيات المتوفرة حول العنف ضد النساء في الجزائر.
- تتصيب لجنة وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.
- وضع الإطار المرجعي للاستراتيجية من خلال تحليل الوضعية والأولويات .

وقد حددت الأطراف المساهمة في الاستراتيجية المشاكل التي ستزيد من حدة العنف الممارس ضد المرأة منها:

- نظرة المجتمع إلى موضوع العنف ضد المرأة بصفة عادية وتسامحية .

- ضعف الدعم الموجه للنساء وأفراد الأسرة الناجين من العنف.

- الموقف السلبي للنساء الناجيات من العنف .

- الصورة النمطية والأفكار المسبقة حول المرأة والتي تؤدي بدورها إلى المساس

بكرامتها في كل مراحل حياتها ، وتشجع على التمييز وممارسة العنف ضدها .

الدراسة السابعة : العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان - محكمة تلمسان أنموذجا-

(1995-2008) من إنجاز نعيمة رحماني

تتمثل إشكالية الدراسة في الوصول إلى أبعاد العنف الزوجي في المجتمع الجزائري، خاصة بمدينة تلمسان ، بالإضافة إلى التعرض لمؤثراته والعوامل المسببة له والآثار الناجمة عنه ، مع محاولة طرح تصور للتدخلات المطلوبة للحد من ظاهرة العنف الزوجي ، وبالتالي التقليل من الآثار والتبعات المصاحبة له .

ففي هذه الدراسة تحاول الباحثة معرفة أشكال وصور الظلم الواقعة على الزوجة والدور الذي يلعبه الوازع الديني في الحد من هذه الظاهرة.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- إخفاء ظاهرة العنف الزوجي والتعاضى عنها يؤدي إلى تعمق جذورها وعدم إمكانية علاج.

- في كثير من الأحيان ترجع أسباب العنف ضد الزوجة إلى أمور بسيطة وأحيانا تافهة كتأخر الزوجة في إعداد الطعام أو خسارة فريق الكرة المفضل لدى الزوج.

- يرتبط العنف الزوجي في بعض الأحيان بفترات معينة من أشهر السنة، كما تزداد حدته في المناطق الفقيرة ولدى العاطلين أكثر منها لدى العاملين.

- يساعد التمييز الجنسي داخل الأسرة على ظهور سلوكيات العنف ضد المرأة .

- يحدث العنف في جميع المناطق وبين جميع الفئات، لكن الاختلاف يكمن في الأساليب المستعملة، فقد يمارس في الأماكن الأكثر ثراء، أين يصعب على المرء تشخيصه بسبب تباعد المساكن عن بعضها البعض.

- يمس العنف فئة المتعلمين وحتى الأميين .

- العنف الجسدي ضد الزوجة هو أكثر أنواع العنف الممارس ضدها.

- للعنف الممارس ضد المرأة نتائج خطيرة جسدية ونفسية من بينها، القتل، إصابات الأعضاء الداخلية للجسم، الإجهاض، الأمراض العصبية، الخوف، القلق، انعدام الثقة بالنفس وأخيرا اللجوء إلى الانتحار.

الدراسة الثامنة: " المرأة و العنف في المجتمع الجزائري"، دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة، قنيفة نورة (2009-2010)

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعاني المرأة المعنفة فعليا وواقعا من عنف متعدد الأشكال موجه ضدها بمختلف أشكاله بدرجات متفاوتة تتباين أسبابه تبعا لوضعيتها الاجتماعية، وينجم عنه آثار خطيرة.
- تعكس بعض المحددات الأسرية والاجتماعية حقيقة تكريس دونية المرأة المعنفة من جهة وتمجد فوقية الذكر.
- قدم الاعتماد الاجتماعي التقليدي المتمثل في مشروعية الممارسات العنيفة ضد المرأة الجزائرية الدعم الكافي للسلوكيات العنيفة مما زاد معدل صدورها وانتشارها ومن تم إستمراريتها.
- تختلف الأطراف الممارسة للعنف على أجساد النساء باختلاف علاقتها الأسرية والاجتماعية للأسر ويبرز الزوج بشكل خاص.
- تنوعت أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية المعنفة بين العنف الجسدي والنفسي واللفظي والاقتصادي.
- أن العنف الجسدي أشد أشكال العنف انتشارا تعكس اجتماعيا تظهر بالخصوص الضرب وأن ما تعانيه من عنف جنسي أو نفسي أو اقتصادي، قد يكون ثانوي متفاوت وقد يكون مكمل له. (قنيفة ، 2009-2019)

التعليق على الدراسات الجزائرية :

إنّ دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر كغيرها من الدول الغربية والعربية حديثة حيث تحصلنا من خلال البحث والتقصي على دراسات قليلة ممتدة بين سنة 1993 إلى 2010 وهي ضئيلة مقارنة بحجم الظاهرة وتفشيها في المجتمع الجزائري ، ويرجع ذلك

في نظرنا إلى خصوصية الموضوع أو الظاهرة ونطاقها داخل الأسرة ، لأن الأسرة الجزائرية يحكمها نظام أبوي يتميز بالسيطرة، والتحكم في الحلقة الأضعف في العائلة وهي المرأة، ويعتبر العنف ضدها حق مشروع إذا ما استدعى الأمر إلى ذلك .

وتوصلت معظم الدراسات الجزائرية السالفة الذكر إلى نتائج منها:

- تعاني المرأة المعنفة من عنف متعدد الأشكال موجه ضدها بدرجات متفاوتة تتباين أسبابه تبعا لوضعيتها الاجتماعية، وينجم عنه آثار خطيرة، حيث يعتبر العنف الجسدي أشد أشكال العنف انتشارا تظهر بالخصوص في الضرب، وأن ما تعانيه من عنف جنسي أو نفسي أو اقتصادي قد يكون ثانوي متفاوت وقد يكون مكملا له.
- يمس العنف فئة المتعلمين وحتى الأميين، للعنف الممارس ضد المرأة نتائج خطيرة جسدية ونفسية من بينها: القتل، إصابات الأعضاء الداخلية للجسم، الإجهاض، الأمراض العصبية، الخوف، القلق، انعدام الثقة بالنفس وأخيرا اللجوء إلى الانتحار.
- أنّ الاختلاف البيولوجي بين الجنسين له دور كبير في بروز هذه الظاهرة، وأنّ شعور المرأة بالإقصاء يرجع بالخصوص إلى عوامل ثقافية مقارنة بالعوامل البيولوجية، وأن أهم العوامل الثقافية التي تؤدي إلى هذا الشعور الاتجاهات التقليدية التي تصور المرأة على أنها تابعة للرجل والتحيز ضدها يظهر نتيجة الاختلافات في عملية التنشئة الاجتماعية حيث يتعلم كل من الجنسين أن يرى المرأة على أنها في مكانة أدنى من مكانة الرجل، وأن هذا الأخير له الحق في ممارسة العنف ضدها لأنّ المجتمع أعطى له الحق في ذلك، بينما العوامل البيولوجية فتمثلت في ضعف القوة الجسمانية للمرأة وانشغالها بالإنجاب .

الفصل الثاني: التصورات الاجتماعية مفهوم نفسي - اجتماعي

تمهيد

- 1 . التصورات الاجتماعية من دوركايم إلى موسكوفيسي.
 2. مقاربات تطويرية لنشأة التصورات الاجتماعية.
 3. التصور في مفهومه الدينامي .
 3. 1 المفهوم العام للتصور.
 3. 2 المصطلحات القريبة من التصور.
 3. 3 ثلاثية أبعاد التصور .
 4. التصورات الاجتماعية في صورتها الازدواجية، الرمزية، البنائية، الابداعية.
 5. شروط بناء التصورات الاجتماعية.
 6. طبيعة العناصر المكونة للتصورات الاجتماعية.
 7. الوظائف النسقية للتصورات الاجتماعية.
 7. 1 الوظيفة المعرفية للتصورات الاجتماعية .
 7. 2 تحديد الهوية الاجتماعية في حقل التصور.
 7. 3 وظيفة التوجيه.
 7. 4 التبرير القبلي والبعدي للسلوك الاجتماعي.
 8. بنية و تكوين التصورات الاجتماعية.
 - 1.8 التصورات الاجتماعية و نظرية النواة المركزية .
 - 2.8 النظام المحيطي .
 9. آليات عمل التصورات الاجتماعية: التوضيح / الترسخ.
 10. تعديل التصورات الاجتماعية.
 11. مقارنة منهجية لطرق جمع محتوى التصورات الاجتماعية.
- خلاصة

تمهيد:

إنّ ارتباطنا وجودنا في العالم المحيط بنا يجعلنا نحتاج دائماً إلى معارف لفهمه، هذه المعارف لا تولد مع الفرد، وإنما هي نتيجة احتكاكه الدائم و المتواصل بالمجتمع الذي نشأ فيه، فهي تبنى وتتشكل عنده من خلال عدة عمليات ذهنية و فكرية والتي تدخل ضمنها عملية بناء التصورات كسيرورة لبناء المعارف لدى الفرد بحيث أننا كلما فتحنا حديث مع أفراد مقربين منا فإننا نلاحظ اختلاف وجهات النظر بسبب أن لكل فرد منا تصورات خاصة به تسمى "تصورات فردية" ولكنها غير معزولة عن بقية تصورات أفراد المجتمع و التي تسمى "التصورات الاجتماعية" التي تساعد الفرد على مواجهة العالم المحيط به من خلال معالجة وتعديل المواقف، وحل المشكلات التي يواجهها، وللإحاطة بالتصورات الاجتماعية سنحاول في هذا الفصل توضيح بعض النقاط الخاصة بهذا المفهوم وذلك بعرض الخلفية التاريخية، الخصائص، الوظائف... الخ . محاولة منا للإلمام بمختلف جوانب هذا المصطلح الجد متشعب والمعقد.

1. التصورات الاجتماعية من دوركايم إلى موسكوفيسي:

يعد مفهوم التصور قديماً قدم الفلسفة الإغريقية، ولكنه كمفهوم إجرائي يعتبر حديثاً نسبياً، حداثة ظهوره في الخطاب التربوي، أين ثبتت أهميته في مختلف التطبيقات خاصة فيما يتعلق بالميادين البيداغوجية، ولاسيما أن الأهمية برزت وتجسدت في أبحاث ودراسات لعلماء قدامى أمثال: دوركايم، إيمانويل كانط وغيرهم في ميدان المفاهيم والمدرجات المعرفية. (Revue des sciences humaines, série N27, 1993)

لقد أثار هذا المفهوم خلال الأربعين سنة الأخيرة نقاشات كثيرة في ميدان علم النفس الاجتماعي، وهو ينحو اليوم إلى أن يحتل موقعا مركزيا في العلوم الانسانية، فمنذ انطلاق حركة البحث حوله في فرنسا على يد سارج موسكوفيسي **Serge Moscovici** حيث تعددت الملتقيات والمنشورات في أوروبا والولايات المتحدة وباقي دول العالم، وأصبحت تشمل كل العلوم الاجتماعية، الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع، التاريخ ...

ويعتبر ايميل دوركايم **Emile durkheim** أول من استعمل وعرف مفهوم التصور الاجتماعي حينما قارن بين التصورات الفردية والتصورات الجماعية ، وذلك في مقال مشهور له نشر في مجلة "الميتافيزيقا و الأخلاق 1898 حيث يعتبر التصورات الجماعية موضوعا مستقلا ، وأكد على خصوصية التفكير الفردي .

وكما أنّ للتصورات الفردية خصائص تميزها حيث لا يمكن اختصارها في عملية فيزيائية كيميائية يقوم بها المخ الذي سببها، كذلك التصورات الجماعية فإنه لا يمكن اختصارها واعتبارها مجرد مجموع تصورات الأفراد الذين يشكلون ذلك المجتمع، أما فيما يخص التصور الاجتماعي فهو يرى بأنه يدل على مجال خاص من نشاطات التصور الجماعي وكذا على العمليات الدينامية التي تتكون بواسطتها معارف الحس العام والنتائج التي شكلتها هذه المعارف . (دورون و بارو، 1997 ، ص ص 947-948)

وظلّ مفهوم التصورات الجماعية عاما يشير إلى الأساطير والطقوس وأنواع التفكير التي تميز مجتمع ما، ونظرا لعموميته وتضمنه لكل أشكال التفكير الاجتماعي لم يعد من الممكن تمييز التصورات عن الذهنيات والايديولوجيا، فأصبح هذا المفهوم ظاهرة ولكنها غير اجرائية. (ferrol , 1995, pp242-249)

وبعد فترة من عدم الاستعمال عاد مفهوم التصور الاجتماعي للوجود كأحد مباحث علم النفس الاجتماعي، وتعود الأسباب الرئيسية وراء هذا النسيان إلى هيمنة المدرسة السلوكية (Jodelet , 1993, p 38) على علم النفس لمدة طويلة في تلك الفترة والتي لم تكن تؤمن إلا بالسلوكيات الظاهرة والقابلة للملاحظة والقياس، كالسلوكيات اللفظية والحركية، أما الاستجابات الكامنة الضمنية وكل الأنشطة المعرفية فلم تعرها أي اهتمام، ومن بين المواضيع التي درست في تلك الحقبة مفهومي "الاتجاه والرأي فهذين المفهومين يتصلان مع مفهوم التصور الاجتماعي، لكنهما يختلفان عنه، فالرأي يمثل استجابة ظاهرة قابلة للملاحظة والقياس، أما الاتجاه فيستمد أصوله من علم النفس العام، وقد استعمل في البداية للتأكد من وجود علاقات بين المثبرات والاستجابات وذلك في حساب زمن رد الفعل أما مفهوم التصور فهو أكثر تعقيدا وذلك بسبب طبيعته الكامنة، فهو عملية بناء للواقع

يؤثر في آن واحد على المثير والاستجابة، فيعدل الأول ويوجه الثاني, (Herzlich , 1972 , pp 303-304)

كما أشار موسكوفيسي "إلى أن التصورات تتحدد في آن واحد بالمثير والاستجابة، وأنه لا توجد قطيعة بين العالم الخارجي والعالم الداخلي للفرد أو للجماعة. (Jodelet, 1993,p 244)

كما يعود تأخر تطور مفهوم التصورات الاجتماعية إلى سيطرة النموذج الماركسي الذي يؤمن بأن انتاج الأفكار للتصورات يرتبط بالنشاط المادي للناس، كما يؤمن بأن مفهومي آليات التدرج والمراتب ما بين أدنى وأعلى البنيات يعطي الشرعية الكاملة لدراسة هذا النمط، بحيث أن التصورات هي لغة الحياة الواقعية ولكن مع التطور الذي عرفه كل من علم النفس المعرفي وعلم اجتماع المعرفة بدأ هذا المفهوم يأخذ مكانة له في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، والتاريخ وعلم النفس الاجتماعي وهذا التطور النوعي لمفهوم التصور الاجتماعي حدث في ميدان علم النفس الاجتماعي على يد "موسكوفيسي" الذي درس تصورات الجماعات المختلفة للتحليل النفسي ونشرت نتائج دراسته في كتابه "التحليل النفسي صورته و جمهوره " **la psychanalyse son image et son public** عام 1961.(بومدين ، 2004 ، ص13)

أراد موسكوفيسي في دراسته الرائدة عام 1961 والمعنونة بـ: " التحليل النفسي صورته وجمهوره " **la psychanalyse son image et son public** فهم كيفية انتشار نظرية علمية لدى الجمهور وما هي التغيرات التي تطرأ عليها بعد مرور نصف قرن من الزمن مع الإشارة أنه لا يوجد تصور واحد للتحليل النفسي بل تصورات، وهي تختلف في محتواها ومستوى بنائها وتوجهها العام نحو التحليل النفسي، كما تختلف أيضا حسب الانتماء الاجتماعي. (ferrol , 1995, p244)

وبذلك اتسع مجال البحث حول التصورات الاجتماعية أكثر فأكثر، واهتم به العديد من الباحثين على اختلاف خلفياتهم النظرية وطرقهم المنهجية، ليتطور في العديد من المجالات العلمية ابتداء من علم النفس الاجتماعي إلى التربية والصحة والعلوم الاجتماعية وغيرها...

هناك العديد من الباحثين الذين ركزوا على بناء نماذج وصفية للتصورات الاجتماعية أمثال كايس **kaes** من خلال دراسته للتصورات الاجتماعية للثقافة، وجودلي **jodelet** من خلال دراستين الأولى حول التصورات الاجتماعية لجسم الإنسان، والثانية حول التصورات الاجتماعية للمرض العقلي ، كما نجد دراسة أخرى لشمبار **Chambart** حول التصورات الاجتماعية للطفولة ، ودراسة أبريك **Abric** حول علاقة التصورات الاجتماعية بسلوكي التنافس و التعاون .

كما شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أبحاثا معمقة وحثيثة حول التصورات الاجتماعية حيث أشارت الإحصاءات لما كتب حول التصورات الاجتماعية عن وجود 500 مرجعا سنة 1999 (Seca, 2002, p 59) .

2. مقاربات تطويرية لنشأة التصورات الاجتماعية:

مع أننا تطرقنا فيما سبق إلى لمحة تاريخية عن نشأة التصورات الاجتماعية، إلا أننا سندعم ذلك بجملة من المقاربات النظرية لتوضيح الرؤية أكثر حول بروز هذا المفهوم إلى الساحة العلمية وبشكل مثير وملفت للانتباه، وعليه فإن هناك عدة مقاربات نظرية تناولت هذا المصطلح وسعت جاهدة لتوضيح وجهة نظرها حياله ومن أهمها:

2. 1 المقاربة المبدئية: L'approche initiale

استخدم مصطلح التصورات في الأصل من طرف الفلاسفة للبحث عن سبل وشروط المعرفة وحسب **ايمانويل كانط** الذي يرى بأن: " أهداف معرفتنا ليست إلا تصورات ومعرفة لحقيقة نهائية ومستحيلة ، فإن معارفنا هي منتج لفئات ذهنية، المجال الثلاثي الأبعاد ، تواجد وكيونة التلاحق (التواصل) الخطي للوقت -المنطق الشكلي - هذه الفئات لا تدل بالضرورة على البنيوية أو على عرض للحقيقة نفسها". (Maache et Chorfi et kouira, 2002, p3)

أسندت إلى دوركايم أبوية مفهوم التصورات ، وهي حسبه : "طبقة واسعة من الأشكال الذهنية أو العقلية (علوم ، ديانات، طقوس، فضاء، وقت ...) للآراء وعلوم بدون تمييز إن هذا المفهوم متكافئ مع هذه الفكرة أو هذا الأسلوب، صفاته المعرفية ليست دقيقة "

يفرق دوركايم بين التصورات الجماعية والفردية حيث يعتبر أن قوة التصورات الجماعية هي المسيطرة ، كما أنها تستمد قوتها من التصورات الفردية ، لقد استعمل **Durkheim** هذا المصطلح من أجل تحليل ميادين اجتماعية مختلفة على اعتبار أنها: " الفرضية التي تمكننا من شرح الظواهر انطلاقا من التصورات والأحداث التي تخولها " ، وفي مقال مشهور له نشر في مجلة الميثافيزيقا والأخلاق عام 1898 ، قارن مابين التصورات الفردية والاجتماعية، واعتبر أن هذه الأخيرة موضوعا مستقلا للدراسة، وأكد على خصوصية التفكير الجماعي بالنسبة للتفكير الفردي، وعند دوركايم، الأنظمة الأولى للتصورات هي أن الانسان والعالم لهم أساسيات وأصول دينية، والمجتمع هو الحقيقة الثرية ، لها صفاتها الخاصة ، لا يمكن إيجادها أو حتى لا نجدها تحت نفس الشكل في بقية الكون، وعليه التصورات تشرح إذا كل شيء بما فيه المحتوى، حيث تكون فردية محضة، ويمكن أيضا تأكيد بالتقدم حيث الأولى تضيف شيئا ما إلى الثانية (الفردية والجماعية).

وبعد دوركايم " **Durkheim** " يأتي " **Lévy Brühl** " ، الذي طبق مفهوم التصورات في دراسة الاختلافات مابين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتطورة لأجل استخراج أهمية الاختلاف في التصورات للقوانين الطبيعية (قوانين الروحانية أو الصوفية عند المجتمعات البدائية ، والقوانين المنطقية عند المجتمعات المتطورة) التي يتولد عنها تصورات مختلفة للوقائع تنتج أنماط حياة مختلفة .

يرى موسكوفيسي **Moscovici** أن تحليلات " **Lévy Brühl** " بدأت باستخراج البنيات الفكرية والوجدانية للتصورات على العموم. ويضيف: "من خلال الطرح النفسي والشكل الذهني الذي يلصقها **Lévy Brühl** ، يأخذ بعين الاعتبار التماسك بين المشاعر والوقائع ، وأحداث الحياة العقلية الجماعية " ، مع العلم أن هذه الرؤى اهتم بها فيما بعد من طرف النفسانيين، ويضيف هذا الباحث: " إن الأفراد يفاجئون بنظام التصورات المسيطرة على المجتمع، وفي إطارها التي تفكر وتشرح جيدا مشاعرهم، وهذه التصورات تختلف حسب المجتمع الذي ولدوا فيه ووجدوا فيه، حيثما كانوا، فكل نمط ذهني (عقلي) هو مرموز ومتعلق بنمط المجتمع، حيث المؤسسات والتطبيقات الخاصة به. (Jodelet, 1994, p 67)

يوضح Lévy Brühl أهمية التصورات الجماعية وسيطرتها على التصورات الفردية، حيث يقول: " يجب إذا التخلي في البداية عن جمع العمليات الذهنية في نمط وحيد مهما كانت المجتمعات المعنية، وشرح كل التصورات الجماعية بواسطة ميكانيزم نفسي منطقي دوما هو نفسه، وإذا كان صحيحا بأنه توجد مجتمعات إنسانية تفرق ما بينها بسبب بنيتها، مثل الحيوانات اللافقارية المختلفة عن الحيوانات الفقارية، فإن دراسة المقارنة لمختلف أنماط الدهنيات الجماعية ليست على الأقل ضرورية لعلم الإنسان، حيث التشریح وعلم النفس المقارن ليسا كما في البيولوجية . (Lévy Brühl, 1993,p 73)

2.2 المقاربة النفسانية: l'approche psychique

يعتبر موسكوفيسي أن بياجيه **Piaget** هو أول من تعمق في دراسة الميكانيزمات النفسية والاجتماعية الضرورية ، والتي هي أصل ومنبع للتصورات و تحركها، إنه يدخل القطيعة مع دوركايم، ويستنتج أنه إذا ما كانت التصورات الجماعية موازنة مع التصورات الفردية للطفل فإنه بالنمو يكتسب استقلالية في تصوراته الخاصة ، والتي تتحرك من خلال توظيف مراتب متعاقبة يمر بها الطفل خلال نموه النفسي والمعرفي وحتى الاجتماعي، ويتقابل مع المجتمع، بحيث يستخدم الخضوع في مرحلة الطفولة والتعاون في مرحلة الرشد، وبهذا فإن دوركايم **Durkheim** يفترض حدوث تجانس للتصورات المنقولة (المحولة) نحو الأجيال، وهذا طبعا في قالب اجتماعي محض . (Piaget, 1993, p73)

لقد أسند موسكوفيسي إلى **S. freud** تحليلا لمنشأ التصورات الفردية عند الطفل، وهذا بالمواجهة مع فعل التصورات الفردية المسبقة، والتصورات الجماعية الآتية من طرف الأولياء وتأثيرها على الشعور واللاشعور، لقد استخلص من دراسة "Freud" أنها تظهر بواسطة بعض السيرورات المجهولة حتى الآن ، التصورات تمر وتحدث في حياة الكل وضمن حياة كل فرد من مستوى شعوري (واعي) إلى مستوى لا شعوري". ومقارنة مع الدراسة التي قام بها بقية الكتاب يستنتج "موسكوفيسي:" إن التباعد بين العناصر الجماعية والعوامل الفردية تأخذ على الأقل أكبر نظرة من أجل النهاية إلى الأبعد"، وهذا الذي قاده إلى تجديد دراسة التصورات واعتبارها " ظاهرة ملموسة ".

2. 3 مقارنة علم النفس المعرفي:

ويميز فيها بين معنيين للتعبير عن التصورات: واحد يعني سيرورة التأويل (ترجمة)، والآخر يطبق لإنتاج هذه السيرورة (معارف ومعتقدات)، وأكثر من ذلك توجد أشكال كثيرة من التصورات، حيث "بياجيه": الصور الذهنية، المفاهيم، والتصورات متصلة بالحدث، الصور الذهنية تأخذ بعين الاعتبار العوامل الوصفية (صفات) للاستقبال المرئي: الشكل واللون وحجم الأهداف، وكذلك توجههم في الفضاء، التصورات المفهومية (المعنوية) إنما هي جد متصلة باللغة، بمصطلحات كذلك مختلفة كالسياسة، الاتصال، الحزن، تغير من هذه المقاربة حتى إذا كان من الممكن فصل (عزل) التصورات الصورية عن هذه الكلمات، إن التصورات متصلة بقيام معني بالعلم الذي نحن نقدمه للموضوع بطريقة، كالقيام بنشاط وهذا يطبق على المعطيات كذلك مختلفة كما في وصفة المطبخ، أو هي أيضا الطريقة لخوض تجربة علمية، هذا العلم يأتي على الأفعال التي نحن نحاول تحقيقها أو لا". (Maache ,chorfi,kouira ,2002, p6)

2. 4 التصورات مقارنة علم النفس الاجتماعي: (عامر، 2006، ص38)

أراد Serge Moscovici في كتابه " La psychanalyse son image et son public" سنة 1961 أن يبرز نظرية علمية جديدة مجسدة ضمن ثقافة معطاء ومنقولة في وسط هذه السيرورة. ومثلما هي كذلك متغيرة وغير ثابتة بتغير نظرة الناس وبمرور الوقت وحسب الظروف المعاشة.

لقد أراد موسكوفيسي في دراسته الضخمة للتصورات أن يفهم كيف تنتشر نظرية علمية لدى الجمهور، وما هي التغيرات التي تطرأ عليها ، وأشار أنه لا يوجد تصور واحد للتحليل النفسي ، وإنما تصورات عدة ، تختلف في المحتوى ومستوى البناء والتوجه العام للتحليل النفسي وحسب الانتماء الاجتماعي ويقول: " إن الثورة حدثت بواسطة الاتصالات، انتشار المعارف العلمية والتقنية، حولت أنماط التفكير وخلقت محتويات ومضامين جديدة " ويضيف: " هي المصطلح أو العلم الذي لا يترك امتياز للفرد أو امتياز محدود ومفاجئ من خلال مسيرتها كلها كمجموعة تحول، والتي توجب تغير المحتوى والبنية،

البنية الجديدة تجسد تصورات بمعنى جدي للكلمة، وفي نفس الوقت مجردة ومصورة مذكورة وملموسة".

هذه العودة للبحث صاحبت تغيرات نموذجية، فالتصورات الجماعية حسب "دوركايم" تعني الأهمية للمصطلح والمحتوى، وهي ربح أو خسارة للتصورات الاجتماعية، وهذا يعني ولادة للتفاعل الفردي والجماعي، فيقول: " نعتزف بأن التصورات هي في نفس الوقت مولدة ومولودة (منتجة)، وبإزالة هذا الجانب المسبق الإحصائي الذي كان في النظرية الكلاسيكية، إنها ليست أساسيات وإنما تفاعلات قائمة".

هذه المقارنة الجديدة تسمح بمعرفة التغيرات الاجتماعية والفردية: " وهذا لا يعني فهم التقاليد فقط، وإنما الابتكار أيضا، كما أنها لا تعني حياة اجتماعية قد سبقت وكانت، وإنما حياة اجتماعية في طريقها إلى الذهاب"، وأضاف "موسكوفيسي" آخر المفاهيم التي اتصفت بها التصورات اليوم ، حيث قال بأنها: "منتجة من طرف أشخاص مختصين ، وهذا الذي يعطيها صفة بعض الاستقلالية، نحن نعلم بأنه توجد بعض الفئات من المجتمع من الأشخاص الذين يحاولون صنع الأحداث، وهذا الذي يمكن من انتشار المعارف العلمية: أطباء، علاجيين، عمال اجتماعيين، منشطون ثقافيين، مختصون في الاعلام والاتصال والتسويق السياسي، والأخذ بعين الاعتبار الانتماء إلى صناعات الطقوس والحضارات الأكثر قدما ، معارفهم المعمولة مرمزة ومنقولة ، وتعتبر كمرجعية بالنظر إلى ما سبق من بعض الأوليات".

3. التصور في مفهومه الدينامي:

3. 1 المفهوم العام للتصور :

التصور في اللغة العربية من مثل، يمثل، تمثيلا، ومثل التماثيل أي صورها، ومثل الشيء بالشيء أي شبهه به ، وكذلك من تمثل يتمثل تمثلا، وتمثل الشيء له بمعنى تصور له وتشخصه كقوله تعالى: " فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا " (سورة مريم الآية 17)، وتمثل بالشيء: ضرب مثلا، وتمثل به ، فالتمثيل والتصور متقاربان وهما يشتركان في أمرين: حضور صورة في الذهن، والآخر قيام الشيء مقام الشيء.

يقابل مصطلح التصورات في اللغة الفرنسية: **représentation** ويقصد بها إحضار الشيء ومثوله أمام العين أو في الذهن أو في اللغة، أي بواسطة الرسم أو النحت أو اللغة. أي أن سيرورة التصور في الذهن تستدعي لزوما حضور متمثل .

ونجد في لسان العرب أن التصور من مثل له الشيء: صورته حتى كأنه ينظر إليه. وأمثله أي تصوره، ومثلت له كذا تمثيلا إذا صورت له مثاله بكتابة أو غيرها، وتمثيل الشيء بالشيء تشبيه به.

ونجده عند **اللاندا** يعني التحول من الاختلاف إلى التشابه.

في حين يرى جميل صليبا أن التصور والتمثيل متقاربان، وهما معا يشتركان في أمرين: أحدهما حضور صورة الشيء في الذهن، والآخر قيام الشيء مقام الشيء.

إن كل التعاريف اللغوية لمفهوم التصور تكاد تلتقي حول أن التصور يرتكز على استحضار شيء أو مفهوم أو صورة غائبة، وبذلك فإن كل فعل تمثلي يحتوي على عنصرين أساسيان هما:

1- الغياب الذي يعد عنصرا ضروريا في كل تمثلي.

2- الصورة التذكيرية التي تقفز إلى الذهن بواسطة موضوع آخر يشبهه أو يماثله أو بعبارة أخرى بواسطة موضوع بديل.

أما ابن منظور فيعرف التصور على أنه: مثل الشيء أي تصوره حتى كأنه ينظر إليه، وامثله أي تصوره ومثلت له مثالا بكتابة أو غيرها، وتمثيل الشيء بالشيء يعني التشبيه به.

• ويحدد قاموس **Le grand Larousse** مصطلح التصور **Représentation** بوصفه حضور الشيء ومثوله أمام العين أو في الخيال بواسطة الرسم أو النحت أو اللغة أثناء الكلام.

• أما قاموس **Le petit robert** فيعرف فعل مثل **Représenter** بتعريفات نذكر منها: احضار، عرض مثول أمام العين ، تقديم موضوع أو مفهوم غائب عن الذهن بإثارة

صورتها كى تظهر بواسطة موضوع آخر يشبهه أو يماثله. (Le petit robert, 1984, p1676)

• عرّف سيلامي **Sillamy.N** التصور فى قاموسه على أنه: " فعل ارجاع شيء حاضرا فى العقل وليس فقط صورة بسيطة للواقع بل هو بناء للنشاط العقلي " (Sillamy, 1983, p590)

• أظهر سيلامي من خلال ما جاء فى تعريفه أن التصور ليس فقط عملية استحضار لصور بسيطة غائبة، وإنما هو أعقد من ذلك لأنه بناء عقلي لموضوع فى أذهاننا.

• ويعرفه القاموس الفلسفي على أنه " كل ما يمكن أن يتصور من طرف الفكر ".
أما المعجم النفسى فيعرفه على أنه " استدراك صور عقلية ضمن المحتوى الذى يهدف لتفسير وضعية أو سلسلة وضعيات... فى العالم الذى يحيا فيه الموضوع(الفرد)", أى أنه عملية استحضار صورة موجودة فى الذهن تكون مرتبطة بالمحيط الذى يعيش فيه ذلك الفرد.

• إيميل دوركايم **Emile Durkheim**: هى ظواهر تختلف عن باقى الظواهر فى الطبيعة بسبب ميزاتها الخاصة... بدون شك فإن لها أسبابا وهى بدورها أسباب، إن إنتاج التصورات لا يكون بسبب بعض الأفكار التى تشغل انتباه الأفراد، ولكنها بقايا لحياتنا الماضية أنها عادات مكتسبة أحكام مسبقة، ميول تحركنا دون أن نعي، وبكلمة واحدة إنها كل ما يشكل سماتنا الأخلاقية **le caractère morale** (Durkheim E, 1967, p113)

وهذا يعنى أن التصور ذا طبيعة خاصة، مختلفة تماما لأن لها ميزات خاصة بها، وهى جملة ما اكتسبه الفرد من الماضى من خبرات وأفكار وقيم لها علاقة بمحيطه وليس فقط ما يدور فى ذهنه.

• عرف سارج موسكوفيسى **serge moscovici** التصور على أنه: "إعادة إظهار الشيء للوعى مرة أخرى رغم غيابه فى المجال المادى ، وهذا ما يجعله (التصور) عملية تجريدية محضة إلى جانب كونه عملية إدراكية فكرية". (Moscovic, 2003, P368)

• أى أن التصور هو عملية فكرية مجردة تعتمد على ادراك الفرد لشيء ما ومحاولة استحضاره للوعى رغم غيابه عنه، كما يرى أن التصور يلعب دور الشاشة الانتقائية

بحيث ينتقي ما يلائم موضوعاته من عقل الإنسان ويستعين بالذاكرة كصورة دينامية. (Moscovici, 1972, p56)

- كذلك عرفه على أنه: "واقع ملموس، يدور، يتقاطع، يتبلور دون توقف عبر الكلمة، الحركة. (Moscovici, 1972, p56)
- أي أن التصور هو عملية دينامية تتقاطع وتدور وتتداخل لتعبر على الواقع بشكل ملموس في صورة رموز وإشارات .
- وعرفه أيضا بأنه صلة بين المفاهيم والمدرجات، أي بين المجرد والمحسوس. (Moscovici , 2003 , p368)

والفرد عندما يتلقى مثير خارجي يقوم بمعالجته ذهنياً، وهذه المعالجة تختلف من فرد لآخر تتعلق بشخصية الفرد وكذلك بالعائلة والمجتمع ونتيجة لهذه المعالجة يتكون التصور (Moscovici,1972, p9)

من خلال ما تعرضنا له من مفاهيم عن التصور يمكن أن نقول أنه محصلة التحليل والتصنيف لمختلف أبعاد الظواهر والأشياء ، حيث يتم بنائها داخليا من قبل الفرد واستحضاره الى الواقع.

أما عند بياجيه Piaget فالتصور هو إما استذكار مواضيع غائبة أو مضاعفة إدراك هذه المواضيع الحاضرة، إذ يكمل المعارف الإدراكية بالرجوع إلى مواضيع أخرى غير مدركة في الوقت الحالي، فإذا كان التصور يكمل مفهوم الإدراك فإنه يضيف عنصر جديد يتفرد به ويتمثل في نسق الدلالات يتضمن تميز بين الدال والمدلول. (Fischer, 2005, p130)

من خلال تعريف بياجيه نرى أنه يختزل التصور بمعناه المباشر من الصورة العقلية، فالفرد يستقبل صور الأشياء ويدركها بعد ربطها بمواضيع كانت غائبة عنه، فيتمكن بذلك من تفسير ظواهر المحيط الخارجي مما يسهل عليه الاتصال بالآخرين.

- فالون wallon يرى أن التصور هو " عملية إعلامية بين الفرد والعالم، فهي تؤخذ على أنها عنصر لحل التناقضات التي تميز علاقات الإنسان داخل وسطه، فالتصور الحقيقي لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق الرمز، كما أن دور اللغة هو تثبيت

التصورات داخل الوعي، حيث يقول : التصورات لا تستعمل الوظيفة الرمزية للغة، فهي في حد ذاتها تعتبر مستوى للغة والوظيفة الرمزية ."

وهنا يؤكد فالون على دور وأهمية اللغة في ترسيخ المفاهيم التي تحفظ لنا التصور في الذهن وكذا في عملية استحضاره ومن ثم التعبير عنه، كما يميز هذا المفهوم الصلة بين كل ما هو اجتماعي وما هو فردي.

• يرى سارتر **jp sarter** أن التصور هو: "جعل الشيء حاضرا في غيابه ونحن نعلم أنه غائب، إذن فنحن نجد في الدرجة الأولى نية موجهة لشيء غائب ذو محتوى، وهذا المحتوى يجب أن يكون له علاقة مع الموضوع أو الشيء". (بوكرديم، 2002، ص07)

أي أن التصور هو استحضار لشيء غائب عن قصد وهذا الشيء المستحضر ذو محتوى له علاقة بالشيء المستحضر غير منفصل عنه وإنما متصل به.

• رينيه كايس **kaes**: "التصور هو إنتاج وسيرورة لنشاط وبناء عقلي للواقع عن طريق جهاز نفسي إنساني إنطلاقا من معلومات يتلقاها بمعانيها ، هذه المعاني يكتسبها الفرد من خلال تاريخه، والتي تبقى في ذاكرته، وهي بدورها تأتي من العلاقات التي يقيمها مع الآخرين، أفراد أو جماعات ، هذه المعلومات تصنف في نظام معرفي شامل و متناسق بدرجات متغيرة، وتسمح بفهم العالم أو جانب منه بشكل يمكن من خلاله التأثير عليه ، التكيف معه أو الهروب منه ". (بوحوش، 2002، ص 10).

• كما يرى أيضا أن التصور هو بناء عقلي يعتمد على مكتسبات الفرد من مجموع القيم الأخلاقية والعلاقات الاجتماعية، وهذا البناء يضيفه الفرد حسب مواضيع معينة، وهو جزء خاص بشخصيته، ويختلف عن تصورات غيره يستخدمه كحلول في تفاعله مع محيطه. (عامر، 2006، ص 15).

من خلال ما سبق من مفاهيم نخلص إلى أن التصور هو نتاج البناء الذهني أي حوصلة إستحضار المواضيع الغائبة إلى الواقع عن طريق عمليات ذهنية إدراكية ينطلق من معلومات يوفرها المحيط الخارجي من خلال مؤشرات أو رموز تشكل عملية التصور.

3. 2 المصطلحات القريبة من التصور:

- التصور والرأي: يعتبر الرأي استجابة لفظية قابلة للقياس والملاحظة، فالرأي يعتنقه الفرد لمدة محددة وغالبا ما يعبر عن الشعور القوي السائد لدى أفراد المجتمع، كما يعبر في كثير من الأحيان عما يجب أن يكون عليه الوضع وليس ما هو كائن فعلا، فهو بالتالي قابل للتغيير مثل الاتجاهات، إلا أن ذلك يختلف، فالتصور يتعرض للتغيير بدرجة أقل عمقا من الرأي. (العيسوي، 1974 ، ص 163)

من خلال هذا التعريف يظهر أن التصور أشمل من الرأي، كون أن الرأي خاص بالفرد يعتنقه لمدة، كما أنه قابل للتغيير في حين نجد أن التصور يتميز بشيء من الثبات ويحمل خصائص الجماعة، فالتصور يتأثر بالآراء الشخصية على حد تعريف موسكوفيسي على أنه: " مجموعة من الآراء، يفهم من خلال التصور، وبهذا فالرأي عبارة عن أداة تمكنا من الوصول إليه .

- التصور والاتجاه : استمد المفهوم من علم النفس الاجتماعي فهما يمثلان عدة نقاط الالتقاء والتشابه ويستخدمان أحيانا الواحد في مكان الآخر غير أن أغلبية المؤلفين يفضلون التمييز بينهما: فيعرف ألبورت **allport** "الاتجاه على أنه حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تكونها وتنظمها الخبرة ، تسبب تأثيرا موجها أو ديناميكا على استجابات الفرد لكل الموضوعات والمواقف المرتبطة بهذا الاتجاه ". في حين يعرف سيلامي **sillamy** التصور على أنه " بناء و نشاط عقلي فهو ليس مجرد ارجاع صورة بسيطة للواقع فقط ، فالتصور فعل ارجاع الشيء إلى العقل فهو إذن بناء عقلي لنشاطنا" .

وبالتالي يمكن القول أن الاتجاه هو الكاشف عن التصور من خلال ما يحمله من معاني مجردة أو ملموسة عن المحيط حيث يظهر عبر اشارات، حركات، ووضعيات، ويعتبر التصور كدلالة عقلية لاستكشاف المحيط.

يمتاز الاتجاه حسب تعريف ألبورت بالثبات النسبي في حين أن التصور ليس ببناء ثابت فهو قابل للتغيير والتكيف تبعا للانتماء الاجتماعي للفرد ، كما أن الاتجاه هو

قابلية واستعداد يجعلان الفرد يستجيب بكيفية معينة للمنبهات بينما التصور فهو بناء ونشاط عقلي.

- **التصور والصورة** : الصورة لا تتحصر في إعادة إنتاج الواقع بل تثير موضوع التصور الفردي والاجتماعي، كما تساعد التصورات على فهم المجردات ، بحيث تربط الأشياء بالمعاني والكلمات، وتدرس الصورة في علم النفس الاجتماعي بتقنيات تصويرية أو اسقاطية تسمح باكتشاف خيال الأفراد .

كما تعد الصورة انعكاس أو رسم للواقع كما هو موجود، في حين التصور كما يعرفه دوركايم ليس مجرد انعكاس للواقع الخارجي، إذن فهو ليس مجرد صورة مطابقة للواقع الخارجي ويوضح موسكوفيسي أن التصور يلعب دور الشاشة الانتقائية أي ينتقي ما يلائم موضوعاته من عقل الإنسان ويستعين بالذاكرة بصورة دينامية (Moscovici , 1972, p 41)

وهذا ما يؤكد أن عملية التصور لا تحدث بطريقة آلية ، فهو ليس مجرد إرجاع صورة بسيطة للواقع فقط ، وإنما فعل إرجاع الشيء إلى العقل والقيام بإعادة بناء عقلي لنشاطنا، ذلك أن الفرد عندما يتلقى مثيرا خارجيا، يقوم بمعالجة ذهنية لذلك المثير أو الموضوع ينتج عن ذلك التصور، علما وأن المعالجة تختلف من فرد لآخر نتيجة عوامل ذاتية تتعلق بالفرد وعوامل خارجية ترتبط بالبيئة. (Moscovici, 1972, p 96)

- **التصور والاعتقاد** الاعتقاد هو فرضية ثابتة وقد يكون مختصا أو متعلقا بالأنظمة الاجتماعية بأهداف الحياة، بوسائل الوصول للأهداف وأقسام السلوك الإنسانية (بلهواش،2005، ص49).

فالتصورات تسمح بشرح وفهم الواقع من خلال مجموعة من الاعتقادات.

وقد ساهم موسكوفيسي في تحديد أوجه الاختلاف حيث ميز بين التنظيم الاجتماعي والاعتقاد وذلك من خلال اظهار أن النظام الاجتماعي يقع في المجال المعرفي للتصور ويساعد على تألف الاعتقاد، وذلك باستخدام معلومة جديدة انطلاقا من نماذج مكونة اجتماعيا. فبفضل التصور يستطيع الفرد أن ينسق مع فوج مجتمعه. (بلهواش،2005، ص 49)

- **التصور والادراك:** حسب سيلامي فإنّ الادراك إنشاء من إنشاءات الذهن لا تتدخل فيه العناصر التي تقدمها أعضاء الحواس لدينا فحسب، بل تتدخل فيه معارفنا التي تقدم على إكمال المعطيات الحسية. (سيلامي، ترجمة أسعد ، 2001 ، ص 133)

ويعرف موسكوفيسي الإدراك على أنّه: " فعل بنائي، حيث الفرد يفسر الأحاسيس التي يتلقاها ويضعها في علاقة مع بعضها البعض، ويعطي لها معنى خاص". (بوحوش، 2002، ص 21) .

وهو العملية التي يقوم الفرد عن طريقها بتفسير هذه المثيرات وصياغتها في صور يمكن فهمها . (ويتيج ، 1994 ، ص 21) .

وعليه يعتبر الإدراك عملية استقبال الذهن لمجموعة من المدخلات عن طريق الحواس ومن ثمة يخلط البعض في هذا المجال بين التصور والإدراك فيعتبرون التصور إدراكاً، غير أن التصور يعتبر الوسيط بين كل من النشاط الإدراكي والفكري، إذ ترى هرزليش Herzlich بأنّه: " لا يظهر محتوى التصور كمعنى إدراكي إلا إذا ظهر على المستوى المادي، فالإدراك سابق للتصور وهو عملية ذات طابع مزدوج إدراكي فكري، لكن الفرق الموجود بينهما هو أنّ الإدراك يفرض وجود الشيء حيث لا بدّ من وجود الشيء لإدراكه، فالإدراك إذن استقبال لصور أشياء مدركة، كما تبدو وكما تتقلها الحواس لذلك فهو سابق للتصور".

3.3 أبعاد التصور :

يبني الفرد تصوره عن موضوع ما من خلال العودة إلى ما اكتسبه في مجتمعه والعلاقات التي يقيمها مع الآخرين، وكل هذه المعلومات يخزنها في ذاكرته داخل نظام معرفي شامل ومنسجم تسمح للفرد بالتكيف مع محيطه وتيسر اتصالاته داخل الجماعة. ويحدد كايس Kaes ثلاثة أبعاد للتصور في سياقها النفسي والاجتماعي والثقافي الذي تظهر وتتطور فيه : (Kaes ,1993,pp104-105)

البعد الأول : التصور هو عملية بناء للواقع من طرف الشخص ، إذ يشكل جهداً في النشاط النفسي باعتباره عمل أو إجراء يرتكز على عدد من الإدراكات المتكررة في بناء

جملة من المعلومات التي موضوعها الواقع ، إذ يمكن اعتبار التصور شبكة لقراءة واقع زمني محدد، وتبعاً لتلك العلاقات الاجتماعية التي ينشط بها الفرد ، ولوضعية الطبقة والنشاطات الاجتماعية ، فإن التصورات نجدها كذلك مرتبطة بجملة المعتقدات والطقوس والأفكار والقيم ذات المرجعية الأخلاقية والجمالية الخاصة بمختلف الفئات الاجتماعية ، وهذا ما تؤكد "Mollo" بقولها : "إن كل طبقة اجتماعية تخفي تصوراتها ، خاصة تلك المرتبطة بأنظمة القيم المرجعية " ، وكل تصور له مرجعية ثقافية واجتماعية ودينية خاصة بكل مجتمع وتضم تصورات أفرادها.

البعد الثاني: التصور هو نتاج ثقافي، وتعبير تاريخي ظاهر ومعبّر عنه اجتماعياً كنموذج ثقافي مجسد تاريخياً، يسجل التصورات دائماً في سياق تاريخي معين، وهي تابعة للوضعية الواقعة والتميزة أساساً بطبيعة المشروع الاجتماعي، السياسي، وتطور شبكة العلاقات الاجتماعية والايديولوجية، ومختلف الطبقات المكونة للمجتمع، وكل ذلك في إطار زمني محدد.

البعد الثالث: التصور كعلاقة اجتماعية للفرد مع عنصر من محيطه الثقافي: بما أنّ كل تصور يسجل داخل نسيج العلاقات التي تربط الفرد بالمجتمع، فإنّ تصور هذا الفرد لأي عنصر من محيطه الثقافي لا يكون دون توسط هذه العلاقات الاجتماعية التي تمنحه مميزات خاصة وتوجب عليه انتقاء بعض العناصر للموضوع الذي يتصوره.

من خلال هذه الأبعاد الثلاثة، يتضح أنّ تصور الفرد لأي عنصر من عناصر محيطه الثقافي والاجتماعي يعتمد بشكل مباشر على العلاقة الاجتماعية، وهذا يمنحه مميزات خاصة توجب عليه انتقاء بعض عناصر الموضوع الذي يتصوره وعزل العناصر الأخرى، فالتصور ذو بعد نفسي لأنه يحوي عملية ربط ووصل بين المجرّد والمحسوس أي عملية الإدراك، وذو بعد اجتماعي نتيجة تأثير مظاهر المجتمع في مظاهر الفرد، ونتاج ثقافي معبر من خلال الكائنات والأشياء والمعايير الموجودة في ثقافة المجتمع .

4. التصورات الاجتماعية في صورتها الازدواجية، الرمزية، البنائية، الابداعية:

مفهوم التصورات الاجتماعية غني ومعقد ولكي نستطيع أن نفهمه جيدا يجب أن نحدد خصائصه ولذلك سنحاول ذكر البعض منها:

4. 1 هي دوما تصور لموضوع ما: elle est toujours représentation d'un objet

لا توجد تصورات بدون هدف، مهما كانت طبيعتها مختلفة، لكنها دائما مهمة وبدون موضوع لا توجد تصورات اجتماعية. يمكن أن يكون ذو وظيفة مجردة مثل الجنون والإعلام أو يمكن أن يكون فئة من الأشخاص: أساتذة، صحفيون مثلا والموضوع يكون دائما في اتصال مع الفاعل (أو الشخص) فالتصور هو السيرورة التي من خلالها يؤسس علاقاته ، كما أنه يكون هناك تفاعل بين الموضوع والفاعل ، وكل واحد منهما يؤثر في الآخر.

وفي كتاب هرزليش "الصحة والمرض" **santé et maladie** يقول موسكوفيسي: "لا يوجد فصل بين العالم الداخلي والعالم الخارجي للفرد (أو الجماعة) والموضوع ليس بالضرورة مختلفان ، كما أن تقديم الشيء هو إعطاء المثير والاستجابة ، وهذا ليس رد فعل ولكن إلى أبعد من ذلك فهو مصدره ، وفي دراسة التصورات إنما نهتم بدراسة ظاهرة التفاعل بين الفاعل والهدف الموضوع. (Moscovici, 2003, p363)

4. 2 لها صفة تمثيلية صورية: Elle A Un Caractère Imageant (Figuratif)

وهي أهم صفة للتصورات الاجتماعية، حيث تكون متلازمة للمعنى الدلالي لأي بنية تصويرية وكما يقول موسكوفيسي: "تبدو ازدواجية ولها وجهين منفصلين مثل وجه وظهر الورقة وجهة تمثيلية وأخرى رمزية ونكتب التصورات =صورة / المعنى بحيث أن لكل معنى صورة، أي أن موسكوفيسي يرى بأن التصورات تظهر بوجهين متلازمين، ولكن منفصلين ويشبه ذلك بوجهي ورقة، فالصورة والمعنى كلاهما يشكلان التصور الاجتماعي ولا غنى عنهما. (Moscovici, 2003, p363)

4. 3 لها معنى رمزي ودلالي: Elle a Un Caractère Symbolique Et Signifiant

إن مفهوم التصورات الاجتماعية متضمن في علم النفس الاجتماعي وهذا بسبب تقصير النماذج الكلاسيكية، وبمساهمة النموذج السلوكي الذي يأخذ بعين الاعتبار علاقاتنا وتفاعلاتنا التي لها دلالات مع العالم حسب فرانك **Franks 1974**.

وموسكوفيسي في نقده لمفهوم الصورة، الآراء، الاتجاهات سنة 1969 وضح جيدا كيف يمكن لسلوكيات الأفراد أن تتغير. ولأن التصور إنما هو إعادة استنكار أو تقديم شيء غائب إلى الوعي، فإنما ذلك يكون من خلال احتفاظ الموضوع برموز تعبر عن كثير من المواضيع خصوصا المجردة وبواسطة الاستنكار إنما يحاول إعطائها المعنى والدلالة التي تفي بشرحها بياجيه 1968. (Moscovici, 2003, p364)

4. 4 لها صفة بنائية: Elle a un caractère constructif

هناك دوما جانبا من النشاط البنائي وإعادة البناء في عملية التصورات، حيث يقول بياجيه: "الموضوع ليس سهلا ليمثل على سلسلة من الأجزاء المستقلة والمنفصلة وهو يقوم بتعديلها مسبقا بواسطة القانون وتحدث اتزان جسمي، إنه العامل والفاعل في هذه البنية".

هذه الصفة في التصورات الاجتماعية تحدث عندما يستدخل الفرد موضوعا على المستوى الذاتي ، فإنه يقوم بربطه مع مواضيع متواجدة من قبل في هذه الدائرة الفكرية ، فينزع منه بعض الخصائص ويضيف له أخرى ، وهذا يميز التصور عن باقي العمليات النفسية ، فهو لا يعتبره مجرد تكرار أو إعادة انتاج سلبي للموضوع ، بل عملية تركيب وبناء ذهني. (Moscovici, 2003, p364)

4. 5 لها صفة الاستقلالية والابداعية: Elle a un caractère autonome et créatif

التصور ليس إنتاجا بسيطا، لكنها ترتب سيستلزم في الاتصال جزءا مستقلا للإبداع الفردي أو الجماعي، إن المنجزات المسرحية والسياسية تسمحان بتحديد جوانب أساسية للتصور الاجتماعي، وهذه الجوانب هي: مبدع، مستقل، فالتصور المسرحي يقدم

بالصوت والصورة للعامة أفعال وكلمات تعيد تقديم بعض الأشياء غير المرئية مثل: الموت، القدر، الحب.

وفي التصور السياسي المنتخب الممثل يأخذ المكان الذي يمثله، ويتحدث باسمه ويقرر له، من هنا يستغل مقارنة بما يتصور فهو يملك قوة مبدعة. (Moscovici, 2003, p364)

4. 6 لها صفة اجتماعية:

التصور الاجتماعي يتحدد تبعا لبيئة المجتمع الذي يتطور فيه: " عندما نتوضع في مستوى اجتماعي حصر لتحليل فعل الذات الذي يصور الموضوع، يظهر أن التصور يستوجب دائما بعض الأشياء الاجتماعية ، ولأن الفرد في مجتمعه يتفاعل مع غيره، فإن هذه التصورات تكتسي طابعا اجتماعيا بالإضافة إلى الطابع النفسي الذي يمثله آرائه ووجهة نظر خاصة ، ويعبر عن انفعالاته و تفكيره. وفي هذا الصدد فإن التصور هو عملية بنائية وإنتاج اجتماعي، حيث يتم بناؤه خلال التفاعل والاتصال الاجتماعي. (Moscovici, 2003, p365)

5. شروط بناء التصورات الاجتماعية : (Batz, 2004, pp 08-11)

بالنسبة لموسكوفيسي يجب توفر ثلاث شروط لظهور التصورات وهي :

5. 1 نشر المعلومة : la dispersion de l'information

لأسباب مرتبطة بتعدد الموضوع الاجتماعي وأيضا بسبب الحواجز الاجتماعية والثقافية، الأفراد لا يستطيعون الوصول إلى المعلومات الضرورية لمعرفة الموضوع.

5. 2 التركيز في بؤرة : la focalisation

تتعلق بالوضعية الخاصة التي تكون عليها الجماعة الاجتماعية اتجاه الموضوع المتصور موضوع الدراسة، الشيء الذي سوف يعيق الأفراد في الحصول على نظرة شمولية (كلية) للموضوع.

5.3 ضغط الاستدلال : La pression de l'inférence

ضرورة شعور الأفراد بتطور في السلوكيات والخطابات المتناسقة حول الموضوع الذي لا يعرفونه جيدا.

من هذا المنطلق فإن الموضوع الاجتماعي هو موضوع غير معروف بالنسبة لنا (نشر) والذي نهتم به بدرجات مختلفة (بؤرة) ومن خلاله نأخذ موقف (ضغط الاستدلال).

بالنسبة لمولينر **moliner** يجب توفر خمس شروط لكي يكون الموضوع موضوعا للتصور الاجتماعي وتتعلق بالمفاهيم التالية : الجماعات ، الرهانات ، الديناميكية الاجتماعية والإنتظام (الإستقامة) للتصور الاجتماعي .

1. الموضوع: L'objet

حسب **جودلي** "لا يوجد تصور بدون موضوع"، على الرغم من الظهور المتكرر للمواضيع التي يمكن أن تكون موضوعا للتصور والتي لها انتظام أساسي حسب مولينر، التحكم المفاهيمي والتطبيقي في هذه المواضيع يشكل رهان لمختلف الجماعات الاجتماعية، كذلك الظهور المتعدد الأشكال للموضوع الاجتماعي وقيمه الرهانية تشكل الخاصيتين الأساسيتين لموضع التصور.

2. الجماعة: **Le groupe**: لفرض وجود تصور لموضوع يجب أولا فرض وجود جماعة اجتماعية بعينها بمعنى مجموعة من الأفراد يتصلون فيما بينهم موجودين في وضعية تفاعلية مع الموضوع المتصور.

نجد هنا مفهوم الرهان، أي المظهر الذي تكون عليه الجماعة بالنسبة للموضوع الاجتماعي الشيء الذي يفسر القيمة الرهانية للموضوع بالنسبة للجماعة .

3. الرهانات: **Les enjeux**: بالنسبة لمولينر **moliner** هناك نوعين من الرهانات التي تساهم في ظهور العملية التصورية ، هذان النوعان من الرهانات يحددان أهداف جماعة بمعنى مجموع الأهداف الفردية ، هذه الرهانات توجد بلفظ الهوية أو التماسك الاجتماعي.

رهان هوية الجماعة يمر بالاحتفاظ بالهوية النفسو - اجتماعية للأفراد الذين يكونونها. مفهوم الهوية النفس اجتماعية تضع الشخصية الفردية كنتيجة لمجموع المكونات النفسو - اجتماعية بالإضافة أن التصورات تشكل عنصرا مهما لهذا المجموع بالنظر إلى أنها وسيط في علاقة الأفراد بالمحيط الاجتماعي .

إذا كان فرد يعرف هويته الخاصة بتصورات جماعية الشيء الذي يقوي أكثر ويؤكد وجود الجماعة كهوية اجتماعية، لذلك نساهم في إنشاء الهويات الفردية، التصورات تساهم في تأكيد وجود الجماعة الاجتماعية.

4. الدينامية الاجتماعية: **La dynamique sociale**: يجب أن يكون الموضوع واقعا في مركز التفاعل الاجتماعي في قلب العلاقات التي تكونها الجماعة مع جماعات اجتماعية أخرى، بمعنى أنه بإمكانها أن تتطور عن طريق الاتصال، إعداد التصور يكون في الدينامية الاجتماعية، حيث نضع في الحسبان ثلاث مكونات أساسية : الجماعة، الموضوع والفرد.

5. الاستقامة أو الانتظام: **Orthodoxie**: تعرف كمجموع الأجهزة الاجتماعية والنفسو - اجتماعية التي تنظم نشاط الفرد في الجماعة . الحضور والفعل الناجح لنظام المراقبة والتنظيم في الوضعية الاجتماعية يجعل من هذه الوضعية نظام مستقيم يعيق ظهور السيرورة التصورية، بالنظر إلى هذا النظام يفضل بروز الإعداد الايديولوجي والعلمي للتصور الاجتماعي .

6. طبيعة العناصر المكونة للتصورات الاجتماعية:

إن تحديد العناصر المكونة للتصورات الاجتماعية صعب جدا ، وهذه الصعوبة مستوحاة كما بين ذلك كودول **Codol. J.P** من صعوبة تحديد العناصر المكونة للآراء والمعتقدات و الأشياء، وكذلك بسبب ما تحدث عنه موسكوفيسي حينما عرف التصورات على أنها : " عالم من الآراء **univers d'opinion** .

ليضيف كايس **kaes** على هذا التعريف و يكمله بمصطلح المعتقدات والتي يقصد بها " التنظيم المستمر للمدركات والمعارف المتعلقة بأحد مظاهر عالم الفرد " .

ومهما تكن الطبيعة الدقيقة للعناصر المكونة للتصورات الاجتماعية فإن هذه الأخيرة يتم تحليلها وفقا لأبعاد مختلفة ، حسب موسكوفيسي هي : الاتجاه ، المعلومة ، حقل التصور (Herzlich , 1972, p 309)

6. 1 المعلومة: L'information

يرى موسكوفيسي أن المعلومات بكل أنواعها تلعب دورا مهما في تهيئة التصورات الاجتماعية ، وكذلك في تقييمها (Rousseau et Bonardi ,2001,p179) على اعتبار أن المعلومات هي جملة من الأفكار المكتسبة حول موضوع اجتماعي معين كما وكيفا، وقد تكون هذه المعلومات في شكل قوالب جاهزة، أو عادية (أصلية) (Doise) (Palmonari,1986,p20)، كذلك يمكن الإشارة إلى الدراسة التي قام بها موسكوفيسي حول التصورات الاجتماعية للتحليل النفسي التي توضح كيف أن اختلاف التقارير المعلوماتية وكيف تكون تصورات مختلفة حتى ولو كانت نقاط الانطلاق مشتركة وتسمح للعوامل الاجتماعية بالبروز بشكل مختلف، وإذا ما تحدثنا عن المعلومات فجدير بالذكر أن نتطرق إلى كيفية تناقل هذه المعلومات، وعليه ذكر موسكوفيسي أن المعلومات والاتصال بأبعاده الاجتماعية المختلفة إنما تؤثر على الديناميكية الاجتماعية، وتؤثر على دينامية التصورات الاجتماعية، وهذه المعلومات تنتقل عن طريق وسائل الاعلام والاتصال بأبعاده الثلاث وهي:

- الاتصال اليومي بين الأفراد: لأن التصورات هي معارف مهياً وموزعة ومقسمة في المجتمع وهذا بجملة من العلاقات ما بين الأفراد بفعل التفاعل الاجتماعي، أي أن الاحتكاك بين الأفراد يسمح بنقل المعلومات وتداولها، وبالتالي نقل وعمل التصورات الاجتماعية .

- الاتصال الاعلامي: والذي تتكفل به وسائل الاعلام والاتصال، وهي وسيلة جد هامة لديمومة التصورات، وقد ذكر موسكوفيسي أن: " الجهد الأساسي للمتكلم في عملية الانتشار la diffusion هو جد مهم ، وأن الانتشار هو نمط لعلم مشترك وموزع ، وهي عملية

ضرورية لنقل التصورات أيضا"، وقد ذكر أيضا عدة نقاط تساهم في هذه العملية، وركز على مفهومي الانتشار والدعاية .

- الاتصال بين الجماعات : وتحدث عنه روكت **Rouquette** حيث أنه يشغل مكانة مهمة في سيرورة وانتقال التصورات، وتعتبر كإشارة متزامنة مع مختلف الجماعات، وهي تعرف به، والتصورات الاجتماعية هنا تكسب قيمة تجادليه وتدور حول نفسها حسب نقطة التكيف، وحسب الهدف والعوامل المساعدة في تشكيلها، وهذه الأصناف الثلاث للاتصال إنما هي سبل لعمل وسيرورة التصورات الاجتماعية. (Rouquette, 1994, p185)

6.2 حقل التصور : Le champ de représentation

هذا المفهوم أكثر تعقيدا، يعبر عن فكرة تحليل المحتوى يوجد حقل التصور أين هرمية للعناصر كما يعبر أيضا عن خاصية غنى المحتوى ، هذا يعني أن حقل التصور يفرض توفر أقل معلومات التي يدخلها للمستوى الصوري ويساهم في تنظيمها حقل التصور مثل مستوى المعلومة ، يختلف من جماعة إلى أخرى وحتى داخل الجماعة نفسها حسب معايير خاصة .

فبالنسبة لأصحاب المهن الحرة فإن حقل التصور للتحليل النفسي يتضمن بعض المظاهر المشتركة، كصورة الممارسة التحليلية والمحلل النفسي وتقييم عوامل انتشار التحليل النفسي مثلا ، بالمقابل نجد انقسام يحدث داخل الجماعة نفسها بسبب المعايير الايديولوجية حول مشاكل العلاقات بين التحليل النفسي والمشاكل الاجتماعية والحركات السياسية ، ففي حين يفصل ذوي الرأي السياسي اليساري التحليل النفسي عن المشاكل الاجتماعية بالمقابل يرى ذوي الرأي اليميني والوسطيون أن المشاكل النفسية والاجتماعية والسياسية تنتمي إلى نفس المجال ، فالعوامل الايديولوجية في هذه الحالة تساهم في تشكيل حقل التصور . (Herzlich, 1972, p 309)

6.3 الاتجاه: L'attitude

يعبر عن التوجه الإيجابي أو السلبي حيال موضوع التصور ، ويبدو أن بعد الاتجاه أسبق في الوجود من العنصرين السابقين أي بعدي المعلومة وحقل التصور، فالاتجاه

يتواجد حتى في ظل معلومات ضئيلة ، وحقل التصور قليل التنظيم ، فطبقة العمال وبعض أفراد الطبقة الوسطى كان لهم اتجاه واضح حيال التحليل النفسي في دراسة موسكوفيسي رغم تواضع معلوماتهم حول هذه المسألة . إن هذا التحليل ثلاثي الأبعاد ، يسمح لنا من جهة بتحديد محتوى التصورات والعلاقة بين أبعادها المختلفة ، ومن جهة أخرى بإجراء دراسات مقارنة حول التباين بين مختلف الجماعات والتميز بينهم وفقا لتصوراتهم الاجتماعية. (Herzlich, 1972, p 309)

ومما سبق يتضح أن للتصورات الاجتماعية أبعاد ثلاثة مهمة المعلومة، الاتجاه وحقل التصور التي تعتبر الأرضية الخصبة للتصور، فمهما كانت المعلومة ضئيلة، فإن هناك حقل لها، ومهما كان الحقل ضعيف فإن له توجه نحو التصور.

7. الوظائف النسقية للتصورات الاجتماعية:

إنّ التصورات الاجتماعية تلعب دورا أساسيا في دينامية العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية من خلال كونها تسمح للأفراد بشرح وفهم وتنظيم المعارف العامة حول الأشياء وغالبا ما توصف أنها معارف بسيطة وساذجة، وخلال عملية التصور يقوم الفرد ببناء واكتساب المعارف وصقلها في إطار أو نموذج مفهوم من قبله، على اعتبار أنها عملية إدراك وتركيب وبالتالي " فهي تمكن الفرد من إعداد سلوكه، تسميته، تصنيفه تنظيم العالم بصفة منسجمة ومن خلال هذا فهي نظرية تفسيرية لظواهر هذا الكون ". (Moscovici, 1972, p 75)

ميز أبريك Abrik بين أربعة وظائف أساسية للتصورات الاجتماعية وهي:

7. 1 الوظيفة المعرفية للتصورات الاجتماعية:

تسمح التصورات الاجتماعية بشرح الواقع ، وحسب موسكوفيسي، فإنها تساعد الأفراد على اكتساب المعارف وإدماجها في إطار مفهوم منسجم منسق مع نشاطهم المعرفي وقيمهم التي يؤمنون بها ، كما أنها تقوم بتسهيل عملية الاتصال الاجتماعي بحيث تحدد الإطار المرجعي المشترك الذي يسمح بعملية التبادل بين أفراد المجتمع، وعلى هذا تمثل

التصورات الاجتماعية شكلا من المعرفة المصاغة و المشتركة بصفة جماعية ولها أهداف عملية وتساهم في بناء واقع مشترك عند جماعة اجتماعية معينة.

7. 2 تحديد الهوية الاجتماعية في حقل التصور:

تقوم التصورات الاجتماعية بتحديد الهوية الاجتماعية وتسمح بالحفاظ على خصوصيات الجماعات المختلفة ، كما أنها تساعد الأفراد على تمركزهم في الحقل الاجتماعي وهكذا فإن التصورات الجماعية تقدم بطريقة إيجابية سلوكيات تلك الجماعة التي ينتمي إليها الفرد ومميزاتها من أجل الحفاظ على صورة إيجابية لهذه الجماعة .

إن التصورات الاجتماعية تسهم في عملية المقارنة والتصنيف الاجتماعيين، وتقول جودلي **jodelet** : " التصورات هي توزيع فكرة ، لغة، وهي أيضا تأكيد لموقع اجتماعي مع الهوية " (Jodelet ,1999 , p 372)

حسب جودلي فإن الفرد يربط كل تصور بهوية أشخاص لهم صلة به مهما كان ذلك الموضوع.

7. 3 **وظيفة التوجيه:** توجه التصورات الاجتماعية سلوك وممارسات الأفراد داخل الحقل الاجتماعي، فنظام تفسير الواقع الذي تشكله التصورات الاجتماعية له وظيفة توجيه سلوكيات الأفراد وإعطاء معنى ودلالة لها، إذ تملك القدرة على دمج الأفراد داخل شبكة من العلاقات والاتصالات وتحديد السلوك الذي ينتهجه ضمن تلك الوضعية، هذه العملية التوجيهية بالنسبة للممارسات تنتج إنطلاقا من ثلاثة عوامل أساسية وهي :

أ- أن التصورات تتدخل مباشرة في تعريف الغاية من الموقف، فهي التي تحدد نمط العلاقات المناسبة للفرد ذلك أن التصورات تحدد نموذج السير المعرفي مباشرة و المتبنى من طرف الجماعة سواء في بنيتها أو خلال اتصالها.

ب- تنتج التصورات نظاما للتوقعات ، فهي تحمل أثرا على الواقع، وهي تحدد وتصفي المعلومات، والترجمات الخاصة بالواقع، والهدف هو جعل الواقع مناسبا لما تحمله التصورات . فالتصورات لا تتيح ولا تعتمد على سياق التفاعلات لأنها تتقدمها وتسبقها

وكذا تحدها، وبالتالي فالتصورات تعتبر أنظمة لفك رموز الواقع وظيفتها توجيه انطباعاتنا وتقييماتنا وسلوكياتنا.

ج- تقرر التصورات السلوكيات والممارسات التي تقوم بها، إذ تحدد لنا ما هو مسموح به وما هو مقبول أو غير مقبول في موقف ما، وتلعب بالتالي دور المعايير ذلك أن التصورات تعكس القواعد والروابط الاجتماعية وتصور السلوكيات والممارسات اللازمة .

7. 4 التبرير القبلي والبعدي للسلوك الاجتماعي: ان التصورات الاجتماعية تبرز المواقف والسلوكيات التي يقوم بها الفرد، فهي تسمح له بالتبرير القبلي، أي قبل أن يشرع في أي عمل أو التبرير البعدي أي بعد قيامه بسلوك أو فعل ما، فهي تسمح بشرح المواقف في وضعيات مختلفة ، وهذه الوظيفة مهمة لأنها تسمح للفرد بتقوية التمايز الاجتماعي وتبريره. (بوجلان، 2001 ، ص35)

8 . بنية وتكوين التصورات الاجتماعية:

ساد انشغال عظيم للباحثين في العلوم الاجتماعية خلال الثمانينات حيث كان منصبا حول دراسة بنية وتكوين التصورات الاجتماعية، والتي جلبت اهتماما كبيرا بسبب ما تحتويه من غموض حول العناصر المكونة لها لأن تلك العناصر هي ضرورية لتكوين وحفظ التصورات هذا من جهة ومن جهة أخرى لأن هذه التصورات تمنح الأفراد استقلالية في وضعياتهم المختلفة، حيث يرى أبريك **Abric** أن كل تصور هو عبارة عن جملة من العناصر لها علاقات فيما بينها ، ولكن البعض من تلك العناصر يلعب دورا أساسيا فتكون بمثابة نواة التصور المركزية فتسيره وتنظمه وتعمل على استقراره واعطائه دلالة، بينما يبقى البعض الآخر سطحيا يشير إلى خصائص أو صفات ثانوية للتصور، والتي تظهر في الممارسات اليومية. (Abric et all, 1994, p22)

8. 1 التصورات الاجتماعية ونظرية النواة المركزية: le noyau centrale

كل التصورات الاجتماعية تنتظم حول نواة مركزية وهي بمثابة العنصر الأساسي للتصور فهي تعرفه وتحده، وهي عبارة عن مخطط لموضوع **schématisation** d'un objet يتكون من عناصر منتقاة ومزاحة عن اطارها الأصلي، لتصبح موضوعا

لموسا وسهلا تطبعه قيم ومعايير الجماعة. إن هذه النواة هي الأساس المتين الذي تنتظم حوله بقية العناصر المتعلقة بالموضوع (قيرة وآخرون، 2007، ص37)

فالنواة المركزية تحدد معنى التصور الاجتماعي، متقاسمة اجتماعيا وذات انسجام واستقرار يسمح لها بمقاومة التغيرات.

وظائف النواة المركزية: من أهم وظائف النواة المركزية أنها تسمح بإعطاء معنى وترابط للتصورات وعلى العموم هناك وظيفتين أساسيتين هما:

أ - الوظيفة المولدة: *Une fonction génératrice*

أي أن النواة المركزية هي العنصر الذي يملك وظيفة انشاء وتحول دلالة ومعنى العناصر الأخرى المكونة للتصور ، وتكون بذلك لهذه العناصر معنى وقيمة حيث أن أبريك **Abrik** يعرفها بأنها " العنصر الذي بواسطته تنشأ أو تتحول به معاني العناصر الأخرى المكونة للتصور". (Abrik et All, 1997, p22)

من خلال هذه الوظيفة تعمل النواة المركزية على توحيد التصور وإعطائه القدرة على مقاومة التغيير حيث أشار إلى ذلك أبريك بقوله أن " النواة المركزية هي العنصر المقاوم للتغيير أو الأكبر مقاومة وكل تحويل و تعديل في النواة المركزية يؤدي بالضرورة إلى تحويل وتعديل في طبيعة التصور". أي أن النواة المركزية تعمل على استقرار وتوحيد عناصر التصور الاجتماعي .

ب - الوظيفة التنظيمية:

وهي التي تحدد طبيعة الارتباط بين عناصر التصور ، فهي بذلك توحد التصور وتثبته لقدراتها الهائلة على مقاومة التغيير (Bonardi et Roussiau ,1999 , p88) وهذا ما أشار إليه أبريك بقوله : النواة المركزية هي العنصر المقاوم للتغيير ، أو الأكبر مقاومة للتغيير وكل تحويل وتنظيم في النواة المركزية يؤدي بالضرورة إلى تحويل وتعديل في طبيعة التصور (Maache, Chorf,Kouira,2002, p 19).

ويضيف أبريك أنه إذا كان هناك تصوران محددان ومعرفان بمحتوى واحد فإنه يمكن أن يكونا مختلفين تدريجياً من حيث تنظيم هذا المحتوى وبذلك فإن التمرکز الخاص ببعض العناصر يكون كذلك مختلفاً، إذا فعندما يحدد عنصر مركزي معنى العناصر الأخرى، فإن تكافؤه يجب أن يكون معنوياً واستدلالياً أكثر ارتفاعاً مقارنة مع البنود المحيطة، ومنه فالبعد الكمي لا يكون مؤشراً كافياً في تمرکز عنصر للتصور، وعلى العكس من ذلك يبقى البعد الكيفي هو المحدد لتمرکز هذه العناصر. (Abric , 1994,p22)

يجب الإشارة إلى أن النظام المركزي للتصورات يتكون من عدد قليل من العناصر، وفي جميع الحالات المعروفة فإنه يحتوي على الأكثر ستة (6) وعلى الأقل عنصرين. (Flament et Rouquette, 2003, p23)

وحسب جيملي GUIMELLI (1992) فقد شدد على أن تحليل التصور يجب أن يكون تحليلاً بنيوياً ، لأنه يرى بأن النواة المركزية تتكون من عناصر أو مجموعة عناصر تحتل مكانة خاصة في بنية التصور حيث أنها توحد كل المعاني الخاصة بالتصور ويضيف أن النواة المركزية تحدد حسب طبيعة موضوع التصور من جهة ومن جهة أخرى حسب العلاقات التي يربطها الفرد أو الجماعة مع موضوع التصور ، وكذلك أنظمة القيم والمعايير الاجتماعية والاعتقادات الخاصة بالأفراد والغاية من الوضعيات التي يشكلها .

إذن فطبيعة الموضوع والغاية من الوضعية يحددان البعد الخاص بالنواة المركزية وهذا الأخير يمكن أن يكون بعداً وظيفياً أو بعداً معيارياً. (Abric, 1994, p23)

- **البعد الوظيفي** : ويمكن أن نجده في الوضعيات التي تأخذ الطابع العملي ، حيث نجد أن النواة المركزية تتدخل بصورة واضحة لإنجاز نشاط أو عمل معين ، وهي تمثل العنصر المهم والأكثر تفصيلاً وهو ذو فعالية في إنجاز هذا النشاط. (Abric,1994, p23)

- **البعد المعياري**: يتعلق بكل الوضعيات التي تتدخل فيها الأبعاد الاجتماعية، العاطفية، والايديولوجية، حيث يكون هذا النوع من الوضعيات بعض المعايير والمواقف والملاحظة في موضوع تمرکز التصورات. مثال على ذلك الدراسة التي قام بها فيرجس Vergès لبحث

تصور المال عند بعض الفئات على أساس نظرة أخلاقية للاقتصاد مع أحكام حول مبدأ الأخلاقية والقيم مشتركة مع نمط الحياة (Abric, 1994, p23).

8. 2 النظام المحيطي : Le système périphérique

إنّ النظام المحيطي هو النظام المكمل والضروري للنواة المركزية، كما أنها لا تقل أهمية عنها وتمتاز هذه العناصر بكونها ذات نمط تسلسلي حيث تكون هذه العناصر المحيطية أكثر أو أقل قربا من العناصر المركزية القريبة من النواة، لهذا فإن لها الدور المهم في اعطاء الجانب المادي لمعنى التصور، وكذا في توضيح هذا المعنى. (Abric, 1994, p23)

إنّ العناصر المحيطية القريبة من النواة تلعب دورا مهما في جعل معنى ومدلول التصور ملموسا ، أما بعدا من النواة فهي توضح هذا المعنى والمدلول ، لذلك فالعناصر المحيطية تلعب دورا رئيسيا في التصور، إذ أنها تلعب بمثابة وسيط بين النواة المركزية والوضعية المادية أين يتم اعداد و/أو توظيف التصور. (Abric, 1994, p 26)

إنّ العناصر المحيطية على علاقة واتصال مباشر بالنواة المركزية ، وهي تحدد محتوى التصورات، حيث تمثل الجزء الأكثر فهما ووضوحا والأكثر حيوية و تجسيدا، والعوامل المحيطية تجسد معلومات متكررة و مترجمة لأحكام شكلية يقترحها الموضوع ومحيطه، (Abric, 1994, p25)،

كما أنّ النظام المحيطي يكون أكثر تفردية وأكثر ارتباطا بالخصائص الفردية والمضامين المباشرة، الحاضرة والمحتملة بما يحيط به الأفراد، كما يسمح بالتكيف وبالارتباط بمعاش الأفراد وبإدماج التجارب اليومية، كما يسمح بتعديلات شخصية بالنواة المركزية المشتركة الناتجة عن التصورات الفردية، هي أكثر مرونة من النظام المركزي، فهي تحميه بالسماح له بإدماج معلومات بل الممارسات المختلفة ، تسمح أيضا بقبول بعض التباينات في المضمون وكذا في السلوكيات في نظام التصورات، إن النظام المحيطي ليس عنصرا ثانويا للتصور، بل بالعكس فهو عنصرا أساسيا لأنه يرتبط بالنظام

المركزي فهو يسمح له بالرسو في الواقع (خلايفية، 2012، ص51) ، وهي تستجيب لثلاث وظائف أساسية :

أ – وظيفة التجسيد: **La fonction de concrétisation**

إن النظام المحيطي يجسد النظام المركزي في شكل سلوكيات ومواقف لأنه أكثر حساسية لخصوصيات الظروف والموقف الآني، كما يشكل هذا النظام الواسطة **interface** بين الواقع الملموس والنواة المركزية فهو في غالب الأحيان الوجه الظاهر الذي يمكننا الوصول إليه من خلال ملاحظة الأفراد أو مقابلتهم .

وعليه فإنّ هذه الوظيفة تسمح بتريخ التصور في الواقع، إنّها تسمح بتجهيزه في مصطلحات ملموسة فوراً مفهومة ومحولة.

ب – وظيفة التكيف مع التغيير: **La fonction d'adaptation au changement**

نظراً لمرونتها فإنّ العناصر المحيطة تؤدي وظيفة تكيف التصورات الاجتماعية مع المعوقات وتغيرات المواقف الملموسة التي تواجهها الجماعة ، فإذا ظهرت هناك عناصر جديدة مثلاً أو المعلومات تعيد النظر في النواة المركزية للتصور ، فإنّ النظام المحيطي يكون الأول في إدماج هذه العناصر الجديدة ، لتسمح للتصورات بالتكيف مع الحفاظ على معناها المركزي، وعليه يمكن القول أنّ هذا النظام يلعب دور دارنة (الواقية) **pare choc** للتصورات الاجتماعية، وفق هذه الوظيفة يرى جون ماري سिका **Seca** أن عناصر النظام المحيطي مرنة في مدلولاتها وخصائصها المعيارية ونشطة وذلك راجع إلى طبيعة الخطاب وكذلك سلوكيات الأفراد. (Seca ,2002,p75)

وعليه فإنّ النظام المحيطي يعمل على المحافظ على بنية التصور نظراً لما تتميز به من مرونة ، فهي تحمي النظام المركزي من التغيير كما تعمل على تكيف العناصر الجديدة من خلال إدماجها وفق دينامية مضبوطة.

ج- وظيفة التفرد: **La fonction d'individuation**

هذه الوظيفة تسمح بشيء من التخصص الفردي للتصورات ، فمرونة هذا النظام تسمح بإجراء تغييرات أو تعديلات فردية ، قد تكون لها علاقة بتاريخ ذلك الفرد أو بخبرته الذاتية أو معاشته للأحداث ، فإذا كان هناك إجماع حول النواة المركزية فإن التصورات الاجتماعية تقبل بوجود فروق بين الأفراد حول النظام المحيطي.

نستخلص مما سبق أن التصورات الاجتماعية تتشكل من نواة مركزية وعناصر محيطية يعملان ككيان واحد، بحيث يقوم كل نظام بعمل محدد، ولكنه متكامل. فالتصورات تبدو لنا ثابتة ومتحركة، جامدة ومرنة في آن واحد، فهي جامدة ومستقرة لأنها محددة بنواة مركزية متغلغلة في نظام قيم الجماعة، مرنة ومتحركة لأنها تتغذى من الخبرات الفردية، فهي تدمج المعطيات المعاشة وكذلك الوضعية النوعية والتطور الخاص بالعلاقات والممارسات الاجتماعية والتي يندمج الأفراد أو تندمج الجماعات فيها.

9. آليات عمل التصورات الاجتماعية: التوضيح/الترسيخ

تعتبر التصورات حلقة وصل بين الفرد وبيئته الاجتماعية لذلك سنركز في هذا الجزء على عملية تشكيل التصورات إلى بنائها ، وهذا من خلال أعمال موسكوفيسي حينما حاول دراسة كيف يتم التعديل في نظرية علمية مثل التحليل النفسي حتى تدخل المجتمع ويتم استهلاكها من قبل مختلف الجماعات الاجتماعية وبهذه الدراسة أوضح هذا الباحث أن عملية التصور تتضمن "نشاطا تحويليا " للمعرفة ، وهذا من خلال سيرورتان رئيسيتان وهما : التوضيح **L'objectivation** والترسيخ **L'ancrage** وكلاهما يبين كيف تبنى وتعمل التصورات الاجتماعية على أساس أن السيرورة الأولى تهدف إلى الانتقال من العوامل النظرية المجردة إلى الصور الملموسة ، أما الثانية فتهدف إلى دمج وتقديم نظام تفكيري متواجد مسبقا.

وعليه فإنّ موسكوفيسي يبين كيف أن المجتمع يحول الهدف والمعلومة والهدف إلى تصورات ومن جهة أخرى الطريقة التي تؤثر بها هذه التصورات على المجتمع . (Jodelet, 2003, p373)

9. 1 إعداد التصورات الاجتماعية وفقا لسيرورة التوضيح : L'objectivation

قال فار Farr سنة 1984 " بواسطة عملية التوضيح يصبح ما هو غير قابل للشرح بديهي " (Dechamps et Beauvois,1996,p142)

يهدف التوضيح إلى الانتقال من العوامل النظرية المجردة إلى الصورة الملموسة، فهو بالنسبة لموسكوفيسي " الإزاحة التدريجية للمعاني الزائدة عن طريق تجسيدها " أما جودلي فتعتبر التوضيح عملية تصويرية وبنائية. **opération imageante et structurante.**

وحسب موسكوفيسي فإنّ عملية التوضيح تشتمل على حركتين تذهب الأولى من النظرية إلى الصورة والثانية من الصورة إلى البناء الاجتماعي ، فحسب موسكوفيسي التصورات الاجتماعية للصحة والمرض لها علاقة مباشرة بالمعلومات المنتشرة في المجتمع حولهما، فهذه المعلومات يتم انتقاؤها وفقا لنظام القيم والمعايير الثقافية السائدة (مستوى الفهم، المحرمات ،...الخ) ، فلا يحتفظ إلا بما هو مساير للقيم الاجتماعية والدينية ، إذ يتم فصل المعلومات العلمية عن إطارها الأصلي الذي تنتمي إليه لتصبح ملكا للعامة من الناس وكأنها جزء من عالمه الخاص .

إن سيرورة التوضيح تسمح للأشخاص بالتحكم ودمج الظواهر أو المعارف المعقدة، وهي تضم ثلاث مراحل : (Jodelet ,2003,p374)

المرحلة الأولى: تسمى هذه المرحلة مرحلة **انتقاء المعلومات Sélection des informations** وتضم ميكانيزمين هما الإنتقاء والإزاحة عن الإطار الأصلي لعناصر النظرية **Sélection et Décontextualisation**، حيث يتم فصل مختلف مكونات الموضوع الجديد عن إطارها الأصلي وانتقائها .

فالمعلومات المتداولة حول الموضوع يتم فرزها وفقا لمعايير ثقافية ومحاكاة معيارية إذ لا يحتفظ إلا بما يوافق النظام القيمي للجماعة.

لهذا يتم فصل المفاهيم بعد انتقائها عن الإطار الذي ينتمي إليه، ليتم استهلاكها من طرف الأفراد فيدخلونها في عالمهم الخاص ويتحكمون فيها.

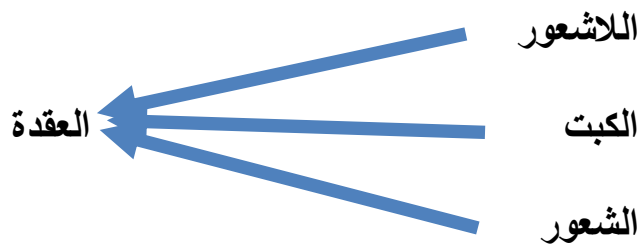
المرحلة الثانية: المخطط الشكلي Le schéma figuratif

بعد المعيارين السابقين يأتي المخطط الشكلي وهو مرحلة تكوين النواة المركزية الأساسية للتصورات بحيث تشكل تنسيق يؤدي إلى تكاثف عناصر المعلومات من جهة، ومن جهة أخرى إلى عزل المفاهيم الأكثر تصارعا، فالعوامل المختلفة والمستوحاة تأخذ تنظيمها ودمجها بتهيئة مستخرجة مصورة ومرتبطة، وهذا ما يسمح بالتماس حقيقة مجردة.

قام موسكوفيسي باختصار نظرية التحليل النفسي إلى عناصر مادية لها علاقات ملموسة .

فالشعور الذي يشير إلى الإرادة و الظهور يتعارض مع اللاشعور الذي يشير إلى الإرادة والخفاء، هذا التعارض يتم تكثيفه في عملية الكبت التي يترتب عنها العقد النفسية.

هكذا أصبحت الديناميات النفسية عقدا تشبه التشوهات الجسدية، وأصبح بإمكان المحلل النفسي القضاء عليها كما يفعل الجراح مع الأورام.



"المخطط الشكلي للتحليل النفسي حسب موسكوفيسي"

المرحلة الثالثة : وتسمى مرحلة النواة الشكلية ، عندما يدخل مخطط شكلي لموضوع ما في المجتمع وينتشر بداخله فإنه يصبح من البديهيات ، فهو ليس مجرد نسخه عن الموضوع بل نظرية قائمة بذاتها .

إنّ عوامل النواة الشكلية تصبح عوامل للواقع تعتبر بواسطة سيرورة التطبيع، وبهذا الانتقال نحصل على اختيار للظواهر المعقدة حيث الوظيفة تكون مدججة بالعوامل المستخرجة للنظرية القاعدية، ويستقبل الفرد ما يعتقد حول نفسه وبشكل لاشعوري لأن الكبت موجود مسبقا ومكثف لإنتاج العقد.

هذا التحول من صورة بسيطة للموضوع إلى حقيقة، يجعل منها موجهة للإدراكات، الأحكام والسلوكيات والمصطلحات مثل الكبت والعقد النفسية تصبح مصطلحات مجسدة في الواقع وتدخل حتى في اللغة المتداولة. (Fischer, 2005, p133)

وقد أشارت هرزليش Herzlich إلى نفس الظاهرة عند دراستها للتصورات الاجتماعية للصحة والمرض، والتي تبني عادة بعيدا عن المعرفة الطبية، إذ وجدت مخطئا شكليا ذات قطبين بين الأزواج المتعارضة التالية: الفرد/الصحة، والمجتمع/المرض.

وتتدخل هذه النواة الشكلية في تنظيم التصورات الاجتماعية حول منشأ الأمراض والسلوكيات المفضية إلى المرض، وتستطرد هرزليش بقولها أن مختلف الهجومات التي يتسبب فيها أسلوب الحياة كمصدر من مصادر المرض يتم اختصارها في معنى واحد، وهو معوقات المجتمع وأثرها على الفرد السليم. (بومدين، 2004، ص26)

ويبدو أن المراحل السالف ذكرها حول منشأ التوضيح قابلة للتعميم على كل التصورات، فقد أشار روكبيلو Roqueplo أن عملية التبسيط العلمي La vulgarisation scientifique تتبع كعملية نفس مراحل التوضيح، والشيء نفسه يمكن أن نقوله عن التفكير الاجتماعي الذي يميل إلى تبسيط الظواهر على هذه الشاكلة وهو قريب مما أسماه بياجيه Piaget التفكير المتمركز اجتماعيا La pensée sociocritique. (Jodelet, 2003, p369)

نستخلص من مجمل العناصر السابقة التي تدخل في عملية التوضيح أنها عبارة عن معلومات منتقاة مرتبة ومستقلة تساهم في عملية البناء الاجتماعي للواقع ومن هذا يستخرج كل فرد تصوره للأحداث والأشياء دون أن يكون في تفرد هذا متعارضا مع الواقع الاجتماعي، بعد هذه العملية التصويرية والبنائية التي أدت إلى بناء النواة الشكلية لننقل إلى الآلية الثانية في عملية بناء التصورات الاجتماعية وهي عملية الترسخ. (بومدين، 2004، ص27)

9. 2 تغيير التصورات الاجتماعية وفقا لسيرورة الترسخ: L'ancrage

هي إدراج عناصر جديدة في تفكير قائم، إن سيرورة الترسخ تشير إلى النماذج المدمجة في التصورات ضمن المجال الاجتماعي والتحويلات التي تحدث فيه، أيضا إلى الطريقة التي يجد بها الموضوع الجديد مكانا له في النظام الفكري السابق للأفراد، أو بعبارة أخرى كيف يدمج موضوعا جديدا أو غير معروف من قبل. (Moscovici, 2003, p377)

أ- بواسطة الترسخ تشكل التصورات نظام معاني، وهذا يعني أنه في حالة التحليل النفسي مثلا، توجد شبكة من المعاني التي هي صفتها، لكنها نتجت عن نظام قيمي راسخ في المجتمع و مختلف الجماعات كذلك موسكوفيسي كتب كيف أن التحليل النفسي يفرض بعض المعايير الاجتماعية أو الممارسات الفكرية، هذه الرؤية ترجع إلى معاني خاصة وتعتبر كحدث اجتماعي.

ب- بواسطة الترسخ تصبح التصورات نظام للتأويل: إن عملية إدماج موضوع جديد في نظام قائم تحدث دائما بدون صراعات أو اصطدامات، لأن الجديد يزعج أحيانا النظام القائم، لذلك شرعت بعض الجماعات بالتهديد عند ظهور التحليل النفسي لأنه يهدد بقلب القسم والأطر المعيارية المعتادة بالتواصل مع سيرورة التوضيح فإن الترسخ يضفي قيمة ووظيفة للتصورات، وحسب جودلي Jodelet فإنه يمكن اعتبار الترسخ مساو لما اسمته باستعمال المعرفة L'instrumentalisation du savoir. (Moscovici, 2003, p377)

ج- الترسخ يدرج التصورات ضمن أنظمة تفكير متقدمة مسبقا ونعني بهذا التقرير الموجود ما بين التصورات المسبقة وما بين موضوع التجديد، واللذان يتقابلان أو يتواجهان وهذا التقرير يجسد منبعا يعطي للتصورات صفات تعريفية، مثلما عرفت عند موسكوفيسي بالأطوار المعرفية La polyphasie cognitive من جهة أخرى فإن صفة الإنشاء في التصورات والاستحداث تسمح بتشكيل مساعدة جادة لدمج الموضوع الجديد.

وعليه فإن الترسخ يعتبر ميكانيزم للتقريب ما بين العناصر المستحدثة والعناصر المعروفة مسبقا، ثم بعدها توضح نماذج لترتيب السلوكيات، حيث تقول جودلي: " إن نظام التصورات الاجتماعية يحدث الأطر والمراجع التي من خلالها يمكن للترسخ أن يترتب في

المألوف وبشرح بطريقة مألوفة أن يصبح الموضوع جديد مألوفاً ومعتاد عليه . (Moscovici, 2003, p379)

10. تعديل التصورات الاجتماعية: (قيرة و آخرون، 2007، ص ص 42-46)

يحتوي التصور على النواة المركزية ونظام محيطي ولذلك نجده مستقراً ومثبتاً فهو مستقر لأن مجموع عناصره تنتمي إلى نفس المبادئ المعيارية والوظيفية، مثبتة فيما يتعلق بالعلاقات مع البيئة، لأن الدور الرئيسي للتصور هو توجيه الأحكام والسلوك وفهم العالم والممارسات.

عندما لا تتغير البيئة فإنه لا يوجد أي سبب لأن يتغير التصور، ولأن من خصائص البيئة الرئيسية هو عدم التغير، وهذا ما يقود إلى إعادة النظر في التصورات الغير ملائمة كالمواجهات بين الجماعات المضادة.

هذه الأحداث تفضي على ظهور ممارسات جديدة لدى الجماعة لتتكيف مع الوضع الجديد ، ولكن ما هي تلك الظروف التي تؤدي إلى التغير في التصورات .

10.1 التورط: L'implication

في المقام الأول يجب أن يكون الحادث مورطاً للجماعة، أو بمعنى آخر فإن الأحداث القادرة على إحداث تغييرات في الممارسات لا تؤخذ وفقاً لسلم أهمية موضوعي، فالذي يهم هو درجة ملاءمتها لجماعة ما ، فعندما يكون الحادث مورطاً بما يكفي فإنه يقود إلى تغير في البيئة التي توجد بها الجماعات، فالممارسات الاجتماعية تتغير وتؤدي في النهاية إلى التغير في التصورات المتعلقة لموضوع تلك الممارسات .

وفيما يلي مثالاً لتوضيح العملية وذلك من خلال دراسة قام بها **جيملي** حول تصور الصيد والطبيعة ، فقد ظهرت في الخمسينات حادثة مورطة للصيادين وهي مرض **Myxomatose** وهو مرض يصيب الأرنب البري الذي أدى إلى القضاء عليه بسرعة من مساحة الصيد ، ومن ثم تحول الصيادون إلى حيوانات أخرى كالحجل ، ولأن هذه الحيوانات الأخيرة أقل تكاثراً من الأرنب فقد تضائل عددها بشكل

ملفت للانتباه ، وشيئا فشيئا أصبح من الضروري تغطية هذا التغير في البيئة عن طريق اعادة زرع أنواع جديدة بمساحات الصيد ، ولقد تبين أن ذلك غير كاف لأن الأنواع الجديدة لم تكن تعرف البيئة جيدا فصعب عليها ايجاد ما تأكل وأصبحت فرائس سهلة لأعدائها، وعندما تطورت ممارسات ايكولوجية حقيقة كبناء المحميات والأعشاش وتلقيح الأرنب، هذه الممارسات الجديدة أدت إلى تغير تصور الصيادين للصيد وذلك بإدماجهم لعناصر تتعلق بحماية الطبيعة .

10. 2 الممارسات الجديدة و قابلية الارتدادات المدركة للموقف :

إن الممارسات الجديدة قد تكون أولا في تناقض مع التصور فقد تكون الممارسات الجديدة غير متطابقة مع تعليمات النواة المركزية، ويتعلق الأمر في الغالب بممارسات تعرفها الجماعة من قبل ولكنها لم تطبقها إلى أن لزمّت الظروف وجعلت منها أمرا ضروريا، والعكس فإن التغيرات في البيئة تتطلب تبني ممارسات جديدة تماما ومتعارضة مع تلك التي يوصي بها التصور.

إن الوضعيات المتضمنة للممارسات الجديدة يمكن أن يدركها الأفراد على أنها قابلة أو غير قابلة للارتداد .

ومن خلال ما سبق يمكن أن نحدد الوضعيات الأربعة التالية:

الحالة الأولى: ممارسات جديدة غير متناقضة، والوضعية المدركة على أنها قابلة للارتداد.

لا يوجد تغير في التصور والممارسات الجديدة لم تؤثر على النظام المركزي للتصور، كما أن الظروف التي أدت إلى هذه الممارسات أدركت على أنها قابلة للارتداد.

الحالة الثانية: ممارسات جديدة متناقضة، والوضعية مدركة على أنها قابلة للارتداد لأن المعلومات الجديدة والمتضاربة يمكن ادماجها في التصور ولكن بتعديل لا يمس إلا النظام المحيطي في حين تبقى النواة المركزية ثابتة ومستقرة، فالتعديل هذا يكون سطحيا.

الحالة الثالثة: ممارسات جديدة متناقضة، والوضعية مدركة على أنها غير قابلة للارتداد.

يوجد تغير دون انقطاع مع التصور القديم أي دون انفجار للنواة المركزية، فالعناصر التي تم تنشيطها بواسطة الممارسات الجديدة اندمجت تدريجيا مع تلك الموجودة في النواة المركزية والتحمت معها لتشكيل نواة جديدة أي تصور جديد.

الحالة الرابعة: ممارسات متناقضة والوضعية مدركة على أنها غير قابلة للارتداد عندما تظهر ظروف جديدة ومتعارضة مع التصور وتعتبر في نفس الوقت غير قابلة للارتداد من طرف الأفراد المعنيين فإنه في هذه الحالة يظهر هناك نوعين من أنواع التعديل:

*** التعديل المقاوم:**

يحدث نوع من التالف بين الممارسات الجديدة والنواة المركزية، هذه المواءمة أو التآلف تتطلب جملة من الآليات المعرفية والتبريرية، مثال ذلك ما ذكره فلامون **Flament** عن الشابات اللواتي يمارسن عملا يعرف تقليديا بأنه عمل رجالي فنجدهن يقنن : " أنه عمل رجالي ولكن يمكن للنساء القيام به مثل الرجال لأنهن أكثر صبرا وحنكة " ونجد في هذه الجملة أربعة عناصر هي :

- التذكير بالأمر العادي: إنه عملا رجالي

-الإشارة إلى العنصر الجديد: يمكن للنساء القيام

- الإشارة إلى التناقض: يقمن به مثلهن مثل الرجال

- التبرير: لأنهن أكثر صبرا وحنكة.

*** التعديل العنيف:** في هذا النمط من التعديل لا نجد مبررات ناجحة تسمح لنا بتحميل التناقض بين الممارسات الجديدة والتصور، أو بمعنى آخر فإن التصور لا يسمح بفهم الممارسات الجديدة التي أصبحت ضرورية بسبب تغير الظروف، فالمعنى المركزي للتصور يصبح محل مراجعة دون اللجوء إلى آليات دفاعية، فأهمية الممارسات الجديدة وديمومتها وطابعها غير القابل للارتداد إلى تغير مباشر وتام للنظام.

فهذا النمط من التعديل مرتبط بالصراع الذي يخلق بين كل من ضرورة الفعل أو الوضعية وتأثير التصور، فيحدث بذلك تحول للتصورات الاجتماعية وليس تحول في الايديولوجيات لأنها تدوم مدة أطول ليعاد تشكلها ثانية في شتى ألوان التصورات الاجتماعية، فهذا التغير العنيف في التصورات الاجتماعية لا يحدث في مدة قصيرة وإنما قد يستغرق سنوات باعتبار أن التعديل العنيف في الحياة الاجتماعية بطيء التأثير والتغيير عبر الأجيال.

11. مقارنة منهجية لطرق جمع محتوى التصورات الاجتماعية:

ترتكز عملية جمع وتحليل التصورات الاجتماعية على مجموعة من التقنيات، لكن بين بعض الباحثين أنه توجد طريقتين أكثر استعمالاً عند القيام بجمع محتوى التصورات الاجتماعية وهما: المقابلة والاستبيان.

ويعتبر العديد من الباحثين أن المقابلة هي الأداة الأكثر استعمالاً لدراسة التصورات الاجتماعية فبالنسبة ل Vergès مثلاً في المجال الاقتصادي الوسيلة المحكّمة لتشكيل مجموع القوانين عن التصورات هي المقابلة الحرة، في حين يصر Abric على بعض الصعوبات المنهجية الناجمة عن هذه الطريقة، ويشير إلى عدة طرق لجمع محتوى التصورات الاجتماعية، التي تتدرج ضمن نموذجين شاملين وهما الطرق الاستفهامية والطرق المتداعية.

11. 1 الطرق الاستفهامية: Les méthodes interrogatives

تعتمد هذه الطرق على جمع عبارات الأفراد ومعارفهم فيما يخص موضوع التصور، قد تكون هذه العبارات شخصية أو رمزية. (Maache et Chorfi et kouira, 2002, p 26).

أ- **المقابلة l'entretien**: تعني المقابلة المحادثة الموجهة نحو هدف محدد يقوم خلالها الباحث بطرح عدد من الأسئلة على الشخص الآخر والحصول على أجوبة عليها بخصوص موضوع معين يقوم بدراسته ، وهي تتضمن أيضاً تعبيرات الوجه والحركات والسلوك العام والتي لها دلالاتها في التعبير عن ظاهرة معينة خلال إجراء المقابلة.

المقابلة تقنية تقليدية استعملت من طرف الباحثين من نوع "نصف الموجهة"، بحيث يقوم الشخص المجيب بشرح وبعفوية ما بداخله في اطار محتوى البحث ، وهي عبارة عن أسئلة شفوية يظهر من خلالها محتوى التصور، تستخدم المقابلة للحصول على معلومات واسعة عن ظواهر معينة، تعتبر مرنة ويمكن تكيفها مع حالة الشخص المستجيب، شعور الأفراد، معتقداتهم، خططهم المستقبلية، التصرفات الماضية والتصرفات الشخصية التي تصعب ملاحظتها ، ولكنها تعكس جانبا من ذاتية الباحث في توجيه الفرد لذلك يستحسن استخدام تقنيات أخرى مكاملة من أجل الإلمام بكل المعطيات اللازمة للبحث.

وقد استعمل كل من موسكوفيسي **Moscovici** وهرزليش **Herzlich** المقابلة في دراستهما للتصورات الاجتماعية لكن استعمال هذه التقنية يطرح عدة إشكالات منها:

- إن تقنية المقابلة تعتمد على التقارير الشفوية من الأشخاص الذين تتم مقابلتهم، لذا فإنه لا يكون مشاهدا للحوادث أو الظواهر، بل يعتمد على ما يقوله الشخص الذي يتحكم بنوعية المعلومات التي يدلي بها أو يرغب في الإفصاح عنها.
- صعوبة تحليل الخطاب لذلك من المهم الاعتماد على تقنية أخرى وهي تحليل المحتوى وهي تعتمد بدورها على الترجمة والتفسير.
- يمكن أن يستعمل الشخص الميكانيزمات النفسية المعرفية والاجتماعية التي تشكك في مصداقية ما يدلي به .

ب- **الاستمارة le questionnaire**: تعتبر الاستمارة التقنية الأكثر استخداما في دراسة التصورات الاجتماعية ، فنجاحها يكمن في استعانتها بالتحليل الكمي الأساسي للتصور، كما تسمح لنا بالكشف عن الوضعيات الخاصة بالمجموعات المدروسة مقارنة بمحاورها التفسيرية ، تنظيم الاستجابات وشرح وتحديد موقع كل جماعة بالنسبة للمحاور المفسرة للتصور.

كما للاستمارة ايجابية أخرى تتمثل في توحيد القياس وهو ما ينقص من خطر الذاتية ، فالمستجيبون يتعرضون لنفس العبارات ونفس الترتيب ولنفس طرائق الاجابة وهذا ما يحد من التبعات الذاتية لجمع المعلومات والمتغيرات المرتبطة بمختلف العلاقات لتداعيات

الأفراد. وقد أشار بورديو وآخرون **Bourdieu et all** (1986) في دينامية الاستمارة إلى العلاقة باحث/مبحوث، إذ يمكن أن تقود الأفراد إلى الإجابة على أي شيء، حتى على الأسئلة غير الواقعية أو الأقل انتماء إلى الموضوع. (خلايفية، 2012، ص 63)

ج- بطاقات الحث : تستعمل هذه التقنية مع الأفراد الذين يصعب معهم استعمال التقنيات الكلاسيكية كالمقابلة والاستمارة، وقد تم استنباط هذه التقنية وفنيتها من التحليل النفسي، حيث تقدم للمبحوث سلسلة من الرسومات ذات مواضيع يحددها الباحث، تمثل هذه العملية نوع من المقابلة نصف الموجهة، حيث لا يستثار فيها المستجوب لفظيا ولكن بواسطة رسومات.

إن الدراسات والأبحاث تظهر أن هذا الأسلوب يشجع على التعبير ويؤدي إلى معلومات لا يمكن الوصول إليها بواسطة المقابلة الكلاسيكية ، لكن هذه التقنية تتطلب عملا وتحليلا مسبقين من طرف الباحث لاختيار المواضيع والأشكال المعبرة، بالإضافة إلى الصعوبات الكلاسيكية لتحليل المضمون، هذا ناهيك عن كونها في الغالب أكثر تعقيدا بسبب ضرورة ايجاد صلة واضحة بين العبارات والعناصر الصورية التي كثيرا ما يكتنفها الغموض من أجل ضمان إسقاط جيد دون أن نتمكن من الاستناد في قراءتها على معايير وإطار مرجعي مقنن وواضح كما هو الأمر في تطبيق الاختبارات النفسية. (بومدين، 2004، ص 31)

د- الرسوم و الدعامات البيانية: إن انشغالات الباحثين الذين يستعملون بطاقات الحث هي انشغالات مشتركة مع أولئك الذين يستعملون إنتاج الرسوم للوصول إلى تصورات الأفراد. والغرض النهائي في كلا الحالتين هو تسهيل التعبير باستعمال طرق مناسبة لمجتمع البحث مثل دراسة ديروزا **De Rosa** لتصورات الأطفال للمجنون والجنون ودراسة **جودلي وميلغران** حول التصور الاجتماعي لمدينة باريس حيث لاحظ الباحثان أن معظم المفاهيم التي يستعملها الناس كانت غير لفظية أو ما أسماها الأفكار الفضائية والتي يصعب ترجمتها إلى كلمات . لقد قدما هذين الباحثين منهجية على غاية من الأهمية تمثلت في رسم سلسلة من الخرائط لمدينة باريس تصور نظرتهم الخاصة لها مثل تنظيمها الفضائي، أهم الأماكن فيها، سكانها... الخ .

في الدراسات السالف ذكرها المنهجية المستعملة واحدة وقد احتوت على ثلاث مراحل:

إنتاج رسم أو سلسلة من الرسوم، ثم التعبير اللفظي للمستجوبين حول هذه الرسوم وأخيرا التحليل الكمي لعناصر المكونة للرسم، إن أهمية التحليل تتمثل في الكشف على عناصر التصور ثم الوصول بسهولة إلى العناصر المنظمة لذلك المنتج أي المعنى المركزي للتصور، فالرسوم في الغالب ليست عناصر موضوعة الواحدة تلو الأخرى ولكنها كيانا مبنيا ومنظما حول عناصر ومعاني مركزية وبالتالي تسمح بالكشف عن المحتوى وصياغة فرضيات حول العناصر المركزية للتصور.

هـ-المقاربة المونوغرافية: هي طريقة طويلة ومعقدة وصعبة الاستعمال قياسا بالأساليب السابقة الذكر، لكنها تعتبر أحسن طريق للوصول إلى محتوى التصورات وهو أسلوب مستمد من الأساليب الأنثروبولوجية، حيث يستخرج محتوى التصور من خلال الرجوع إلى المواقف الفعلية الحقيقية ودراسة علاقتها بالممارسات الاجتماعية، إن دراسة جودلي Jodelet (1989) حول التصورات الاجتماعية للمرض العقلي التي تعتبر أكبر ومن الأدلة على النجاح الباهر الذي حققته هذه المنهجية التي تمثلت في استعمال تقنيات متعددة على مدى أربع سنوات سمحت بإجراء عدة مستويات من التحليل ومن بين هذه التقنيات نجد :

- **التقنيات الإثنوغرافية:** حيث يندمج الباحث تدريجيا في الوسط المستهدف والذي ينتهي به إلى الملاحظة بالمشاركة واستعمال شبكة من الإخباريين .
- **البحوث السوسيوولوجية:** تسمح بالمعرفة الإحصائية لمجتمعات الدراسة وتوزيعها حسب معالم محددة.
- **تحليل المحتوى التاريخي:** عروض الحال حول روايات وقصص عن تاريخ البلاد وتحليل العادات الشعبية المحلية.
- **التقنيات النفسية والاجتماعية:** كالمقابلات المعمقة والملاحظات المباشرة للسلوكيات والتفاعلات.

11. 2 الطرق المتداعية: Les méthodes associatives

أ- التداعي الحر *l'association libre* بالرغم من اعتماده على الإنتاج اللفظي فإنّ طريقة التداعي الحر تسمح بالحد من صعوبات التعبير التي أشرنا إليها سابقا وتتمثل هذه الطريقة في حث الفرد على إنتاج كلمات أو عبارات تخطر بباله من خلال كلمة أو سلسلة كلمات .

إنّ الطابع التلقائي والبعد الإسقاطي لهذا المنتج يسمح بالولوج بسهولة إلى الموضوع المدروس أكثر مما تسمح به المقابلة، فالتداعي الحر يسمح بالكشف عن العناصر الضمنية أو المقنعة التي تبقى مغمورة أو مغطاة في التعابير الشفوية لذلك نجد حتى بعض الباحثين مثل ديروزا *De Rosa* التي تعتقد أن أسلوب التداعي الحر هو الذي يسمح بالغوص جيدا في التصور والكشف عن نواته المركزية في حين أن التقنيات الأخرى مثل الاستمارة فلا تكشف إلا الأبعاد المحيطية للتصور الاجتماعي .

وعلى العموم فإنه يمكننا القول أن أسلوب التداعي الحر يعتبر من التقنيات الهامة التي تسمح برصد العناصر المكونة لمحتوى التصور وهو ما يفسر ربما استعمالها الواسع في كثير من الدراسات.

ولكن من ذلك يجب أن نكون حذرين من المنتج الذي نحصل عليه من التداعي الحر لأنه صعب التفسير حيث أن لوبوداك ذكرنا بما قاله أرسطو وهو أن هناك ثلاثة أشكال من التداعي وهي التداعي بالتمائل والتداعي بالتناقض والتداعي بالتلازم ومن ثم فإنه إذا كانت التداعيات تحمل معنى فغنى هذا المعنى ليس هو الوحيد وفي هذه الحالة كيف لنا أن نميز بين ما هو أساسي ومركزي وما هو هامشي في العناصر المتوصل إليها.

بعض الباحثين يلجأ إلى مؤشرات منها تكرار المفردة عند مجتمع البحث وترتيب ظهور تلك المفردة أي متوسط رتبته لدى مجموع أفراد مجتمع البحث وأخيرا أهمية المفردة بالنسبة للأفراد وهذه الأهمية نحصل عليها من كل فرد يحدد لنا أهم مصطلحين بالنسبة له.

إنّ معامل الارتباط القوي بين الترتيبين يسمح لنا بتأكيد أو تنفيد الافتراض بأننا أمام عناصر أساسية منظمة للتصور، إن توافق المحكين التكرار والترتبة يشكل مؤشرا على مركزية العنصر.

ب - خريطة التداعي: La carte associative

واحدة من صعوبات التداعي الحر والتي تستدعي استعمال تقنيات أخرى مكملة هي صعوبة تفسير المفردات التي ينتجها الفرد، فإذا علمنا أن المفردة المنتجة في حد ذاتها هي أحد عناصر التصور فإنه يجب أن نعلم أيضا أن معناها لا يظهر دائما، فالمفردة الواحدة يمكن أن يكون لديها معاني متناقضة تماما بالنسبة للفرد الواحد.

فإذا ربطنا على سبيل المثال كلمة "هرمية" بكلمة الحث "مستشفى" فماذا تعني إذن هذه المفردة بالنسبة إلى صاحبها؟ فهل تعني أن هناك رؤساء كثيرون أم قليلون أم أن هناك مشكلة مع الرؤساء؟

لتجاوز هذه المشكلة ولو جزئيا بدء في استعمال طريقة جديدة للتداعي الحر مستوحاة من تقنية الخريطة الذهنية لجاوي H. Jaoui والتي تعرف بخريطة التداعي أما مبادئها فهي كما يلي :

- في مرحلة أولية ومن خلال كلمة حث يتم إنتاج عدة تداعيات حرة .

- بعد هذا الرصد الكلاسيكي يطلب من الفرد أن ينتج سلسلة ثانية من التداعيات ولكن هذه المرة من خلال زوج من المفردات تحتوي من جهة على كلمة الحث الأولى التي انطلقنا منها في البداية مثل "وظيفة الممرض" و لنفرض أن الفرد أعطى الكلمات التالية "علاج" "علاقة" "مهمة" ثم نطلب منه أن يربط ثنائية تباعا مع كل زوج ولنقل مثلا "وظيفة الممرض - العلاج"، "وظيفة الممرض - المهمة" . وهكذا نحصل على سلسلة ثانية من التداعيات ذات ثلاث عناصر .

- تستعمل هذه السلاسل مرة أخرى لطلب تداعيات جديدة ، فإذا ربطت بالزوج "وظيفة الممرض - الانصات" .

المفردات الجديدة "دور نظيف"، "التكوين"، عندها نطلب من الفرد أن يربط السلسلة الجديدة "وظيفة الممرض- الانصات - دور نظيف" ب "وظيفة الممرض - الانصات - التكوين" وهكذا إلى أن نحصل على سلاسل من أربع أو خمس أو ستة عناصر، ولكن معظم الدراسات أثبتت قلما تتجاوز العملية ثلاث سلاسل .

إن إيجابيات هذه الطريقة كثيرة منها: أنها لا تتطلب كثيرا من الجهد والوقت من طرف المستجوب وتسمح برصد كم من التدايعيات أكثر مما يمكن أن نحصل عليه بطريقة التدايع الحر، كما أن هذه الطريقة تكشف لنا عن العلاقات ذات المعاني بين مختلف العناصر، فكل ما تتطلبه هو شيء من النشاط والاستثارة من قبل الباحث.

ويجب أن نشير أيضا أن مؤشرات التكرار والترتيب ومعامل الارتباط بينهما هي نفسها الأدوات التي تستعمل في طريقة خريطة التدايع، مع ضرورة التذكير أن هذه التقنية مازالت في بداياتها ولكن مع ذلك يمكن اعتبارها أداة جيدة للكشف عن محتوى ومعنى التصور، هذا ناهيك عن كونها قابلة للاستعمال فرديا وجماعيا. (Abric et all,1994,37)

خلاصة:

إنّ مفهوم التصورات الاجتماعية مهم جدا في ميدان البحوث النفسية والاجتماعية، ورغم حداثة كمفهوم أو كأسلوب بحث إلا أنّه ظلّ منسيا سنوات طويلة، وإن كانت العودة إليه قد منحت الكثير للعلوم الانسانية والاجتماعية ولاسيما على صعيد البحث والتنقيب، فمن خلاله تم التطرق إلى جملة المواضيع التي كان من الصعب تناولها بالبحث والدراسة، ولعلّ الفضل في كل هذا يرجع إلى الباحث موسكوفيسي الذي قدم هذا الموضوع إلى الساحة العلمية وكذا إلى الباحثين الذين لم يتوانوا في إخراج كعلم مستقل بذاته عن بقية العلوم الأخرى.

الفصل الثالث: المقاربة النظرية للعنف الزوجي

تمهيد

أولاً: مفهوم العنف الزوجي وآليات تكوينه داخل المجتمع والأسرة

1. هل العنف سلوك غريزي أم مكتسب؟
2. نظرة تاريخية للممارسات العنيفة.
3. العنف وبعض المفاهيم المرتبطة به .
4. ظاهرة العنف ضد المرأة في دول العالم ونسب انتشارها؟
5. صورة المرأة في المجتمعات القديمة.
6. العوامل المتدخلة في ظهور العنف الزوجي .
7. أشكال العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة .
8. سيكولوجية الزوج العنيف والزوجة المعنفة .
9. دورة العنف الزوجي.
10. نظرة الشريعة الاسلامية وقانون العقوبات للعنف الزوجي ضد المرأة.
11. الآثار المترتبة عن ممارسة العنف ضد الزوجة .
12. الجهود الدولية في مواجهة العنف ضد المرأة.
13. الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة .
14. الخلفيات الثقافية المولدة للآليات الاجتماعية التي تنتج العنف .

ثانياً: التوجهات النظرية للسلوك العنيف

- 1 . القراءات النفسية لظاهرة العنف
- 2 . العنف في ضوء النظريات الاجتماعية
3. الاتجاه التكاملية في تحليل وتفسير ظاهرة العنف

ثالثاً : المؤسسة الزوجية في المجتمع الجزائري

- 1 . مفهوم الأسرة والزواج في المجتمع الجزائري.
- 2 . التحولات السوسيو ثقافية للعائلة الجزائرية (من العائلة الموسعة إلى العائلة النووية).
- 3 . العائلة الجزائرية في مظاهرها المختلفة .
- 4 . الزواج في المجتمعات الريفية و الحضرية: رؤية تحليلية.
- 5 . المرأة في الأسرة الجزائرية .
- 6 . الذهنية الثقافية و إشكالية الذكورة والأنوثة داخل المجتمع الجزائري.
- 7 . ثنائية العلاقة زوج/ زوجة .
- 8 . مكانة المرأة في الأسرة الزوجية .

خلاصة

تمهيد:

الأسرة قديمة قدم المجتمع لأنها نابعة من الفطرة وقد حث الإسلام على تكوين الأسرة و دعا الناس إلى أن يعيشوا في ظلها. قال تعالى: " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (21) ". (سورة الروم الآية 21).

لقد شرع الله تعالى الزواج وشجعه لفوائده الكثيرة للفرد والمجتمع، ومن أجل جعل هذه الرابطة المقدسة ناجحة فقد حث الإسلام لقيامها على التكافؤ والقبول بين طرفيها.

كما وأكد على حسن التعامل بين الطرفين وحث الزوج على الرفق بالزوجة وتوفير احتياجاتها واحترام إنسانيتها وأكد على ضرورة محافظة الزوجة على حقوق زوجها والأسرة.

وعليه فإن قضية احترام وتقدير النساء من القضايا المهمة، فهناك من يسيء إليهن أحيانا في الأسرة في جوانب مختلفة كالعاطفية والنفسية والاجتماعية والجسدية، مبررين ذلك بشتى الأعدار وغير مهتمين بحاجاتهن ومتطلباتهن وحقوقهن كاحترام الرأي، وحسن المعاملة، وكرتمان الأسرار.

إن التزام كل فرد في الأسرة بالمحافظة على حقوق الآخر وبالتعاون على حل مشكلات الحياة، يجعل الأسرة أكثر سعادة وانسجاما وفاعلية في مواجهة ما يعترضها من صعاب، معتمدين في ذلك على حسن التفكير والمناقشة والحوار الهادئ بدلا من الصياح والجدال والجوء إلى العنف الضار.

إن من أبرز سمات العصر الحالي التقدم التكنولوجي، تعددية مصادر التأثير على حياة الأسرة، تشتت الأفكار والقيم، بالإضافة إلى الصراع بين ما هو مادي وما هو روحي، وازدياد الضغوط والمسؤوليات على أفراد الأسرة وهناك اختلاف بين الأفراد في إستجاباتهم للمواقف والمصاعب التي تعترضهم، وهذا يؤدي إلى ظهور سلوكيات ايجابية وأخرى سلبية في التعامل مع الخلافات الأسرية كالعدوان والغضب والعنف.

أولاً: العنف، تاريخه، أشكاله، الآثار المترتبة عنه

1. هل العنف سلوك غريزي أم مكتسب ؟

هناك بعض النظريات تناولت العنف باعتباره سلوكاً غريزياً استناداً إلى بعض المفاهيم مثل نظرية **Freud** الذي يرى أن سلوك الإنسان ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر حيث تطلق على ذلك مسمى غريزة الحياة ، والعنف من هذا الجانب يمكن أن يكون منشؤه بسبب إحباط أو حجب منافذ الطاقة، أما **لورنز فيري** أن العنف ينشأ مما أسماه غريزة العراك التي يشترك فيها الإنسان مع سائر الكائنات وأن العنف لدى الإنسان وفقاً لهذا المفهوم سلوك حتمي لا يمكن تفاديه، وهناك من يرون العنف سلوكاً مكتسباً في الوسط الاجتماعي أمثال **ألبرت باندورا Bandura** وذلك من خلال ما يلي :

* اكتساب إستجابات العنف عبر تجارب ماضية .

* التدعيم الذي يلقاه الشخص الممارس للعنف .

* الظروف الاجتماعية والبيئية التي تستثير العنف بصورة مباشرة . (محمد، 2004، ص 12)

ومن هنا لا يمكن القول بأن هناك ثقافة متأصلة في بني البشر تدعو إلى العنف فلا يمكن القبول به، لأن الفطرة الإنسانية مجبولة على الخير على الرغم من أن نماذج الشر موجودة في الإنسان مثلما موجودة نوازع الخير فيه. فتقافتنا لا تدعو إلى العنف لأن قيمها نابعة من قيم ومبادئ إسلامية محضة أي أنها ذات سمو أخلاقي ينأى بها عن العنف والقتل بل يحضها على كريم القول والفعل والابتعاد عن الأثنية والمفاسد والجبروت، ومن هنا نحن في حاجة إلى تحليل ودراسة شاملة لأي صورة من صور العنف سواء الأُسري منها أو العنف بمكان العمل أو غيره وهو تحليل لا بد أن يتناول الشخصيات التي مارست ذلك العنف للتعرف على الدوافع الكامنة وراء ارتباطهم بذلك السلوك العنيف .

كما لا بد من فهم متكامل وتفسير منطقي لانقياد الأشخاص العنيفين اتجاه ممارسة العنف الذي يعتمد أحياناً على الظروف والملابسات التي قادت إلى وقوعه بل وعلى حالة الإحساس الذي كان مصاحباً للشخص الذي أوقع العنف على الغير.

إن ظهور العنف بالمجتمعات المختلفة هو صورة تعكس ثقافة ذلك المجتمع وأنماط سلوكياته التي تنشأ عليها ومعتقداته واتجاهات تعامله مع أفرادها والطرق التي يستخدمها في حسمه للخلافات والصراعات التي تنشأ بداخله، وفي هذا الخصوص يرى آخرون أن ثقافة حب الذات والأنانية والجشع تظهر سماتها بوضوح لدى من لا يقتنعون بحدود معينة أو نهائية لرغباتهم ومطامحهم بالحياة ، ويضيف آخرون إلى أن الجشع وندرة الأشياء التي يحتاجها الإنسان في حياته يمكن أن يشكلتا قوتين كبيرتين ومؤثرتين في ظهور ثقافة العنف في المجتمعات المختلفة.

فعلى سبيل المثال الأطفال الذين ينشئون داخل أسرة تمارس العنف و تظهره في سلوكياتها وتعاملها مع أفرادها سرعان ما يشبعون سلوكيات وثقافة العنف ذاتيا فيسلكونه اتجاه الآخرين خاصة مع من يرونهم ضعفاء أو فاقدي القدرة على الدفاع عن أنفسهم . ويمكن لهؤلاء الأطفال أن يمارسوا العنف مع أطفالهم عندما يصبحوا رجالا ويكونوا أسرا بدورهم. (العيسوي، 1995، ص 34-37)

أما أولئك الأطفال الذين ينشئون بداخل أسر نووية على سبيل المثال، تصبح لهم القدرة الكافية على تلافي أمر العنف ببيئتهم الأسرية من خلال ميولهم التي تتجه نحو تنمية وبناء شخصياتهم بما يتماشى من دون حدوث نوع من الإرباك أو القصور مع نسق الأسرة الاجتماعي و الاقتصادي، ومثل هذا الأمر ينأى بأولئك الأطفال عن العيش في ضغوط أو نقص في حاجاتهم الأساسية والملحة ، والتي يمكن أن تؤدي إلى الوقوع تحت طائلة العنف.

إن العلاقة بين العنف وثقافة العنف تضم عددا من المضامين و المؤشرات التي تهم الأخصائيين الاجتماعيين الذين يقع على عاتقهم دور كبير يتمثل في ضرورة العمل على تغيير القيم والمعتقدات والمفاهيم المختلفة التي تشكل ثقافة العنف، فمن الضروري أن ترتبط بمهنة الأخصائي الاجتماعي فلسفة واضحة ومحددة تنأى بالمجتمع عن العنف وسلوكياته وثقافته من حيث إسهام الأخصائي في كل ما من شأنه تقليل الأسباب التي تؤدي إلى حدوث العنف مثل الفقر وغير ذلك .

2. نظرة تاريخية للممارسات العنيفة:

وجد العنف منذ وجود الإنسان على الأرض ، فقد وجد منذ أول صراع حدث بين البشر والمتمثل في قتل قابيل لأخاه هابيل ، فالعنف إذا سمة من سمات الطبيعة البشرية وعلى مدى التاريخ نجد إثباتات و شواهد تدل على لجوء الإنسان إليه .

من الشواهد التي تؤكد قدم وجود الظاهرة تلك الرواسب الاجتماعية التي أبرزتها البحوث الطبية التي أجريت على مومياءات الفراعنة، والتي بينت أن عدد الكسور في العظام والرضوض المتفرقة والموجودة عند النساء تفوق كثيرا مثيلاتها عند الرجال، وبينت هذه الدراسات بأن هذه الكسور ناجمة فيما يبدو عن حالات من العنف صادرة من قبل الرجال إتجاه النساء. (كرادشة ، 2009، ص ص 17-18)

إن العنف الموجه ضد الزوجات من قبل أزواجهن يعد استمرارا لعصور تاريخية كانت تعامل فيها المرأة والزوجة على أنها ملك للرجل وشيء من أشياءه الخاصة يستعملها متى يشاء ويرميها متى يشاء أيضا ولا يكون للمرأة أي حقوق عليه.

كان في العصر اليوناني قانونا يقضي بأن على المرأة التي تقوم بإهانة زوجها أي إهانة لفظية أن تقوم بنقش اسمها بأظافرها على حجر صلب ثم تضرب بهذا الحجر على فمها لكسر أسنانها، أما في القانون الروماني فقد سمح للزوج أن يقتل زوجته في حالات متعددة منها: إذا شربت الخمر، إذا خانته زوجها، أو سلكت مع الأعراب سلوكا يثير حولها الشبهات.(اليوسف و آخرون، 2005، ص 142)

أما في عصر الإقطاعيين فكانت معاملتهم لزوجاتهم بعيدة عن نبل الأخلاق، فقد كانوا يعتبرون أن المرأة خلقت لإرضاء الرجل وتلبية حاجياته ونزواته. وفي الثقافة الأوروبية لم يكن للمرأة الحق في الدفاع عن نفسها بل أنها كانت تحمي الرجل الذي يسيء الى زوجته من تدخل أي غريب في شؤونه الخاصة، حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان القانون الألماني لا يعطي للمرأة أي حق في التدخل في رسم مصير أطفالها، معتبرا ذلك من حق الرجل وحده، وإلى ذلك فقد جردها القانون من حق التصرف بممتلكاتها الخاصة، واعتبر أن عقد تعقده المرأة دون علم زوجها و إننه لاغ حكما وكان للرجل الحق في تأديبها بالعقوبة

الجسدية "الجلد المطهر" التي أوصت به الكنيسة الرجل، أما في القانون المدني كان يسمح بالعقوبة الجسدية للزوجة العاصية لكنه منع استعمال الأسواط المعدنية من قبل الأزواج، وفي عام 1828 تم إلغاء القانون الإنجليزي القاضي بحق الرجل في أن يضرب زوجته بسوط لا تزيد ثخانتها عن ثخانة الخنصر وتم قصر حق الرجل في استعمال العنف ضد زوجته في الحالات التي كان فيها يدافع عن نفسه أذى جسدي من طرفها عليه أو على أطفالها .

وفي عام 1874 سن قانون يقضي بمنع حق الزوج تحت أي ظرف من الظروف أن يضرب زوجته، في حين منع نفس القانون أي تدخل خارجي في شؤون الرباط الزوجي إلا إذا تم إثبات حدوث أذى جسدي بليغ في جسد المرأة. (اليوسف وآخرون، 2005، ص 143)

3. العنف و بعض المفاهيم المرتبطة به :

لا يمكن دراسة ظاهرة العنف دون الإشارة إلى المفاهيم التي تتداخل معها مثل: العدوان، الغضب، الجريمة، الإساءة ...

3. 1 العنف والعدوان:

يرتبط العنف بالعدوان فالعدوان هو سلوك القصد منه إحداث الضرر الجسدي أو النفسي لشخص أو جماعة أو هو سلوك مقصود يرمي إلى إلحاق الأذى والضرر بالشخص الآخر عن قصد، أما العنف فهو الجانب النشط من العدوانية، حيث أن العنف يمثل الصورة القصوى للعدوان، وقد يستخدم المفهومين كمترادفين لكن العلاقة بينهما علاقة العام بالخاص فالعنف يعد شكلا من أشكال العدوان لذلك يمكن القول بأن كل عنف يعد عدوانا ولكن ليس كل عدوان يعد عنفا بالضرورة. (حسن، 2008، ص20)

ويشير محمد خضر إلى أن هناك فرق جوهري بين العنف والعدوان، فالعدوان سلوك ربما يكون ظاهرا أو كامنا فالأفراد جميعا يمتلكون غريزة العدوان لكن الفرق في التعبير عن هذه الغريزة التي تختلف باختلاف الأفراد والأساليب، فالعنف نهاية المطاف لسلوك عدواني وهو تعبير صريح عن العدا. (حسن ، 2008 ، ص 21)

واعتبر سعد المغربي (1993) أن العنف هو استجابة سلوكية تتميز بصيغة إنفعالية شديدة، قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير، وليس من الضروري أن يكون العنف ملازماً للشر والتدمير في حين أن العدوان يشمل على المظاهر المادية والمعنوية معا، فقد عرف العنف على أنه الجانب المادي المباشر المعتمد من العدوان ". بذلك يصبح العدوان أكثر عمومية من العنف.

كما يرى شوقي أن العنف شكل من أشكال العدوان وأن العدوان أكثر عمومية من العنف فكل عنف يعد عدوانا والعكس غير صحيح. (الفايذ، 2001، ص 27)

وعليه فإن العنف والعدوان مفهومان متداخلان ويصعب التمييز بينهما وهما وجهان لعملة واحدة، فإذا أردنا أن نستأصل العنف كوسيلة تعبير فعلينا أن نعالج العدوان كظاهرة سلوكية. (أبوزيد، 2008، ص 32)

3. 2 العنف والغضب:

يعد العنف مظهرا من مظاهر التعبير عن الغضب ويعد الغضب أحد الدوافع التي تؤدي إلى العنف، فإذا اعتبرنا الغضب يمثل مشكلة بين طرفين يقع عند أحدهما القمع لمشاعر الغضب ويقع العنف عند الطرف الآخر حيث يتم التعبير عن مشاعر الغضب في صورة عنف وتدمير، وللغضب كثير من الآثار السلبية على التوافق الشخصي والأسري والاجتماعي والدراسي للفرد حيث يؤدي إلى حدوث أضرار للفرد نفسه وللآخرين وإتلاف الأشياء وإفساد العلاقات الاجتماعية بين الفرد وغيره من الناس. (حسن، 2008، ص 21) ويتوسط العنف والعدوان لمشاعر الغضب (حلمي، 1999، ص14)

3. 3 العنف والإساءة: تعامل بعض الباحثين مع هذين المفهومين بالتبادل بوصفهما مترادفين بيد أنه أصبح من المتفق عليه بين الباحثين الآن أنهما مستقلان ، وقد تجلّى ذلك في التعريف الذي اقترحه كل من "جيلاس و كورنيل " 1982 Gelas et cornal حيث عرفا الإساءة على أنها : " صورة متنوعة من الإيذاء الجسدي أو الجنسي أو اللفظي أو النفسي التي يمارسها طرف لإجبار طرف آخر على اتيان أو الامتناع عن أفعال معينة ، وهي تتضمن

بعض الجوانب البدنية أو النفسية أو إهمال ". أو سوء معاملة انفعالية للطرف الآخر مما يترتب عليه الإضرار به.

تتباين تعريفات الإساءة بناءً على عدة عوامل منها طبيعة الفعل نفسه وشكله ودرجته وتكراره والآثار الجسمية والنفسية التي تقع على الضحية. (الخولي، 2008، ص112)

أما العنف فهو فعل يهدف عن قصد إلى إحداث ألم جسدي أو تهديد لشخص آخر بمعنى أن العنف يقتصر على النواحي الجسمية في المقام الأول لكنه يؤدي إلى أضرار نفسية ولذلك فإن الاعتداء والهجوم الجسدي يعد شرطاً ضرورياً للعنف في حين أن الإساءة ينتقي فيها الاعتداء الجسدي ويعد السلوك مسيئاً كما في حالة السخرية والإهمال أو الإهانة أي أن معظم حالات العنف تعد إساءة في حين أن معظم حالات الإساءة قد لا تعد عنفاً. (حسن، 2008، ص 22)

3. 4 العنف والجريمة:

هناك تعريفات متعددة للجريمة بحسب الوجهة التي ننظر بها وهي كل فعل أو امتناع من فعل يترتب له القانون عقوبة جنائية، وهي الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده وهي من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم عصورها وعانت منها الإنسانية على مر الأجيال. (الشكور، 1997، صص 21-22)

والجريمة سلوك يخالف القانون وهي تحدث ضرراً بالأشخاص والممتلكات رغم أنها قد لا تكون مصحوبة بعنف بالضرورة، ومن هنا يظهر التداخل الواضح بين مفهوم الجريمة ومفهوم العنف، ويمكن التفرقة بين المفهومين على اعتبار أن العنف أكثر اتساعاً من الجريمة، حيث يشتمل على تلك الساوكات التي يعاقب عليها القانون، بل أن بعضها قد يكون مرغوباً فيه اجتماعياً عندما يكون منظماً من خلال معايير المجتمع. (زايد وآخرون، 2002، ص10).

4. ظاهرة العنف ضد المرأة في دول العالم ونسب انتشارها:

العنف ضد المرأة لا يقتصر على شريحة عمرية بعينها، أو طبقة اجتماعية واحدة، ولا على المستوى التعليمي أو الثقافي، وله صور كثيرة من سلوك لفظي أو فعلي يتسم بالعدوانية، من العنف المنزلي كالختان والزواج المبكر والضرب، إلى جانب التحرش اللفظي والجسدي وجرائم الاغتصاب وغيرها، وأظهرت عدة دراسات للأمم المتحدة بعض الاحصائيات التي توضح مدى انتشار العنف ضد المرأة في مختلف أنحاء العالم، ومنها:

- تتعرض 35% من النساء والفتيات على مستوى العالم لنوع من أنواع العنف الجسدي سواء كان ذلك من قريب كالزوج أو من غريب، كما تؤكد التقارير أن 30% من النساء حول العالم تعرضن في حياتهم مرة واحدة على الأقل لشكل من أشكال العنف الجنسي.
- ما يقرب من 30 مليون فتاة أقل من سن 15 تحت تهديد خطر تشويه الأعضاء الجنسية، في حين تعرضت أكثر من 130 مليون امرأة وفتاة إلى تلك الممارسة على مستوى العالم.
- 30% من النساء الأمريكيات يتعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن.
- يقدر عدد الفتيات اللواتي تزوجن مبكرا ب 700 مليون، منهن 250 مليون تزوجن دون سن الخامسة عشر.
- هناك 52 دولة فقط قامت بتجريم الاغتصاب من الزوج.
- 133 مليون امرأة و فتاة حول العالم تعرضن للختان، خاصة في افريقيا والشرق الأوسط، إلا أن معدل ختان الإناث انخفض بنسبة الثلث فقط مقارنة بما كان منذ 30 عاما.
- يعد العنف الأسري على مستوى العالم السبب الرئيسي في اصابات النساء ووفياتهن .
- واحدة من بين 100 امرأة تعرضت للعنف في الولايات المتحدة تقوم بالإبلاغ عن الاعتداء التي تعرضت له.
- تعرضت امرأة واحدة على الأقل من أصل ثلاث أو ما يصل مجموعه إلى مليار امرأة للضرب أو الإكراه لممارسة الجنس .

تقول منظمة الصحة العالمية أن العنف ضد المرأة يعتبر واحدا من أبرز المشاكل الصحية والنفسية التي تواجه المرأة حول العالم، وتسلبها أبسط حقوقها الانسانية .

ووفقا لإحصائيات المنظمة، عايشت نحو 35 % من النساء حول العالم أحد مظاهر العنف الجسدي سواء كان ذلك من قريب كالزوج أو من غريب ، كما تؤكد التقارير أن 30% من النساء حول العالم تعرضن في حياتهن مرة واحدة على الأقل لشكل من أشكال العنف الجنسي.

رغم تأكيد كافة الأديان والمذاهب الانسانية على مبادئ العدالة الاجتماعية ، والمساواة بين بني الانسان وأهميتها في بناء المجتمع البشري واستقراره . فما زالت البشرية تعاني من حجم الأضرار التي تكبدتها وعانت منها جراء اعتماد العنف أداة للتخاطب وخاصة العنف ضد المرأة، إذ أن ثلث نساء العالم يعانين من العنف.

العنف لا يعرف حدود في الثقافة أو العرق أو اللون أو العمر، ويختلف من مجتمع إلى آخر بحسب المفاهيم السائدة ووعي المجتمع المحلي، ودرجة عدالة القيم الاجتماعية وسيادة مبدأ القوانين وحقوق الانسان. كما يعتبر العنف ظاهرة عالمية لا وطن فهي لا تفرق بين دول غنية وفقيرة أو بين متقدمة ونامية.

- تونس: وفر القانون للمرأة التونسية عددا من الامتيازات السياسية والاجتماعية التي تحسدها عليها النساء في كل البلاد العربية مثل منع تعدد الزوجات بنص قانوني ، واعتماد التبني بنص قانوني أيضا ، وسن قانون 1998 الذي منح الأطفال المولودين خارج الزواج حق الحصول على لقب الأب إذا ثبتت صلة القرابة علميا (تحليل الحمض النووي)، لكن بالرغم من كل ذلك فإن المرأة التونسية شأنها شأن بقية النساء العربيات تعاني الظلم والإجحاف والعنف بمختلف أنواعه، حيث لا تزال 47.2% من التونسيات بين سن 18 و64 سنة يتعرض في حياتهن إلى أحد أشكال الأُسري ، وذلك حسب آخر مسح احصائي قام به ديوان الأسرة والعمران البشري بتونس سنة 2010 إذ تبلغ نسبة العنف النفسي ضد المرأة ، و28.9 % ونسبة العنف الجنسي 15.7% ونسبة العنف الاقتصادي 7.1 %، كما أظهر التقرير الذي نشرته الشبكة الأوروبية لتوسطية لحقوق الانسان أن 46 امرأة لقيت حتفها من مجموع 7861 تعرضن إلى العنف في الأشهر العشر الأولى لسنة 2013، كما ذكر التقرير أن 90% من حالات العنف قام بها أزواج الضحايا، كما تكشف إحصائيات مركز الإصغاء والتوجيه لنساء ضحايا العنف التابع للجمعية التونسية لنساء الديمقراطيات أن العنف الزوجي

والجنسي بلغ حوالي 70 % ، كما شهدت الفترة ما بين سبتمبر 2013 و فيفري 2014 تعرض 95 امرأة من جملة 144 معنفة إلى شكل من أشكال العنف الزوجي ويبلغ عدد المعنفات اللاتي لا عمل لهن 46 امرأة و72 امرأة تتراوح أعمارهن بين 30 و 60 سنة، وقالت 7 نساء أنهن تعرضن إلى العنف السياسي، بينما تعرضت 11 امرأة إلى عنف اقتصادي ويجدر بالذكر أن من 10 إلى 30 % فحسب من حالات العنف التي تم الإعلان عنها .

- المغرب: كشفت دراسة لمديرية الإحصاء المغربية عن انتشار واسع لظاهرة العنف ضد النساء، حيث تعاني 73 % من النساء المغربيات من العنف المنزلي بينما يتعرض 63% من النساء المغربيات للعنف الزوجي، و 4.3 % من عنف في الجيرة ومكان العمل، و 3.3% من عنف يتسبب فيه الغرباء، و 2.1% من عنف المجهولين.

وتشير نفس الدراسة إلى أن 90 % من حالات العنف الذي تتعرض له النساء يتسبب فيه أشخاص تربطهم بالنساء المعنفات علاقة حميمة، كما تشير ذات الدراسة إلى تورط الأزواج في 70 % من حالات العنف المسجلة ضد النساء المتزوجات، أما بالنسبة لأشكال العنف الذي تتعرض له النساء فيتوزع حسب دراسة مديرية الإحصاء المغربية كالتالي: 61.8% حالات عنف جسدي، و 24% عنف نفسي، و 13.6 % عنف جنسي، و 0.6 % عنف اقتصادي، وتؤكد وزارة العدل المغربية أن غالبية حالات العنف الجسدي يتسبب فيه الأزواج بينما يأخذ العنف الممارس من قبل الغرباء والأصدقاء شكل الاغتصاب أو محاولات الاغتصاب، ويأخذ العنف الممارس في أماكن العمل شكل التحرش الجنسي.

- السعودية : صنفت السعودية في المركز الثالث من حيث معدلات التحرش بالنساء في أماكن العمل ، وذلك حسب تقرير صادر عن وكالة "رويتر " عام 2011 شمل 24 دولة، إذ أنّ 16 % من العاملات بالسعودية يتعرضن لتحرش من رؤسائهن ، حيث ذكرت آخر إحصائية رسمية سعودية أن قضايا التحرش في السعودية قدرت ب 2797 قضية يمثل المتهمون فيها من السعوديين بنسبة 60%، والبقية لغير السعوديين بنحو 1128 قضية تحرش، كما كشفت دراسة أجراها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، أن 93% من النساء السعوديات اعترفن أن أزواجهن يمارسون العنف عليهن، 20% منهن تتراوح أعمارهن بين 18 -19 سنة،

و25% منهن بين سن 20-29 سنة، و7% منهن من الفئة العمرية بين 50-59 سنة، كما تؤكد الدراسة أنّ 60% من النساء المعنفات بدون عمل، و30% تعرضن للعنف الاقتصادي.

- **الإتحاد الأوروبي** : تواجه النساء في بلدان الإتحاد الأوروبي مخاطر الاعتداء البدني أو الجنسي حيث أن واحدة من كل 3 نساء في الإتحاد تعرضت لهذه الاعتداءات حيث كشفت وكالة الحقوق الأساسية التابعة للإتحاد الأوروبي ومقرها فيينا من خلال دراسة تعد الأكبر في العالم حول العنف ضد النساء والتي حاورت خلالها 42 ألف امرأة في جميع دول الإتحاد الأوروبي أن ما يقدر بـ 13 مليون امرأة تعرضت لسوء المعاملة الجسدية، وأن 3.7 ملايين امرأة اغتصبن أو تعرضن لتحرس جنسي، وحسب الدراسة أيضا فإن أعلى عدد من النساء اللاتي قلن أنهن تعرضن للعنف مثل الضرب والحرق والاعتصاب وأشكال أخرى من الجنس القهري كانت في الدنمارك بنسبة 52% وفنلندا بنسبة 47% والسويد بنسبة 46% في حين سجلت كل من بولندا والنمسا وكرواتيا أقل نسبة بنحو 20% في كل دولة منهم. كما سجلت دول جنوب أوروبا مثل إيطاليا واليونان 33% لكل منهما. وبحسب مرصد جماعة الضغط النسائية الأوروبية فإن ما يقارب 8 حالات اغتصاب يتم تسجيلها لدا الشرطة يوميا في بلجيكا .

- **فرنسا**: حسب منظمة الصحة فإن 95% من ضحايا العنف في فرنسا هم من النساء. ووفقا لمعلومات الداخلية الفرنسية فإن امرأة واحدة تفقد حياتها كل 3 أيام نتيجة العنف المنزلي، أي ما يمثل 16% من مجموع جرائم القتل في البلاد، وحسب مرصد وطني مختص في العنف ضد المرأة في فرنسا فقد صرحت 645 ألف امرأة فرنسية أنها كانت ضحية العنف، كما تشير جمعيات فرنسية تقاوم العنف ضد المرأة أن 175 ألف امرأة فرنسية أنها كانت ضحية الاغتصاب سنويا. كما يسجل الرقم الأخضر الخاص بحالات العنف سنويا ما يقارب 80 ألف مكالمة .

- **أفغانستان**: أثبتت الدراسات والبحوث أن أفغانستان تحتل المرتبة الأولى على العالم في التحرش الجنسي، كما ذكر متحدث باسم حقوق الانسان المستقلة الأفغانية أنّ الأرقام لـ 2013 توضح أن هناك زيادة بنسبة 25% في حالات العنف ضد المرأة في الفترة من مارس إلى

سبتمبر، كما أعلنت وزارة شؤون المرأة الأفغانية أن 3500 حالة عنف ضد النساء سجلت في 6 أشهر من نفس السنة ومن بين هذه الحالات 70 جريمة قتل.

- الجزائر : كشفت عميدة الشرطة بالمديرية العامة للأمن الوطني المكلفة بقضايا العنف ضد المرأة عن تسجيل خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2015 ما يقدر ب 7042 امرأة مورس عليها مختلف أنواع التعنيف أغلبهن متزوجات و دون مهنة أو مستوى تعليمي . ومن بينهن 5047 امرأة ضحية العنف الجسدي ، 1570 ضحية سوء المعاملة، و 273 تعرضن إلى العنف الجنسي ، إلى جانب تسجيل 24 حالة ضحية للقتل العمدي و 4 أخرى ضحية زنا المحارم حيث تم تسجيل 7215 متورطا من بينهم 3431 أجنب عن الضحية و 1540 من الأزواج من ضمن 7042 امرأة ضحية عنف تم احصاء 3723 امرأة متزوجة و 2012 عازبة، و 727 ضحية مطلقة .

أما في سنة 2014 سجلت 6985 حالة عنف ضد المرأة من بينها 5163 امرأة تعرضت للعنف الجسدي، 1508 امرأة تعرضت لسوء معاملة، 205 امرأة تعرضت للعنف الجنسي، 27 حالة للقتل العمد، 71 حالة تحرش جنسي و 3 حالات زنا محارم. و من ضمن 6985 امرأة ضحية العنف 3847 امرأة متزوجة و 1875 امرأة عازبة و 791 امرأة مطلقة، و 440 امرأة أرملة.

على ضوء هذه الأرقام والنسب المرتفعة للعنف ضد المرأة نلاحظ انتشار هذه الظاهرة انتشارا واسعا ، إذ أصبح واقعا غير مرغوبا فيه وتخلج منه المجتمعات المتحضرة ، فالعنف ضد المرأة لا وطن له فهو لا يقتصر على الدول النامية أو الفقيرة ، بل إنه يتسع ويشمل كافة المجتمعات حتى الغنية منها والمتقدمة ، فالنسب المرتفعة للعنف نراها في الدول الكبرى التي تتادي بالديمقراطية و العدالة والمساواة وسيادة القانون.

إن تأثير العنف ضد المرأة لا يقتصر على المرأة فقط وإنما من شأنها زعزعة تماسك المجتمع وانسجام أفرادها وبالتالي تقوده إلى التفكك والمزيد من العنف، وتشكل تهديدا للتنمية العالمية وانتهاكا لحقوق الانسان، مما دعا المجتمع الدولي إلى وضع مجموعة من القواعد والمعاهدات والاتفاقيات للقضاء على هذه الظاهرة بهدف التخفيف من وطئتها على النساء

وعلى المجتمع ككل، واصدار العديد من القرارات والاستراتيجيات الداعية لتعزيز حقوق المرأة الانسانية والقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضدها.

5. صورة المرأة في المجتمعات القديمة:

لقد عانت المرأة الكثير من الانتهاكات في حقها الإنساني في الحياة ومساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات مما يشهد به التاريخ الإنساني عبر العصور ، حيث كانت صلة الرجل بالمرأة لا يسودها العدالة بل العبودية التي كانت تعانيها في مجتمعات كانت تعد أرقى المجتمعات فكرا وتحصرا كالمجتمع اليوناني وكانت تابعة للرجل ومنسوبة إليه ومسيرة من طرفه في المجتمعات العربية قبل الإسلام .

5. 1 المرأة عند الإغريق :

كانت المرأة الإغريقية مسلوبة الحرية والإرادة وحتى المكانة الاجتماعية وكل ما يرجع إلى الحقوق الشرعية وفق نظامهم وتشريعاتهم وفي كل ما يتعلق بالمرأة من حقوق وواجبات وكانت المرأة الإغريقية في القرون الوسطى تحل في المنازل الكبيرة محلا منفصلا عن الطريق جانبيا بالكاد يكون له نوافذ ضيقة ، محروس الأبواب ، لا يسمح لها بمغادرة البيت بل تقوم فيه بكل الأعمال التي يحتاجها من غسل وطبخ وتربية الأولاد بانتظار وصول الزوج صاحب الإرادة والقوة والسيطرة عليها ، وعليه فإن المرأة الإغريقية لم تتلق التدريبات الأولية للقراءة والكتابة مما يجعلها محرومة حتى من الثقافة العامة.

وكان الإغريق يعتبرون المرأة كالحيوان يباع وبشترى وكانوا يسلبونها أهلية التصرف، ويرونها تصلح لخدمة البيت وتربية الأولاد، وليست بطهر الحيوان بل دنسه ومحتقرة حتى سموها رجسا من عمل الشيطان، أما من الناحية القانونية فحرمت المرأة من حقها في الميراث وسلبت الحرية على الإطلاق بل ظلت خادمة مطيعة لسيدها ورب بيتها.

5. 2 المرأة في شريعة حمورابي: كانت المرأة في شريعة حمورابي تحسب في عداد الماشية المملوكة، ويدل على ذلك في تقدير مكانة الأنثى، أنها كانت تفرض على من قتل بنتا لرجل، كان لزاما عليه أن يسلم ابنته للمجني عليه إما ليقتلها أو يملكها. (السباعي، ص 18)

5. 3 المرأة في الحضارة الصينية :

يذكر في الكتب الدينية القديمة أن المرأة الصينية سميت بالمياه المؤلمة التي تغسل السعادة والمال، ولقد عرفت المرأة في الأدب الصيني بأنها مزلة من الرجل دائما وليس لها أي حق من الحقوق وبإمكان الرجل متى شاء أن يسلب شخصية زوجته ويبيعها كجارية، وأما المرأة كانت كالثروة المتعلقة بعائلة زوجها ولم يكن لها أي حق من التزويج مرة ثانية، ومع هذا كله كانت تعامل كالرقيق ، وليس لها الحق في الحياة من نفسها ، وكان للزوج حق دفنها وهي حية بدون أي اعتراض من أي جهة كانت .

5. 4 المرأة عند الهنود :

المرأة في الهند لم تكن تعرف حقا مستقلا عن حق أبيها أو زوجها أو ولدها، فإذا مات هؤلاء جميعا وجب عليها أن تنتمي إلى رجل من أقارب زوجها وتخضع لحكمه. وتعد المرأة الهندية قاصرة في معاملة الآخرين لها طيلة حياتها.

والجدير بالذكر أن المرأة الهندية إذا مات بعلمها ولم يوجد قريب له تكون في رعايته وتحت كنفه وجب عليها أن تموت بموت زوجها حية، وأن تحرق وإياه في موقد واحد.

إنّ العادات المتبعة في الزواج بين الهنود القدامى لا تعبر بأي شكل من الأشكال بغير بيع البنت بواسطة الأب وبالسبب الذي لا يلحق النساء أي سهم من الإرث ، ولم يوجد أي قانون في ذلك الزمان حتى يتمكن من أخذ حقوقهن بواسطته، وكانت تحسب جزءا من الغنائم الحربية وبعد النصر تقسم بين الأفراد الفاتحين جبرا.

وفي الشرائع الهندية نصوصا منعت البنت أو المرأة الشابة أو حتى المرأة العجوز أن تقوم بأي عمل مستقلا عن زوجها أو ولي أمرها ، فعلى البنت طاعة والدها ، وعلى الفتاة الإخلاص لزوجها وخاصة بعد موته حيث ينبغي عليها أن تلتحق بأولاد زوجها ولا يسمح لها بأن تستقل عن أفراد العائلة ، ومما يلفت النظر في التشريعات الهندية أن المرأة ليست سوى بؤرة للأرواح الخبيثة المجرمة التي ولدت على هيئة امرأة .

5. 5 المرأة عند اليهود :

"شكرا يا رب أنك لم تخلفني امرأة " دعاء يردده اليهود في صلواتهم اليومية، وهذا الدعاء له ما وراءه، فالمرأة في الفكر القديم صاحبة الخطيئة الأولى في هذا الكون وهي المسئولة عن عصيان آدم عليه السلام لأمر الله وخروجه من الجنة ففي توراتهم: " من المرأة ابتدأت الخطيئة وبسببها نموت جميعا ". (أبو زيد ، 2008 ، ص37)

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد ، بل تصوروا مصدرا لنجاسته أيضا.

يذكر التاريخ الذي يتحدث عن العبرانية أن اليهود كانوا يعتبرون المرأة لعنة، دون مرتبة أخيها ومكانته في الحياة الاجتماعية بحيث ليس في مقدورها أن ترث إذا كان لها إخوة ذكور، وقد أعطت الحكمة اليهودية الأب حق بيع ابنته القاصر.

لم تكن المرأة اليهودية شيئا يذكر مثلها مثل أثاث المنزل ، تقبع في زاوية تنتظر مصيرها المجهول، وهناك من يرى أن المرأة ملعونة من طرف الإله وهي التي تسبب للرجل الموت ، لذلك يعتبرون المرأة السبب فيما يرتكبه الرجال من أفعال شريرة ، لذلك فإنها عندما تقع فريسة المرض ينبغي عليها أن تسجن نفسها في بيتها فلا تلمس أي آنية من أواني البيت حتى لا تنتقل الشر إلى تلك الأواني .

5. 6 المرأة في الجاهلية:

كانت المرأة محرومة من كثير من الحقوق الأساسية ، وفي مقدمتها حق الحياة وحق الإرث فحق الحياة للأنثى لم يكن محترما أو مصونا ، كانت البنت حين تولد يخيم على البيت جو حزين ويلحقه عار كبير ولكي تتخلص القبيلة من هذا العار يدفنونها حية عقب ولادتها، وكانت الطريقة السائدة في وأد البنات أن يحفر بجانب الموضع الذي ولدت فيه المولودة حفرة عميقة فإذا ظهر أن المولود أنثى قذف بها حية في هذه الحفرة ورمي التراب على جسمها، وقد صور القرآن الكريم ما كان يحدث لأحدهم إذا بشر بالأنثى، يقول تعالى في كتابه الكريم: " وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (58) يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (59). (سورة النحل الآيتين

وكانت بعض قبائل العرب تلجأ إلى قتل أولادها ذكورا وإناثا تحت تأثير الفقر ورغبة في التخلص من واجب تربيتهم ، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه العادة السيئة ، ناهيا الناس عن الإقدام على هذا العمل، يقول الله تعالى: " وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا (31). (سورة الاسراء الآية 31)

وكانت بعض القبائل مثل طيء وتميم تقدم على وأد البنات من أولادهم دون الذكور ولم يكن الدافع إلى ذلك خشية الإملاق أو الحرص على صيانة الأعراض مما يصيبها من مكروه بقدر ما كان الدافع إلى ذلك بسبب ديني فقد كانوا يعتقدون أن البنت رجس من خلق الشيطان يجب التخلص منه .

ولم تقف مهانة الجاهلية العربية للمرأة عند حدود وأد البنات خوفا من العار الذي كانوا يتوهمونه ، بل تجاوزته إلى صور أخرى ، حملت كلها معاني التعسف والظلم ومن هذه الصور الأنكحة مثل نكاح الإستبضاع ، البغايا ، الشعار ، البذل وغيرها من الأنكحة التي يثبت فيها النسب ، ولا رباط شرعي ، ولا يتحقق بها عدل ولا رحمة للمرأة ، فكان للرجل أن يتزوج من النساء أي عدد شاء ، وكان يحدث أن يدع الزوج زوجته لتتصل برجل عظيم لتتجب له أولادا، وقد أشار حديث السيدة عائشة (رضي الله عنها) عن النكاح في الجاهلية إلى ما كان متبعاً عند العرب في هذا الشأن قبل الإسلام ، إذ تقول : " كان الرجل يقول لإمرأته إذا ظهرت من طمثها : أرسلني إلى فلان فأستبضعي منه ، ويعزلها زوجها ولا يلمسها أبدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبة في إنجاب ولد ، فكان النكاح نكاح الإستبضاع .

من خلال هذا النص يتبين لنا أن هذا الأمر كان يتم برضى الزوج إذا لم نقل بأمر منه ، وقد كان يفعل ذلك رغبة في إنجاب الولد ، حيث كانت تستبضع من عظيم عظماء القوم حتى يرث الولد صفاته ويكون مفخرة للزوج .

وكان يباح أيضا عند القبائل العربية أن يشترك جماعة من الرجال في زوجة واحدة ، فتكون مشاعا بينهم ، فتقول السيدة عائشة رضي الله عنها في هذا الشأن : " كان يجتمع الرهط دون العشرة فيدخلون على المرأة فيصيبونها فإذا حملت ووضعت ترسل إليهم ، فلا يستطيع

واحد منهم أن يتمتع ، فإذا اجتمعوا عندها تقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، فهو ابنك يا فلان ، تسمي من أحببت باسمه ، فيلحق به ولدها لا يستطيع أن يتمتع عنه الرجل ."

وكان الرجل يملك سلطة الطلاق في أوسع حدوده، فله أن يطلق امرأته أي عدد شاء من الطلاقات، وله أن يراجعها ما لم تنقص عدتها، وكثيرا ما كان يستعمل هذا السلاح في تعذيب المرأة، فيطلقها يقف كما شاء ولا يقف عند حد معين وذلك رغبة في إيذائها والتكيل بها، وكان الرجل يملك سلطة أخرى أشد قسوة، فقد كان يكفي أن يقول لها عند الطلاق " أنت علي كظهر أمي" ويقسم أن لا يقربها إلى الأبد أو إلى عهد طويل، ويقصد بذلك وضعها في موقف حرج، فهي تبقى زوجة للرجل بحيث لا يحل لها أن تتزوج من غيره في الوقت الذي تصبح فيه محرمة عليه إلى الأبد أو طوال المدة التي حددها .

أما حق الإرث فقد كانت البنت تحرم من حقها في ميراث أبيها، وقصروا حق الإرث على الذكور القادرين على الحرب وكانوا يقولون في ذلك الوقت " لا يعطى الإرث إلا من قاتل على ظهر الخيل وطاعن بالرمح، و ضارب بالسيف، و حاز الغنيمة ". وكانت المرأة محرومة من المهر إذا كان والدها يأخذ مهرها ولا يعطيها منه شيئا.

وفي داخل البيت كانت المرأة معرضة لصور الظلم المرير، فهي مجرد مخلوقة للمتعة والخدمة فقط في حين كان الرجل يملك السلطة الواسعة، فالوضع الاجتماعي للمرأة عند عرب الجاهلية كان سيئا للغاية ، فهي محرومة من كثير من حقوقها الأساسية، ولم تكن تلقى أي نوع من التكريم والاعتزاز وإذا حدث ولقيت شيئا من التكريم عند زوجها فإن ذلك يحدث لكونها أم لابنه الذي يحبه الرجل ، أو لأنها ابنة أحد من علية القوم ، أما تكريمها لأنها تنتسب إلى جنس النساء فذلك ما لم تدرکه قط .

إنّ النظرة التي أعطتها المجتمعات الجاهلية للمرأة اتسمت بالتعسف والازدراء وكانت المرأة عندهم لا وزن لها ولا كيان، ولكن مع بروز فجر الإسلام أعطت المرأة حقها من الكرامة والمستوى اللائق.

5. 7 الإسلام أعاد للمرأة مكانتها المفقودة :

عندما جاء الإسلام كانت الأوضاع التي تعيش المرأة في ظلها أوضاعا سيئة فلم يكن لها الحقوق تحترم أو رأي يسمع، فإنتشلها الإسلام من هذه الأوضاع السيئة وأعلى مكانتها، ورفع عنها الكثير من الظلم الذي كانت تتعرض له وجعلها تشعر بكيانها كإنسان مثل الرجل سواء بسواء وضمن لها حقوقها الشرعية ونزع عنها لعنة الخطيئة الأبدية في قوله تعالى : " وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ (35) فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ لِي حِينٍ (36). (سورة البقرة الآية 35-36)

ويقرر الإسلام بآياته التي نزلت على الرسول صلى الله عليه وسلم أن الرجال والنساء قد خلقوا من نفس واحدة قال تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (1). (سورة النساء الآية 1) .

وقوله أيضا: وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ (72). (سورة النحل الآية 72)

وبهذا المعنى رد الدين الإسلامي للمرأة اعتبارها بعد إهمالها وإنكارهم لروحها ودورها في المجتمع، كما أن القرآن الكريم أكد على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة كونهما من نفس واحدة تستحق الاعتناء والاهتمام لقوله تعالى: " ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ (70). (سورة الزخرف الآية 70)

وقد وصف الرسول صلى الله عليه وسلم العلاقة بين الرجل والمرأة بقوله: "النساء شقائق الرجال لهن مثل الذي عليهن بالمعروف"، والوصف بكلمة شقائق يوضح لنا المساواة، وأن الرجل والمرأة أمام الله سواء لا فرق بينهما إلا في العمل الصالح الذي يقدمه كل منهما.

كما يشار إلى ذلك في القرآن الكريم: " مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (97). (سورة النحل الآية 97)

ثم يقول الرسول صلى الله عليه وسلم رافعا شأن المرأة وشأن من يهتم بها على ضوابط الشرع: " خياركم خياركم لنسائهم ، خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي " ، وقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: " من عال جاريتين حتى يبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو كهاتين، وضم بين أصابعه " .

صلوات الله وسلامه عليه يأتيه ابن عاصم المنقري ليحدثه عن ضحاياه المؤؤدات فيقول لقد وأدت يا رسول الله اثني عشر منهن، فيقول (ص) : " من لا يرحم لا يرحم ، من كانت له أنثى لم يئدها ولم يهنها ، ولم يؤثر ولده عليها أدخله الله عز وجل الجنة " .وقد نهى الرسول (ص) عن التمييز بين الذكور والإناث حيث قال : " اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم" .

ليس هذا فحسب بل أنزل الله عز وجل سورة كاملة بإسم سورة النساء ، وخص المرأة بأحكام خاصة وكرمها وطهرها ورفع منزلتها ووعظها وجعلها راعية ومسئولة وأعطى لها مكانتها في الحياة الاجتماعية ، ورفع عليها وصمة الخضوع والذل بعد أن خضعت لهما فترة طويلة من الزمن .

ومما يثير الإعجاب أن القرآن الكريم لم يوقف المسلم عند حد وأد البنات خشية إملاق وإنما أوجب عدم التبرم من البنات وأن لا يتقبل ولادتهن بالعبوس لقوله تعالى: " وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (58). (سورة النحل الآية 58)

أوجب الإسلام رعاية الأم وأمر ببرها والإحسان لها وطاعتها و حفظ كرامتها و أنها الطريق إلى الجنة لقوله تعالى: " الجنة تحت أقدام الأمهات " ، وأيضا قال تعالى: " وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (15). (سورة الأحقاف الآية 15)

وشدد الإسلام على حق الأم لمعرفة بخصائص المرأة في ذلك العمر وما تحتاج إليه من رعاية خاصة ، فلقد حدثنا قتيبة بن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله (ص) فقال يا رسول الله من أحق من الناس بحسن صحابتي ؟ قال: أمك، قال: ثم من ؟ قال: ثم أمك، قال: ثم من ؟ قال: أبوك. و لم يكتف الإسلام بالأمر ببر الأم بل حرم عقوقها والقسوة عليها سواء بالفعل أو القول أو الغفلة عن حقوقها.

كما لم يغفل الإسلام عن حقوق الزوجة، فقد فرض لها حقوق تكفل لها الرعاية والاستقرار في الحياة المطمئنة فلا تضيع ولا تشقى فالزوم الزوج الإنفاق عليها حتى لو كانت لديها المال ، فجاءت الأحاديث النبوية الشريفة التي تحث الزوج على بذل الجهد والعمل من أجل الحصول على أجر لينفق منه على زوجته ، وذلك لدفع الرجل إلى التقاني في أداء واجبه اتجاه زوجته، وكذلك لم يغفل الإسلام الجانب النفسي والمعنوي للمرأة وهي زوجة فأمر بتحسين عشتها والتسامح والرحمة معها فأمر الزوج بأن ينظر إليها بعين ملؤها الحب والعطف والحنان حيث قال الرسول (ص) : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤدي جاره ، واستوصوا بالنساء خيرا فإنهن خلقن من ضلع أعوج وأن أعوج شيء في الضلع أعلاه فان ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج ، فاستوصوا بالنساء خيرا".

ولم يكتف الإسلام بالأمر بكف الأذى عنها بل أيضا تحمل الأذى منها والحلم والصبر عن طيشها وغضبها وكذلك المحافظة على دينها وجسمها والإهتمام بصحتها ورعايتها، ومن أجل هذا أوجب الإسلام القوامة للرجل على المرأة لا للتحكم فيها وإنما لمراعاتها في قوله تعالى: " الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا (34). (سورة النساء الآية 34)

والقوامة هنا تعني القيام والحفظ والإصلاح أي قيام الرجال بمراعاة أمور النساء. وفي قوله تعالى: " وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (228). (سورة البقرة الآية 228)

نجد أن هذه الدرجة لا تعني التفضيل من حيث الخلقة أو الأصل أو الجزاء أو العقاب أو الحقوق والواجبات وإنما يكمن التفضيل في القيام بأمر المرأة.

وعليه فإن الإسلام أعطى للمرأة مكانتها والاعتراف بإنسانيتها كاملة كالرجل وقد فتح أمامها مجال التعليم والمشاركة وإبداء الرأي، وقرر لها حق التملك والميراث بعد أن كانت محرومة منه في الجاهلية، مع هذا فإن الإسلام فرق بين الرجل والمرأة في بعض المجالات نظراً لطبيعة كل منهما واستعداده البدني ودوره في الحياة لكن هذا التفريق لا يتعارض مع المساواة بينهما في الكرامة والإنسانية .

6. العوامل المتدخلة في ظهور العنف الزوجي :

هناك مجموعة من الأسباب الرئيسية التي أسهمت في بروز العنف في الأسرة كوسيلة لإدارة أو حل الصراع بين الزوجين رغم أن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء بروز العنف يصعب تحديدها على وجه الدقة أو التأكيد بأن سببا بعينه كان المسئول عن بروزه أو تفجره وإهمال المتغيرات الأخرى ، وفيما يلي محاولة لرصد أهم الأسباب المسئولة عن بروز العنف الزوجي وهي :

يتم تنشئة الرجل بشكل مختلف عن المرأة فالرجل يتوقع منه المجتمع أن يسلك بعدوانية ويرفض المجتمع هذا السلوك العدواني إذا صدر عن المرأة ، فالطفل يتشرب عملية التنشئة الاجتماعية خلال مراحل الطفولة ويمارسها طوال حياته وبالتالي يحصل الرجل على مزايا أكثر من المرأة ، فالمجتمع ينشئ الرجل على أن يكون قويا وقادرا على إثبات رجولته وأن نعتمد اقتصاديا وانفعاليا على الرجل وأن يكون هو المسئول على حمايتها .

فالتنشئة الاجتماعية تضع أدوارا معينة لكل من الجنسين فتتظر إلى المرأة كزوجة أنها أقل من الرجل وتحتاج إلى حمايته، في حين تتظر إلى الرجل على أنه ناضج وأكثر قوة من المرأة وبالتالي فهي تعطي له الحق في تعنيفها حيث ترى بعض الثقافات أن المرأة لا تردع إلا بالضرب . (حسن ، 2008 ، ص81)

6-1 الرغبة في الهيمنة والتحكم: (النظام الأبوي)

بالإضافة إلى النظام الأمومي ينتشر العنف بشكل واسع في المجتمعات الأبوية التقليدية حيث أن هذه المجتمعات تعتبر المرأة مواطن من الدرجة الثانية وتشجع هيمنة الرجل على المرأة وعلى أن يكون الرجل أكثر قوة وعدوانية وأن تكون المرأة تابعة، حيث أن ثقافة المجتمع الأبوي تحدد توقعات الدور الجنسي لكل من الرجل والمرأة.

فالعنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته ما هو إلا تعبير عن هيمنة الرجل وتبعية المرأة في النظام الاجتماعي الأبوي، حيث يتصور الرجل أن سعادة أسرته واستمرار بقائها مرهون بقهر الزوجة نفسياً وجنسياً، وانفعاليا واقتصاديا ليصبح الرجل هو المسيطر والحاكم والمرأة هي المحكومة وكلما أصبح منزل الزوجية أكثر استبدادية كلما قلت علاقات الزوجة مع الآخرين وبالتالي اعتمادها على الزوج أكثر حيث يصبح الزوج هو السند الوحيد لها وبالتالي اعتقاد الرجل أن له الحق في الهيمنة والتحكم هو الذي يؤدي به إلى تعنيف زوجته.

مما لا شك فيه أن نقص التحكم والهيمنة لدى الرجل على سلوك زوجته قد يدفعه إلى ممارسة العنف ضدها وبالتالي فإن العنف ضد الزوجة يكون بدافع القوة والهيمنة الذين يحكمان العلاقة بين الزوج والزوجة في إطار الأسرة. (حسن، 2008، ص ص 91-92)

6-2 الضغوط والانفعالات: إن مستوى الضغط يؤثر على العنف، فالرجل الذي يتعرض لقدر كبير من الضغط والإحباط يؤدي ذلك به إلى الشعور بالفشل في تحقيق أهدافه وإشباع حاجاته وبالتالي إن زيادة احتمال ممارسة العنف الذي يعتبره وسيلة للتخلص من التوترات الناتجة عن هذه الضغوط حيث أن الرجل الذي يعاني من ضغوط شديدة يكون من السهل استثارته انفعاليا وبالتالي عدم التحكم مما يدفعه إلى ممارسة العنف.

ولقد جاء في العديد من الدراسات منها دراسة farrington 1986 الذي أكد على أن عامل الضغط يعتبر عامل مهم في ارتكاب الرجل للعنف ضد زوجته ، وأن مصادر الضغط متعددة منها البطالة أو عدم الإستقرار في العمل ونقص في الدخل ، كل هذه العوامل تجعل الزوج يفقد التحكم في أعصابه وبالتالي ممارسة العنف .

وفي دراسة **straus** 1995 وجد أن الرجال الذي يعانون مقدارا قليلا من الضغوط يكون لديهم مستوى منخفض من ارتكاب العنف أما الرجال الذين يعانون مستويات مرتفعة من الضغوط يكونون أكثر عنفا ويضيف **straus** أن العنف ليس نتيجة ضرورية للضغوط المدركة في العلاقة الزوجية فهو يمثل عامل بسيط .

3-6 تعاطي المخدرات والكحول:

يعتبر تعاطي المخدرات والكحول عامل في ظهور العنف ضد الزوجة حيث أشار حسن مصطفى عبد المعطي (2001) أن الأبحاث تؤكد على وجود ارتباط بين تعاطي الخمر والمخدرات بالعنف والجريمة، وتشير إلى أن كل من أربعة جرائم قتل تتم واحدة منها تحت تأثير المخدر. وإنّ الخمر والمخدرات تزيل الضوابط وتضعف الوعي فتطلق سراح المشاعر العدوانية. (عبد المعطي، 2001، ص ص 458-459)

وأكدت منظمة الصحة العالمية (2002) أن للكحول دورا في ازالة التثبيط الكابح لبعض أنماط الاعتداء الجنسي، كما تقوم بذلك بعض المخدرات والعقاقير وأهمها الكوكايين والكحول ، ومن جهة أخرى فان الروابط بين الكحول والعنف معقدة لأنها ليست لها صفة انتشار عالمية .(منظمة الصحة العالمية ، 2002 ، ص 162) .

وحسب ما جاء في دراسة غايفورد **Gayford** أن 44 من السيدات اللواتي تعرضن للضرب اعترفن بأن ذلك حدث فور رجوع الزوج من الخارج مخمورا ، ويفسر ذلك بقوله أن الرجل المخمور الذي شرب كمية كبيرة أفقدته توازنه قد نجده يطلب الكثير من الخدمات التي لا تكون الزوجة مستعدة لها ، فيثور لعدم تلبية الزوجة لمطالبه أو بسبب التباطؤ في تنفيذها وبالتالي يكون العنف النتيجة المنتظرة .(شكور، 2003، ص 127)

ورغم كل هذه المعطيات والدراسات يبقى العنف سلوك متعلم اجتماعيا ولا يكون متعلق بتعاطي الزوج المخدرات وشربه للكحول دائما، فالرجل المعنف غالبا ما يلجأ إلى تعاطي المخدرات للهروب من المشاكل في حياته، وأن تعاطي المخدرات قد يكون مقترنا بعوامل أخرى مثل الضغوط والصراعات الزوجية .

6-4 الصراعات الزوجية و نقص مهارات التواصل :

تنشأ الصراعات الزوجية نتيجة لعدة عوامل أهمها هو نقص الثقة بالنفس الذي يجعل الرجل يميل إلى استخدام القوة للتحكم في سلوك المرأة، وعدم اتفاق الزوج والزوجة بشأن أدوارهم في الحياة، وكذلك عدم إشباع الرغبات الجنسية، ووجود تباين في خصائص الشخصية لدى كل من الزوجين .

وقد تنشأ الصراعات الزوجية نتيجة لعجز الزوجين عن مواجهة ما يعترضها من مشاكل أو اختلافهما في أساليب حل هذه المشاكل وتظهر آثار هذه الصراعات في نقص التواصل بين الزوجين وعدم الرضا عن العلاقة الزوجية .

ومن هنا فإن العنف ضد الزوجة يعد مؤشرا هاما على وجود خلل في طبيعة العلاقات بين الزوجين واضطراب نسق الأسرة، فالزوج الذي يعنف زوجته يعاني من نقص في أساليب ومهارات التواصل معها حيث يصعب عليه التعبير عن أفكاره ومشاعره وانفعالاته.

ولقد كشفت الدراسات أن الصراعات الزوجية والتواصل السلبي تؤدي إلى الضيق الزوجي والعنف، ويتضمن التواصل السلبي صور عدة منها الانسحاب عن المطالب والدفاعية والتجنب وبالتالي فالعنف الزوجي قد يحدث نتيجة لفشل في حل الصراعات الزوجية وبالتالي تأييد فكرة أن الزوج العنيف لديه نقص في مهارات حل المشكلات والصراعات. (حسن ، 2008 ، ص 85)

6-5 البطالة وانخفاض الدخل:

تعد البطالة وانخفاض الدخل سببا في ظهور العنف الزوجي حيث أن الأفراد ذوو الدخل المنخفض يكونون أكثر ممارسة للعنف ضد الزوجة ، فالعنف يحدث في الأسر ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض وأن بطالة الزوج تساهم في حدوث العنف . فكلما زادت فترة البطالة كلما ازدادت مشاعر الضيق والسخط وتضاءلت المكانة الاجتماعية للرجل مما يساعد على تكوين اتجاهات سلبية ومشاعر عدوانية اتجاه الزوجة، كما أن انخفاض الدخل يترتب عليه الشعور بالحرمان، وعدم إشباع الحاجات النفسية والبيولوجية التي تخلق حالة

قلق وتوتر وبالتالي يسعى الزوج إلى تخفيف هذا التوتر والضييق واللاتزان بالعنف ضد الزوجة باعتبارها الحلقة الضعيفة في الأسرة .

6-6 خبرات الإساءة في الطفولة:

إنّ الأطفال الذين تعرضوا إلى العنف في الطفولة من طرف آبائهم من المحتمل أن يقوموا بهذا السلوك العنيف عندما يصلون إلى سن الرشد، فالطفل الذي يشاهد والده وهو يضرب أمه قد يمارس العنف بعد ذلك عندما يصبح رجلاً، حيث تتكون لديه اتجاهات إيجابية نحو العنف باعتباره وسيلة فعالة في حل المشكلات والصراعات في المستقبل ، وهؤلاء الأطفال يمارسون العنف مع أقرانهم وإخوانهم وعندما يكبرون يمارسون العنف على زوجاتهم، وبالتالي فالطفلة التي تشاهد والدها يضرب أمها قد تتوحد مع أمها وتكون عاجزة حيث تصبح زوجة مثل أمها وتترسخ لديها فكرة إن العنف جزء من الحياة الزوجية وهو شيء مقبول وبالتالي فسلوك العنف هو سلوك متعلم وينمو معهم منذ الصغر.(حسن، 2008، ص93)

إنّ مشاهدة العنف أو التعرض إليه خلال مرحلة الطفولة يكونا عاملين أساسيين في احتمال ممارسة العنف عند الرشد، وخاصة ضد الزوجة التي تعتبر الحلقة الأضعف في الأسرة.

6-7 السلوك الاستفزازي للزوجة:

قد يكون سلوك الزوجة ذا طبيعة استفزازية يستثير عنف الرجل فمثلاً قد تهينه وتقل من شأنه وتجادله في حضور الآخرين مما يجعله يفقد إحترامه ومكانته وتقديره لذاته هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد يكون نمط شخصية الزوجة من النوع العنيد إذ ترفض الرضوخ لأوامر الزوج وتمتتع عن الجماع معه وتعصي أوامره، أو تتعامل مع الآخرين بشكل يثير الشك في نفس الزوج، فالزوجة المستفزة تشجع زوجها على العنف وتستمتع به فهي قد تكون ذات شخصية مازوشية .

فالزوجة المنطوية الإنسحابية والتي تشعر بالسلبية والتي لا تصدر عنها أي استجابة ازاء الاعتداءات السابقة والحالية عليها قد تجعل الزوج يستمر في الاعتداء عليها لما يجنيه من مكاسب من وراء ذلك .

إن الأسباب المؤدية إلى العنف الزوجي متعددة ومتشعبة نظرا لما للظاهرة من إنتشار وجذور تاريخية بعيدة المدى، ولحدوث العنف نجد أن هناك عاملين أو أكثر يساهمان في تفجير الظاهرة وجعلها معاشة في الأسرة و بالضبط عند الزوجة وسنحاول أن نقدم حوصلة لهذه الأسباب :

- ❖ الضغوط التي يتعرض لها الزوج في المجتمع وعدم قدرته على حلها أو تجاوزها.
- ❖ المجتمع الذكوري الذي يميز بين الرجل والمرأة منذ المراحل الأولى للنمو .
- ❖ التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تضع الذكر في المرتبة الأولى .
- ❖ البطالة وعدم كفاية الدخل الذي يؤدي الى شعور الزوج بالنقص .
- ❖ تعاطي الزوج المخدرات والكحول التي يعتبرها هروب من الواقع ويحاول من خلالها نسيانه ولكنها أداة لعدم ضبط النفس والتحكم في السلوكات وبالتالي تفريغ الشحنات الانفعالية على أول شخص يصادفه عند دخوله البيت وهي الزوجة.
- ❖ الطفل الذي يشاهد العنف أو يعنف يكون مشروع زوج معنف في المستقبل.
- ❖ الفشل في حل الصراعات وإيجاد حلول يساهم بشكل كبير في العنف .
- ❖ شخصية المرأة ذات النمط المستقر التي لا ترسخ للأمر الواقع يجعل الزوج يمارس عليها العنف لكي يكسر شوكتها.

7. أشكال العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة:

تتنوع أشكال العنف الموجه ضد الزوجة فمنها ما هو جسدي ومنها ما هو جنسي ومنها ما هو نفسي والواقع أنه يصعب علينا تصنيف هذه الأشكال لأنها تتداخل في غالب الأحيان، ويجدر بنا الإشارة الى أن العنف بأشكاله المختلفة التي نستعرضها لاحقا لا يقتصر على فئة معينة دون الأخرى بمعنى أنها لا تخص الفقراء فقط أو الأميين بل هناك مدرسين ومهندسين وجامعيين وقضاة يمارسون العنف ضد زوجاتهم .

7. 1 العنف الجسدي: على ضوء ما جاء في قاموس **Robert** فالعنف الجسدي هو كل فعل فيه أذى وتعدي، ويكون التعدي باستعمال القوة العضلية كما أنه يعني الظلم والإضطهاد الموجه من شخص لآخر باستخدام القسوة في المعاملة والعقاب الجسدي.

(Dictionnaire le robert, 1996, p818)

وهو نمط سلوكي يتمثل في إحداث المعنف لإصابات عمديه بالمرأة وهي من أشد مظاهر العنف وقعا على الزوجة وتتمثل في الصفتع والركل واللكم والدفع والرمي أيضا والحرق والخنق والجرح والطعن والضرب بأداة حادة والقتل. (العوادة، ص 40)

العنف الجسدي يكون واضحا حيث يترك آثارا ظاهرة للعيان وتستخدم فيه وسائل مختلفة وغالبا ما تتمثل هذه الوسائل في إستخدام اليدين والرجلين بحيث توجه للكمات للضحية على الوجه والرأس وسائر مناطق الجسم ، إضافة إلى شد الشعر وقد يتم اللجوء إلى أدوات أخرى مثل العصا والسكين أو تكسير الأدوات وقذفها على الضحية .(العوادة، ص 41) ، ويترتب عن العنف عدة أعراض مثل الكدمات، الحروق، الجروح، كسر العظام، تمزق الأنسجة، إرتجاج المخ، الإجهاض، فقدان جزئي للسمع والبصر، هالات سوداء حول العين، والتأثير على الأعضاء الداخلية مثل الرحم، الكبد، الطحال.(حسن،2003، ص14)

أشد أنواع العنف ضد الزوجة الضرب وهو ظاهرة شائعة في المجتمع العربي يكون حاضر ومتكرر في العلاقة التي يسودها التوتر ويعتبر معيارا لتقويم درجة العنف الممارس ضد الزوجة. فضرب الزوجة يحظ من كرامتها ويلحق الأذى النفسي والجسدي معا، ويؤدي إلى تفسخ العلاقة الإنسانية بين الزوج وزوجته، حيث يهدف الزوج من وراء ذلك إلى إذلال الزوجة داخل الأسرة وبذلك يضمن السيطرة عليها وعلى أفراد أسرته، يكون إستعمال الضرب ضد الزوجة مصاحبا بالعنف اللفظي حيث تتعرض الزوجة إلى الشتم والإهانة والسب والتهديد ، كما يصاحب الضرب أيضا البصق على الوجه والركل والشد من الشعر .

ويعتبر العنف الجسدي في بعض المجتمعات حق للرجل داخل أسرته على زوجته وذلك لإحكام السيطرة عليها كما يعتبر تأديبا ضروريا يمارسه الزوج ليضمن أن تكون الزوجة صالحة حيث يعتبرها تابعة له وله عليها كامل السيطرة والسطوة وذلك بصرف النظر عن نصوص الدين والقانون.

7. 2 العنف الجنسي: يعرف العنف الجنسي بأنه اللجوء إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته دون مراعاة الوضع الصحي أو النفسي لها، ورغبتها الجنسية، كذلك سوء

معاملة الزوجة جنسيا واستخدام الطرائق والأساليب المنحرفة الخارجة على قواعد الخلق في اتصاله الجنسي بزوجته .(مكارمه و آخرون ، 2002).

وقد أشارت هبه محمد حسين (2003) إلى أن العنف الجنسي هو أي عبارة أو فعل جنسي يحدث ضررا نفسيا أو بدنيا، وهذه الممارسة إما أن تكون مباشرة مع المرأة أو تعبيرات لفظية جنسية أو تعليقات جنسية عن المرأة، وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي تشمل العمليات الجنسية غير المرغوبة، والتحرش الجنسي والاعتصاب الذي يحدث في إطار العلاقة الزوجية حيث يعتبر الجنس إذا كان عنيفا وبدون رغبة الزوجة اغتصابا حيث تشير الدراسات إلى أن الزوجات يتعرضن للاغتصاب من قبل أزواجهن أكثر من تعرضهن للاغتصاب من الآخرين . (حسن، 2003، ص14)

ويمكن أن نبرز العنف الجنسي في النقاط التالية:

- ❖ إكراه الزوجة على المعشرة الجنسية من دون مراعاة حالتها النفسية أو الصحية.
- ❖ استخدام الزوج لسلطته وقوته الجسدية لإرغام الزوجة على المعاشرة.
- ❖ سوء معاملة الزوج للزوجة أثناء المعاشرة .
- ❖ استخدام أساليب منحرفة وغير أخلاقية في المعاشرة.
- ❖ الإغتصاب.
- ❖ الأضرار الناجمة عن ختان البنات .

7. 3 **العنف النفسي:** هو أي فعل يحدث ضررا نفسيا بما في ذلك إشعار المرأة بالدونية وعدم الإهتمام بها، بالإضافة إلى التهديد باستخدام العنف الذي يحدث داخل الأسرة أو المجتمع، أو ما تغاضى عنه المجتمع والذي يزرع ويغرس الخوف في النفس وعدم الشعور بالأمن النفسي والاستقرار العاطفي لدى المرأة المعنفة. (غزي، 2002، ص ص 78-80)

إن العنف النفسي هو سلوك هدفه تقويض كرامة المرأة و إضعاف ثقتها بذاتها والإقلال من إحساسها بقدرها ويبدأ من النقد غير المبرر والتهكم والسخرية والإهانة والبذاءة واللغة المهينة والإستخدام الدائم للتهديد ويعد العنف النفسي أخطر أنواع العنف لأنه غير محسوس أو ملموس وليس له ذلك الأثر الواضح للعيان لكن آثاره مدمرة على الصحة النفسية للمرأة وقد

أثبتت العديد من الدراسات أن الزوجة المعنفة نفسياً تعاني من اضطرابات منها: التوتر، القلق، الإحباط، اليأس، الإكتئاب وتكمن خطورته كذلك في أنه لا يعترف ولا يعاقب عليه القانون نظراً لصعوبة إثباته وقياسه.

7. 4 **العنف اللفظي**: هو العنف الذي يهدف إلى التعدي على حقوق الآخرين بإيذائهم عن طريق الكلام أو الألفاظ الغليظة النابية، وعادة ما يسبق العنف اللفظي العنف الجسدي. (محمد، 1997، ص 2)

وينتشر هذا النوع من العنف في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء، ويعتبر العنف اللفظي هذا ما يشكل كبير خاصة لصورة الذات لدى المرأة وخصوصاً إذا كان موجه من الزوج. (مجلة الجامعة الإسلامية، 2010، ص ص 329)

يشمل هذا النوع من العنف على:

- استخدام ألفاظ نابية في وصف الزوجة كشتما على انفراد أو أمام الأطفال، المعارف، الأقارب، الجيران.
- إطلاق النعوت السيئة التي تحط من قيمة الزوجة في نظر نفسها ونظر الآخرين كتشبيه شكلها بالدواب أو وصفها بالجنون.
- سب والديها سواء كانوا أحياء أو أموات.
- صب اللعنات بغضب عليها، وندب الحظ الذي جمعه بها.
- تفرغ الزوجة و توبيخها ولومها من دون حق.
- الإنتقاد لذوقها وطبخها ومقارنتها بزوجات الآخرين .

7. 5 **العنف الاقتصادي**: يعمد الأشخاص المعنفين إلى السيطرة على الشؤون المالية للمرأة مثل أخذ مال الزوجة أو الاستيلاء على مالها الخاص، والامتناع عن الإنفاق عليها ومعايرتها بأنها لا تنتج وتتفق الكثير من نقود الزوج (حسن، 2003، ص16)، ذلك بهدف إذلالها وزيادة شعورها بحاجتها له، ومن الأسباب التي تقف وراء العنف الإقتصادي منها: الفقر وضيق الحالة المادية، بطالة الزوج . (محارمه و آخرون، 2002، ص55).

جميع أشكال العنف التي ذكرناها سابقا تترك مجموعة كبيرة من الآثار النفسية التي بدورها تؤثر على الصحة النفسية لجميع أفراد الزوجة بشكل خاص لما لهذه الظاهرة من خطورة.

8 . سيكولوجية الزوج العنيف والزوجة المعنفة:

1.8 سيكولوجية الزوج العنيف :

هناك عدة عوامل ومتغيرات مرتبطة بممارسة العنف من قبل الزوج إتجاه زوجته مثل انخفاض الدخل وتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وضغوط الحياة، وتعاطي المخدرات، بالإضافة إلى كل هذه العوامل تؤكد مختلف الدراسات ذات علاقة بالعنف الزوجي على وجود صورة نمطية لشخصية الزوج العنيف وفي أغلبها سيكولوجية المنشأ مثل:

*دراسة **Toch** (1984) التي حدد فيها خصائص الرجال الذين يعنفون زوجاتهم وهي التوجه نحو الذات والإهتمام بأنفسهم وحاجاتهم فقط في العلاقات الاجتماعية دون الإهتمام بالآخرين فهم يرون الآخرين بوصفهم مجرد أشياء عوضا عن كونهم أشخاصا ينبغي أن توضع حاجاتهم في الإعتبار، وأن هؤلاء الأشخاص غالبا ما يكونوا ذوي شخصيات سيكوباتية ولديهم نقص في المهارات المعرفية والنفسية .

* كشفت نتائج الدراسة التي قام بها بمارد وآخرون **Bemard** (1984) وذلك من خلال تطبيق بروفيلات إختبار الشخصية المتعددة الأوجه والتي أجريت على 46 رجلا من المعنفين لزوجاتهم أن هؤلاء الرجال يتسمون بعدة خصائص وهي الغضب والإغتراب وعدم الثقة ولديهم إضطرابات في الشخصية مقارنة بغير المعنفين وأن لديهم خبرات مؤلمة في الطفولة سواء كانت عن طريق مشاهدته في الأسرة أو التعرض له .

*حسب دراسة هامبرجر **Hamberger** 1992 هناك خصائص نفسية يتصف بها المعنفين لزوجاتهم والتي تسهم في إستعداداتهم مثل عدم الكفاءة والشعور بالوحدة والتحريفات المعرفية وانخفاض تقدير الذات والغضب والعدائية ونقص مهارات حل المشكلات والاعتمادية والانفعالية فالرجال المعنفين يشعرون بانخفاض تقدير الذات لديهم ومن ثم يشعرون بنقص التحكم في الآخرين والأحداث في حياتهم وأن الرجال المعتدين تظهر لديهم أعراض اكتئابية، فالعنف هو أحد الأساليب التي يستخدمونها في التقليل من الشعور بالاكتئاب لديهم .

* وتكلم لانغ Lang 1993 عن شخصية الرجل العنيف حيث وصفها بالشخصية الاكتئابية والقهرية وكذلك العدوانية وأنهم يعانون من شخصية متفككة عقليا وأنهم ذو نمط مازوشي أو سادي حيث تظهر الإختلالات النفسية بصورة واضحة .

* في دراسة Dutton كشفت من خلالها أن الرجال المعنفين لزوجاتهم لديهم أسلوب شخصية نرجسية ولذلك فهم يكونون أكثر قلقا بشأن الهجر مقارنة بالرجال غير المعنفين لزوجاتهم .

* من خلال دراسة قامت بها ويس راضية حول آثار صدمة الاغتصاب على المرأة تعرضت في مقاربتها النظرية لسمات شخصية الرجل المعنف حيث ذكرت أنه يتسم بمشكلات في التفاعل مع أقرانه ولديه مهارات اجتماعية ضعيفة وغالبا ما يميل للبعد عن الواقعية، وتكثر لديه الاندفاعات ويميل للمواقف العنادية ويشعر دائما بالانتقاص في قدر الذات فيشعر بالنبذ والتوتر مع عدم القدرة على التعامل مع الضغوط بالإضافة إلى انخفاض في مستوى الذكاء اللفظي والاجتماعي والتحصيلي مع الشعور بعدم الأمان والاضطهاد بالإضافة لوجود خلل مستمر دائم في التوازن بين الدوافع والمانع في حياته الشخصية فتزداد لديه أفكار مثل الإنتقام ، فعل الأذى حبا في الأذى، الغيرة ، الشعور بالنقص الجسماني أو النفسي ، الغرور، التعصب ، لجنس أو نوع، أو مذهب.(ويس،2005، ص24)

وبصورة عامة ومن خلال ما تم عرضه يمكن أن نوجز السمات السيكولوجية للزوج المعنف فيما يلي:

- ° انخفاض في تقدير الذات والغضب والعدائية .
- ° نقص مهارات حل المشكلات والاعتمادية والانفعالية .
- ° عدم الكفاءة والشعور بالوحدة.
- ° لديهم أعراض اكتئابية .
- ° شخصية مفككة عقليا.
- ° عدم القدرة على التعامل مع الضغوط .
- ° انخفاض مستوى الذكاء اللفظي والاجتماعي.
- ° عدم الأمان والاضطهاد.
- ° عدم القدرة على تحمل المسؤولية وتظهر لديه سلوكيات انسحابية .

8. 2 سيكولوجية الزوجة المعنفة :

هناك وجهات نظر ترى أن المرأة لها دور في العنف الموجه ضدها فهي تستثير غضب الرجل حتى يعتدي عليها كما لو كانت تدعو الرجل للاعتداء عليها أو هي نمط المرأة المازوشية، فهي تكثر من طلباتها ولا تشبع حاجة الرجل الجنسية مما يجعله يشعر بالإحباط. فالمرأة المازوشية ترغب في الزوج السادي وفقا لنظرية الحاجات التكميلية. (حسن، 2003، ص20) إن المرأة ضحية العنف لديها سمات شخصية يمكن أن تميزها عن غيرها من النساء، وتسهم في زيادة درجة العنف ضدها، ويمكن أن نذكر منها:

- ° لديها تقدير ذات متدني
- ° تخشى الطلاق وتفقد للأمان الاجتماعي
- ° سهولة الإنقياد والخضوع والطاعة والإستسلام للرجل .
- ° تتنازعها قيم الشعور بالذنب ومشاعر مختلفة من تأنيب الضمير .
- ° تعتقد أن زوجها يضربها لتصبح أفضل وأنه يحبها لذلك تقبل واقع الرجل العنيف والميل إلى التقليل من أهمية المشكلة.
- ° تعاني من اضطرابات ما بعد الصدمة حيث تصبح دائما تحس بالتعب والخوف والأرق واضطراب النوم .
- ° ازدياد الميول الانسحابية وتأنيب الضمير واليأس والإحباط .
- ° اللجوء إلى تعاطي بعض العقاقير والمواد الكحولية بهدف خفض حدة التوتر.

9. دورة العنف الزوجي :

° المرحلة الأولى: (مرحلة بناء التوتر) : يزداد التوتر داخل العلاقة الزوجية بشكل تراكمي، تبدأ العلاقة بالضرب البسيط للزوجة من قبل الزوج ، تحاول الزوجة تهدئة الزوج والموافقة على طلباته والبقاء بعيدا عن طريقه وتجنبه، وقد تبرر الزوجة أيضا مخطئة وتستحق الإساءة ولكن التوتر يزداد .

° المرحلة الثانية: (مرحلة الضرب الشديد): يفقد المسيء التحكم بسلوكياته وينغمس في حوادث رئيسية من سلوكيات التعدي، ويميز هذه المرحلة سلوك العدوان والتعدي المكثف

مقارنة بالسلوكيات البسيطة، وعند انتهاء التعدييات يشعر الطرفين بالصدمة وعدم تصديق ونكران ما حدث.

°المرحلة الثالثة:(مرحلة شهر العسل): تمتاز بسلوك الحب من طرف المسيء ويطلب الصفح ويعد بعدم تكرار ذلك وتقبل المرأة بذلك وتفتتح بالبقاء في العلاقة، وما إن تمر فترة معينة حتى يعود الصراع من جديد. (الداهري، 2008 ، ص ص 265-266)

كما أوضحنا كل من لينور و و لكر دورة العنف الزوجي على النحو الآتي :

- مرحلة تراكم التوتر الذي يزيد من احتمال العنف.
- مرحلة العنف وممارسته.
- مرحلة شهر العسل أو مرحلة الغفران.

حيث يتصاعد الاعتداء "العنف " تدريجيا خلال فترة من الزمن فيصبح المنزل أكثر توترا، وتحاول المرأة خلال ذلك التهدئة والتعامل مع الحدث العنفي ومنعه من الانفجار ، لكن هذه المحاولة ربما لا تسفر عن نتيجة وبالتالي تجد الأسرة نفسها تتخبط بحلقة جديدة من العنف، وهذه المرحلة من العنف قد تستغرق من ساعتين الى أربع وعشرين ساعة ، وهي مرحلة تصفها " لينور" بالقول أن العنف بحد ذاته يحتوي على عناصر تزيد من تأججه فلا يستطيع الرجل أن توقف عن ممارسته حتى ولو أصبحت إصابات المرأة بليغة ، وبعدها تأتي مرحلة شهر العسل حيث يبدي المعتدي في هذه المرحلة لظفا زائدا و للمرأة بأن الأمور تسير نحو الأفضل ، وعندها نجد أن الضحية ترغب بالانتقال بسرعة من حلقة العنف إلى حلقة شهر العسل ، حيث تكتشف بنفسها أن ما من شيء يمكن أن ينهي الإشكالية مع الزوج مستقبلا ويدفعه للكف عن ممارسة العنف ضدها ، وهذا ما يدفعها نحو الشعور بالعجز لكنها بعد فترة من كيز الغيظ نتيجة تكرار العنف بمراحله المختلفة وإستغراق الزوج بمثل هذه الأدوار والمواقف العنيفة قد تبدأ بالصراخ وهنا ربما تصبح ضحية للعنف مرة أخرى وتمر بنفس المراحل السابقة . (كرادشة، 2009،ص ص 65-66)

10. نظرة الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات للعنف الزوجي ضد المرأة:

10.1 موقف الإسلام من العنف الزوجي ضد المرأة :

اعتبر الإسلام أن الزواج رحمة ومودة وسكن حيث قال تعالى: " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (21) ". (سورة الروم الآية 21). وأكد سبحانه وتعالى أن حاجة المرأة للرجل كحاجة الرجل للمرأة في قوله تعالى: " هُنَّ لِبَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ". (سورة البقرة الآية 187)

وأن المساواة بينهما هي القاعدة العامة في الإسلام: وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (228) ". (سورة البقرة الآية 228)

من الآيات الكريمة نستخلص أن المرأة مساوية للرجل في الحقوق والواجبات والذات والإحساس والعقل أي أن كل منهم له عقل، أما فيما يخص الشرط الثاني من الآية الكريمة فهي القوامة ، وهذه القوامة مشتقة من القيام ، لم تقم على أساس نقض ذاتي في المرأة وإنما على أساس التطبيق العملي و الكسبي، فالمراد للتفضيل زيادة نسبة الصلاح في الرجل من جهة الرئاسة للأسرة عن صلاح المرأة لها، فهي صالحة وهو أصلح والمصلحة تقضي تقديم الأصلح ، وهو مالا يعد طعنا في صلاحية المرأة وذاتيتها، بدليل أنها تتولى أمرها وأمر أبنائها عند غياب الزوج في طلب الرزق أو الجهاد ونحوه أو عنده وفاته حتى في ظل رعاية الأسرة الممتدة لها .

وقد بين سبحانه وتعالى أسباب جعل القوامة للرجال فقال: " الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ". (سورة النساء الآية 34) وهذه الآية تبين بوضوح أن القوامة لا تعطي أفضلية مطلقة أو مجردة من الالتزام والمسؤولية ولكنها تربط بين القوامة وبين المسؤوليات والالتزامات .

وإذا كان الإسلام قد جعل القوامة للرجل ، فإن ذلك لا يعني إلغاء مسؤولية المرأة ودورها في إدارة شؤون الأسرة ، أو استبعاد الرجل بتقرير مصيرها دون أحد مشورتها ، فالكل يتحمل

جزء من المسؤولية : "كلكم راع و مسؤول عن رعيته ، فالرجل راع في بيته و مسؤول عن رعيته و المرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رغبتها كما جاء في الحديث الشريف.

فصلت الشريعة الإسلامية الحقوق الزوجية لما فيه سعادة الزوجين معا، وحثت المرأة على طاعة زوجها بالمعروف والرجل على احترام زوجته وأداء حقوقها، حيث قرر لها حسن المعاملة "وعاشروهن بالمعروف". وقال عليه السلام: " خير الرجال من أمتي خيرهم لنسائهم وخير النساء خيرهن لأزواجهن"، وقال: " خير الرجال من أمتي من يُلطف بأهله لطف الوالدة بولدها". وقال عليه الصلاة والسلام: " خيركم خيركم لأهله"، فاللطف واللين والمودة والمحبة والمؤانسة وحسن النفقة والمشاورة وغيرها من حسن المعاملة، وذلك تحقيقا لقوله عليه السلام: " استوصوا بالنساء خيرا"،

وقوله "خيركم خياركم لنسائهم". (رواه الترميدي و هو حديث حسن صحيح)

يستغل بعض المسلمين الآية الكريمة: "وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا (34)". (سورة النساء الآية 34) ، تبريرا لضرب الزوجة وهذا غير صحيح اطلاقا لأن هذه الآية الكريمة تختص بالزوجة الناشز ، والزوجة الناشز في اللغة هي التي ارتفعت على الزوج و استعصت عليه وأبغضته وخرجت عن طاعته .(ابن منظور، 1982، 617/2)

من هنا فلا يصح اعتبار هذه الآية دليلا على إباحة الإسلام لضرب المرأة لأن الضرب هنا هو علاج لحالة شاذة، فإذا انتفت الحاجة إلى هذا العلاج لا يصح القيام به ، علما أن هذه الآية لم تطلق يد الزوج في ممارسة العنف ضد الزوجة ، وإنما رسمت له منهاجا عليه إتباعه لحل المشكلة والمحافظة على كيان الأسرة .

وهذا المنهج يقتضي استخدام ثلاث وسائل متدرجة، لا يصح تجاوز الواحدة منها قبل أن يكون قد استخدم الوسيلة التي قبلها وهي:

أ - الوعظ وذلك بتقديم النصيحة ، وحاورها بما يؤثر في نفسها ويؤثر في كثير من النساء، ويحل كثير من المشاكل الزوجية ، ويمكن أن تأتي النصيحة من بعض المقربين الذين هم

أهل للثقة أو من قبل المختصين الاجتماعيين أو النفسيين الذين لهم صلاحية لمساعدة الزوجين على تجاوز مشاكلهما الزوجية .

ب- الهجر في المضجع وهو الفراش حيث يقول محمد رشيد رضا في تفسير المنار للقرآن الكريم أن : " في الهجر في المضجع نفسه معنى لا يتحقق بهجر المضجع والبيت لأن الاجتماع في المضجع هو الذي يهيج شعور الزوجية فتسكن نفس كل من الزوجين إلى الآخر، ويزول اضطرابهما الذي أثارته الحوادث قبل ذلك . فإذا هجر الزوج زوجته وأعرض عنها في هذه الحالة رجا أن يدعوها ذلك الشعور والسكون النفسي إلى سؤاله عن السبب ويهبط من نشر المخالفة إلى صفصب الموافقة " . (الصفصب هو المستوى من الأرض) (رضا، 1999 ، ص 05-60) .

ج- الضرب غير مبرح ومثل له بعض العلماء بالضرب بالسواك أو القصب الصغيرة ونحوه (الموسوعة الفقهية ، 28، 178) ، ورد عن رسولنا الكريم (ص) أنه لم يمارس العنف ولو على جاريتيه ، حيث قال لجاريتيه بعد أن أغضبته : " لولا خشية القود لأوجعتك بهذا السواك" .

من الحجج على نبذ الإسلام لضرب الزوجة أنه لم يعرف عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن استخدم أسلوب الضرب مع أحد من أزواجه، ففي قوله صلى الله عليه وسلم: " لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجمعها في آخر اليوم " . وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها: " أما يستحي أحدكم أن يضرب امرأته ضرب العبد ، يضربها أول النهار ثم يجمعها آخره " .

من كل ما سبق، يتضح أن الإسلام يحرم العنف وينهى عنه، ليس هذا فحسب بل إن الإسلام يدعو إلى نقيض العنف أي إلى التخلق بالأخلاق السامية الحسنة من الرفق والعطف والتسامح ومقابلة السيئة بالحسنة، قال رسول الله (ص) : " اتق الله حيثما كنت واتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن" . (صحيح الألباني في صحيح الجامع رقم 3769) .

أ- ضرب الزوجة في الإسلام :

حرص الإسلام على كرامة المرأة زوجة كما حرص عليها بنتا، لهذا شدد رسول الله (ص) على حماية الزوجة وحسن معاملتها في بيت زوجها، وقد تجلى هذا التكريم في أمر عدة منها:

1- جعل الزوجة الصالحة من أسباب السعادة في الحياة الدنيا ، فقد ورد عن رسول الله (ص) قوله : " ثلاثة من السعادة ، وثلاثة من الشفاء ، فمن السعادة المرأة الصالحة تراها فتعجبك وتغيب عنها فتأمنها على نفسك ومالك " .

2- الحرص على ترك الحرية التامة للمرأة في اختيار الزوج التي تحب وبميل معه هواها، ولم يرغمها أن تخضع للعيش مع من لا تحب وتهوى، وهذا أمر شدد عليه رسول الله (ص) عندما قال: " لا تتكح الثيب حتى تستأمر، ولا تتكح البكر حتى تستأذن، وإذنها صماتها " .

3- الوصية بحسن معاملة الأزواج لزوجاتها بحيث تكون العلاقة بينهم علاقة مودة ورحمة وليست علاقة استبداد وظلم، قال عليه الصلاة والسلام مبينا هذا المعنى: "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي " .

فمفهوم الطاعة التي فرضها الإسلام على الزوجة ليست طاعة خنوع أو نزول عن مستوى الإنسانية كما يزعم بعض دعاة التحرر، كما أنها ليست بالنسبة للرجل قوامة استبداد وظلم وإنما هي علاقة تكامل يشوبها العطف والمودة تنفيذاً لقوله تعالى: وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (21) . (الروم الآية 21)

كما أن الطاعة محصورة بما يرضي الله ورسوله عملاً بقول رسول الله (ص) " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق " .

يتبين مما سبق مدى تكريم الإسلام للزوجة والمكانة التي أعطاها إياها، فهو لم يكتف بالرفع من شأنها بل أنه نهى عن الإساءة إليها وسوء معاملتها. ومن الأحاديث التي جاءت بهذا النهي قول رسول الله (ص): " ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم " . وقوله أيضا " لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجمعها في آخر اليوم " .

كل هذا التكريم الذي منحه الإسلام للمرأة تجاهله كثير من المسلمين الذين احتموا بإباحة عن الإسلام للضرب الخفيف في الحالات القصوى حتى يمارسوا عنفهم غير المشروع ضد زوجاتهم . من هنا تأتي أهمية دراسة الأسباب التي تدفع بالزوج إلى ضرب زوجته، وشرح

العوامل التي تدفع ببعض الزوجات إلى الرضا بالعنف الموجه إليهن، مع قدرتهن في كثير من الأحيان على التخلص منه.

10. 2 ضرب الزوجة في قانون العقوبات الجزائري:

إن كان العنف سلوكا قديما قدم البشرية إلا أنه أضحي بمؤشرات خطيرة تتطلب عناية ومتابعة مركزين، وإنطلاقا من قناعة مفادها أن العنف ظاهرة معقدة من كل الزوايا، وتحتاج إلى تضافر الجهود وتكامل تدخل المعنيين والفاعلين للحد منها، أوجدت الجزائر قانون يعاقب على ممارسة العنف حسب مواد القانون التي تنص على ما يلي :

- المادة 260 الخاصة بجريمة القتل .

- المادة 261 الخاصة بالتسميم .

- المادة 263 الخاصة بممارسة التعذيب (الضرب، القتل، العاهات المستديمة) من قانون العقوبات الجزائري تنص على: "يعاقب بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من 100.000 دج إلى 1.000.000 دج كل من يمارس أو يحرض أو يأمر بممارسة التعذيب على شخص".

- المادة 264 الخاصة بالضرب، الجرح ، الاعتداء و ممارسة العنف الذي ينشأ عنه عاهة مستديمة . تنص هذه المادة من القانون على أن : " كل من أحدث عمدا جروحا للغير أو ضربه أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو الاعتداء ، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات و بغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج إذا نتج عن هذه الأنواع من العنف مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما" .

"وإذا ترتب على أعمال العنف الموضحة أعلاه ، فقد أو بتر إحدى الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد إبصار إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة أخرى ، فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى عشر سنوات ، وإذا أفضى الضرب أو الجرح الذي ارتكب عمدا إلى وفاة دون قصد إحداثها ، فيعاقب الجاني بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة" .

- المادة 265 الخاصة بالضرب ، الجرح ، والإعتداء المسبوق بالإصرار والترصد .

- المادة 266 الخاصة بالعنف العمدي الذي لم يؤدي إلى المرض أو العجز ، تنص على أنه : " إذا وقع الجرح أو الضرب أو غير ذلك من أعمال العنف أو الإعتداءات الأخرى مع سبق الإصرار والترصد أو مع حمل أسلحة ولم يؤدي إلى مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تتجاوز خمسة عشر يوما ، فيعاقب الجاني الحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج

- المادة 270 الخاصة بالضرب والجرح المؤدي إلى عجز كلي لمدة خمسة عشرة يوما . " إذا نتج عن الضرب أو الجرح أو العنف أو التعدي أو الحرمان المشار إليه في المادة السابقة مرض أو عدم القدرة على الحركة أو عجز كلي عن العمل لأكثر من خمسة عشر يوما أو إذا وجد سبق إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات والغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج ."

- المادة 271 الخاصة بالضرب المؤدي إلى فقدان عضو من أعضاء الجسم . تنص هذه المادة على أنه : " إذا نتج عن الضرب أو الجرح أو العنف فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد إبصار إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة . إن أبسط صور الضرب والجرح عمدا هي التي لا ينشأ عنها مرض أو عجز لأكثر من عشرة أيام ، ويعاقب عنه القانون الجزائري بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 100.000 دج ."

- المادة 275 الخاصة بإعطاء مواد ضارة تؤدي إلى الوفاة فتتص على : " يعاقب بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج كل من سبب للغير مرضا أو عجزا عن العمل الشخصي وذلك بأن أعطاه عمدا وبأية طريقة كانت وبدون قصد إحداث الوفاة مواد ضارة بالصحة . وإذا نتج عنها مرض أو عجز عن العمل لمدة تتجاوز خمسة عشر يوما فتكون العقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات . وإذا أدت المواد

المعطاة إلى مرض يستحيل برؤه أو إلى عجز في استعمال عضو أو إلى عاهة مستديمة فتكون العقوبة بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة ."

عرف قانون العقوبات الجزائري المعدل في 20 ديسمبر 2006 خطوة كبيرة باتجاه تحقيق العدل بين المرأة و الرجل فيما يخص العقوبات، كما حفظ للزوجة حقوقها الخاصة بالنفقة والإهمال العائلي ، ويمكن تلخيص ما سبق في النقاط التالية :

1-منح قانون العقوبات الجزائري العذر بالنسبة للزوج الذي يرتكب أفعال القتل والعنف ضد زوجته أو شريكها في حالة التلبس بجريمة الزنا ، وأصبح ساري المفعول بالنسبة للزوجة والزوج معا ، وهذا حسب المادة 279 والمادة 283 .

2-إن مدة الحبس للزوجة بالنسبة للزوجة المرتكبة لفاحشة الزنا مع شريكها هي نفس مدة الحبس بالنسبة للزوج المرتكب لفاحشة الزنا مع شريكته ، وهذا حسب المادة 339 .

3-عاقب القانون الجزائري الإيذاء الذي يفضي إلى إجهاض المرأة الحامل ، خاصة إذا كان سببه العنف الممارس ضدها ، حيث يعاقب عليه بالحبس من سنة (1) إلى خمس (05) سنوات وبغرامة مالية تقدر 20 ألف دج إلى 100 ألف دج ، وهذا حسب المادة 304 .

4- معاقبة الزوج الذي يهمل أسرته ويتماطل في أداء واجباته اتجاه أسرته والانفاق عليها، حسب المادة 330 من قانون العقوبات .

رغم هذه النصوص إلا أن هناك فئة من النساء تخاف من اللجوء الى المحاكم لمعرفة مسبقا بأنها لن تكون بأمان ، وسيضيع مستقبلها ومستقبل أطفالها إن هي طالبت بالطلاق، ولم تكن قادرة على تحمل نفقات أطفالها .

أما إذا سجن الزوج فان المرأة قد تواجه ضغوطا كبيرة تحول دون استمرارها في الشكوى، خاصة إذا كان الزوج هو مصدر الدخل الوحيد للأسرة.

أما فيما يخص مشروع قانون العقوبات لحماية المرأة من العنف والتحرش الجديد فجاء بمواد رادعة لوضع حد للعنف ضد المرأة ، حيث تصل العقوبة إلى السجن المؤبد في حال توفيت الضحية ، و 20 سنة في حال ترتب عنه عجز أو عاهة مستديمة ، وتشدد العقوبات

الأخرى التي تتراوح بين غرامات بين 50 ألف و 500 ألف ، والسجن من 15 يوما إلى 10 سنوات ، حسب درجة العنف وحالة الضحية كالقاصرات أو المعاقات ، والمريضات .

تضمن مشروع قانون العقوبات الجديد مواد قانونية جديدة توفر الحماية للمرأة في بعض الحالات التي تكون فيها عرضة للعنف، سواء بحكم وضعها الاجتماعي أو العائلي أو المهني حيث استندت وزارة العدل في المشروع الجديد على معطيات من الواقع تشير إلى ارتفاع ظاهرة تعنيف المرأة وتعرضها للتحرش في الوسط المهني، وتكفل المادة 266 مكرر، حماية خاصة للزوجة من الاعتداءات العمدية التي تحدث جروحا أو تؤدي إلى بتر أحد الأعضاء أو إلى عاهة مستديمة أو إلى الوفاة .

وتتاول التشريع الجديد أيضا نقطة الصفح، حيث راعى المشروع استمرار الحياة الزوجية، وتم التنصيص على امكانية الصفح حد للمتابعة الجزائية إذا تعلق الأمر بأفعال ذات وصف جنحي، مع عذر مخفف إلى تعلق الأمر بجناية وحدث فيها الصفح من الضحية، وتم استحداث مادة تجرم العنف الزوجي الذي بحكم تكرره يبين الإصرار على إيذاء الضحية والمساس بكرامتها وسلامتها البدنية أو النفسية .

وبما أن التحرش الجنسي هو أيضا شكل من أشكال العنف ضد المرأة ، فقد تمت مراجعة المادة 341 مكرر لتشديد العقوبة مع توسيع نطاق التحرش لشمّل استغلال السلطة أو الوظيفية لإرتكاب الجريمة ، كما ضاعفت العقوبة إذا كان الفاعل من المحارم أو كانت الضحية قاصر أو حاملا أو مريضة أو معاقة . وتتاول التشريع أيضا التحرش في الأماكن العمومية كسلوك غير مدني، وشدّد العقوبة في حالة الضحية القاصر أي دون 16 سنة.

تناولت المادة 266 بالتفصيل العقوبات بسجن الزوج الذي يقوم بضرب زوجته من 12 شهر إلى 3 سنوات ، ويترتب عنه عجز الزوجة لمدة 15 يوما ، وترتفع المدة إلى 5 سنوات في حالة ارتفاع العجز عن 15 يوما ، وفي حالة ترتب عجز أو بتر لأحد أعضاء الجسم بعد تعرض الزوجة للضرب من قبل الزوج ، فتصل مدة السجن إلى عشر سنوات و 20 سنة كما هو الحال لفقدان البصر أو عاهة مستديمة ، وترتفع العقوبة إلى السجن المؤبد في حالة أدى العنف المرتكب ضد الزوجة إلى الوفاة .

ولا تنص المادة على إمكانية استعادة الزوج من التخفيف في حالة كانت الضحية حاملا أو معاقة أو في حالة ارتكاب الجريمة بحضور الأطفال القصر أو تحت التهديد بالسلاح، وتتراوح مدة السجن في حالة العنف اللفظي أو النفسي ضد الزوجة من 12 إلى 3 سنوات حبسا و تحدد المادة 330 الإهمال الاقتصادي للزوجة، وتقر بعقوبة السجن من 6 أشهر إلى غاية سنتين، وبغرامة مالية من 50 إلى 200 ألف دينار، في حالة ترك الزوج لأسرته لمدة تتجاوز شهرين.

أما المضايقات في الأماكن العمومية، فيترتب عنها السجن من شهرين إلى 6 أشهر، وغرامة تتراوح من 20 إلى 100 ألف دينار، وتشدّد العقوبة في حالة القصر، وترتفع إلى 3 سنوات سجن وغرامة بـ 500 ألف دينار في حالة تحول العنف لتهديد وإكراه يمس بالحرمة الجنسية للضحية، وفي حالة المحارم والإعاقة والمرض والعجز والحمل، تصل عقوبة المعنف إلى سنتين حبس وتصل إلى 5 سنوات مع غرامة مالية بين 200 و 500 ألف دينار. (جريدة الفجر اليومية ليوم الجمعة 27 نوفمبر 2015)

11. الآثار المترتبة على ممارسة العنف ضد الزوجة :

إنّ تعرض المرأة للعنف في إطار الحياة الزوجية ينجر عنه مخاطر وآثار عديدة ومختلفة خاصة إذا كان العنف هو اللغة الوحيدة للحوار والتفاهم، حيث أنّ الدراسات تؤكد أن هناك آثار صحية عديدة تظهر نتيجة العنف الممارس على الزوجة، فقد أبرز التقرير الذي صدر عن منظمة الصحة العالمية في 25 نوفمبر 2005 بجنيف أن ظاهرة العنف الأسري تتسبب في آثار صحية وخيمة. (فرج ، 2002، ص ص 3-4)

تتمثل في آثار جسدية تتراوح ما بين كدمات في الوجه والجسم والعيون وكسر للعظام والجروح والإرتجاج في المخ وإحداث ثقوب في طبلة الأذن أو إصابة شبكية العين وفقدان الأسنان والشعور بالصداع وضيق في التنفس. وكذلك جاء في دراسات أخرى أن المشقة المزمنة الناجمة عن التعرض للعنف والخوف المتواصل من حدوثه يدفع بالضحايا إلى التردد على عيادات الأطباء طلبا للعلاج من بعض الأعراض النفس جسمية كالصداع والسعال والشعور بالوخز والتنميل والأرق و نقص في الوزن. وإلى ما هناك من أمراض لا أساس لها عضوي والتي هي نتيجة مباشرة للعنف الممارس على الزوجة ، لاسيما أن هذه

الأخيرة غالبا ما تلجأ إلى المرض بصفته أحد المخططات الاستراتيجية المؤقتة التي تتوسلها كمنقذ لتجنب العنف . (روحانا: المرأة المرأة، ص 48)

أما عن الآثار النفسية التي يتركها العنف الممارس من الزوج ضد زوجته فتتمثل في الضغوط النفسية التي تختلف حسب استعداد الزوجة النفسي وحجم العنف القائم عليها، وكلما كان العنف شديدا كانت الزوجة أكثر تعرضا للاضطراب النفسي. (السدحان، 2004)

وكذلك تظهر على المرأة الشعور بالخوف بعد تعرضها للعنف أو أثناء الاعتداء عليها، وقد يعترها الشعور بالذنب حتى دون أن تكون قد ارتكبت خطأ، فقد تشعر بأنها مسئولة عن هذا العنف، وقد تشعر بالفشل والإحباط كامرأة وكزوجة، وقد تشعر أنه تم استدراجها لهذا العنف وأنها أصبحت لا حول لها ولا قوة .(الفقي، 2005، ص123)

وفي نفس الإطار أشارت نتائج الدراسة التجريبية للباحث النفساني Gleason حول الاضطرابات النفسية لدى النساء المصرويات أن أهم الأعراض الاكتئابية لدى النساء المساء إليهن تتمثل في الشعور بالإجهاد والتعب، التشاؤم، لوم الذات، الشعور بالذنب، الصورة السلبية للذات، الشعور بالفشل، الشعور بالعجز، السلبية، الاعتمادية، الاعتقاد في عدم القدرة على التحكم في الأحداث أو ما يحدث لهن . (حسن، 2003، ص106)

تعاني الزوجة المعنفة كذلك من صعوبة في إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين، وقلق حاد وصراع متكرر واستجابات خوف غير مألوفة وغير قابلة للتحكم واستجابات الغضب ومخاوف مرضية وأرق واضطرابات في النوم وكوابيس والسلبية ونقص الذاكرة ونقص التركيز والانتاجية ، كما تعاني الزوجة المعنفة من اضطرابات في الأكل واضطرابات في التوافق النفسي وتعاني من نقص في الثقة بالنفس ويرجع ذلك إلى اللوم اللفظي والتوبيخ لها من الرجل المعتدي وتدرجيا تتقبل المعلومات السلبية كجزء من صورة الذات لديها بالإضافة إلى الشعور بالذنب والقصور في حل المشكلات والشعور بالعجز . (حسن ، 2008 ، ص 61)

كما تلجأ الزوجة المعنفة إلى تعاطي المخدرات أو العقاقير أو المواد الكحولية للتخفيف من آلامهن وقد يدفعهن ذلك إلى الانعزالية أو الانسحاب من المجتمع وقد يؤدي كذلك إلى

انخفاض تقدير الذات أو نمو شعور لوم الذات وافتقاد الثقة بالنفس أو اليأس وقد يصل بهن الأمر إلى محاولة الانتحار .

وقد أوضحت هبه حسين (2003) أن المرأة المعنفة تعاني من ما يطلق عليه " زملة أعراض المرأة المضروبة " وهي تتضمن أعراض الاكتئاب وانخفاض الشعور بالقيمة ومع تكرار العنف تصاب بما أطلق عليه سيلجمان 1979 " العجز المكتسب " حيث تشعر وبالاكتئاب وبأنها لا تستطيع السيطرة على أمور حياتها أو التبو بما يحدث لها ، ولا تستطيع إيقاف عنف الزوج لها .

ويشير الباحثون أن العنف المتكرر على الزوجة يعتبر "حادث صدمي " تحاول المرأة من خلاله أن تتجنبه أو تقي نفسها من آثاره الجسمية ، أما عن آثاره النفسية فتتمثل في الاكتئاب وانخفاض الشعور بالقيمة و الشعور بالإجهاد أو محاولات الانتحار .

وعليه نستطيع أن نلخص أهم الآثار وأكثرها وضوحا وبروزا على صحة المرأة النفسية:

- فقدانها لثقتها واحترامها لنفسها ، ورسم صورة مشوهة عن الذات .
- شعورها بالذنب إزاء الأعمال التي تقوم بها .
- احساسها بمزيد من الإتكالية والاعتماد على الرجل .
- شعورها بالوحدة والتوتر والقلق والإحباط والكآبة والعجز .
- احساسها بالذل وسرعة الشعور بالإهانة .
- عدم شعورها بالطمأنينة أو الإستقرار النفسي .
- تولد أفكار وهمية لديها، كشعورها بأنها ناقصة العقل وكثرة استعادة الأحداث والخبرات السابقة الأليمة.
- اضطراب في الصحة النفسية والخوف من المستقبل وصعوبة السيطرة على المشاعر والانفعالات.
- فقدانها الإحساس بالمبادرة وعدم القدرة على اتخاذ القرار .

12. الجهود الدولية في مواجهة العنف ضد المرأة :

إنّ العنف ضد المرأة والتمييز القائم عالميا بين الرجال والنساء واستضعاف النساء لحقوقهن على المستوى العالمي دعا المجتمع الدولي إلى وضع مجموعة من القواعد والمعاهدات والاتفاقيات لنبذ التمييز على أساس الجنس وذلك للتخفيف من وطأة العنف ضد النساء لما لها من مخاطر على المجتمع ككل .

إنّ الاعتراف بمسألة العنف ضد المرأة والتمييز ضدها مر بتطورات تاريخية مهمة وما الاعتراف الدولي لهذه القضية إلا نتيجة لسنوات من العمل على جميع الأصعدة والتي من أهمها المؤتمرات الدولية ومواثيق الأمم المتحدة.

فقد اعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرانسيسكو في العام 1945 أول معاهدة دولية تشير إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق. وإنشاء لجنة مركز المرأة في العام 1946 لمراقبة أوضاع المرأة ونشر حقوقها. وأكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948 رفضه التمييز على أساس الجنس في مادته الثانية ورفضه الاسترقاق والاستعباد في المادة الرابعة والتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية في المادة الخامسة وأشار في المادة 16 على سن الزواج الذي هو سن البلوغ ، والتساوي في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله . ونصت المادة الثانية عشر من الاعلان العالمي لحقوق الانسان : لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته ، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات. وأسهمت منظمة العمل الدولية بتحسين مستويات العمل على جميع الأصعدة فأبرمت الاتفاقية رقم 10 لسنة 1951 بشأن المساواة في الأجور، والاتفاقية رقم 19 لسنة 1952 بشأن المساواة بالمعاملات (حوادث العمل)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعلانا بشأن النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة بموجب قرارها رقم 3318. وفي 14 ديسمبر 1974 دعت فيه جميع الدول والأعضاء الى الالتزام بمبادئ القانون الدولي: المرأة المنتمية للأقليات وحقوقها. لقد تخلل تلك الاعلانات والاتفاقيات مجموعة من المؤتمرات المناصرة لحقوق المرأة ، حيث انعقد المؤتمر العالمي للمرأة في مكسيكو سيتي عام 1975 ، وكان ابرز انجازات هذا المؤتمر

" اعتماده خطة عمل عالمية تتبناها جميع الدول المنضمة إلى هيئة الأمم المتحدة ويكون هدفها ضمان مزيد من اندماج المرأة في مختلف مرافق الحياة . ولفت الانتباه إلى ضرورة وضع برامج تعليمية وطرق لحل النزاع العائلي تضمن الكرامة والمساواة والأمن لكل فرد من أفراد الأسرة لكنها لم تشر بصراحة إلى العنف غير أن محكمة المنظمات غير الحكومية التي عقدت بالتوازي مع المؤتمر في مدينة مكسيكو والمحكمة المعنية بالجرائم ضد المرأة التي عقدت في بروكسل عام 1976 أبرزت أشكالاً من العنف ضد المرأة أكثر بكثير . وقد أطلق المؤتمر على السنوات الواقعة بين 1976 - 1985 اسم "عقد الأمم المتحدة للمرأة " يقينا منه أن هذا العقد قد يكون فترة زمنية كافية لتحقيق الأهداف ولتنفيذ الخطط الموضوعة لها في المجال العملي والتطبيقي.

وفي 18 ديسمبر 1979 أعتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو CEDAW ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 03 سبتمبر 1981 كاتفاقية دولية بعد أن صادقت عليها عشرون دولة . وحرصا من المؤتمر على ضمان سير خطة العمل المتفق عليها في بروكسل بمجراها الصحيح انعقد مؤتمر كوبنهاجن (الدنمارك) في 14 - 30 تموز من عام 1980 تحت شعار "عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية: المساواة والتنمية والسلام.

وبعد ذلك استمرت اللقاءات والمؤتمرات لمتابعة الخطط المدروسة في المؤتمرات السابقة، فكان من بينها مؤتمر نيروبي (كينيا) عام 1985 الذي انعقد لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية بعد مرور عشر سنوات على وضعها قيد التنفيذ، ولدراسة العقبات والمعوقات التي حالت دون تنفيذها كاملة في جميع بلدان العالم، ومؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994 ، ومؤتمر بكين الذي عقد عام 1995 .

وبحلول الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية عام 1989، كان ما يقارب من مائة دولة قد وافقت على الالتزام بأحكامها. وبلغ عدد الدول التي انضمت إلى الاتفاقية 171 دولة حتى تاريخ 28 نوفمبر 2002 ، حيث أعلنت الجمعية العامة يوم 25 نوفمبر اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة ، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم أنشطة في ذلك اليوم تهدف إلى زيادة الوعي العام . وحرص أنصار المرأة على

الاحتفال بيوم 25 نوفمبر بوصفه يوماً ضد العنف منذ عام 1981 ، وقد استمد ذلك التاريخ من الاغتيال الوحشي في سنة 1961 للأخوات الثلاث ميرابال اللواتي كن من السياسيات النشطات في الجمهورية الدومينيكية ، وذلك بناء على أوامر الحاكم الدومينيكي روفابيل تروخيليو .

ثم جاء مؤتمر بكين +5 الذي عقد في نيويورك صيف 2000 الذي خصص لدراسة تطبيق التوصيات الصادرة عن مؤتمر بكين حول المرأة 1995. في السنوات الخمس المقبلة وذلك تحت شعار المرأة عام 2000 المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

13. الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة :

قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بإعداد إستراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء للفترة الممتدة من 2007 م إلى 2011 م وتدعى الإستراتيجية الوطنية. وقد بدأ في التحضير لهذه الإستراتيجية منذ سنة 2003 م من خلال المشاورات وتحليل الوضعيات، وتقييم الاحتياجات والأولويات. وقد شارك في إعدادها وزارات مختلفة ، وهيئات ومؤسسات ومنظمات حكومية ، بالإضافة إلى دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة يونيسف.

عرفت الاستراتيجية مرحلتين من النشاطات خلال سنة 2000 م كتخطيط أولي :

* **المرحلة الأولى (جانفي-جون 2006 م):** تم فيها وضع الإطار العام للإستراتيجية من خلال المشاورات والعمل التشاركي .

* **المرحلة الثانية (جويلية- ديسمبر 2006 م):** تم خلالها صياغة الإستراتيجية الوطنية والموافقة والمصادقة عليها. وقد حددت الأهداف كالتالي :

- تكوين القدرات الوطنية في مجال محاربة العنف ضد المرأة .

- تحليل الوضعية ومجالات التنمية ذات الصلة بالمرأة .

- وضع إطار مرجعي للإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة.

فكانت النتائج كالتالي :

- إعداد تقرير نهائي للوضعية والمعطيات المتوفرة حول العنف ضد النساء في الجزائر.
 - تنصيب لجنة وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.
 - وضع الإطار المرجعي للإستراتيجية من خلال تحليل الوضعية والأولويات .
- وقد حددت الأطراف المساهمة في الإستراتيجية المشاكل التي ستزيد من حدة العنف الممارس ضد المرأة منها:

- نظرة المجتمع إلى موضوع العنف ضد المرأة بصفة عادية وتسامحية.
- ضعف الدعم الموجه للنساء وأفراد الأسرة الناجين من العنف.
- الموقف السلبي للنساء الناجيات من العنف.
- الصورة النمطية والأفكار المسبقة حول المرأة والتي تؤدي بدورها إلى المساس بكرامتها في كل مراحل حياتها، وتشجع على التمييز وممارسة العنف ضدها .

14. الأمثال الشعبية والعنف ضد المرأة:

اختلفت الأمثال الشعبية في تناولها لقضايا المرأة ، فهناك أمثال شعبية عظمت من مكانة المرأة ورفعت قدرها وجعلتها صاحبة الدور الأساسي في تكوين الأمم ، وهناك أيضا مجموعة كبيرة من الأمثال الشعبية التي تركز من دونية المرأة و تقلل من شأنها بناء على الثقافة السائدة في المجتمع والتي تعلي من قيمة الرجل وتميز بينه وبين المرأة ، رغم أن هذا الاعتقاد يخالف ما نادى به الشريعة الإسلامية التي كرمت المرأة منذ بداية الإسلام ، كما أن للمرأة مكانة كبيرة في المجتمع بسبب حرصها على شغل المناصب القيادية المنافسة للرجل ، وكثيرا ما تنادي المنظمات الاجتماعية بالحفاظ على حقوق وواجبات المرأة والمساواة بينها وبين الرجل والاهتمام بقضايا المرأة وعدم التمييز بينها وبين الرجل وعدم العنف ضد المرأة.

من صور إكرام المرأة في الإسلام أن أمر الزوج بالإنفاق عليها ، وإحسان معاشرتها والحذر من ظلمها والإساءة إليها ، أباح للزوجين أن يفترقا إذا لم يكن بينهما تفاهم ،

ولم يستطيعا أن يعيشا عيشة سعيدة ، فيمكن للزوج أن يطلقها إذا أخفق في جميع محاولاته الإصلاح ، ويمكن كذلك للزوجة أن تفارق الزوج إذا كان ظالما لها ، سيئا في معاشرتها . تجسد الأمثال الشعبية جزءا من ثقافة المجتمع ، وفي قراءة تحليله لبعضها نجد أن الكثير منها يرسخ ظاهرة العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة، نستطيع أن نذكر منها ما يلي:

- اضرب المرأة قبل الغداء وبعد العشاء. وكأنما أصبح الضرب بمواعيد قبل الغداء لتقدم الغداء على أكمل وجه، وبعد العشاء لكل تمر ليلته بسعادة كما يريد.

- لا تدخل على المرأة إلا والعصا معك .

- المرأة بحال السجادة ما تنظف غير بالخبيط . يدعو هذا المثل الى استعمال العنف الجسدي وخاصة الضرب ، وكأن المرأة شيء مادي ليس له كشاعر وأحاسيس مثلها مثل أثاث البيت .

- المرا أخت الطبلّة زيّر لحبال واضرب .

- ما يضرب المرأة إلا العرّة .

- اضرب مرتك ديما، إذا أنت ما تعرفش علاش هي تعرف علاش .

- لي ما يذبح شاته و يسوّط مرته موتو خير من حياتو .

- النسا ما دواهم كان العصا .

- كي يغلبوه الرجال يعود للحايرة فالدار .

- غلظ لحروف لمرة هالكه.

- اللي يغلبوه الديوكه يرجع على ملوكه.

- قاع النسا تغلبنى وأنا نغلب خيرة مرتي.

- المرأة نار تطفئها باش ما كان.

- المرأة و الرباط ، تستهل الضياط.

- المرا ما تسوطها حتى تكتفها. المرأة كالحوان يجب تكبيلها لكي تضربها بسوط الذي

هو عبارة عن قضيب من البلاستيك شديد الألم ويترك آثار كبيرة على جسد المرأة.

- إذا ضربت المرا أوجعها . يدعو هذا المثل إلى الضرب الشديد القاسي للمرأة .

- محقورتي هي مرتي ويلا كذبتوني أنوضلها . في هذا المثل يستعرض الرجل عضلاته على زوجته أمام الناس لكي يبين قدراته و قوته.
- مغلوبتي هي مرتي . الزوجة هي الوحيدة التي يغلبها الرجل.
- * الأمثلة الشعبية و العنف النفسي ضد المرأة: هي الأمثال التي تربط الصفات السيئة بالمرأة وتقلل من شأنها و تطلب الحذر منها لدرجة ربط ذكرها بذكر الشيطان وأسماء الحيوانات:
- أمن للحية ولا تأمن للمرا .
- المرأة لها نص عقل ومشاركة فيه ابليس .
- النساء حبايل الشيطان .
- صوت حية ولا صوت بنية .
- زوجتي بغلتي .
- الشيطان أستاذ الرجل وتلميذ المرأة .
- الكلب أكثر فهما من الزوجة فهو لا ينبح على صاحبه.
- المرا ضلعه معوجة .
- كيد النساء قوي وكيد الشيطان ضعيف.
- المرا هي اللي دارت الشيطان في القرعة .
- اللي عينو في العذاب يصحب النساء ولا الكلاب .
- المرا لفعى .
- المرأة نار إلا غفلت تحرقك .
- ظاهر المرا جنة وباطنها جهنم.
- النساء بقرات ابليس.
- النساء هما فساد الرجال.
- النساء هما بنات ابليس .
- النساء خواتم الشيطان .
- البنت يا تسترها يا تقبرها .
- البنت لو كان تطلع للمريخ آخرتها للطبيخ .

- البنت إذا كبرت مالها إلا الذكر و لا القبر.

* الأمثلة الشعبية والعنف المادي (الاقتصادي) ضد المرأة:

- لا تسلّم للمرأة دقنك وسرك ومالك .

- يههما جيوبك قبل عيوبك. (صالح، 1961، ص ص 36-37)

15. الخلفيات الثقافية المولدة للآليات الاجتماعية التي تنتج العنف:

ينتج العنف على مستوى التصور والممارسة على حد سواء، كما تنتج مبرراته على مستوى الخطاب في الوقت نفسه، وأهم هذه الخلفيات ما يلي: (بن سلامة، في 26-28/06/2004)

1. أنماط العلاقات الاجتماعية القديمة وأشكال التنظيم التي رسخت مجموعة من الأفكار والتصورات القديمة عن المرأة على غرار أن جسد المرأة ملكا لزوجها أو عائلتها. وهي فكرة بالية تعود لمراحل كانت المرأة موضوعا لعمليات مقايضة بين القبائل والعشائر. هذه التصورات تؤدي بدورها إلى ترسيخ تمثيلات أخرى لا تقل عن سابقتها رجعية وقدماء تخص موضوع الشرف الذي تربطه بشكل مباشر بالجنس وتجعله محصورا في سلوك المرأة، بل في الانحرافات السلوكية للمرأة. كما تحول هذه التصورات المرأة أو بالتحديد جسدها إلى رأسمال رمزي يتاجر به الرجل بشكل مستمر في الدفاع عن شرفه. يبدو أن هذا الأخير لا يطاله سوء بفعل ممارساته هو أو ما يدخل فيه من علاقات محظورة، بل يتضرر فقط بفعل ما تقوم به نساء العائلة أو العشيرة أو القبيلة، سواء كانت ممارسات فعلية أو وهمية. وهو ضرر لا يمكن غسله إلا بدم تلك المرأة فيما أصبح يعرف في القوانين العربية الحديثة " بجرائم الشرف". وتعتبر قوانين البلاد العربية حول الأحوال الشخصية وما يتعلق بالمرأة عامة تجسيدا لمجمل التصورات البالية بفعل معاقبتها للمرأة التي تجرؤ على كسر الأعراف والتقاليد بزواجها خارج دائرتها القرابية، إذ تقوم تشريعات هذه البلاد بحرمانها من أبسط حقوقها وحرمان أبنائها من جنسيتها.

2. الطابع الأبوي للعلاقات التي تفرض على المرأة واجب الطاعة للرجل وتعطيه حق تأديبها إن هي خرجت أو حاولت الخروج عن القواعد السائدة. والجانب الخطير في تلك العلاقات هو مؤسستها، أي تحولها إلى مؤسسة ذات قواعد و أسس مانعة بذلك ظهور بدائل أكثر إنصافا وعدلا للمرأة مثل القضاء المستقل، أو هيئات الوساطة والتحكيم حيث لا يكون الرجل هو

الخصم والحكم . وهكذا فإن البنى الاجتماعية في النظام الأبوي التقليدي لا تسمح بتجاوز الحلقة المفرغة التي تنتج وتعيد إنتاج العنف الزوجي الذي يتغذى على آليات نظام السلطة . تلك الآليات التي تحول مكانة ووظيفة "السيد المالك لنتج " صورة الأب الكبير " Patriach ثم تدمج مكانة ووظيفة الزوج في مكانة ووظيفة السيد لنتج صور "البعل" ، وهو ما يفسر حجم السلطة والنفوذ الذي يتمتع به الرجل في بيته. كما يفسر رضوخ كثير من النساء لعنف الأزواج ، وميل التشريعات إلى عدم إنصافهن لاعتبارها الأسرة مجالا أو فضاء خاصا لا ينبغي انتهاكه من قبل المؤسسات الأخرى بما في ذلك الدولة .

(Bourdieu pierre,1998)

3. الخط الكبير السائد في البلدان العربية بين مجالين مختلفين وإن كانا متكاملين هما مجال المعتقد أو الدين ومجال المواطنة أو السياسة، وبالتالي عدم التمييز بين ما هو ديني وما هو دنيوي. فضلا عن أن كثيرا من الأحكام الدينية السائدة ليست سوى مجرد اجتهادات تمت في ظروف تاريخية محددة ليست بالضرورة مطابقة ولا حتى مماثلة لما هو سائد اليوم. وتعتبر التشريعات والقوانين التمييزية السائدة اليوم في مجال الأحوال الشخصية إحدى ثمرات ذلك الخط بين هذين المجالين. لعل ذلك ما يفسر المقاومة الشرسة التي تبديها التيارات الدينية عموما والمتطرفة خاصة في مواجهة أي محاولة لتحديث تشريعات الأحوال الشخصية.

4. رواج خطاب ثقافي ذي طابع ديني يكرس العنف ويبرر التمييز ضد المرأة التي يصفها بشتى الأوصاف "الشيطانية" ، بل يجعل منها شيطانا وليس مخلوقا اجتماعيا، بالطبع هناك أفرادا وجماعات وحتى هيئات و مؤسسات تستفيد من هذا الخطاب موظفة إياه لإعادة إنتاج هيمنتها . ومن نتائج هذا الخطاب الأيديولوجية الجنسانية التي تنظر للاختلافات بين الرجال والنساء على أنها طبيعية وأزلية معتبرة كل محاولة للخروج عن ذلك المسار خروجاً عن الإرادة الإلهية .

5. من أمثلة التطرف والغلو الديني إباحة الفقهاء الجدد المتشددون للعنف ضد الزوجة بالاستناد إلى الآية: " وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا (34) " (سورة النساء الآية 34) في المقابل ذلك يرى الفقهاء والمفسرين أن الآية جاءت للحد من ضرب الزوجة وتقييده، كما

يشيرون إلى أن إجازة الضرب مرتبطة بطبيعة وأحوال المجتمع الذي كان قائماً آنذاك وقد انتفت الحاجة إليه اليوم.

إن مشكلة العنف الذي تعاني وتتعرض له النساء المتزوجات في المجتمعين العربي عامة والجزائري ليس الأمر الجديد إلا أن هذه الآفة وإن أمكننا القول فإنها في ارتفاع، وقد تعددت أشكاله في وقتنا المعاصر وآثاره السلبية التي يتركها على المرأة والأسرة والمجتمع أصبح مشكلة اجتماعية دفع المختصين إلى دراستها.

وعليه فإنّ العنف الزوجي يعد مشكلة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل والتغيرات التي يساهم كل منها بدور واضح في وقوعها بتحديد أهم المسببات المؤدية إلى عنف الزوج ضد الزوجة باختلاف الأشكال التي يستعملها الزوج وبذلك يمكننا من معرفة مختلف أسبابه وآثارها.

ثالثاً: التوجهات النظرية للسلوك العنيف

هناك افتراضات أساسية قامت عليها بعض النظريات الشائعة في تفسير سلوك العنف والأساليب الدافعية إليه، وبما أن الدراسات التي انصبّت على العنف هي دراسات حديثة نسبياً لذلك لم تستطع أن تطور حتى الآن ميدانياً مستقلاً له نظرياته المستقلة، فكل النظريات المفسرة للعنف مستقاة من نظريات في علم النفس وعلم الاجتماع، السياسة، البيولوجية، وهذا ما جعل دراسة العنف دراسات بينية تعتمد على أطر نظرية مستقاة من فروع عديدة.

وأكد عبد الرحمن العيسوي أن قضية العنف قضية معقدة ومتشعبة تحتاج إلى الكثير من الدراسات والبحوث الميدانية النفسية والتربوية والقانونية لذلك فإننا نهتم باستعراض مجموعة من النظريات التي تطرقت لتفسير السلوك. (العيسوي، 1996، ص 218)

1 . القراءات النفسية لظاهرة العنف:

1.1 الإتجاهات الأساسية في التحليل النفسي والذات العنيفة :

تناولت مدرسة التحليل النفسي ظاهرة العنف بكثير من الاهتمام، حيث سنتعرض إلى رأي كل من : فرويد Freud، ميلاني كلاين M Klein، و رايش Reuch :

* **Freud** : يرى فرويد أن السلوك العدواني للإنسان نوعين : سلوك يوجه فيه الإنسان العدوان نحو الآخرين وآخر السلوك الذي ينتهجه الإنسان لتدمير الذات ، ويضيف Freud أن غرائز الإنسان تتميز بطبيعتين : تلك التي تنشأ الوحدة والمحافظة والتي نطلق عليها الغرائز الشهوانية ، وتلك الغرائز التي تنشأ التدمير والقتل ، كما أنه لا ينبغي أن نتسرع في تقديم أحكام أخلاقية عن الخير والشر ، فظاهرة الحياة تتبع من فاعلية كليهما سويا سواء عملا في انسجاما أو تعارضا .(اسماعيل ، 1988 ، ص 64)

وافترض **Freud** أن غريزة التدمير تعمل لدى كل كائن حي ، وأنها تجاهد لكي يصل هذا الكائن الحي إلى صورته الأصلية ، وأن غريزة الموت الداخلية فهي تظل صامتة ونحن نتقطن إليها فقط حينما تتجه نحو الخارج وتصبح غريزة هدم ، ويظهر اتجاه هذه الغريزة إلى الخارج وهو أمر يستخدم فيه الجهاز العضلي ، وعندما يبدأ "الأنا الأعلى في التكوين يثبت قدرا كبيرا من غريزة العدوان داخل "الأنا" حيث يعمل بطريقة تؤدي إلى فناء النفس، وقمع مشاعر العدوان مضر للصحة ومسبب للمرض وغالبا ما يسبب للشخص الذي يمتلكه الغضب انتقالا من حالة العدوان المكبوت إلى حالة إفناء النفس وذلك بتوجيه عدوانه على نفسه. (بلاس و آخرون ، 1990، ص 11)

يعتقد **Freud** أنه لا يمكن عمل الكثير من أجل إيقاف الدوافع العدوانية من النمو على اعتبار أن العدوان هو خاصية ولادية عند الإنسان ، والعنف حسب **Freud** مثل قتل الغير هو الصيغة الطبيعية التي يتخذها السلوك العدواني ما لم يتم إعاقته من قبل القوى الضابطة، هذه الأخيرة تنمو خلال تفاعل الطفل مع أسرته ، وعلى هذا الأساس فإن عملية التنشئة الاجتماعية للطفل الهادفة إلى تعزيز عوامل الكف أو الضبط مقابل العدوان تقيم الأمل في تناقص العنف . ويضيف **Freud** أن هناك احتمالات بأن الانفعالات المتعلقة بالعدوان ، أي المعادة والغضب قد تؤدي إلى تفريغ طاقة التدمير ، ومن ثم تعمل على خفض السلوك الخطر المحتمل قيامه .(سلاطينة و حميدي، 2008 ، ص 33)

انطلاقا من آراء **Freud** هناك غريزتان أساسيتان هما غريزة الحياة وغريزة الموت ، غريزة الحياة هي منبع الطاقة الحسية المسئولة على كل الروابط مع الآخرين والعلاقات

العاطفية، في حين أن غريزة الموت تهدف إلى التدمير وهي تؤدي إلى فناء النفس حين توجه إلى الذات ، بينما إذا توجهت إلى الخارج تأخذ شكل العنف .

* تفسير كلاين M Klein: بالنسبة لكلاين فإن غريزة الموت ليست فطرية ولكنها حقيقة ملموسة ، حيث من خلال مشاهدتها الإكلينيكية أقتعتها بأن غريزة الموت كانت غريزة أولية وحقيقة يمكن مشاهدتها تقدم نفسها على أنها تقاوم غريزة الحياة EROS ، فالطمع والغيرة والحسد واضحة لكلاين كتغيرات أعراض إكلينيكية لغريزة الموت ، ويتمثل هدف العدوان في التدمير والكرهية ، أما الرغبات المرتبطة بالعدوان فتعود إلى :

➤ الاستحواذ على كل الخير (الجشع)

➤ أن تكون طيبا مثل الشيء (الحسد)

➤ إزاحة المنافس (الغيرة)

وفي الرغبات الثلاث نجد أن تدمير الشيء وصفاته أو ممتلكاته يوصل إلى إشباع الرغبة، فإذا أحبطت الرغبة يظهر وجدان الكراهية.(العقاد،2001، ص112)

ترى كلاين أن العدوان إذا بقي على حالته أي داخل القلق الذي يأخذ شكل الخوف من الفناء أو الإحساس بالإضطهاد، وإذا أسقط العدوان إلى الخارج، في هذا الإسقاط تتركز العدوانية في موضوع مكروه هو رمز الشر ورمز العدوان. وهذا الإسقاط سائد بين الناس فيما يتعلق بمصدر السوء والشر والعدوانية، ومن بين هذه الإسقاطات نجد "الآخرون هم المخطئون". وفي حالة الإسقاط تتحول الغريزة العدوانية إلى الخارج ليتخذ الإنسان فيما بعد من هذا الخارج هدف لصب عدوانيته المتبقية . وبالتالي يحس الإنسان براحة مزدوجة من ناحية تصريف العدوان بصبه عليهم ومن ناحية أخرى إثبات البراءة الذاتية. نفي تهمة العدوان عن الذات .(حجازي ، 2000، ص ص 187-188)

وعليه فإن ميلاني كلاين ومن خلال دراستها للعنف ترى أن هذه الغريزة إذا بقيت على حالها فإنها تهدد حياة الشخص بالتدمير من الداخل، وهذا يولد حالة من الإحساس بالإضطهاد ، لذا يتسلح بآليات دفاعية منها الإسقاط حيث ترى كلاين أن الذات تنكر العنف

وتسقطه في موضوع مكروه هو رمز الشر وبالتالي نتهرب من مساوئنا، وفي هذا الإسقاط راحة مزدوجة تتمثل في تصريف العدوان وتفريغ الطاقة، وذلك لإثبات البراءة الذاتية .

* تفسير رايش : يؤكد رايش أنه لم يجد مطلقاً في أبحاثه العيادية أصل الحق، الرغبة في الموت، أو غريزة الموت كنزوة أولية، فهو يرى أن للعدوانية وغريزة التدمير هدفاً دفاعياً يتمثل في الحفاظ على الحياة ، فالتدمير في وضعيات الخطر ينبع من الرغبة في الحياة ، حيث أن التدمير والعدوان هما في خدمة إرادة الحياة .

تقوم نظرية رايش على المبادئ التالية :

- كل توتر عدواني ينتج عن الإحباط .

- شدة العدوانية تتناسب مع شدة الإحباط من ناحية، وقوة الحاجة المحبطة من ناحية أخرى ويزداد العدوان مع نمو عناصر الإحباط حيث أن صد العدوانية يولد عدوانية لاحقة، بينما يخلف تفرغها من شدتها بشكل مؤقت أو دائم .

- تزداد العدوانية الموجهة نحو الذات عندما يصعب توجيهها نحو الخارج ، وحيث يستمر منع تصريفها الخارجي . (حجازي، 2000، ص ص 189-190)

1. 2 باندورا و تعلم السلوك العنيف

تهتم هذه النظرية بالسياق النفسي الاجتماعي للإنسان وبالمتغيرات التي أدت إلى استخدامه للعنف والتعبير عن ذاته والتصدي للإعاقات التي تحول دون تحقيق ذاته . ومن أهم هذه الإعاقات الشعور بالفوارق الطبقيّة بالغة الحدة التي تعوق تحقيق الهدف، فهو يتعدى بالتخريب والتدمير على نواتج هذه الظروف.

لاحظ العديد من علماء النفس الاجتماعي أن أعمال العنف سلوك مكتسب بالتعلم من خلال الملاحظة، وعملية التعلم لا تعتمد على العوامل الداخلية فحسب بل أيضاً على المثيرات الخارجية ومن ضمنها ثقافة المجتمع والتفاعل مع البيئة، فالأفراد ينتهجون سلوكيات عنيفة لأنهم تعلموا مثل هذه السلوكيات، ومنها سلوك العنف، فبعض سمات الشخصية قد يتعلمها

الفرد من خلال محاكاة لسلوك الآخرين عندما يرى الفرد أي نوع من المكافأة أو العقاب وبالتالي فمن المحتمل تقليد الاستجابات التي تؤدي إلى نتائج قيمة وهذا بالتدعيم الإيجابي .

أجرى **باندورا Bandura** تجارب استخدم فيها تصميم تجريبي يتكون من ثلاث مجموعات من الأطفال شاهدت المجموعة الأولى نماذج واقعية من أفلام عنف موجهة نحو دمية من البلاستيك، والثانية شاهدت شابا يعاقب دمية لفظيا وبدنيا ، والثالثة لم تشاهد أي نماذج عدوانية ، وهذه هي المجموعة الضابطة . ثم تمت ملاحظة سلوك الأطفال اللفظي والحركي بعدها في حجرة الملاحظة لمدة زمنية محددة من خلال مرآة. وتوصلت النتائج إلى أن تعرض الأطفال للعنف بأشكاله المختلفة يجعلهم يقومون بسلوكات عدوانية بشكل مرتفع مع ألعابهم في حجرة الملاحظة كالهجوم على الدمية وذلك بالمقارنة بأطفال المجموعة الضابطة التي لم تتعرض للعنف .

واستخلص **باندورا Bandura** أنّ السلوك العدواني غالبا ما يرتبط بالمتأثر أو المنبه الذين يتعرضون له، فبعض هؤلاء الأطفال لديهم آباء يعاقبونهم عندما يظهرون العدوان نحوهم، وفي الوقت نفسه يرتكب هؤلاء الآباء سلوكات عنيفة مميزة ، ويشجعون أبنائهم على ارتكاب مثل هذه السلوكات مع أقرانهم خارج المنزل. وهذا النمط من السلوك يجعل هؤلاء الأطفال يظهرون عدوانا بسيطا داخل المنزل، وعدوانا شديدا أثناء تفاعلهم مع زملائهم في المدرسة. (ربيع وآخرون، 1995، ص 110)

وعليه فوجهة نظر **باندورا Bandura** في تفسير العنف تتلخص بأن معظم سلوك العنف يكتسب من خلال الملاحظة والتقليد، حيث يتعلم الأطفال سلوك العنف بملاحظة نماذج من السلوك العنيف يقدمها أفراد الأسرة والأصدقاء والأفراد الراشدون في بيئة الطفل والنماذج الرمزية كالتلفزيون. لذلك فإن نمط التنشئة الأسرية والاجتماعية يلعب دورا قويا في نمو ظاهرة العنف، باعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم، وكل وحدة منها تشعب له بعض الحاجات، ولكل وحدة مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك ، فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات الممثلة للثقافة في المجتمع، حينئذ لا توجد مشكلة ولكن تظهر المشكلة حينما تختلف هذه الوحدات في المعايير التي تنظم السلوك، وحيث أن الفرد في تفاعله داخل المجتمع ينتقل من جماعة الأسرة إلى جماعة الرفاق ومن

المدرسة إلى زملاء العمل ، ومن خلال تفاعل الفرد مع هذه الجماعات فإنه يكتسب منها بعض معايير السلوك التي توجه علاقاته بالآخرين .(أبوعيد، 2004،ص 66)

ومعنى ما سبق، أنه إذا اختلفت المعايير التي تنظم السلوك بين الوحدات الاجتماعية التي ينتقل الفرد بينها في تفاعله داخل المجتمع وهي الأسرة ، المدرسة ، جماعة الرفاق وزملاء العمل وغيرها ، فإنه عندئذ يحدث للفرد صراعات داخلية تؤدي به إلى العنف ، وأنه كلما اتسعت دائرة تفاعله فإن ذلك سيؤدي إلى أنماط مختلفة من العنف لأن لكل جماعة معايير مختلفة .

ويرى سيمونز وآخرون أن العنف ضد المرأة يعود إلى المراحل الباكرة من الطفولة حيث يشاهد الطفل خلال سنواته الباكرة أن العلاقة الزوجية بين والديه تتسم بالقسوة والإساءة والعقاب البدني والإهانة، يبدأ الطفل في تقبل فكرة أن العدوان والعنف هو نمط مقبول للتعامل مع الآخرين ومع الزوجة، فوجود الطفل في مناخ تتسم العلاقة فيه بالعنف تجعله أكثر احتمالية لأن يكون عنيفا في علاقاته فيما بعد.(حسن، 2003، ص 44)

بالنظر إلى هذه النظرية نلاحظ أن هناك فرضية أساسية تقوم عليها مفادها أن العنف يتم تعلمه داخل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، وأن العلاقة المتبادلة بين الآباء والأبناء والخبرات التي يمر بها الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة تشكل شخصية الفرد عند البلوغ ، لذلك فإن سلوك العنف ينتقل عبر الأجيال . وتعتبر هذه النظرية أن التقليد عامل رئيسي في اكتساب العنف من خلال التنشئة الاجتماعية.

1. 3 العنف حسب النماذج المعرفية لبيك BECK

قدمت هذه النظرية منظورا جديدا من خلاله يمكن تفسير ظاهرة العنف، فحسب هذه النظرية العنف مرتبط بكيفية إدراك الفرد لواقع وأحداث معينة، فإذا أدرك الفرد أن ما يحدث له في مجتمعه هو ظلم وحرمان له من حقوقه المتعددة فإنه يكون مستعدا للدفاع عن هذه الحقوق من خلال السلوكات العنيفة، بينما إذا أدرك أن كل ذلك هو أمر عادي وطبيعي قد يحدث في كل المجتمعات وقد يعاني منه العديد من البشر فإن سلوكياتهم ستكون مرتبطة بهذا الإدراك.(سلاطينة و حميدي، 2008 ، ص 67)

يرى علماء هذه النظرية أنه يمكن لأفكارنا ومفاهيمنا أن تؤثر مباشرة في سلوكياتنا بالمثلير الخارجي، حيث توجد نماذج معرفية تتفق على أن العنف هو نتاج للطريقة التي تتفاعل بها متغيرات الموقف الحالي مع الحالة الداخلية للفرد، وتتحدد استجابة الفرد بناء على العوامل المؤثرة في المواقف والطريقة التي اعتاد الفرد أن يستجيب بها في مثل هذا المواقف، فقد ينتج سلوك العنف ضد الآخرين بسبب تفسير غير سليم لسلوك أو أقوال الآخرين تفسير بعيد كل البعد عن الواقع.

يشير رواد المنظور المعرفي أمثال بيك **Beck** واليس **Ellis** وغيرهم إلى أن الطريقة التي ندرك بها الأشياء والأحداث ونفكر فيها وندكرها ونستقبلها هي التي تؤثر على الفرد وهم في ذلك يستشهدون بالفكرة التي طرحها أبيقطتس **Epictetus** في القرن الأول الميلادي أن "الناس قد لا يضطربون بسبب الأحداث ولكن بسبب وجهات نظرهم التي يتخذونها بصدده الأحداث". (حسين، 2003، ص 45)

ويشير أدلر **Adler** إلى أن سلوك الفرد وانفعالاته يتوقفان بصفة أساسية على كيفية تقييم الفرد وتفسيره وتقديره لما يمر به من خبرات وما يضيفه على هذه الخبرات من دلالات ومعان، كما أن أفكار الفرد ومعتقداته لا تحددان انفعاله وسلوكه فقط بل تحددان اتجاهاته نحو ذاته ومشكلاته وبيئته وحياته بل اتجاهاته نحو العالم ككل.

وبذلك فتأثر الفرد انفعالياً بحادث معين يتوقف على طريقة تفكير وإدراك وتفسير وتخييل وتذكر الفرد أي التكوين المعرفي للفرد **cognitive structure**، وهذا التكوين المعرفي هو الذي يحدد الصيغة المعرفية التي يستقبل بها الفرد الأحداث، وهي التي تحدد مدى تأثره بهذه الأحداث، وهذا ما يعتمد على طبيعة التكوين المعرفي أو مضمون التفكير المعرفي من أفكار، إدراكات، تخيلات. (حسين، 2003، ص 45-46)

ويرى بيك **Beck** أن ردود الأفعال الانفعالية ليست استجابات مباشرة للمثيرات الخارجية، إذ أن المثيرات الخارجية تجري معالجتها وتفسيرها بواسطة النظام المعرفي الداخلي للفرد، والتناقض الرئيسي بين النظام الداخلي والمثيرات الخارجية قد تؤدي إلى اضطرابات نفسية، ولهذا نجد أن الأفراد الذين يمارسون العنف لهم إدراك وتصور معين عن المواقف،

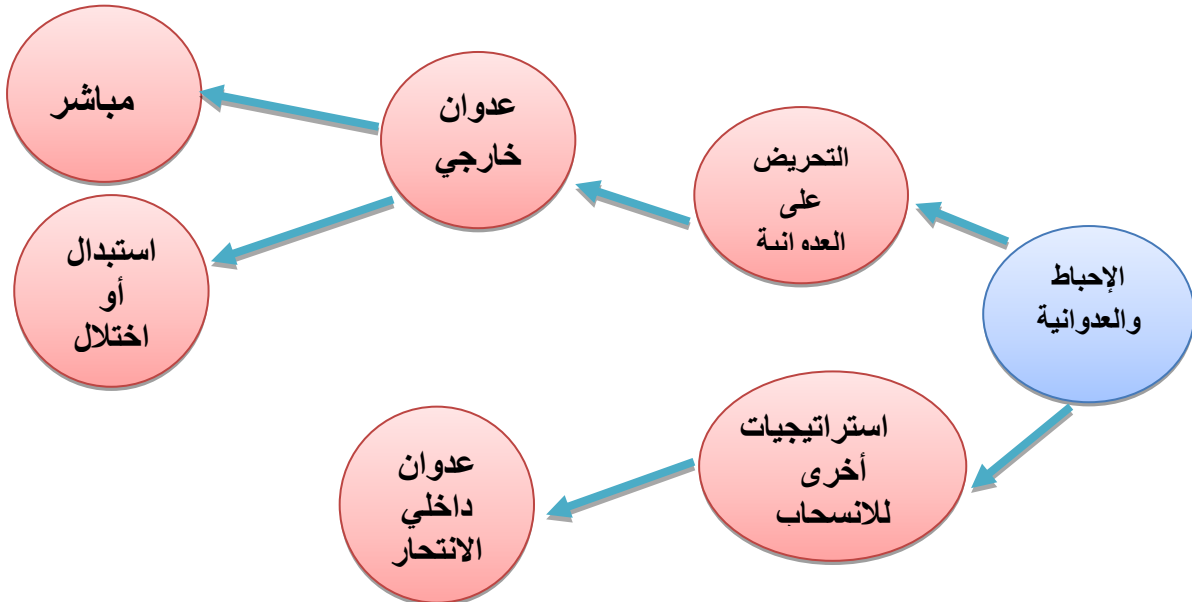
ولهذا نجدهم يتصرفون حسب خلفياتهم الإدراكية وليس على أساس الظروف الحالية . حيث ينفعل الناس للأحداث تبعا للمعنى التي يسبغونها على هذه الأحداث والتفسيرات الشخصية.

في المقابل يرى الـ **Ellis** أن هناك تداخل بين الأفعال والتفكير وأن الفرد يفكر، يشعر ويتصرف في ذات الوقت ونادرا ما يحدث أحد هذه المكونات دون الآخر .

وقدم بيركوتز عام 1993 نموذجا لتفسير السلوك العدواني تقوم فكرته على أن ظهور الانفعالات والسلوكات يرتبط بالعمليات المعرفية العليا، فالفرد القائم بالسلوك العدواني يتعرض لخبرات سيئة (إحباط أو أذى) مما يؤدي إلى خلق تأثير سلبي يستثير آليا الانفعالات والسلوكات المرتبطة بالغضب أو الخوف.

1.4 نظرية الإحباط و العدوان: من أشهر علماء هذه النظرية دولارد **Dollard** وميلر **Miller** وروبرت سيزر **Sizer** ووصفوا الإحباط بأنه شعور ذاتي يمر به الفرد عندما يواجه عائق ما يحول دون تحقيق هدف مرغوب أو نتيجة يتطلع إليها، والإحباط يؤدي إلى الغضب والغضب يجعل الشخص مهيباً لممارسة العنف .(ملحم،2001، ص 25)

ويوضح الشكل التالي النظرية الكلاسيكية للإحباط و العدوان كما قدمها دولارد و ميلر :



شكل(01): يبين نظرية دولارد و ميلر في تفسير الإحباط و العدوان

ويتضح من هذا الشكل أن الإحباط يؤدي إلى التحريض على السلوك العدواني الذي يتمثل في عدوانية اتجاه الذات (الانتحار)، أو عدوان اتجاه المثير الفعلي للإحباط (مصدر الإحباط) ، أو أن الكائن المحبط سيوجه عدوانية بطريقة غير مباشرة مستخدماً ما يسمى بمفهوم الإحلال باعتبار أن الإحلال يرضي الدافع إلى العدوانية أكثر من العدوانية اتجاه الهدف الحقيقي الذي سبب الإحباط ، وأن الأفراد يتشابهون في هذا النظام من الإحلال. (مجموعة من الباحثين، 2004، ص ص 31-32)

أما من جهته أنطونيني Fausto Antonini فيقول : "إن كل إحباط يولد توتراً عدوانياً وشدة العدوانية تكون موازية ومتناسبة مع شدة الإحباط ، تزداد العدوانية مع نمو عناصر الإحباط ". (خريف، 2008، ص 29)

ووفقاً لهذه النظرية فإن العنف لا يشكل حالة فطرية وإنما يأتي كرد فعل للإحباط الذي يتعرض له الفرد من البيئة الخارجية التي يعيش فيها. و أكدت الدراسات التي تناولت التطور النفسي والعاطفي للطفل أن السلوك العدواني والتحطيم يعقب إحساسه بالإحباط لعدم حصوله على ما يريد، فيوجه عنفه أمام ما يراه لدرجة أنه إذا وجد لعفته المفضلة فإنه لا يتردد في تحطيمها.

وقد حددت النظرية أربعة عوامل تتحكم في العلاقة بين الإحباط والعنف:

- 1-العامل الذي يحكم قوة استثارة العنف مثل كمية الإحباط أو عدد خبرات الإحباط.
- 2-عامل كفا الأفعال العنيفة مثل العقاب والحرمان.
- 3-العامل المحدد لاتجاه العنف كإزالة العنف .
- 4-العامل الخافض للعنف كالتنقيس والتفريغ .

وقد أكدت النظرية على أن الإحباط ينتج دافعا عدوانيا يستثير سلوك العنف بحيث يهدف أو ينتهي بإيذاء الآخرين، وهذا الوضع ينخفض تدريجياً عند الإنسان بعد إلحاقه الأذى بغيره ، وهذه العملية تسمى التنقيس أو التفريغ . (النمر، 1995، ص 144)

توصل رواد هذه النظرية إلى بعض الاستنتاجات من دراستهم للعلاقة بين الإحباط والعدوان والتي يمكن اعتبارها بمثابة الأسس النفسية المحددة لهذه العلاقة وهي:

1- تختلف شدة الرغبة في السلوك العدواني باختلاف كمية الإحباط الذي يواجهه الفرد ويعتبر الاختلاف في كمية الإحباط دالة لثلاثة عوامل هي:

- شدة الرغبة في الاستجابة المحبطة .

- مدى التدخل أو إعاقة الاستجابة المحبطة.

- عدد المرات التي أحبطت فيها الاستجابة.

2- تزداد شدة الرغبة في العمل العدائي ضد ما يدركه الفرد على أنه مصدرا لإحباطه ، ويقل ميل الفرد للأعمال العدائية حيال ما يدركه الفرد على أنه مصدر إحباطه.

3- يعتبر كف السلوك العدائي في المواقف الإحباطية بمثابة إحباط آخر يؤدي إلى ازدياد ميل الفرد للسلوك العدائي ضد مصدر الإحباط الأساسي ، وكذلك ضد عوامل الكف التي تحول دونه والسلوك العدائي . على الرغم من أن الموقف المحبط ينطوي على عقاب للذات إلا أن العدوان الموجه ضد الذات لا يظهر إلا إذا تغلب على ما يكف توجيهه وظهوره ضد الذات ، ولا يحدث هذا إلا إذا واجهت أساليب السلوك العدائية الأخرى الموجهة ضد مصدر الإحباط الأصلي عوامل كف قوية .(العقاد، 2000، ص 114)

هذه النظرية ركزت على العلاقة السببية إحباط - عدوان فهي ترى الإحباط كمثير يتمثل في عدم قدرة الفرد على إشباع حاجاته والعنف كاستجابة للغضب الناتج عن الإحباط .

1. 5 البعد النفسي الاجتماعي في تفسير العنف:

لا تعتمد هذه المقاربة على نمط معين لمعالجة العنف و تفسيره ، ولكن هناك عدة اتجاهات تركز كل واحدة منها على عوامل تبدو في نظرها مسئولة عن العنف ، وهناك ثلاثة اتجاهات تبدو لنا أقرب إلى العوامل التي تساعد على ظهور العنف ، خاصة وأنها تأخذ بعين الاعتبار التنشئة الاجتماعية وقوة تأثير عنصر التعلم في عملية التوافق الاجتماعي والإمتثالية وأخيرا العملية الاجتماعية المعرفية ، علما أن النظريات النفسية الاجتماعية تشير كلها إلى الوسط ، الظروف ، المواقف ، والسيرورات العلائقية ، كمنطلق لتفسير السلوكيات العدوانية أو على أنها عوامل تساعد على ظهور السلوك العدواني .

ومنذ ظهور علم النفس الاجتماعي يذهب **Gabriel tarde** في تفسير الإجرام إلى كون السلوك يخضع للعادات والتقاليد الخاصة بكل وسط . وباعتبار العلاقات الاجتماعية علاقات مبنية أساساً على التقليد، ذهب **Gabriel tarde** إلى دراسة سلوك المجرمين على ضوء التشابه القائم على التقليد خاصة فيما يميزهم من خصائص مشتركة من نمط المجتمع والمصطلحات المستعملة فيما بينهم .

حسب أصحاب هذا الاتجاه السلوك العنيف يرتكز على فكرة التقليد، حيث يلجأ الصغير إلى تقليد الكبير و من هنا يكون العنف عادة متعلمة ، كلما زاد الفرد في ممارسة العنف دعمت هذه العادة والتقليد في الوسط الذي يعيش فيه ، كالأُسرة ، المدرسة ... أو تقليده لنماذج تبث له عن طريق وسائل الاتصال الخاصة ، وعادة العنف هذه تتكون في الفرد منذ وقت مبكر من خلال العلاقات الشخصية ، فالفرد المجرم لم يولد كذلك وإنما الظروف الاجتماعية المحيطة به هي التي جعلته عنصراً مجرمًا عن طريق عدوى الإجرام.

ويرتكز **Gabriel tarde** على ثلاث عمليات كبرى هي : التكرار، التعارض والتوافق، كما يؤكد انتقال النماذج السلوكية من الأعلى إلى الأدنى عند التقليد أي من الكبير إلى الطفل الصغير ، والمحكوم يقلد الحاكم . وهكذا اهتمت الدراسات النفسية الاجتماعية بالإطار الشامل الذي يؤدي إلى السلوك العنيف عند الفرد أو الجماعة .

(Gustave,2003, p 2)

1.6 العجز المكتسب وعلاقته بالعنف:

عند تعرض الفرد لأحداث ضاغطة و إدراكه عدم القدر أو عدم الكفاية على المواجهة يؤدي ذلك إلى الاحساس بالعجز وفقدان الأمل وانخفاض تقدير الذات والشعور بنقص الكفاية والاكتئاب والحزن . وفي النهاية يكون إدراك الفشل والعجز الذي يمتد لتوقع الفشل من خبرات الماضي الفاشلة إلى الحاضر والمستقبل حيث اليأس فلا أمل في المستقبل ولا جدوى من المحاولة طالما محكوما عليها بالفشل .

كما يشير العلماء أن القدرة على التحكم أو عدم التحكم تلعب دوراً هاماً في العنف داخل الأسرة فالزوج الذي يعتدي على زوجته أو يسيء إليها قد لا تكون لديه القدرة على التحكم

الذاتي والزوجة التي يتم العدوان عليها تشعر بالعجز وعدم القدرة على التحكم في ذاتها أو في ظروف حياتها ، والقدرة على التحكم ترتبط بشخصية الفرد و لظروفه البيئية ، فاعتقاد الفرد في عدم قدرته على تغيير ظروف حياته شديدة الفقر تجعله يشعر بالعجز ويترتب على ضرب المرأة و شعورها بالعجز عن إيقاف الزوج عن الإساءة إليها ما يطلق عليه : "زملة المرأة المضروبة " وهي زملة تتضمن أعراض الاكتئاب وانخفاض الشعور بالقيمة ومع تكرار الإساءة لها يكون الشعور بالعجز والاكتئاب وبأنها لا تستطيع السيطرة على أمور حياتها أو التنبؤ بما يحدث لها ولا تستطيع إيقاف إساءة زوجها لها .

ويشير أورمي **Orme 1994** إلى أن بعض النساء قد يتعرضن لخبرات إساءة قاسية في مرحلة الطفولة مما يجعلها تعاني من الشعور بعدم الأمن النفسي وعدم القيمة وكذلك الشعور بالعجز لعدم قدرتها على إيقاف الإساءة إليها. وقد تتكرر الإساءة بعد ذلك في مراحل مختلفة أو في أثناء الزواج .

كما أن بعض النساء نتيجة لشعورها بالإحباط من إساءة زوجها لها أو من الظروف المحبطة التي تعيشها تكبت عدوانها أو توجه عدوانها نحو ذاتها ، وبالتالي تلوم نفسها وتصاب بالاكتئاب وتشعر بالعجز .

والمرأة التي تشعر بالعجز قد تكون بعض سلوكياتها اندفاعية عندما يتزايد عليها الشعور بتهديد ذاتها أو حياتها أو تهديد أحد أطفالها وقد تلجأ إلى العدوان على من يعتدي عليها بل وأحيانا قتله .

7.1 النظرية السلوكية:

يختلف منظور سكينر **skinner** للشخصية و للإنسان عن معظم علماء الشخصية ذلك لأنه يرفض رفضا قاطعا التصور التقليدي لمتغيرات داخلية تسبب سلوك الإنسان .

فسلوك الإنسان عند سكينر يتحدد وفقا لتاريخه التدعيمي بمعنى أن سلوك الفرد في الوقت الراهن ما هو إلا محصلة لكيفية التدعيم السابق للسلوك المماثل في الماضي. أي أن الإنسان يسلك على هذا النحو أو ذاك وفقا لكيفية تدعيم السلوك في الماضي، وتنشأ الفروق

الفردية بين الأفراد نتيجة لتنوع تاريخ التدعيم الخاص بكل فرد على حده، وليس لأن الإنسان يسلك وفقا لإرادته أو محض اختياره.

ويرى السلوكيون أن الدور الجنسي مكتسب فالولد يتعلم أن يكون ولدا والبنات تتعلم أن تكون بناتا ويعتقد أصحاب النظرية السلوكية وعلى رأسهم سكينر أن الطفل في سنواته الباكرة يكتسب الأنماط السلوكية الخاصة بالدور الجنسي وذلك من خلال التدعيم والإثابة للاستجابات المتناسبة مع النمط الجنسي للطفل أو الطفلة . ومعاقبة الاستجابات غير المرغوبة، وتميل الاستجابات التي تم تدعيمها إلى أن تقوى و تتكرر وتعمم على المواقف المشابهة، أما الاستجابات التي يعاقب عليها الطفل فإنها تختفي أو تضعف كما يقل حدوثها وعلى سبيل المثال فإن إثابة الطفل على السلوك العدواني، وعقاب الطفلة على نفس السلوك يجعل الذكر أكثر عدوانية من الأنثى، وبشكل مختصر فإننا نستطيع أن نعرف نشأة وطبيعة الدور الجنسي وذلك بدراسة التاريخ التدعيمي للفرد. (حسن، 2003، ص 43)

حسب النظرية السلوكية العنف لا يورث ، فهو سلوك مكتسب يتعلمه الفرد أو يعايشه خلال حياته وبخاصة في مرحلة الطفولة ، فإن التعرض لخبرة العنف في المراحل الأولى من حياته فهو في الغالب سيمارسه لاحقا مع غيره من الناس ، وحتى مع عناصر الطبيعة نباتا كان أو حيوانا .

2. العنف في ضوء النظريات الاجتماعية:

لقد تعددت الآراء التي فسرت العنف من الناحية الاجتماعية، ولكنها أجمعت على أن العوامل الاجتماعية تلعب دورا مهما في تكوين الشخصية الإنسانية، وما ينبثق عنها من سلوك اجتماعي، وأن الحياة الاجتماعية هي الإطار والمدرسة التي يصقل الإنسان شخصيته فيها.

2.1 المرجعيات الانثروبولوجية للسلوك العنيف:

ترى الدراسات الأنثروبولوجية أن العنف ظاهرة قديمة كانت لها جذورها منذ العصر الحجري كما ذكر ذلك Enry De Lumby في كتابه **L'homme premier 1998** و هذا من خلال الدراسات التشريحية التي أجريت على الهياكل العظمية للإنسان البدائي ، حيث أثبتت هذه الدراسات وجود آثار الرماح ، والرؤوس الحجرية الحادة المخترقة للعظام وحتى العمر

الفردى لهذه الهياكل الذي يعبر عن استعمال الرجل البدائي لأسلحة مثل المنكش وهو حجر حاد في مقدمته.

ويجمع المحللون الأنثروبولوجيون على أن السمة التي كانت تتميز بها المجتمعات قديما هي ما يسمونه بالسلوك البدائي للإنسان المتوحش (فرحاتي، 2003، ص 147) أي سمة الوحشية الطبيعية التي تناولها لومبروزو في نظريته نحو العنف وهذه السمة كانت بداية من قتل أحد أبناء آدم لأخيه " قتل هايبيل لأخيه قابيل" حفاظا على البقاء ورغبة في السلطة وفرض القوة ، وهذه النزعة البدائية والأصيلة في الإنسان إنما لازمتها طوال انجازاته التاريخية والحضارية ، وأثبتت دوما سعيه لتحقيق أهدافه مهما كلفه الأمر ، وطموحه للإرتقاء والمجد ونشدهانه لأفضل الحياة، وبكل الطرق سواء بفرض ذاته على الغير واستعمال القوة والقهر والاستعباد، كما نلمح ذلك في تاريخ الفراعنة في الحضارة المصرية، والاستبداد لأخيه الإنسان مرورا بكل مراحل تطور المجتمعات من طور الوحشية البدائية إلى طور القبيلة ، ثم الملوكية والإلوهية . (فرحاتي، 2003، ص 151)

فرغم المساهمة المبكرة للحضارات الشرقية القديمة البابلية والآشورية والفارسية والفينيقية والهندية والصينية في تقدم البشرية نحو التمدن والتحضر، إلا أن لها وجها آخر للعنف مارسته وبوحشية تجاوزت صورته المظاهر الطبيعية العادية ، كإيذاء البدن إلى المس بالكرامة والحرية ، حتى سقطت علاقة الإنسان بأخيه الإنسان في النموذج الفرعوني إلى حدوده الدنيئة.

كما أن الديانات والمعتقدات تعرضت لكل أنواع القمع، ومنها المسيحية في بدايتها حيث تعرض المسيحيون لأشد أنواع التعذيب على يد الوثنيين الرومان، وتعرض الإسلام بدرجة أكبر إلى كل أنواع العنف والحصار والقمع، منذ بداية نشر الإسلام إلى وقتنا الحالي.

وحسب الباحث الذي يرى بأن المسيحية هي الديانة الوحيدة التي تفرض وتدين كل أنواع العنف تدعوا إلى السلم، رغم ما تعرضت من حصار واضطهاد.

وفي دراسة للباحث الأنثروبولوجي "René Girard" عام 1961 « Mensonges Romantiques et Vérité Romanesque »

« أو في انجازه لعام 1978 **Les choses cachées depuis la fondations du monde** ، درس النصوص القديمة و الطقوس الإغريقية والديانات كالتوراة وتحدث مطولا عن مفهوم "كبش الفداء " الوارد في قصة ابراهيم الخليل .

ويرى جيرار أن كبش الفداء الذي كان يرمز إلى التضحية حينما حاول ابراهيم ذبح ابنه اسماعيل فحل محله الكبش الذي نزل من السماء ، إنما ذلك تعبير عن حالة الخوف والصراع ما بين الأجيال ، أي بين جيل الآباء والأبناء، وخوف الأب من جحود خليفته دفعه إلى محاولة ذبحه ، وهذا أقصى أنواع العنف . ويضيف أن التاريخ حافل بمثل هذه القصص التي تعبر عن هذه الصراعات، كقصة "فيليب المقدوني " و "يفان الرهيب " وغيرهم من الملوك الذين عدموا ورتتهم. إن هذه القصص أو غيرها إنما تشير إلى حالة الخوف والصراع الذي لازم تواجد الإنسان وإن تعددت مظاهره ، ويستنتج "جيرار" أن التطور التاريخي البشري حول ذلك الكبش إلى إنسان وأصبح هو الضحية، ويضيف بأن معظم الطقوس والعادات وحتى الديانات التي يعتبرها الإنسان محكا يحكم من خلالها على أفعاله بالخطأ أو الصواب، إنما منشؤه مأساوي عنيف، لأنها قامت في الأساس على بذرة من العنف، كالقتل والاعتصاب والنهب والاستعباد، وحتى أنها اتخذت مظاهر مخزية ومعيبة، شأنها شأن الكثير من القصص التي تحولت مع مرور الزمن إلى عادات وطقوس الواجب اتباعها ، ويضيف دائما أننا ننسى أو نتناسى منشأها الدموي ونتعامل معها كأحكام الواجب الامتثال لها ، لذلك فهو يرى بأن العنف من المعطيات الضرورية لتواجد الإنسان وهو قائم على الفطرة والغريزة .

والدراسات الأنثروبولوجية تعتبر العنف ظاهرة ثقافية وإنسانية تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى ، وعليه فإنه عند تحديد مفهوم العنف لا بد من العودة إلى مثل هذه المرجعيات والمعايير التي تسمح لنا بالحكم على العنف تلك الأفعال أو الوضعيات المتغيرة تاريخيا وثقافيا حتى وإن كانت بعض حالات العنف هي محل إجماع لا نقاش فيه ، كالقتل والضرب والخنق ...

فان حالات أخرى هي محل نقاش كالعنف العقابي وأحكام الإعدام والعنف التأديبي (ضرب الزوج لزوجته في حالات معينة) وبعض العادات كختان البنات في شمال افريقيا خاصة في مصر، وغيرها من الأفعال والممارسات التي تعتبر أحيانا مقبولة ولا نرى فيها

العنف بالنظر إلى نسق القيم والمعايير المتأصلة تاريخيا وثقافيا في هذا المجتمع أو ذلك. (بلعادي، 2000 ، ص 18)

كما أن هناك مجتمعات تثنى السلم، وأخرى تثنى العنف والحرب كما بينت ذلك الباحثة الأنثروبولوجية (Margaret Mead ,1963)

في كتابها **Mœurs et sexualité en Océanie** عند دراسة خصائص كل من الأرياش **Les Arapesh** والمندقمور **Les Mundugumors** ، أن الأوائل لا يحاربون ولا ينظمون غزوات النهب والإستيلاء ، ولا يعتقدون أن المروءة والفحولة تكمن في القتل ، بل تكمن في الحكمة والتعقل والتعاون بدل الحسد والغيرة ، ومثلهم الأعلى هو الرجل الحكيم والحساس، وعكسهم توجد قبائل "المندقمور" " **Les Mundugumors** " ، فهم متوحشون ويعيشون بعدوانية جنسية ويتميزون بالغيرة والحسد وسرعة التأثر والأخذ بالثأر ، ومثلهم الأعلى هو الرجل العنيف والعدواني .

حسب المقاربة الأنثروبولوجية العنف سلوك قديم يمد بجذوره إلى العصر الحجري الذي كان يأخذ شكلا من الهمجية والاعتداءات واستعمال وسائل مختلفة مثل الرماح وغيرها من الوسائل التي كانت تستعمل أيضا لإصطياد الفريسة من الحيوانات .

2.2 نظرية التبادل و الضبط الاجتماعي:

يعتبر أصحاب هذا الإتجاه من أكثر المفكرين الذين درسوا العنف ، حيث قام عدد من علماء الإجتماع بدراسة ظاهرة العنف بمعمل أبحاث العنف الأسري في جامعة "نيو هامشاير" **new hampshire** بهدف تفسير هذه الظاهرة ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى استخدام أفراد الأسرة للعنف اتجاه بعضهم ، وقد خلصت الدراسة إلى تفسير بسيط مفاده أن "أفراد الأسرة يضربون بعضهم البعض ويمارسون العنف لأنهم يستطيعون فعل ذلك" . بمعنى أن الجو الأسري وطبيعة العلاقات بين الأفراد ودرجة الضبط الاجتماعي التي تمارسه الأسرة على أفرادها، كلها عوامل تساهم في حدوث العنف، كما حاول هؤلاء الباحثين معرفة مدى تأثير رضا الزوجين ، واستقرار الحياة الأسرية ، ونتائج العنف ، وطبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة في ارتكاب العنف وخلصوا إلى أن طريقة معالجة الخلافات تتأثر بنوعية العلاقات بين الناس

، فالخلافات بين أفراد الأسرة الواحدة يصعب تجنبها ، وأكثر كلفة على الأسرة نفسياً واجتماعياً في حال تجاهلها ، بعكس الخلافات التي تنشأ بين الأصدقاء والزملاء وغيرهم، وفي حال عدم توفر المهارات اللازمة لحل الخلافات الأسرية فإن مشاعر الغضب يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب العنف ، خاصة إذا أدرك الشخص أن استخدامه للعنف لا يترتب عليه أي عقوبات أو أن العقوبات التي تنتج عن ممارسة العنف تكون أقل اشباعاً من تنفيس مشاعر الغضب .

ومن هنا فإنّ عملية الضبط الاجتماعي تقلل من احتمالية وقوع العنف ويؤكد أصحاب نظرية التبادل والضببط الاجتماعي على أن التدخل للتعامل مع حالات العنف يمكن أن تتم على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي وذلك من خلال تعليم أفراد الأسرة أسلوب حل الخلافات دون اللجوء إلى استخدام القوة والعنف ، وتوفير المساندة الأسرية والمجتمعية وتخفيف الضغوط الأسرية ، وضمان حصول المرأة على الدعم والمساندة والخدمات والموارد التي تعينها على ترك زوجها الذي يمارس العنف معها ، كما يرون أن علاج مشكلة العنف ينبغي أن تركز على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي :

- 1- خفض حجم المكافأة التي يحصل عليها الشخص نتيجة ممارسته للعنف.
- 2-زيادة حجم تكاليف (العقوبة) نتيجة ممارسة العنف .
- 3-تعزيز عمليات الضبط الاجتماعي.

ويتبنى عدد من الباحثين شعار "العنف يولد عنفا" حيث تحدد دورة العنف العملية التي يتم من خلالها تناقل العنف من جيل إلى الجيل التالي ، فالطفل الذي يتعرض لأفعال العنف في سنوات حياته الأولى سوف يميل في شبابه إلى التورط في ارتكاب أفعال عنيفة ، بل أن تضرر الأطفال من العنف يبدأ مبكراً عندما يكونوا أجنة في بطون أمهاتهم فقد يصابون بأذى عندما يضرب آبائهم أمهاتهم ، وأن الأم التي تتعرض للضرب من الأب تتخفف قدرتها على رعاية أطفالها ويزيد احتمال ضربها لأطفالها ، وأن الأطفال الذين يشاهدون آبائهم يضربون أمهاتهم من المحتمل أن يضربوا زوجاتهم في المستقبل .

هناك شواهد كثيرة دالة على انتقال العنف من جيل إلى جيل آخر، حيث أكدت العديد من الدراسات على اعتبار المنزل بمثابة ساحة تدريب لإنتاج نماذج من التفاعلات العنيفة، فكل من الضحايا والمشاهدين للعنف بين أفراد الأسرة قد يتوحدون مع المعتدي، حيث يلاحظون أن المعتدين يعيشون في علاقة حب ويحققون أهدافهم باستخدام العنف، الأمر الذي جعل المشاهدين يؤمنون بأن العنف هو السلوك النموذجي في التعامل كما أن معظم الآباء والأمهات يستخدمون في تربية أطفالهم نفس الإستراتيجيات التي استخدمها معهم آبائهم وأمهاتهم ، فالناس بشكل عام يسلكون ويتصرفون بأساليب سبق أن تعلموها في أسرهم ، ومن هنا فإن هذه النماذج تنتقل من جيل إلى آخر ، كما يمكن أن يمتد العنف الأسري إلى المجتمع المحلي. (عوض،2004، ص 99)

2.3 المدرسة التفاعلية الرمزية و الشخصية العنيفة:

ظهر هذا الاتجاه و تبلورت مسلماته في الفترة ما بين 1890-1910 في كتابات شالز كولي C cooly وجون ديوي JDewy ، وقد تطور هذا الاتجاه في ميداني علم النفس وعلم الاجتماع وزاد استخدامه في مجال الأسرة كما تبين من أعمال هيل والدوز وستورت.

ويركز اتجاه التفاعلية على دراسة الأسرة من خلال عمليات التفاعل التي تتكون من أداء الدور ، وعلاقات المكانة ومشكلات الاتصال ومتخذي القرار ، وعمليات التنشئة وتقليد الدور والجماعة المرجعية ، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية والعلاقات الثلاثية وبناء القوة في الأسرة. (حلمي، 1999 ، ص 28)

ولأن هذا الاتجاه يركز على العمليات الداخلية للأسرة فوحدة الدراسة فيه هي : العلاقات الدينامية بين الزوج والزوجة والأبناء ، وفقا لمصطلحات الحاجات وأنماط السلوك وعمليات التكيف ، لذلك فإن وحدة الدراسة هي العلاقات الثنائية أو العلاقات الثلاثية . وبما أن هذا الاتجاه يدرس الأسرة باعتبارها وحدة من الشخصيات المتفاعلة، لذلك فهو يركز عند دراسته للعنف الأسري على العلاقات السلبية ومظاهر العنف بين الزوج والزوجة والأبناء، ومظاهر العنف بين الزوج والزوجة والأبناء ، ومظاهر الاتصال الرمزي السلبي بين أفراد الأسرة الواحدة ، كما تهتم بتأثير مشاهدة الأبناء للعنف في أسرة التوجيه على ممارستهم للعنف في الأسرة التناسلية عند البلوغ .

حيث لاحظ التفاعليون أن عملية تعلم العنف ترتبط بشدة بمرحلة التنشئة الاجتماعية لدور الرجل والذي يتضمن تعليم الصبية الخشونة والصلابة وأن يعتمدوا على أنفسهم .

كما يرى التفاعليون أن تخفيف حدة العنف يكون أيضا عن طريق التعليم حيث يتعلم الأفراد العنيفين ألا يكونوا عنيفين في تصرفاتهم، لكن إحداث هذا التغيير لا يتم فجأة، ولكن هناك برامج للعلاج من أجل تعديل السلوك لمن يرغب في ذلك .

كما يرى أيضا أصحاب النظرية أنه لحل هذه المشكلة لا بد من إحداث تغيرات ثقافية واسعة المدى لتعليم الناس ضبط أنفسهم والتصرف بدون عنف.

2. 4 التكوين البيولوجي و انعكاساته على السلوك العنيف:

تقوم هذه النظرية على فرضية مؤداها أن هناك غريزة عامة للاقتتال لدى الإنسان ، ومن ثم فإن جانبا كبيرا من العنف البشري يرتد إلى أصول غريزية ، وقد أوضح ذلك كونراد لورنز **Lorenz** بقوله " أن العدوان له أصول بيولوجية غريزية ، وبنى افتراضية" على أساس ملاحظة أنواع عديدة من الحيوانات ، وقد قدم نظريته في كتاب صدر باللغة الألمانية سنة 1966 بعنوان "ذلك الذي يدعى شرا " .

ولا يعتبر لورنز العنف شرا إذا قدرنا وظيفته للبقاء في عالم الحيوان ، فهو يضمن البقاء للأصلح، كما أنه يسهم في توزيع أفراد النوع على المساحات المتاحة في البيئة .

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الشخص العنيف لديه استعدادات وراثية وتركيبية نفسية مميزة ، جعلته يتجه اتجاها يتصف بوراثة جهاز عصبي سريع الاستثارة ، وأن الجهاز الطرفي والهيبتلاموس مسئولان عن العدوان ، ولا يوجد إنسان عنيف بطبيعته المكتسبة ، بل أن العنف هو نتيجة لتفاعل عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية .

حسب هذه النظرية العمليات العقلية و الانفعالية لدى الفرد هي عمليات عصبية ترتبط بتنبهات كهربائية لمناطق محدودة في الدماغ، كالخوف والغضب والألم. ويرتكب الفرد العنف نتيجة اضطرابات تحدث في الدورة الدموية وتفاعلات كيميائية وبيولوجية. وترى هذه النظرية أن العنف يصاحبه تغير في دقات القلب وتبدل في التنفس والدورة الدموية وافرارات في الغدد.

وإن لم يتم إفراغ العنف إلى خارج الجسم بالأعمال المحسوسة فإنه يفرغ داخل الأعضاء مسببا الاضطرابات الحادة والمزمنة .

بالإضافة إلى ما سبق ذكر جاكوب وزملائه أن الرجال الذين لديهم كروموزوم Y زائدا بدلا من XY لديهم نزعات للعنف، وكثير منهم أودع في السجون وهذا النوع من الخلل في الكروموزومات يمثل نسبة قليلة لا تتجاوز (1000/1) مولود ويكون لهؤلاء نزعة وميل إلى العنف الذي يمكن أن يكون وراثي المنشأ. (معوض، 1999، ص 370)

2. 5 السلوك العنيف نتاج العدوى الجماعية:

الفلسفة الأساسية لهذه النظرية تقوم على فكرة "العدوى الجماعية" ، حيث يفقد الأفراد التفكير المنطقي في اطار الجماعة ، وافترض فستنجر و زملائه **Festinger et al 1983** وجود حالة سيكولوجية أسموها اللا انفراد، تؤدي إلى زيادة السلوك الاندفاعي الممنوع اجتماعيا ، بما في ذلك العنف ، وقد يستتثار اللا انفراد بفعل ظروف معينة منها : المجهولة (احساس الفرد أن أحدا لا يعرفه) ، والاستثارة ، الصوت المرتفع ، العقاقير .

لكن هذه النظرية ترتبط فقط بنوع محدود من العنف، الذي يرتبط أصلا بالجمهرة، هذا فضلا على أن العوامل (المجهودية والاستثارة، الصوت المرتفع، العقاقير) لا يمكن أن يكون تأثيرها على العنف بدرجة متساوية لكنها في الغالب تزيد من احتمالية وقوع العنف.

وهناك العديد من الدراسات وصفت العنف التلقائي بأنه نتاج ما يسمى " بالحرمان النسبي" ، والمدخل الأساسي لهذه النظرية مأخوذ من كتابات "تشارلمور جونسون" الذي يتحدث عن العنف المدني بأنه هادف يسهم في انحسار نظام اجتماعي هو موضع ازدراء.

ويدخل "تالكوت بارسونز" العنف السياسي في اطار نظرية التفاعل الاجتماعي . بينما "دولارد" يراه تعويض عن تحقيق الأهداف و الأمانى أو التوقعات .

وقد أثار "ستاوفر" وزملائه عام 1949 قضية الحرمان النسبي بقولهم: " عن أهم محددات الرضا أو التدمير ليست المستوى المطلق أو الموضوعي للإنجاز أو للحرمان، بل أنه على مستوى الإنجاز أو الحرمان بالنسبة للمستوى الذي يحدده الأفراد لتقييم الحرمان".

ويشير "وتكيزر" وزملائه 1968 إلى أن أحداث العنف عند زواج الولايات المتحدة الأمريكية يمارسها الزوج لتنامي شعورهم بأنهم يستحقون عملا أفضلًا، وأن ما تحول دون وصولهم لهذا العمل ليس نقصا في التدريب أو القدرات أو الطموح. (الجوهري وآخرون، 1995، ص80)

2. 6 المقاربة الاقتصادية لتفسير العنف:

لقد ربط رجال الاقتصاد العنف بالجانب الاقتصادي ، وانطلقوا من فرضية مفادها " أن العنف في تناسب مع الفقر " وقد استنتجوا هذا من خلال دراسات الحالة التي أجروها على المجرمين ، والتي بينت أن الأفراد الذي مستوى دخلهم ومعاشهم ضعيف هم أكثر فئة تميل إلى العنف ، فشعور الفرد بالحاجة والرغبة في تحقيقها ينعكس سلبا على سلوكه ليحصل على تلك الحاجة وبأية طريقة كانت ، كما يقول لمبروزو " الغاية تبرر الوسيلة " .

وقد يؤدي كل من الفقر والبطالة الى اتخاذ الإنسان لسلوك لا اجتماعي ويجعل من العنف مكسبا ماديا يعتمد عليه لكسب قوته، فالمجرم المنحرف يتخذ من العنف حرفة ومهنة يحترفها، ومن النشاط الاجرامي عملا اعتياديا من أعمال العيش، ولهذا فإن دافعه الأول لارتكاب الجريمة هو الحصول على كسب مادي.

وأن من أبرز الدراسات العلمية التي تناولت هذا الموضوع أو ما يسمى بالإجرام المحترف هي التي قام بها سندرلاند والذي أوضح فيها كيفية تطور الإجرام المحترف من مراحل انتقال المجرم من عالم الهواة إلى عالم الاحتراف .

كما توجد فرضيات "العلاقة المترابطة" أي الارتباط بين التغيير، العصرنة والعنف، فالمجتمعات الخاضعة لتغيير سريع بسبب العصرنة، كلها تدور في تلك التصورات الماركسية وخاصة Engels الذي ربط العنف بالتغيرات الاقتصادية ومواجهات نضال الشعوب، وحتى الطبقات على أفق التطور الصناعي. (الدوري ، ص 104، ص 22)

إن البيئة الاقتصادية للمجتمع تعمل على تشكيل الشخصية الاجتماعية لأعضائه، بحيث تجعلهم يرغبون في فعل ما يجب عليهم أن يفعلوا، وفي الوقت نفسه تؤثر الشخصية الاجتماعية في البناء الاجتماعي، الاقتصادي، حيث يمكن أن تكون قوة لاحمة تساعد على

مزيد من استقرار البنية الاجتماعية أو تتحول في ظروف خاصة لتصير قوة تفجير تعمل على تحطيم البنية الاجتماعية . (عبد المختار ، 1999، ص 90)

من خلال هذه النظرية نرى أن العامل الاقتصادي له دور كبير في انتشار وظهور العنف، فالفقر والبطالة والرغبة في تحقيق الأحلام وحتى أبسط الحاجات الضرورية كالغذاء، الحاجة الى الأدوية ، توفير الملابس، متطلبات التعليم والدراسة ، وكل هذا يدفع الشخص المحتاج الى استعمال العنف للحصول ولو على بعض هذه المتطلبات، زيادة على ذلك ما يصاحب الفقر من صراعات وضغوطات نفسية التي تؤثر على الفرد، هذه العوامل وغيرها تلعب دورا في ارساء قواعد العنف والجريمة في المجتمع ، مما يسبب اضطرابات وصراعات بين أفراد المجتمع وبين السلطة الحاكمة أيضا .

2.7 السلوك العنيف من منظور وظيفي:

يقدم المنظور الوظيفي تصوره للعنف انطلاقا من دوره في النسق الاجتماعي، والوظائف الاجتماعية التي يقدمها لهذا النسق. هذه الوظائف تتمثل أساسا حسب كوزر L.Coser، أحد ممثلي هذا الاتجاه أو ما يسمى بالداروينية الاجتماعية ، فيمايلي ؛ وظيفية التكامل بالنسبة للجماعة ؛ تشكيل قيم جديدة ؛ حل التوترات و خلق توازنات جديدة ؛ خلق متنفس أو صمام أمان للجماعة. العنف يمكن أن يؤدي دور الانذار بالخطر، وهو وسيلة لحل المشاكل والصراعات بنجاح ، ووسيلة لجعل مطالب الجماعات الهامشية تؤخذ بعين الاعتبار ، وبالتالي الوصول الى نجاحات ذات دلالة . (Michaud, 1992, pp100-101)

حسب كوزر الصراعات داخل جماعة معينة يمكن أن تكون نافعة في تأسيس أو إعادة تأسيس الوحدة والتلاحم ، في حالة ما إذا كانا مهديين بمشاعر الحقد والخصومة بين الأفراد، لكن امتيازات من هذا النوع لصالح بنية اجتماعية مالا تتأتى من أي نوع من أنواع الصراع ، أو لأي جماعة اجتماعية ، إنما ذلك يتوقف على نمط المسألة التي تشكل مادة الصراع ، ثم على نمط البناء الاجتماعي . (Klineberg, Lévy, 1972, p412)

الصراعات الاجتماعية الداخلية، التي تعني قيم و مصالح لا تتناقض مع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية ، لها تأثير ايجابي على البنية الاجتماعية،

مثل هذه الصراعات تجعل من الممكن تصحيح وتعديل المعايير وموازين القوى ، فهي تقوم بإحياء المعايير الموجودة ، أو خلق أخرى جديدة ، وتكييف المعايير مع الظروف الجديدة داخل الجماعة طبقا للاحتياجات التي يشعر بها الأفراد والجماعات الفرعية التي تشكل أطراف الصراع ، أما الصراعات الداخلية أين الأطراف المتصارعة لا تتقاسم القيم الأساسية التي تقوم عليها شرعية النظام الاجتماعي فتهدد بتحطيم وتفجير البنية الاجتماعية .

إن فرص الصراع توجد في كل أشكال البناء الاجتماعي، لأن الأفراد و الجماعات الفرعية مستعدة دائما للشكوى والتذمر من نقص الموارد والحظوة، والنفوذ.

ويؤكد بورجس **E.W.Burgess** على وظائف التجديد في الصراعات والحروب ، ويعتبر أن الجماعات الاجتماعية في تطورها تبدي تكاملا واستقرارا متزايدين يمنحانها ضمانا لأداء وظائفها ، لكن بالمقابل تبدي أيضا قدرة أقل على التطابق مع المحيط ، في هذه الحالة فإن الصراعات والحروب هي بمثابة الموت بالنسبة للجسم المسن الذي صار غير قادر على التأقلم مع المحيط بمعطياته الجديدة .

ويرى مرتون **R.Merton** أن العنف أحد أنماط التكيف ، أو أحد المواقف التي يمكن للفرد أن يتبناها ، وهو اختيار من بين خمسة اختيارات ممكنة ، حيث كل مجتمع يحدد أهدافا وغايات شرعية ، وفي نفس الوقت يحدد ويراقب الوسائل الشرعية التي تمكن الفرد من الوصول الى الغايات . ويمكن للبنية الاجتماعية أن تعطي قيمة لبعض هذه الغايات دون أن تعبر اهتماما بالوسائل التي تتيح الوسائل نفسها إلى غايات نظرا للأهمية التي تكتسبها في تحقيق الأهداف المحددة ، في وضعية كهذه فإن الأفراد يمكنهم أن يتبنوا مواقف مختلفة، حسب قبولهم أو رفضهم للغايات والوسائل، كالتالي:

الامتثال **conformisme**، أي قبول الغايات والوسائل معا، التجديد **innovation**، قبول الغايات وتجديد الوسائل، وهو ما يعتبر موقفا منحرفا بالنسبة لمعايير المجتمع، لاستعماله وسائل مرفوضة من طرف هذا الأخير، موقف هروب **évasion** بترك الغايات والوسائل والتخلي عنا معا والعيش خارج المعايير، التمرد **rébellion** وهو البحث عن إنتاج بنية اجتماعية، سياسية، أين يكون التلاؤم والتطابق غايات-وسائل أكثر ضمانا، برفض القيم

الرئيسية سواء فيما يخص الغايات أو الوسائل، والابقاء على بعضها مع إدخال أخرى جديدة، الموقف الأخير ما يسميه بالطقوسية **ritualisme** وهو رفض الأهداف مع الإبقاء على الوسائل.

ويمكن للأفراد الانتقال من نمط تكيف لآخر في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي، ذلك أن هذه المواقف ترجع إلى سلوك الفرد بدلالة الدور الذي يؤديه في وضعية معينة، وليس إلى شخصيته، إنها أنماط من ردود فعل الأفراد ، وليس نماذج شخصية .

ويرى بارسونز **T.Parsons** أنه لا يوجد نسق اجتماعي متكامل تماما ، لأسباب عديدة ومتنوعة يوجد دائما فوارق بين توقعات الأدوار ، والكيفية التي تؤدي بها فعليا هذه الأدوار من طرف الأفراد ، نتيجة هذا التكامل الغير تام هو عدم الثبات الذي يسمح بالتغيير.

ويعتبر بارسونز أن القوة والعنف طريقة وأسلوب للتفاعل الاجتماعي الذي يهدف الى الردع، أو العقوبة، أو التعبير عن السيطرة والهيمنة، والقدرة على التصرف. انها الأداة النهائية للقهر والارغام، انها الوسيلة النهائية للسلطة.

وعليه تقدم النظرية الوظيفية شرحا لوضعية موجودة، بتقديم تصور لهذه الوضعية من حيث الدور والوظيفة التي يؤديها العنف فيها ، دون تقديم تفسيرات للأسباب التي تؤدي إلى نشوءه، فهو يبرر بالوظيفة التي يؤديها. فمثلا كوزر يتكلم عن موقف الأفراد والجماعات الفرعية التي يعتبرها دائما مستعدة للشكوى والتذمر من نقص الموارد والنفوذ، ويشير أيضا إلى مفهوم الاحباط في تطرقه لأنواع الصراعات الواقعية واللا واقعية، حيث يعتبر الأولى نتيجة للاحباطات، متعلقة بتقديرات معينة للنجاح من طرف المشاركين في الصراع، ويكون هذا الصراع موجها نحو مصدر الإحباط ، وحسب هذه النظرية العنف تابع للصراع أو مصاحب له.

2. 8 نظرية الثقافات الفرعية :

مفهوم الثقافة الفرعية في علم الاجتماع يرجع إلى كل من **Gordon et Muclung lee** في تطبيقهما للمصطلح للإشارة إلى جزء فرعي من الثقافة بهدف تأكيد أثر التنشئة الاجتماعية داخل الأقسام الفرعية للمجتمع التعددي، وقد اعتمد الباحثان على فكرة الثقافة كسلوك مكتسب،

كما اعتبر Firth الثقافة على أنها " السلوك الذي يكتسب بالتعليم على نحو اجتماعي. (السيد، 1990، ص 45)

تشكل الثقافة ضمن النسق الاجتماعي العام نسقا فرعيا متميزا ومستقلا لكنه يتفاعل مع بقية الأنساق الفرعية الأخرى ويتطور معها وبها، وتقوم الثقافة بتكوين جملة الطرائق والمعايير التي تحكم رؤية الإنسان للواقع فإنها مجموعة القيم والقواعد والأعراف والتقاليد والخطط التي تبعد وتنظم الدلالات العقلية والروحية والحسية وتعمل على الحفاظ على توازن النسق الاجتماعي واستقراره ووحدته ، وتوحيد الأنساق الفرعية للنسق الاجتماعي عن طريق توحيد الأنماط العقلية التي تحكمها ، فالثقافة تغذي الأنساق بقيم مماثلة فتخلق نسيجا اجتماعيا واحدا قادرا على إعادة إنتاج نفسه لذلك فإنها في الحقيقة تمثل المجتمع نفسه .

أي أن الثقافة تحدد معنى الخير والشر، كما تخلق شعورا أخلاقيا أو ضميرا يقوم لدى كل فرد بتنظيم المعايير المقبولة لسلوكه، وتحدد مختلف المفاهيم التي تدخل في نطاق التمييز بين المحرم والمباح، والمفضل والمستحسن والمطلوب والمكروه والواجب والممنوع والمسموح.

ويلاحظ أن مظاهر العنف والعدوان توجد بشكل واضح في بعض الثقافات الفرعية، ذلك لأن نفس المجتمع مسئولة عن غالبية أحداث العنف فيه سواء كان ذلك داخل الأسرة أو في الشارع أو... غير ذلك، مما يعطي الحق لممارسين العنف أن يرتكبوا مختلف أعمال التخريب والتعنيف. (التير، 1997، ص 40)

فقلما لوحظ أن الذي يوضع في العنف موضع تساؤل إنما هو مفهوم الثقافة، من حيث أنها حاملة قيم وأهداف، ومن حيث أن هذه القيم والأهداف تصبح ضاغطة. وقد أبان رينيه كايس Kaes بشدة هذه الوظيفة الاجتماعية للثقافة فيقول: " إنَّ الثقافة تحدد لكل امرئ انتمائه إلى إحدى الجماعات، ومجال الاتصالات داخل الجماعات وفيما بينها، كما أنها تحدد أصالة الجماعة، إن الثقافة تنشئ وحدة مشتركة بين مرتكزات الأخلاق والمعرفة والعمل. إنَّ رفض الانتماء إلى جماعة ما، والتكلم بلغتها، واعتماد نظام المعايير والمعارف المشتركة يعني رفض ثقافتها، وأن هذا الرفض هو التعبير عن أعظم مظاهر العنف، فالعنف يقوم حيثما تخضع القيم والأهداف التي تخص فردا آخر أو جماعة أخرى، وفي حال حدوث عنف ظاهر

واضطرابات اجتماعية أو ثورة يجدر بنا أن نتساءل ما هي مجموعة القيم، وما هو النظام الثقافي الذي عانى من القمع طوال هذه المدة حتى لم يعد يجد من سبل للتعبير عن ذاته إلا بالثورة".

إن الثقافة الفرعية للعنف لا تنشأ من فراغ، بل من الظروف التي تعيش فيها فئات المجتمع الفقيرة، وهي ظروف تخلق وسطاً مهيباً لنشأة هذه الثقافة، ومن هذه الظروف التفكك الأسري، غياب الآباء، وفقدان القدرة على السيطرة على الأطفال والشباب إلى تطوير قيم مخالفة للقيم السائدة، ويستغرق ذلك وقتاً طويلاً. فرفض القيم السائدة لا يظهر بشكل فجائي، وإنما عبر عملية يطلق عليها عملية التحييد، وتبدأ هذه العملية عندما يبدأ الفرد وهو يتصارع مع القيم النظامية والقيم المنحرفة الميل إلى القيم المنحرفة وتفضيلها على القيم النظامية. ويطور وهو في طريقه إلى التحول الكامل نحو السلوك المنحرف، تبريرات وتصورات عقلية تدعم هذا التحول. ويطلق على هذه التبريرات آليات التحييد، وهي تتراوح بين أربع آليات أساسية حددها Sykes وهي رفض المسؤولية أو إنكارها، إنكار حقوق الضحية، توجيه اتهامات معاكسة للإدعاء والقضاء والسلطة بشكل عام، والنظر إلى الفعل الإجرامي بوصفه فعلاً موجهاً لخدمة الآخرين وليس لمكاسب شخصية. ولا يعني وجود هذه الآليات أن المنحرفين يرفضون قيم المجتمع ومعاييره، ولكنها تعني أنهم يقدمون تبريرات لفشلهم في التكيف معها.

وهكذا فإن الثقافة الفرعية للعنف لها منطقتان داخليتان خاصتان، كما أنها تقوم على ضرب من التعارض بين المعايير العامة والخاصة، وتكمن فائدة هذه النظرية في تفسير العنف في أنها تلقي الضوء على الدور الذي يلعبه تكرار السلوك العنيف في تدعيم القيم الخاصة والميول التبريرية التي يترتب عليها مزيد من السلوك العنيف. (زايد، 2002، ص 56-57)

3. الاتجاه التكاملي في تحليل و تفسير ظاهرة العنف :

ينطلق هذا الاتجاه من رفض التفسيرات الأحادية سواء تلك التي تعتمد على الفرد كأساس مثل: النظرية البيولوجية والنفسية، أو تلك التي تعتمد المجتمع كأساس لتفسير السلوك الإجرامي والعنف، وهذه النظرية محاولة لفهم السلوك العنيف أو الإجرامي.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامي ما هو إلا محصلة لمجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية، ويرجع بعضها الآخر إلى عوامل نفسية، ويرجع بعضها إلى عوامل اجتماعية واقتصادية، لأن السلوك يعد استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية عديدة هي: الأسرة والمدرسة وغيرها، ويتأثر بعوامل متعددة كالعوامل الوراثية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من عوامل كثيرة ومتعددة ومتداخلة.

وينطلق الاتجاه التكاملي من نقاط أساسية هي:

- الشمولية : بمهني النظر إلى السلوك الاجرامي بصورة شمولية : الفعل والفاعل والجريمة معا .

- عدم الارتباط : أي أن الإتجاه التكاملي ينطلق من محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت الجريمة والسلوكيات المنحرفة، ويحاول أخذ الأنسب من التفسيرات المختلفة المقدمة من طرف الاختصاصات والمدارس والاتجاهات العلمية المختلفة.

- تعدد العوامل : بمعنى أن هذا الإتجاه ينطلق من أن الجريمة أو السلوكات المنحرفة لا تفسر بعامل واحد، بل بمجموعة من العوامل.

- وبحسب هذا الإتجاه ، فإن العنف هو محصلة مجموعة العوامل المتعددة والمتشابكة ، يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية وبعضها الآخر إلى عوامل نفسية ، كما يرجع بعضها إلى عوامل اجتماعية واقتصادية ، ذلك أن السلوك العدواني ما هو إلا استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة والمدرسة وغيرها .

من خلال استعراضنا للنظريات المفسرة لظاهرة العنف يمكن القول أن كل نظرية من هذه النظريات فسرت العنف بشكل مختلف حيث ركزت كل نظرية على متغيرات معينة ترى أنها السبب في حدوث المشكلة ، وأن العنف ظاهرة شائكة ومعقدة تختلف التفسيرات بشأنها لكنها

تتفق جميعها على إدانة السلوك العنيف باعتباره ظاهرة سلبية تترك أثارا وخيمة على الإنسان وتكلف الدول والمجتمعات تكاليف باهظة .

ويمكن اعتبار ظاهرة العنف حصيلة تفاعل العوامل الاجتماعية والنفسية للفرد مع ما يحيط به من العالم الخارجي ومؤثراته ، تعتبر الظروف الاجتماعية ناتجة عن عدم امكانية تكيف وتلاؤم الفرد مع جوانب الحياة الاجتماعية على اختلافها ، الاقتصادي ، السياسي، الثقافي، كما أن العنف منتوج العوامل النفسية للشخص فهو يعد وسيلة لتحقيق الرغبات الذاتية أو للتعبير عن مكبوتات لم يجد لها الفرد طريق لإخراجها إلا من خلال اللجوء للعنف.

ثالثا : المؤسسة الزوجية في المجتمع الجزائري

يعتبر الزواج ظاهرة اجتماعية هامة وهي مرتبطة بشكل كبير بالعادات والقيم الاجتماعية السائدة في كل مجتمع، فالزواج سنة الله في خلقه لقوله تعالى: " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها وبث منها رجال كثير ونساء ."

فالزواج نصف الدين وهو القاعدة الأساسية للإنتاج الاجتماعي، لذلك فهو يعد من أسمى النظم الاجتماعية التي يتحقق من خلالها الاستقرار النفسي والاجتماعي والتوازن البيولوجي لأنه يعتبر أكثر فائدة للإنسان لأنه أكثر الروابط الإنسانية وشرع الإسلام الزواج لاستمرار النسل وعبادة الخالق وإصلاح وعمار الكون والأرض ويحمي النفوس من الفجور والرزيلة ويشبع حاجات الإنسان وغرائزه وهنا سوف نتناول في هذا الفصل الزواج في المجتمع الجزائري وتطور العائلة الجزائرية وبعض المظاهر الخاصة بالعائلة الجزائرية ، العلاقة الزوجية ، التوافق الزوجي ...

1. مفهوم الأسرة والزواج في المجتمع الجزائري:

1.1 مفهوم الأسرة:

لغة مأخوذة من الأسر وهو القوة والشدة لذلك يقال أنها بمثابة الدرع الحصينة حيث أن أعضائها يشدون بعضهم البعض، ويعتبر كل واحد منهما درعا للآخر وهي أهل الرجل وعشيرته وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك وجمعها أسر.(لقصير، 1999،ص 33)

ويرى مصطفى الخشاب أن: " الأسرة هي الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب الاستقرار وتطوير المجتمع". من خلال هذا التعريف الأسرة هي جماعة بشرية منظمة ويظهر هذا التنظيم في الشكل من حيث الوظائف الموكلة إلى فرد من أفرادها كما يقع على عاتقها مسئولية استمرار الحياة الاجتماعية في المجتمع من خلال ممارستها للضبط الاجتماعي وتكوينها للفرد الذي يعتبر اللبنة الأساسية لبناء المجتمع. (بلخيري، 2009، ص 16)

تشير سناء الخولي: " إلى أنه بالرغم من صغر حجم الأسرة فهي أقوى نظم المجتمع، فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب إنسانيتنا كما أنه لا توجد طريقة أخرى لصياغة بني الإنسان سوى تربيتهم في أسرة، ولذلك تعد المهة الحقيقي للطبيعة الإنسانية فضلا عن تجربة الحياة خلالها ضرورية لتحويل المولود إلى مخلوق إنساني يعيش في انسجام مع الآخرين ". (البرش، 2002، ص 21)

ويعرفها مصطفى بوتفنوشت كما يلي: " العائلة هي المؤسسة الأساسية التي تشمل رجلا أو عددا من الرجال يعيشون زواجا مع امرأة أو عدد من النساء ومعهم الخلف الأحياء وأقارب آخرين و كذلك الخدم ". (بوتفنوشت، 1984، ص 14)

كما يعرفها أيضا أنها: " المجتمع المنزلي المسمى عائلة مكونة من أقرب الأقارب المشكلون للكيان الاجتماعي والاقتصادي المؤسس على علاقات التزام متبادلة تبعية ومساعدة". (بوتفنوشت، 1984، ص 14)

1. 2 مفهوم الزواج:

يعد الزواج من أهم النظم الاجتماعية، فهو الرابط المشروع بين الجنسين، وعن طريقه يستمر النوع وتتنظم العلاقات في إطار مشروع ينتج عنه بناء أسرة التي تعتبر أساس المجتمع. وسنعرض فيما يلي بعض التعاريف اللغوية وكذلك الاصطلاحية التي ستساعدنا في فهم هذا المصطلح:

- لغويا: جاء في المعجم الوسيط "زوج الأشياء تزويجا وزواجا قرن بعضها ببعض، والزواج أي اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر والأنثى"، (ابراهيم، ص 460) كما نجد في المعجم الوجيز " تزوج امرأة وبها اتخذها زوجته، والزواج اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر والأنثى

"(مدكور،1996،ص 295)، وفي القاموس الجديد للطلاب" الزواج هو اقتران الرجل بالمرأة بعقد شرعي ".(البليش وآخرون، 1971 ، ص 436)

وكذلك يعرف على أنه : " الاقتران و الازدواج وشاع استعماله في اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والاستمرار " (معدة، 1994 ، ص 85).

فالزواج في اللغة العربية يعني اقتران رجل بالمرأة لتكوين أسرة.

- أما من الجانب الإصطلاحي فإن للزواج عدة تعاريف:

فمن الناحية الأنثروبوجية يعرف الزواج بأنه "ظاهرة اجتماعية معقدة، ويرجع ذلك إلى اختلاف صورته وعناصره ونظمه بدرجة واضحة تصل إلى درجة التناقض، وبالرغم من بساطة التكنولوجيا في المجتمعات البدائية نلاحظ تعقد ظاهرة الزواج بها وينطبق هذا التعريف على كل المجتمعات ". (وصفي، 1994، ص 85)

أما " ميرودوك " الأنثروبولوجي الشهير فيعرف الزواج بأنه: " علاقة بين رجل أو أكثر مع امرأة أو أكثر يقرها القانون أو العادات، وتتطوي على حقوق وواجبات معينة تترتب على اتحاد الطرفين، وعلى إنجاب الأطفال الذين يولدون نتيجة هذا الزواج ".

وضع ميرودوك تعريف شامل للزواج بحيث لم يضيف عليه الصبغة الجنسية بقدر ما هو اتحاد ذكر وأنثى لكل منهما حقوق وواجبات تنظم الحياة بينهما ويترتب عن هذه العلاقة إنجاب الأطفال .

وعرف الزواج كذلك من طرف الأنثروبولوجي جون بيتي **John Beattie** بأنه : "علاقة اجتماعية منظمة ، وأنه يرتبط بعدد من العلاقات الاجتماعية ، وهو بمثابة وحدة جنسية مشروعة بين رجل و امرأة ". (رشوان، 1989، ص 87) يرى صاحب هذا التعريف أن الزواج علاقة جنسية مشروعة بين رجل وامرأة ذات طابع اجتماعي منظم بمعايير وقيم المجتمع .

ومن الناحية البيولوجية للزواج دورا محتددا يتمثل في الرغبة في المحافظة على النسل واستمرار النوع الإنساني ". ومن جهة أخرى فالزواج " ينشأ من أن الذكر والأنثى كل منهما وحدة ناقصة لا يستطيع الاستمرار في الحياة لأنه نصف أو جزء من ذلك الأصل الذي

إشتق منه، والذي لا يكون فيه جوهر الحياة كاملا وصالحا للتناسل، ولا يكتمل إلا بأن يواجه بالنصف الآخر، كما في الأصل ولا بد من اتحادهما ليتم الفرد الذي يستطيع الإستمرار في الحياة". (الجهوي، 1993، ص 109) يعني الزواج من الناحية البيولوجية اجتماع شخصين بهدف اكتمال النصف بالآخر للمحافظة على النسل واستمرار الحياة .

أما قانونيا فالزواج هو : " عقد يتم بين رجل و امرأة على الوجه الشرعي ، ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون واحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب ". (قانون الأسرة، 2002، ص 5) فالزواج من الجانب القانوني يشترط أن يكون بعقد شرعي له أسس وأهداف متمثلة الأولى في المودة و الرحمة والثانية المحافظة على النسل والنسب.

أما الزواج في الإسلام فهو رابطة بين الرجل والمرأة بمقتضاها يملك الرجل الاستمتاع بالمرأة ويحل للمرأة استمتاعها بالرجل على الوجه المحدد شرعا، وذلك بغية المحافظة على النوع الإنساني بالتناسل الشريف وتربية ورعاية الصغار الذي هم أساس المجتمع المسلم. (السيد وآخرون، 2004، ص27)

من التعاريف السابقة يتبين لنا أن للزواج أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية لأنه يعتبر خطوة أساسية في تكوين أسرة ، ومن الناحية النفسية تحقيق التوازن النفسي للرجل والمرأة على حد سواء . فالزواج هو السبيل الذي يلتمس فيه كل منهما طريقه إلى الشريك من الجنس الآخر، يجد عنده العاطفة والمودة والوفاء ويشبع له العديد من الحاجات النفسية والاجتماعية والفيزيولوجية التي يصعب تحقيقه دونه.

وعليه عرفت الباحثة الزواج اجرائيا بأنه: " الإرتباط بين الرجل والمرأة في علاقة زوجية تستهدف في تحقيق أهدافها في إقامة حياة أسرية وتأمين الإشباعات المختلفة والحصول على متطلبات هذه الحياة والعمل على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها وتأكيد الحقوق المتصلة بها لإمكان قيام الأسرة بوظائفها ".

2. التحولات السوسيو ثقافية للعائلة الجزائرية :

قطعت العائلة الجزائرية عبر تاريخها إلى عصرنا الحاضر مراحل من التطور، وشهدت أحداثا وتغيرات كبيرة مست البنى الاجتماعية والاقتصادية ، وكان لها الأثر الكبير في تحديد

وتوجيه سلوكات الأفراد والجماعات مما نتج عنها تغيرات في المكانات والأدوار داخل المجتمع وفي كل المستويات ، ولا يمكننا معرفة الأسرة الجزائرية وتطورها إلا بمعرفة التحولات والتغيرات التي تحدث في المجتمع الجزائري.

بالرجوع إلى التاريخ نجد الكتابات التاريخية الأركيولوجية تفسر كثرة الأدوات والأسلحة وأصداف الحلزون في مراكز عصور ما قبل التاريخ، على أنه كان للأفارقة حياة اجتماعية منذ أقدم العصور والخلية الأصلية في المجتمع البربري هي العائلة الاكناتيكية

(la famille agnatique) وهي العائلة التي تقوم على نسب من ناحية الأب أو الذكور بصفة عامة (بوراي،1986، ص 141). يتولى في هذه البنية العائلية كبير المجموعة ممارسة سلطة مطلقة على كافة أعضاء العائلة الأكناتيكية ، ويشرف كل أب على شؤون أفراد عائلته، فيخص نسائه بالأعمال الحقيرة ، ويبيع بناته إلى من يقدم أعلى الأثمان ويزوج أبنائه بمن يشاء .

" ومن فوق العائلات الأكناتيكية ، ومجموعة العائلات الرعوية وجمهوريات القرى توجد القبائل ، وهي عبارة عن دول صغيرة وحدت صفوفها للدفاع والهجوم ، وتحفظ مجموعة العائلات الأكناتيكية باستقلالها حتى ضمن القبيلة وتوفد نوابا عنها لمجلس مشترك". (بوراي،1986، ص 141)

وهكذا تشكل عبر قرون النظام الأبوي الذي يميز النظام العائلي الجزائري، ويقوم على العنصر الذكوري أو الرجالي الذي يمثل القوة الدفاعية للقبيلة ، لأنه محور الأعمال الزراعية، فالزراعة والري يحتاجان إلى طاقة بشرية متزايدة ، وبالأخص طاقة ذكورية تستعمل في الحراثة والفلاحة وأعمال الري وبقية الأشغال المتعلقة بالعملية الزراعية .

وهذا التحول التاريخي تزامن مع تحول مهم في بنية نظام القرابة والعائلة ، فتكون تدريجيا عبر عدة قرون النظام الأبوي الذي يتميز بالتركيز على الخصوبة وخاصة إنجاب الذكور ، الطاقة الضرورية لإنجاز الأعمال الزراعية القاعدية من أعمال ري وتجفيف المستنقعات ، ويقوم النظام الأبوي على القدرة الدفاعية وعلى الزواج اللحمي لزيادة تماسك وتجانس المجموعة العشائرية المحلية . تحديد هويتها والمحافظة على وحدة واتساع مجال رزقها

(الأرض، الماشية) ، وعلى السلطة الأبوية التراتيبية التي تعتمد على تغليب جنس على آخر و الكبار على الصغار وعلى مراقبة صارمة للنساء وسلوكهن الاجتماعي وشرفهن في مواجهة الأخطار الخارجية وخطر الانقسام وتشتت الملك وخطر فقدان النساء كعنصر أساسي في عملية إعادة إنتاج المجموعة وتوسعها . (بوراي،1986، ص ص142-143)

يتضح أن النظام الأبوي يشكل الدعامة الأساسية الأبوية في العائلة الجزائرية، ليكون النظام القاعدي التاريخي الاجتماعي للوضع الاجتماعي العالي للرجل والوضع الدوني للمرأة.

إن دخول الاستعمار الفرنسي الى الجزائر أدى الى حدوث تحولات مست الأسرة الجزائرية، لأنه عمل على تفكيك البنى التقليدية العائلية في المجتمع الجزائري خاصة القبيلة، التي تعتبر التنظيم الأكثر بروزا والأكثر قدما في مجتمعات المغرب العربي بما في ذلك المجتمع الجزائري.

كان يحكم كل قبيلة شيخا كبيرا في السن، فهو بمثابة الزعيم الروحي لها، وهو وحده يتولى أمور تسييرها ماديا ومعنويا، وهو المسئول عن توزيع الأدوار والوظائف وفض النزاعات التي تحدث داخل القبيلة.

نتيجة للصعوبات التي واجهت الاحتلال الفرنسي أدى به إلى القضاء على التنظيم القبلي وتعويضه بشبكة إدارية ذات رقابة صارمة وهكذا اعتبرت القبيلة الجزائرية في حالة إحتضار منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، لقد عمدت فرنسا إلى تفكيك النسيج الاقتصادي وإستبدال المنظومة القيمية والعلائقية في الريف الجزائري.(بوطالب،2002،ص 101)

كل هذا أدى إلى تغيرات سوسيو ثقافية، من تهميش للمجتمع المحلي، واضطراب في المفاهيم ، فلاحه بدون فلاحين ، حضريون بدون مدينة .(بوطالب، 2002، ص102)

عمدت فرنسا إلى إصدار قوانين للإستيلاء على الملكية العقارية للقبائل، وتشجيع الملكية الخاصة لتسهيل إدخال المستوطنين، واعتبرت نفسها الوريث الشرعي للأحباس وأراضي البايلك، وكان لهذه القوانين آثارا سلبية من أبرزها إبعاد الفلاح الجزائري من العلاقات القرابية فقد انحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية ، والمجتمع لم يعد ذلك الكل المبني الهرمي بل مجموعة من الأفراد المتصافين إلى بعضهم البعض ، فبظهور الملكية

الفردية محل الملكية الجماعية، انتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي، ومن هنا بدأ توسع السلطة الأبوية في المجتمع الجزائري(بلخيري،2000، ص 63) ، وظهر النظام العائلي في شكله الموسع، والذي يتكون من سلسلة من العوامل المتلاحقة التي يجمعها منزل واحد (الدار الكبيرة)، وذات وظائف متعددة سواء داخل المنزل أو خارجه، وكانت تستدعي هذه الحياة التعاون بين أفراد العائلة جميعا، فيتزوج الأبناء ويستلمون في منازل آبائهم، بل كانت تضم أبناء العم والخال الذين يعتبرون كجزء من العائلة، غير أن العائلة من حيث هذا الحجم لا تنمو إلى ما لا نهاية، بل انقسمت كما تنقسم الخلية إلى أجزاء مشابهة للأصل ، يكون لكل جزء نفس الخصائص ونفس الدور والمركز في البناء الاجتماعي، أي انقسمت الى عوامل يعيش معه أبناؤه المتزوجون وقد ينجب هؤلاء أبناء يتزوجون وينجبون بدورهم، ومع هذا يظلون يعيشون معا ويعملون معا في نفس البيت تحت سلطة الأب ، فإذا مات صاحب السلطة، الإخوة يعيشون ويعملون معا تحت رئاسة الأخ الأكبر وتكون هذه هي القاعدة . (بوراي، 1986 ، ص206)

فالسلطة التي يمارسها الأب ما هي في حقيقة الأمر إلا استمرار للسلطة التي كان يمارسها أجداده وأسلافه(النظام القبلي)،وفي هذا الإطار يكون نظام السلطة الأبوية دقيقا جدا ومبني على التفرقة بين الجنسين رجل وامرأة ، وكان بين هذين الجنسين عالم الرجل وعالم النساء فاصل يصعب اختراقه من طرف الرجل والمرأة ، وذلك باعتبار المرأة عنصرا خطيرا يمكن أن يؤدي إلى الحط من شرف العائلة ومكانتها، فكانت تفرض عليها رقابة صارمة ، فيما يتعلق بسلوكها (النقاء الأخلاقي و الجسدي) .

وبرزت مكانة الرجل الذكر، باعتباره المسئول ماديا عن العائلة وتلبية متطلباتها والإشراف على شؤونها، وأوجد هذا الوضع تفاوتات في القيمة الاجتماعية المنسوبة لكل منهما، فالمرأة مكانها المنزل وهي المسئولة عن التنظيم المنزلي من أكل وغسيل ، فمحيط المرأة ضيق جغرافيا وبشريا ، فهو لا يتعدى البيت ومكان إقامة الأجداد ، وفي هذا الاتجاه الرجال يتقاسمون العالم الخارجي والنساء يعشن عالما أكثر داخلية .

وهذا ما يؤكد فرانس فانون Franz Fanon بقوله" أنه يوجد من خلف النظام الأبوي

أمومي خفي "

وبعد الاستقلال، ونتيجة للتحطيم التدريجي الذي تعرضت له البنية العائلية التقليدية برز إلى واقع المجتمع الجزائري بناء عائليا له بعض مميزات البناء القديم، وتتمثل هذه الخصائص في الانقسام والنمط الموسع القائم على الخط الأبوي.

وتبنت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إنجاز المشاريع التنموية الاقتصادية، وتحسين المستوى المعاشي، وتوسيع قاعدة التعليم، وهكذا بدأت العائلة كبنية تقليدية تتعرض لبعض التغيير نتيجة لتوسع نطاق الخدمات وسيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة واتساع نطاق الوظائف البيروقراطية مما أدى بالدولة الجديدة إلى سلب مهام كثيرة كانت في الماضي القريب من اختصاص العائلة.

وكان للحركة السكانية التي شهدتها الجزائر منذ 1962 والتي كانت باتجاه واحد من الأرياف إلى المدن طلبا للأجر المنتظم والعمل الصناعي في المدينة، ونتج عن هذه الحركة تغييرا في محل الإقامة وتغييرا في طريقة الحياة، فكان لكل هذه العوامل أثارا على البنية العائلية، برزت في استقلال الأفراد وتأكيدهم على الحرية الفردية، وحق الاختيار بعيدا عن تدخل العائلة، وعلى مستوى الأسرة بدأت تنقلص إلى أسرة نواة.

وبعد التغييرات الاجتماعية التي طرأت على الأسرة من حيث الشكل المحيط الاجتماعي والاقتصادي الجديد والمضمون الاجتماعي الحالي، لم يعد من مبرر لوجود النمط الأبوي مثلما كان عليه في البيئة القديمة، أين حدث تغير في الأدوار داخل الأسرة، أصبح مظهر الأب الذي كان في السابق يتخذ القرار ولا يرجع فيه يتراجع شيئا فشيئا ضمن الأطر الاجتماعية المعاصرة، حيث تهب ريح التحرير في العلاقات الاجتماعية والعائلية. (بوتفوش، 1984، ص 242)

3. العائلة الجزائرية في مظاهرها المختلفة :

إن المجتمع الجزائري الذي ينتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية في بناء خليته الأساسية منبثق في الواقع من التعاليم والقيم الإسلامية، التي امتزجت بالعرف والعادات الجزائرية، وبالتالي فإن الأسرة الجزائرية تماثل الأسرة العربية الإسلامية في جوهرها بحيث نجدها قد انطبعت بالطابع الإسلامي في مبادئها وأخلاقياتها. (Ben Malika, 1982, p12)

ويرى صفوح الأخرس أن خصائص العائلة العربية تمثل استمرارا وتطورا لتكوين وجد قبل ظهور الإسلام ، إلا أن كثيرا من وظائفه قد صقل تحت تأثير مبادئ الشريعة الإسلامية الحنيفة وبمعنى آخر أن تكوين العائلة العربية الإسلامية في القرن العشرين يجب أن يفهم أنه نتاج لذلك التفاعل بين التنظيمات الاجتماعية العربية التي كانت تسود قبل ظهور الإسلام ومبادئ الإسلام الحنيف نفسها . (الأخرس، 1976، ص 20)

3.1 ظاهرة الطاعة:

من خصائص العائلة العربية على وجه العموم والجزائرية على وجه الخصوص مظاهر الطاعة بأشكالها المختلفة ، سواء تعلق الأمر بطاعة الصغار للكبار أو طاعة الأولاد للآباء أو طاعة الزوجات للأزواج ، فمما لا شك فيه أن مبادئ الإسلام تحت على الطاعة التي ترتبط بالعبادة ، ولما كانت الأسرة الجزائرية كما قلنا سابقا تتميز برسوخ النظام الأبوي ، فإن الأب هو أكثر الأشخاص احتراماً وطاعة من طرف الأبناء والزوجة فالأب يحتل مركز السلطة و المسؤولية ، ويتمتع بمكانة خاصة وإليه وحده ينسب الأولاد فيحملون إسمه دون إسم عائلة الأم ، والأب ينتظر من جميع أفراد الأسرة بمن في ذلك الزوجة الطاعة والاحترام والامتثال وعدم مناقشته فيما يراه مناسباً ، فهو يتجه إلى أفراد عائلته بالأوامر والنصائح والارشادات والتهديدات ويحتل الأب هذا المنصب باسم التقاليد الموروثة ، وباسم المعيل الذي يتكفل بالمنزل وإعالة أفرادهِ . وبهذا المعنى تكاد تكون ظاهرة طاعة الزوجة لزوجها والأبناء لوالديهم هي إحدى أبرز الظواهر في الأسرة العربية و الأسرة الجزائرية بوجه الخصوص .

فلا تملك الزوجة حق مناقشة الزوج في قراراتهِ. أما بالنسبة للعلاقة بين الأب والإبن، فكان يسودها الاحترام التام للأب، وعلى مبدأ الحقيقة ملك للكبار ولا مجال للمناقشة فيها، وكان الحياء والخجل وعدم الكلام بصوت مرتفع أمامه من أهم الأمور التي يحرص عليها الأبناء في حضور آبائهم .

وهذا النمط من العلاقات نجده من القوي إلى الضعيف ومن الكبير إلى الصغير ، ومثل هذه العلاقات تميز المجتمع أيضا فالعائلة هي صورة مصغرة عن المجتمع فالقيم التي تسودها

من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة فالنزاع والتباين والتنافر هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع ، كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة. (بوراي ، 1986، ص138)

ما تزال هذه الظاهرة موجودة في بعض الأسر الجزائرية ، لكن من الملاحظ أن حدثها أخذت في التراجع بسبب عدة عوامل من أبرزها التغيرات البنيوية التي تحدث للمجتمع وانتشار الأسرة النووية ، وخروج المرأة للعمل وانتقال بعض السلطة إلى الأم ، ولقد تجاوزنا إلى حد بعيد تلك العصبية التقليدية التي ترى أن غضب الأب من غضب الرب .

كما أن عمل الأب الذي يقتضي منه الغياب عن المنزل معظم اليوم، فهذه الوضعية تبقى بعيدا عن مسرح الأحداث اليومية للعائلة، وفي هذه الحالة تتكفل الأم بشؤون أولادها ورعايتهم، وتكون المسئولة إلى حد ما عن اتخاذ قراراتهم.

3. 2 ظاهرة السلمية: (على أساس الجنس والسن)

تظهر العائلة في المجتمع الجزائري نظام الانتساب في خط الذكور، والذي يدعم ممارسات وخصائص كالهرمية سواء على أساس العمر أو على أساس الجنس ، ففي الوسط العائلي الجزائري السلمية في السن تلتقي مع السلمية في الجنس ، ومكانة الطفل تكون حسب سنه وجنسه بمعنى أن السلمية تبدأ بالأكبر سنا من حيث الذكور وعن طريقها يتكون الهيكل التنظيمي للأسرة ، بواسطتها يأخذ كل فرد دوره في الجماعة. (برش، 2001-2002، ص 50)

وإذا سلمنا بأن الأسرة هي أكثر المؤسسات المسؤولة عن تكوين الشخصية الأساسية لأفرادها وتصل شخصية الفرد في العائلة الجزائرية ضمن هذا الإطار أو التنظيم الهيكلي، والذي تطبعه العلاقات السلطوية ، ويظهر واضحا أن الأبناء في العائلات التقليدية نادرا ما يشاركون أهلهم أسرارهم أو يستشيرونهم في حل مشاكلهم ، وكثيرا ما يلجئون إلى أصحابهم وأترابهم بدل أن يلجئوا إلى أهلهم ، وإذا رجعنا إلى الدوافع التي كانت تدفع الأب بأن يحرص بصفة لبقة على حدود السلمية الأسرية خوفاً أن تنتشر الألفة والمزاج فيصادق أبناؤه ويفتح لهم المجال للمناقشة والإبداء بآرائهم ودخوله في تفاعل إيجابي مع أفراد عائلته ، الشيء الذي

ينقص من هيئته وتسلطه وتشجيع اللامبالاة في الأسرة الأمر الذي يعاكس النموذج الاجتماعي للأسرة الجزائرية. (برش، 2001-2002، ص 50)

وفي هذا النوع من العلاقات الأب يضطهد الصبي فيما تسحق الأم شخصيته عن طريق الإفراط في حمايته، أما البنت فتدفعها العائلة منذ طفولتها المبكرة إلى الشعور بأنها عبء وغير مرغوب فيها، إن هذا الإفراط في الحماية وهذه السلطوية في العقاب يؤديان إلى شعور الأبناء بالعجز والإتكالية والتهرب من المسؤولية. (بركات، 2000، ص 190)

وبهذا نقول أنّ السلمية الأسرية كانت تصنع حدا لروح الألفة فلا تنتشر ولروح الديمقراطية فلا تنمو. (برش، 2001-2002، ص 50)

كما أن اختلاف الأدوار في العائلة الجزائرية يكون بحسب اختلاف الجنس، لذلك يتقيد كل عضو في العائلة بالنماذج التي تحدد فعله وسلوكه، وذلك حسب الجنس ذكر، أنثى.

إن جنس الإناث في العائلة الجزائرية على العموم يفتقر إلى المركز الاجتماعي، الذي يكون في أغلب الأحيان من نصيب الذكور، فالمرأة والبنت لا تحظى بمركز اهتمام كما يحظى به الابن الذكر، وهذا يعكس إلى حد ما النظرة السلبية لجنس الإناث من طرف السلطة العائلية التي تؤكد على إبراز عنصر الذكور أكثر من تأكيدها على عنصر الإناث، وهذا يعود إلى الحالة النفسية والاجتماعية للعائلة كالخوف من مستقبل البنت الذي ينعكس أثره على العائلة الأبوية، هذه النظرة تؤكد مواصلة نظام السلطة الذكورية في العائلة الجزائرية.

فالرجل العربي عموما يميل إلى إنجاب الأولاد أكثر من إنجاب البنات ، لأنه بالولد يستمر وجوده وتتكاثر عائلته وينتشر اسمه ، فالذكر يعتبر عماد المجتمع العربي ومحور حياته، وقد اكتسب هذه المنزلة لأنه يحقق الحلم العربي المزدوج الخلود والاستمرارية والرجولة (برش، 2001-2002، ص 53) ، أما البنت تبقى تحت سلطة أبيها وأمها ثم تحت سلطة زوجها، وهذا ما دعى بعضهن إلى القول "أن المرأة العربية كائن بغيره لا بذاته" (بركات، 2000، ص 187) ، فالفتاة تتطور في العالم الذي صنع بالرجل وللرجل ، فهي تدرك مبكرا الفرق الواضح بينها وبين أخيها الذكر ، إذ تصبح منذ ذلك الوقت خاضعة لأخيها، ولا تستطيع أن ترفض له طلب ، وتستوعب منذ صغرها بأنها تعامل بطريقة تختلف عن تلك التي يعامل بها الولد فتحرم

من أشياء كثيرة خاصة اللعب ، والاختلاط بالجنس الآخر بمجرد أن تظهر عليها علامات تسمح لها بولوج عالم النساء ، وتوضع تحت رقابة صارمة، عكس الطفل الذي يشجع على اللعب والاختلاط بمن يشاء وذلك قصد تنمية مميزات الرجولة فيه، والنقد يوجه للأنثى أكثر من الذكر خصوصا إذا تعلق الأمر بالعلاقات مع الجنس الآخر.

والجدير بالذكر إن مثل هذه الذهنيات والأفكار لا زالت ماثلة في بعض الأسر الجزائرية الريفية منها والحضرية، لأنها قيم رسخت عبر الأجيال في عقول الذكور والإناث.

ولكن انتشار المدارس والمعاهد والجامعات في كل أنحاء الوطن ، إضافة إلى خروج المرأة لتلقي العلم والعمل أيضا ، وفر لها مجالا واسعا و ملائما لاكتساب معارف ومعلومات جديدة وقيم ساعدتها على بناء شخصيتها وتدعيم مواقفها في الحياة الاجتماعية، ولهذا أصبحت الفتاة المتعلمة لا تقبل بالتفرقة بين الجنسين ، وتسعى بجهودها الخاصة إلى العمل والإرتقاء في القطاعات المهنية المختلفة وهكذا نشأت مكانة جديدة للمرأة داخل الوسط العائلي ولم تعد السلطة المطلقة للأب أو الأخ أو الزوج ، كما أن وضعيتها الجديدة تسمح لها بأخذ الكلمة واتخاذ المبادرة وتسيير حياتها الخاصة بشرط احترام عائلتها.

3.3 ظاهرة الذوبان في الجماعة :

يتعرف الطفل منذ الصغر على مفاهيم الجماعة التي ينتمي إليها ، والتي تكون فيها بعد الخلفية الاجتماعية التي تحدد سلوكه ، وأول شيء يكتشفه الفرد فيما يتعلق بمبادئ الأسرة هو وجود عالمين في هذه الحياة عالم داخلي مقدس وهو العائلة والتي تمثل العطف والأمان ، وعالم خارجي يتمثل في المجتمع ، فعلاقة الفرد بالخارج علاقة اضطهادية والموقف منه إنسحابي فمحور العلاقات في العائلة العربية ليست الفرد بل الجماعة ، ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بكونها عائلة ممتدة تتداخل فيها العلاقات بين أفرادها وتتشابك مصالحهم وممتلكاتهم وهذا النوع من التداخل يرافقه نوع من الولاءات والتوقعات يكون عدم التقيد بها بمثابة خروج عن العائلة .

ونظرا لهذه الإزدواجية (داخل، خارج) يشعر الفرد بنوع من الإنشطار العاطفي الذي يظهر بهذه الصفة تمجيد كل ما هو داخلي والعمل على المحافظة عليه بأية وسيلة ، ويخص

كل ما هو خارجي وعدم العناية به إلا في حدود الذاتية ، فاحترام مبدأ الملكية يستلزم القضاء على محاولة أتاحت للاعتداء عليها سواء كان الاعتداءات من خارج الأسرة أو من أفرادها الذين يظهرون روحا أنانية أو يحاولون الاستئثار بمنافعها ، من هذا يفهم منطقية هذا النظام المتكون على أساس المنع والتحرير والرفض لكل ما هو مخالف للمعايير الاجتماعية التي يجب الخضوع لها بصفة كلية .(بيرش ،2001-2002،ص 57) وهكذا فإن الأبناء في الأسرة الجزائرية هم ملكية خلاصة لأبائهم ، فالأهل هم الذين يقررون تنشئتهم ويصبح مكسبا جماعيا ومصدرا رئيسيا للتفاخر والتباهي، ومن الأمور التي لا تلاقي ترحيبا في الوسط العائلي هو قرار انفصال الفرد عن العائلة التي ينتمي إليها، فتمارس الجماعة نوعا من الترغيب في البقاء بتقديم نوع من المزايا المتعددة للعيش في جوار العائلة .

أما اليوم تميل بعض الأسر للسكن في بيوت مستقلة بعيدة عن مساكن الأهل والأقارب، وذلك تماشيا مع التغيرات الواقعة في المجتمع الجزائري ، حيث تغير نظام الإقامة العائلية إذ لا يقتصر فقط على عوامل الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر ، بل نجد بالإضافة إلى ذلك تغيرا في نواحي عديدة كمظاهر السكن المادية ، كتغيير الأثاث وتنسيق بيت الزوجية على الطريقة العصرية ، والميل إلى استخدام الأساليب الفنية والجمالية في ترتيب المنزل حتى يتلائم مع نمط الحياة الحضرية . وهكذا يتبين أن نمط إقامة العوامل الحضرية أصبح يتميز في غالبيته بنمط الإقامة الجديد أو المستقل، وترتبط نوعية الإقامة بمتغيرات أخرى كتنوع النشاط الاقتصادي السائد، وتباين المهن، ودرجة التصنيع وما يترتب عليه من حراك جغرافي ومهني يؤثر بشكل أو بآخر في الملامح البنائية للعائلة. (بوراي،1986،ص 211)

3.4 ظاهرة التفاخر العائلي:

من الأمور التي يحرص عليها الفرد في علاقته بأسرته والمحيط الخارجية هو اجتهاد الشخص على إبراز الوجه المشرف للآخرين في جميع المناسبات. بغرض إظهار المكانة المرموقة للعائلة في المجتمع. بما في ذلك القوة والنفوذ، يلاحظ هذا التفاخر خاصة في الخارج حيث العائلة تعمل على إظهار الوجه الأكثر تشريفا عن طريق التظاهر بالقوة والمال والتمسك بمختلف القيم الأخلاقية، لهذا يجب على كل فرد عضو في العائلة أن يخضع لهذه التعاليم حتى يبرز الوجه الايجابي، وهذا يسمى الشرف. (بوراي، 1986، ص 58)

من خلال نظام المعايير الاجتماعية العائلية التي تحث على الممارسات و السلوكيات وتعمل على ترسيخها في شخصية أعضائها ، وتعتبر الأساس في الحياة الاجتماعية وفي التعامل مع الآخرين . وعندما تقام علاقات اجتماعية مع الخارج (خارج محيط الأسرة) نجبر على الظهور بأننا مسلحون في جميع الأصعدة على الآخر، لأنه ينتابنا قلق كالخوف من الآخر، أما بالنسبة للحياة المنزلية، فإن ما يوجد بداخلها لا يجب أن يعرفه أحد فمن المبادئ العامة للأسرة الجزائرية عدم إبراز أي شيء يعود بالخطر على الجماعة، بمعنى آخر يجب المحافظة على أسرارها، وهذا يرسخ في الأفراد منذ الصغر " للبيوت أسرار"، إذ يتعلم الفرد منذ الصغر التفاخر كآلية لإظهار الصورة الايجابية لأسرته وينتبه دائما إلى أسرارها بما في ذلك المشاكل والخصومات التي تظهر بين أعضائها وعدم إفشاء هذه الأسرار للآخرين ، فالأفراد يحرصون كل الحرص على احترام عائلاتهم وتقديرها ويكافحون من أجل إبقاء اسمها لامعا، وما زلنا حتى الآن نشهد افتخار العائلات بأنسائها وألقابها التي تتحدر منها من خلال التأكيد على أصل فردي أو جماعي حقيقي أو خيالي .

4. الزواج في المجتمعات الريفية والحضرية: رؤية تحليلية

يعد الزواج من أهم الأمور التي تعنتي به الأسرة الجزائرية، نظرا لكونه الوسيلة التي عن طريقها يتم تكوين عائلة وإنجاب أطفال، وكان الزواج التقليدي هو النمط السائد في الجزائر حيث كانت العائلة هي التي تتحكم في عملية الاختيار الزوجي، وكان الزوج لا يرى زوجته إلا في ليلة الزفاف، محافظة على العادات والتقاليد التي ترفض اختلاط النساء بالرجال لأن ذلك في رأيهم ينتج عنه فساد الأخلاق وانحلال القيم التي يعرف بها المجتمع الجزائري المحافظ . (بلخيري ، 2000، ص 52)

4.1 الزواج في المجتمع الريفي :

يعتبر الزواج في المجتمع الريفي الجزائري شأنا عائليا يكتسي هالة وعظمة خاصة، إذ نجد الكبار هم الذين يشرفون على عملية الاختيار الزوجي، لأن الزواج مسألة تراعي فيها مصالح الأسرة كتعزيز الروابط بين أعضاء العائلات المتصاهرة وحفظ الملكية الخاصة بالتوارث .

إذ لا يحق لأي فرد من الأفراد الراغبين في الزواج أن يتكفل بهذا الموضوع لوحده بعيدا عن استراتيجيات النظام العائلي المتمثلة في مفهوم العائلة حول الجمال ، المال ، الأخلاق، وأهم شيء في عملية الزواج هو طريقة الاختيار ، فكان الزواج حتى وقت قريب يتم عن طريق الأهل ولم تكن العلاقة العاطفية بين الزوجين شرطا أوليا وأساسيا للزواج ، إذ أن تزويج الابن لا يعني استقراره لكن هدفه تنمية الموارد المادية والاجتماعية للعائلة بإعادة إنتاج إرثها فيما يخص العلاقات والتقاليد الديناميكية الخاصة بها. (claudet ,1984, p 208)

فتزويج الإبن في العائلة الجزائرية عملية يشارك فيها الأهل والأقارب والجيران إذ البحث عن زوجة لابن مشروع يقوم على استراتيجيات معقدة تتطلب جزءا هاما من الطاقة العائلية (IBID,p 208). فالبحث عن الزوجة المناسبة يتطلب عملية استكشافية تتمثل أولى مراحلها في اجتماعات داخلية، تتمثل في موافقة الأب والمواصفات التي يرغب فيها الإبن الراغب في الزواج. (بلخيري، 2000، ص 58)

وتعتبر الأم الشخص الأساسي المخول للبحث عن الزوجة المستقبلية لابن وفي هذه الحالة تسترشد الأم ببعض القيم والمعايير أثناء عملية البحث وأهم الصفات التي تحرص عليها الأم هي المهارة في الأعمال المنزلية وأمور الطبخ بالإضافة إلى بعض الصفات الشخصية المحبذة في الفتاة كالحياء ، الفطنة، الطاعة ، الجمال ، صغر السن،...الخ وأثناء اختيارها للفتاة غالبا ما تتوجه الأم بالدرجة الأولى إلى بنات العائلة ويظهر هذا جليا في المناسبات العائلية كالأفراح، وفي حالة اختيارها لفتاة من خارج العائلة فإنها تتجه دائما إلى طبقة اجتماعية مماثلة أو أقل من طبقتها. (بلخيري، 2000، ص 58) فالالاتجاه العام في اختيار الزوج لزوجته في المرحلة التقليدية ، كان يعتمد أول ما يعتمد على عنصر القرابة فابن العم أولى بابنة عمه إذا ما رغب فيها لأنه كلما كانت القرابة قريبة كان الزواج مشرفا. (Toualbi, 1984, p208)

لأن من مميزات الزواج التقليدي قيامه على القرابة والحسب والنسب، والزواج هنا يكون عقد بين عائلتين أو جماعتين أو أزواج من نفس العائلة، وهو محبذ في العائلات التقليدية لأنه يحافظ على تماسك الجماعة وترسيخ علاقات القرابة.

وهذا يعني أن الشاب يستشار في هذه الحالة وتمنح له الفرصة الكافية ليعبر عن موافقته ويبيدي رأيه في المواصفات التي يرغب فيها هو الآخر بشريكة حياته. فالفرد في العائلة الجزائرية يربى منذ الصغر على احترام كبار السن وطاعتهم.

أما الفتاة فببلوغها سن الرشد، لا يحق لها الرفض أو التعقيب عن الخطيب الذي يراه الأب أو العائلة مناسباً لها. وهذا ناتج من جهة عن التفرقة بين الجنسين، ومن جهة أخرى يرجع ذلك إلى السلطة المطلقة للأب الشيء الذي يفسر منع المجتمع ببنائه المعياري المبني على العرف والتقاليد والدين التلاقي بين الجنسين بحيث كان هناك حاجز صارم ملاحظ بين الجنسين فلا يجب أن يجتمعا معا ويتبادلان أطراف الحديث. (بلخيري، 2000، ص 58)

إنّ الزواج في البيئة الريفية الجزائرية شأنها عائلها ، حيث كان يعبر عن الخصائص السوسيو- ثقافية للمجتمع الجزائري في الماضي القريب تبرز نمط الزواج التقليدي الذي يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية لإعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي ، والمحافظ على نظام الأسرة الممتدة والمكرس لسلطة رئيس الأسرة وذلك على ضوء ما تنظمه وتحدده العادات والتقاليد، يأخذ هذا النمط من الزواج شكلين في المجتمع الجزائري، عند القبائل يأخذ الخط الأموي الزواج (بابنة الخال) ، أما عند العرب فيتبع الخط الأبوي الزواج (بابنة العم) ، ويعتبر كتنظيم للإنتاج والحفاظ على الميراث من الضياع ، كما أنه يحفظ التماسك والتضامن داخل الجماعة. (Kouaouci,1992,pp112-113)

4. 2 الزواج في المجتمع الحضري :

إنّ تأثير التغيير الاجتماعي على النظام يظهر أكثر في المدن ، إذ أن الأوساط الريفية رغم بعض التغييرات الطفيفة التي طرأت عليها نظرا للتصنيع ولانتشار التعليم لكن لا تزال متمسكة بتقاليدها ومعاييرها كما أن الاتصال بين الأوروبيين والجزائريين إبان الاستعمار كان مباشرا في المدن، وتعد الفترة الحاسمة التي أثرت على نظام الزواج في المجتمع الجزائري (براش، 1989، ص 37)

فالتحولات العميقة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة ، وخاصة انتشار التعليم الذي أتاح فرصة الاختلاط المشترك، والعمل المشترك وانضمام الشباب من الجنسين إلى الجمعيات

والأحزاب السياسية والنوادي، وعلاقات الجوار، ووسائل الاتصال كل هذه المعطيات لعبت دورا هاما في تفتح العقليات على النموذج الغربي والشرقي ، وهذا ما أتاح للشباب فرصة البحث عن الشريك المثالي، وساعدت هذه الظروف على إتاحة الفرصة للجنسين المقبلين على الزواج دراسة شخصية الآخر في ظروف ملائمة ، حيث أصبح كل من الفتاة والشاب يتطلعان للاختيار الفردي القائم على التفاهم المتبادل والتجانس والعاطفة.

ومما ساهم كذلك في توسيع دائرة الاختيار الزوجي خروج المرأة للعمل ، بالإضافة إلى التطور الاجتماعي لوضعية المرأة الجزائرية أمام اختيارها لزوجها قد شجعت كثيرا على الزواج الخارجي ، حيث أشارت دراسة مصطفى بوتفونشت إلى أن الثلث من عينة العائلات اختارت فيها الفتيات بحرية أزواجهن مباشرة في الوسط الجامعي أو المهني أو وسط آخر .

أصبح الفرد المقبل على الزواج وخاصة في الحضر يميل إلى اختيار شريكة حياته خارج دائرة قرابته واتجهت عملية الاختيار إلى نمط آخر ، كاختيار زميل الدراسة أو زميلة العمل، وأصبح أسلوب الاختيار الوالدي إضافة إلى دائرة القرابة يلقيان الكثير من النقد والرفض من طرف الأبناء ، لاعتقادهم بفشل هذا النمط من الزواج وعدم تحقيقه للرضا الزوجي على عكس الاختيار الحر والاعتراضي الذي يحضى بالتقدير والمكانة لدى الأبناء.(بوتفونشت،1984، ص137)

الآباء أثناء الاختيار للزواج يتصورون أنهم باختيارهم للشريك من عائلة المصاهرة والقرابة سوف يحتفظون بمهمات كثيرة مع أبنائهم، بينما يرى الأبناء أنه باختيارهم الفردي للشريك والمبني على العاطفة المتبادلة سوف يضمنون التوازن في حياتهم الزوجية المقبلة.(بويعل، 2005 ، ص 122)

يحاول الأبناء والآباء أمام هذه الوضعية إيجاد وسيلة رضا مشتركة بينهما حول اختيار الشريك ويجد المقبلون على الزواج في الوسط الحضري الجزائري أنفسهم أمام وضعية مجابهة لحالة نفسية اجتماعية صعبة وحساسة جدا يحاولون التغلب عليها بنوعين من المواقف أولها تراجع بعضهم عن اختيارهم الفردي وهذا بعد العجز عن مجابهة هذه الوضعية طويلا، والفشل في إقناع الأهل باختيارهم، وبالتالي ترك الرأي والمشورة في هذا الموضوع للأهل .(كسال،1986، ص90)

لأن الفرد الجزائري يؤمن بأن رضا الأهل من رضا الرب ، ويسعى جاهدا إلى نيل موافقة أهله تعبيرا عن حبه واحترامه لهم من جهة ، لكي يضمن نجاح زواجه وتمتعه بحياة زوجية سعيدة ومستقرة في ظل مباركة الأهل من جهة أخرى ، وهناك كثيرا من الشباب الذين يضحون بحبهم واختيارهم للزوجة كي يرضوا الأهل ولا يخرجوا عن طاعتهم.

أما الموقف الثاني فيتمثل في تمسك الأبناء باختيارهم بعد بذل جهود مضيئة لإقناع أهلهم بصلاحية الاختيار، وفي هذه الحالة لا يبقى أمام الآباء إلا الإقرار بأن كل ما سوف يترتب عن هذا الزواج من خير أو شر يتحمل الأبناء تبعاته.

بعد مرحلة المجابهة والاستقرار على رأي معين تأتي مرحلة مجابهة شروط الزواج المعبر عنها بواسطة هدايا ذهبية، والمهر بالإضافة إلى وسائل السكن الحضري وما يتبعها، وتعد شروطا صعبة ولكنها تقدم من أجل إرضاء الأطراف المعنية نظرا للظروف المعيشية في المدينة. (مسال، 1986، ص ص 89-90)

تمارس هذه الشروط في حدثين هما حفلة الخطوبة وحفلة الزواج، وفي الوسط الحضري يجب أن يطبق الاحتفالات من أجل التعبير عن المكانة الاجتماعية لهذه الفئة، وهي من المظاهر الخارجية الدالة عن الزواج الناجح. (طوالي، 1988، ص 117)

وحتى الوسط الحضري لم يتمكن من التغلب على المظاهر الباهظة الثمن لهذين الحدثين بحيث يصبح الإعلان ضروريا وتجند له كل الموارد الأساسية لإتمام الزواج ، وهكذا فإن مرحلتى الزواج مزدوج بين التقليدية والعصرية. (مسال، 1986، ص ص 89-90)

ومن المظاهر المستخدمة في الزواج الذي يقام في المدينة، فإنه بدلا من السكن العائلي الذي يتم فيه تقليديا إحياء هذه الحفلات في الزواج التقليدي استبدل في المدينة بقاعة للحفلات مؤجرة تكون مجهزة خصيصا لهذه المناسبات ، والسبب في ذلك أن هذه القاعات تتميز باتساع مساحتها المفتدة في المنازل الأسرية .

وتأتي بعد ذلك الاستعدادات الأخرى التي تجعل من الزواج خالد الذكر ، من طبع بطاقات الدعوة وتوزيعها بسخاء وتحضير وليمة باهظة واستدعاء فرق محترفة ، كما يفترض

أن يكون موكب الزواج مهيبا ، يبذل فيه جهد كبير لتجميع أكبر عدد من السيارات و خصوصا الأكثر دلالة على الغنى . (طوالي،1988، ص 117)

ويمكن تلخيص أهم ما يميز الزواج التقليدي و الزواج المعاصر في المجتمع الجزائري كما يلي:

- يمثل الزواج التقليدي أحد آليات الجماعة المنزلية ويتم عن طريقه إعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي، وهو يعكس الصورة السوسيو-ثقافية للمجتمع الجزائري .
- يرتكز الزواج التقليدي على الدين والتقاليد والأعراف.
- يمثل إستراتيجية عائلية تهدف إلى التماسك الأسري والحفاظ على ميزة الامتداد.
- يعد كتحطيط اقتصادي للحفاظ على الميراث من الضياع، كما أنه يحفظ التماسك والتضامن داخل الجماعة.
- تتم الزيجات التقليدية حسب مبدأ القالب الذي يدور حول المعايير . (بلخيري،2000، ص59)
- الإبتكار في سن الزواج خاصة عند الفتيات، لأنه بمثابة حماية شرف الفتاة ، وبالنسبة للشباب فهو بمثابة حماية من الانحراف وتحميله المسؤولية .
- الاختيار للزواج بين عائلتين هدفه توطيد العلاقات القرابية وتكثيف شبكة العلاقات الاجتماعية والعائلية .
- في معظم الأحوال لا تعطي قيمة للعواطف والميول الشخصية للطرفين المقبلين على الزواج.
- إن الزواج المعاصر يمثل مشروعا لإنشاء أسرة جديدة .
- أسلوب الاختيار الزوجي يتم بحرية بين الرجل والمرأة دون تدخل للأهل، أو أن يتدخل الأهل في إطار حدود معينة، كأنة يقوم الشاب أو الفتاة بالاختيار الحر ويمنحان والديهما حق الاعتراف، أو حق المشاركة في الرأي فقط وفي هذه الحالة يكتفي الآباء بدور المراقب وتسجيل الحضور المطلوب في المناسبات، وإبداء الثقة و المساعدة للأبناء .

- التأخر في سن الزواج نتيجة لعدة عوامل منها مواصلة التعليم، البحث عن العمل، تفضيل بعض الشباب قبل الزواج الاستعداد المادي من أجل الاستقلال بحياتهم الزوجية بعيدا عن الأهل.

- إعطاء الأفراد في المجتمع الحضري الجزائري سواء الأهل منهم أو الأبناء وعلى اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية بالغة للمظاهر المادية على الخصوص وبالتالي النفسية المصاحبة لشروط الزواج وكيفية الاحتفال به ، حتى أن الأسر المتوسطة الحال والفقيرة تنقل كاهلها بالمصاريف الكثيرة والديون من أجل الإلتزام الكبير بهذه المظاهر وتغطيتها ، وذلك من أجل أن يترك الأبناء بيت الأهل في فخر ويرفع الرأس .

- إن نظام الزواج في المجتمع الحضري الجزائري يتم بصفة عامة بشكل تقليدي عصري نظرا لسيطرة العادات والتقاليد ، خصوصا على الأولياء رغم تعلم العديد منهم ، فأصبح الزواج يتضمن مظاهر تقليدية كالملايس التقليدية وغيرها ومظاهر عصرية تجسد رغبة الأبناء كشهر العسل و السيارة و غيرها . (كسال،1986، ص 92)

5. المرأة في الأسرة الجزائرية:

اختلفت أدوار المرأة وتعددت وتباينت على مر الأزمنة ، ففي العائلة التقليدية كانت المرأة وسيلة للإنجاب واشباع الرغبة الجنسية والمساعدة في العمل دون أن تأخذ دورا ايجابيا في تشكيل الحياة الزوجية ،أي أن هويتها كإنسان غير موجودة ،فقد كرس في الفتاة منذ ميلادها الشعور بأنها عبء على عائلتها وتأكيد دونيتها بالنسبة للذكر ، بالإضافة إلى تكريس تسلط الذكر على الأنثى و حجبها عن الحياة العامة . ويقول سمير عبده في هذا المجال : " واجب المرأة في الزواج لا تتوثق عراه قبل إنجاب الأولاد ، والصبي البكر هو أئمن ما تملكه العائلة، إنه روح أمه الوحيد وحبیب قلبها ودليل قيمتها كإمرأة وضمانا لحياتها في المستقبل حتى بعد ولادة أطفال آخرين.(سلامة، 2002،ص35)

وبعد احتلال الجزائر من المستعمر الفرنسي تدهورت وضعية المرأة أكثر فأكثر، حيث أن بقائها في البيت وغيابها عن ممارسة أي نشاط خارجي كان من أجل أن لا تصطدم مع

المستعمر وحتى لا تكون على اتصال مباشر بالمعمرين ، وبالتالي كان على الرجل حمايتها ومنعها من الخروج و حثها على المكوث في البيت ، وبتصرفه هذا كان يرمي إلى حماية المجتمع ككل من الانحلال الأخلاقي . ويفسر المؤرخون هذا الاتجاه لكون دور المرأة الجزائرية في تلك الحقبة الزمنية هو المحافظة على الهوية الوطنية وبذلك تراجعت مكانتها بفعل التهميش والحرمان من كل مستلزمات العصر كالتعليم والعمل... الخ، وأصبحت تعيش في الجهل وشتى أنواع الاضطهاد والعزل ومن أجل الحفاظ على القيم المكونة للشخصية الجماعية من خلال المحافظة عليها وجعلها بعيدة عن مواجهة المستعمر. ومن جهة أخرى فهي منذ ولادتها مكلفة بالحفاظ على شرفها الذي هو شرف العائلة ، وعدم تجاوز الممنوعات خاصة الجنسية منها والحدود المرسومة لها في التعامل إلى حين زواجها ، لأن أي موقف مقلق منها أو مشكوك فيه من طرفها كما يقول محفوظ بوسبسي "يسقط هيبة السلطة الأبوية ويهدد الأمان الداخلي و الخارجي للعائلة لذلك يعمل الرجل الجزائري بكل قوة وتعنّت للسيطرة المطلقة ماديا ومعنويا على المرأة بحكم كونه معيل الأسرة فله حق الطاعة والخضوع". (Boucebci ,1987,p139)

ووفق الظروف الاستعمارية التي مرت بها العائلة الجزائرية استقر في الأذهان مكانة المرأة ودورها الاجتماعي، وتجمد في الثنائية أعباء البيت والجسد. إذ لا يمكنها الرجل من المناقشة أو إبداء الرأي ولا القدرة على مواجهة الرجل ، فالرجل فقط من يملك الامتيازات والحق في التفكير والتدبير واتخاذ القرار في كل المسائل العائلية والحق حتى في الخطأ الذي يجد الغفران من المجتمع كما يجد أيضا من يبارك خطواته التي تعزز رجولته هذه التي ليست كقيمة أخلاقية للنبل والكرامة الانسانية ، إنما كمنظومة ذهنية منبثقة من التربية القاصرة التي تهين الذكر بضرورة العنف والعدوانية والجفاف العاطفي وقهر الأنثى جسديا وفكريا واجتماعيا . (الوافي، 1997، ص 20)

ومن جهة أخرى ظل ميلاد الأنثى ولا زال يشكل نغصا اجتماعيا وانفعالا نفسيا شديدا سواء بالنسبة للزوج أو عائلته لا سيما إذا توالى ولادتها من غير أن يأتي الذكر ، كما أن العائلة تعد الولد لغير ما تعد له البنت لأن الاعتبار يكون للجنس لا للكفاءة والموهبة ، ففي حياتها الزوجية تحاط بقيود اجتماعية متعددة ومتنوعة وقاسية حيث تدور حريتها في اطار ما

يريد الزوج وما لا يريد ، وهو دور له تأثيره التربوي والسيكولوجي السلبي (السباعي،1985، ص 95) على الأنثى ويعقدها كما يزيد من ميع الذكر وإفراط دلالة وينمي أنانيته ويغرس فيه الغطرسة وكره المساواة والانصياع للحق والعدل الاجتماعي ، فقد اعتاد المجتمع أن يرى الخطأ في المرأة أكثر مما يراه في الرجل (الحداد، 1992، ص 53).

6. الذهنية الثقافية وإشكالية الذكورة و الأنوثة:

إن البحث في مسألة العقلية الجزائرية يقودنا إلى معرفة المحددات الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، الذي يقوم على الدين الإسلامي الذي هو دين الدولة الذي ينظر إلى الإنسان بوصفه إنسانا قبل أن يكون جنسا: ذكرا أو أنثى. فأول سورة منه تحدثت عن الإنسان ولم تتحدث عن الجنس. وفي ذلك تأسيس ارتقائي عميق لمعنى إنسانية الذكر والأنثى في مجتمع كان يئد الإناث.

ولا يذكر أن الشرط البيولوجي حكم النظرة التي قومت بها الجماعات والمجتمعات القديمة مكانة المرأة والرجل ، وقد تدخلت في قرار ذلك التحديد الجنسي عوامل المغالبة التي عاشها الإنسان أولا ضد الطبيعة ، وثانيا إزاء محيطه ووسطه . فظل الرجال في نزاع توارثي من أجل الزعامة ، وانسحبت العقلية التي قيمت التراتب فيما بين الذكور بعضهم إزاء بعض لتشمل الإناث إزاء الذكور ، فكانت الغلبة حسية عضلية بالأساس قبل أن تكون معنوية .

وإذا سلمت المجتمعات بهذا الواقع التراتبي الذي أنزل المرأة في درجة تتلاءم مع فيزيولوجيتها أو مع عضليتها، أي دون رتبة الرجل الذي كانت طبيعته البيولوجية أكثر ملاءمة للعراك وتحمل المشاق، ودفع المخاطر، تولدت القيم التي ظهر في ضوءها جنس الذكر على جنس الإناث، وترسخت بين الطرفين. (عشراتي،2007، ص ص 244-246)

جعلت المعرفتان الدينية والشعبية من التراتبية الجنسية وتفوق الذكورة على الأنوثة أمرا مقدرا ومصيرا محتوما مسطرا لا يجوز إنتهاكه. من هنا نجح العقل الشعبي في تغريب أفرادهم وجعلهم يمثلون لهذه التراتبية على أنها وضع طبيعي . أما المعرفة العلمية فتقف موقفا معارضا ونقديا مؤكدة أن التراتبية الجنسية وضع لم تفرضه الطبيعة، بل هو دخيل عليها بفعل الثقافة والإنتاج الاجتماعي الذي ارتسم في المخيال الجماعي.

إن الأسرة الجزائرية شأنها شأن الأسرة العربية والأسرة الأبوية ككل ، تبنى على علاقات التسلط والخضوع وتمثل الذكورة تحت ظل هذا النظام ، المرجعية الأساسية للأثوثة، لأنّ الرجل هو العائل والحامي ، فالمجتمع لا يخصص مكانة للمرأة التي لا تنسب إلى رجل، لذا فهي تسعى بشتى الطرق إلى الإرتباط به تقاديا للتمهيش وضمانا للحماية .

رغم الإشادة بمبدأي الديمقراطية والمساواة في الجزائر في المجالين السياسي والاقتصادي، يبقى المجال الجنسي بعيدا عنها كل البعد والغريب في الأمر أن المجتمع النسوي كما بينته النصوص الثقافة الشعبية وأكدته المعرفة العلمية، يمثل أهم شريحة معيدة لإنتاج التراتبية الجنسية عن طريق التنشئة الاجتماعية والتربية التي تلقن للفتاة منذ الصغر لجعلها تعي وتتقبل شرعية دونيتها من جهة وتتفن خضوعها للرجل من جهة أخرى. (برواقي، 2010، ص 68)

إنّ أنماط المعيشة المختلفة في المجتمع التقليدي تعتمد توزيعا للأدوار وتقيم فصلا صارما بين الجنسين، وفق نظام محدد للقيم يشكل عناصر المخيال الأبوي، بصورة لا يمكن معها للمرأة أن تكون لها إلا المكانة التي منحها إياها مجتمع الرجال. فالتمييز الجنسي، كما تلاحظ ذلك مونيكا غادان: " ليس فصلا بين الذكور والإناث فحسب، بل هو معارضة وتراتبية بين عالمين مختلفين . إنه تمييز يتجلى في الأدوار وفي المجالات القسمة بينهما بحيث لا يكون ثمة شيء يجب أن يدعو إلى الالتباس، وإلا فإن المرأة لا تكون امرأة والرجل لا يكون رجلا ". (Gadant, 1981, p 43)

7. ثنائية العلاقة زوج / زوجة:

يمثل الزواج العلاقة التي تقوم على رابطة رسمية بين رجل و امرأة وهي رابطة معترف بها من خلال الدين والقانون والمجتمع ، وبحيث لا يكون هذا الزواج مشروطا بعامل الزمن بل زواجا مطلقا ، ويشترط أن ينتمي الزوجان في زواجهما إلى ما يسمى بالأسرة النووية ، كما أن هذا الزواج يهدف إلى إقامة أسرة و حياة أسرية مستقرة ودائمة تقوم على أساس الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين، فما هو حق للزوجة يعتبر واجب على الزوج والعكس صحيح، وفي الأسرة الجزائرية نجد من واجبات المرأة رعاية الأطفال وتربيتهم حتى زواج البنت وبلوغ الذكر واتجاهه إلى عالم الرجال، إضافة إلى ذلك يلقى على عاتقها مسؤولية كل

الأشغال المنزلية، أما الزوج فإنه وتحت تأثير عوامل (القربة، النظام الأبوي...) يحاول إظهار السلطة المطلقة على زوجته عن طريق إبراز رجولته أمامها والاستخفاف بآرائها وعدم مشاورتها في أغلب الأحيان ولا سيما عند تواجده إلى جانبها في وسط أفراد العائلة الكبيرة، لأنه يرى في ذلك الوسيلة الكفيلة بضمان وتقوية رجولته وكرامته، وهكذا تصبح الزوجة تحت طاعة الزوج بحيث تقبل سلوكاته مهما كانت، وهذا ما يؤدي إلى حدوث هوة في العلاقة الزوجية بحيث تبقى النظرة التقليدية إلى الزوجة، التي تصبح في ظل هذه الظروف تشعر بالسلبية وعدم الثقة بالنفس وهو ما قد يجعلها تضع هدفها الأول بعد الزواج هو خدمة زوجها وأبنائها، وهو ما تربي المرأة ابنتها عليه منذ مراحل طفولتها الأولى، دون النظر إلى حقها في العدالة مع زوجها في مختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية كما حددها الله تعالى بقوله: " لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا (7)" (سورة النساء الآية 7) وإن كان الإسلام قد أشار إلى قوامة الرجال على النساء في قوله تعالى: " الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ " (سورة النساء الآية 34)، فإن هذه القوامة لا تعني في أي حال من الأحوال تسلط الزوج على الزوجة، أو عدم المساواة في المسؤوليات المشتركة، بل أن الإسلام ساوى بين الزوجين فيما يمكن فيه التسوية وفاضل بينهما فيما لا يمكن التسوية فيه، وفقا للفروقات البيولوجية والطبيعية والتي منها تكليف الرجل بوجوب النفقة على المرأة التي يعتبر حقا لها، مهما يكن فإن ضمان استمرار واستقرار النسق الأسري يقوم أساسا على طبيعة العلاقة الزوجية أي أن طبيعة البناء الأسري تتحدد أساسا في نموذج طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الزوجين بالإضافة إلى أطفالهما. (بلقاسم، 2011، ص 2)

أما الأسرة التي يحدث فيها الجو الإنفعالي المضطرب والكرهية التي تشيع بين الزوجين، تجعل من الصعب على الزوجين والأطفال وعلى الناس من حولهم أن يستخدموا هذه العلاقات في تنمية علاقات سوية مع الآخرين. فيتترك آثارا سيئة على الزوجين والأسرة عامة، فالتباعد العاطفي والخلافات المستمرة بين الزوجين يؤديان إلى معاناة أعضاء الأسرة، وتصبح العلاقة الزوجية نفسها مصدرا للاضطراب النفسي. (وومن، 2000، ص ص 42 - 44)

كما يؤدي عدم الرضا عن العلاقة الزوجية إلى خلق مشاعر سلبية قد تزيد من الخلافات وحدة الصراعات بين الزوجين ومع الافتقار لمهارات التواصل قد يلجأ أحد الزوجين أو كلاهما إلى استخدام استراتيجيات عنف غير ملائمة كوسيلة لحل تلك الصراعات، مما يزيد من تلك الضغوط، وذكر لو Loue دراسة بابكوك Babcock وزملاؤه لعينة الأزواج بلغت 95 زوجا وزوجة، ذكر الأزواج أنهم يستخدمون العنف ضد زوجاتهم كسلوك تعويضي على الإحساس بضعف الزواج بشكل عام وكنتيجة لعدم الرضا عن العلاقة الزوجية . (نوبيات، 2012، ص07)

8. مكانة المرأة في الأسرة الزوجية :

تتكون الأسرة الزوجية من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، وهي ناتجة عن انقسام العائلة الممتدة بفعل عدة عوامل منها السياسة الاستعمارية، النزوح من الريف إلى المدينة. ومع ارتفاع نسبة التمدن واتساع حجم المدن والنمو الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي وخروج المرأة للعمل أين أصبحت الأسرة النووية تأخذ بالقيم العصرية هذه القيم التي من شأنها أن تضمن لها الحرية والاستقلالية سواء من حيث المسكن أو قضاياها الخاصة.

أما من حيث محددات مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية المعاصرة لا سيما الحضرية برزت محددات جديدة تطلبتها طبيعة التغيرات التي عرفها المجتمع من جراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتمثل فيما يلي:

* دور التعليم في تحديد مكانة المرأة : لعب التعليم على مر التاريخ البشري دورا حاسما ومهما في ترقية المرأة على المستوى العالمي وذلك بمساهمته في اخراجها من عالمها التقليدي الضيق المتمثل في الحياة المنزلية وتمكينها من الانفتاح على آفاق جديدة لمواكبة متطلبات العصر ، وهذا ويعتبر التعليم من بين الحقوق الأساسية التي ينبغي أن تساوي فيها المرأة مساواة فعلية مع الرجل في مختلف المجالات نظرا للدور الذي يلعبه في حياة المرأة حيث يرفع من مستوى وعي المرأة بحقوقها ويزيد من فرص مشاركتها في الحياة العامة وتمكينها.

* دور العمل في تحديد مكانة المرأة: إنّ تحقيق الذات وإثبات الوجود وشعور الفرد بتقدير واحترام الآخرين له، هو الذي يدفع المرأة التي تشعر بمكانتها المتدنية داخل الأسرة، إلى العمل خارج البيت والتفاني فيه مما يجعلها تشعر بالارتياح واكتساب المكانة (عوض ، ص 374-375).

فعمل المرأة من شأنه التأثير على دورها ومركزها الاجتماعي لما يمنحه لها من استقلالية ذاتية وحرية لم تكن تتمتع بها في الماضي، أي أن الزوجة العاملة هي الأقرب من عملية المساواة بين الزوجين داخل الأسرة . (Benatia, pp 41-50)

* دور العامل الديمغرافي في تحديد مكانة المرأة :

إنّ انقسام الأسرة الممتدة و بروز نمط الأسرة الزوجية المتمركزة في المناطق الحضرية أثر على سلطة الأب أو الزوج على المرأة داخل الأسرة (Benkheilil,P48)، فالمرأة باستقلالها السكني عن الأسرة الممتدة تصبح أكثر حرية في مختلف تصرفاتها داخل الأسرة وفي علاقتها بزوجها وأبنائها، حيث يصبح هناك حوارا مباشرا بين أفراد الأسرة وتشاور دائم في مختلف القضايا التي تهم الأسرة، وهذا لأن الرقابة الجماعية لأفراد القرابة هي التي تشجع و تجسد سلطة الزوج وهي التي تعتبر معيارا لإثبات وجوده أمام قرابته وأفراد عائلته وبالتالي تحد من حرية المرأة ومن سيادة القيم الديمقراطية في الوسط الأسري.

خلاصة:

تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة مشكلة عالمية تعاني منها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، حيث أصبحت الدول تعمل جاهدة قصد التقليل من تبعاتها السلبية، لذلك توالت الدراسات والاهتمامات بالعنف الموجه ضد المرأة والذي من أهم مظاهره العنف الجسدي والعنف النفسي والعنف المادي والعنف الجنسي، كل هذه الأشكال تتسبب في مشاكل جسدية ونفسية للمرأة مما يعيقها عن أداء مهمتها النبيلة في إعداد نشأ سليم يعول عليه في نهضة المجتمع. والحقيقة أن التقليل إن لم نقل القضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة ينبغي أن يكون وفق استراتيجية تشارك فيها جميع المؤسسات، كل منها حسب نطاق عملها حتى تتحقق الفاعلية في مواجهة الظاهرة والتقليل قدر الإمكان من تبعاتها.

الفصل الرابع: الأطر النظرية والفلسفية لملمح الأستاذ بالجامعة الجزائرية

تمهيد

أولاً: التعليم العالي : واقع النشأة والتحديات المعاصرة

1. نشأة التعليم العالي وتطوره .
2. مفهوم التعليم العالي.
3. أهداف التعليم العالي.
4. وظائف التعليم العالي.
5. مبادئ التعليم العالي في الجزائر .
6. التحديات التي تواجهها منظومة التعليم العالي .
7. أنماط التعليم العالي.

ثانياً : المنظومة الجامعية الجزائرية : مقارنة مفاهيمية

1. مختلف المفاهيم للجامعة كمؤسسة اجتماعية ثقافية .
2. النشأة التاريخية للمؤسسة الجامعية بالجزائر .
3. وظائف الجامعة.
4. أهداف الجامعة .

ثالثاً : ملمح الأستاذ بالجامعة الجزائرية

- 1 . مفهوم الأستاذ الجامعي.
2. أهمية الأستاذ الجامعي.
3. الأدوار المنوطة بالأستاذ الجامعي .
4. الصفات الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي .
5. تكوين الأستاذ الجامعي .
6. وظائف الأستاذ الجامعي .
7. توظيف الأستاذ الجامعي.
8. تكوين الأستاذ الجامعي .

خلاصة.

تمهيد:

تعد الجامعة إحدى المقومات الحضارية من حيث الدور الذي تضطلع به في المجتمع، لأنها القناة الرئيسية التي تخرج الكوادر المؤهلة علميا وعمليا لتحقيق الازدهار الاقتصادي والتطور الحضاري والتكنولوجي. وهي أساس الرقي والتمدن وركن من أركان المجتمع السليم. إن من أهم ما تهدف إليه الجامعة هي استكمال الجوانب المعرفية والثقافية لدى طلبة مراحل الدراسة الثانوية، ووضع مناهج التعلم وأساليب الدراسة الصحيحة الذي يمكن الطالب من فهم المرحلة الجامعية والتأقلم معها بهدف تهيئتهم وخلق روح الإبداع والابتكار فيهم للقيام بالدور الريادي في المجتمع، وخلق كوادر علمية وفنية في المجالات والحقول المختلفة للقيام بأداء المسؤوليات الوطنية في حركة النهضة والتقدم.

فالجامعة إذن هي مركز البحث ومصدر للاستثمار والتنمية لأهم ثروات المجتمع المتمثلة في الثروة البشرية، وتعتمد الجامعة في تحقيقها لأهدافها المرجوة على الأساتذة بالدرجة الأولى، لأن الأستاذ هو المحرك الأساسي للعملية التعليمية والبحثية للجامعة، وهو الذي يقود الفعل التعليمي والبحثي و ينفذ المنهج الدراسي .

أولاً: التعليم العالي: واقع النشأة والتحديات المعاصرة

يعتبر التعليم العالي أهم عامل من عوامل التنمية في كل المجتمعات لأنه أساس لأي تغيير تنموي، وذلك لما توفره من كوادر بشرية مؤهلة يعول عليها في نواحي التغيير والتطوير. ويساهم التعليم العالي من خلال مؤسساته في خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، لتصبح هذه المؤسسات موطناً للفكر الإنساني على أرقى مستوياته، ومصدراً لتنمية الموارد البشرية، وبناء قدرات الطاقات والكفاءات الوطنية، متوخياً بذلك رقي الفكر والإبداع والابتكار، وتقديم العلوم الطبيعية، والطبية، والاجتماعية، والإنسانية والتطبيقية وتنمية القيم الانسانية والمساهمة في المعرفة.

1. نشأة التعليم العالي وتطوره:

بالرغم من الدلائل على وجود معاهد تعليمية عليا في العهد الفرعوني، وكذلك في العهود اليونانية والرومانية، إلا أنّ النموذج التاريخي للجامعات كما يعرفه العالم اليوم يعود إلى

العصور الوسطى . ويميل المؤرخون إلى اعتبار جامعة "بولونيا" الإيطالية التي تم انشائها لتكون مركزا للدراسات القانونية في أواخر القرن الثاني عشر كأول جامعة في الغرب. ويعتبر الجامع الأزهر الذي تم انشائه في عام 170 م أول وأقدم جامعة اسلامية في الشرق العربي الإسلامي، إلا أنه لم يسمى بجامعة إلا بعدما أعيد تنظيمه في عام 1961م.

وكان ظهور الجامعات خلال تلك الحقبة الزمنية يأتي نتيجة لرسالة علمية محددة، وتلبية لاحتياجات مجتمعية في مجالات بعينها مثل الدراسات القانونية والرومانية والفنون والعلوم العربية والإسلامية وهكذا. وأحد أهم أسباب ظهور الجامعات والمراكز العلمية خلال تلك الفترة أيضا اتساع الميدان الفكري والمعرفي، بفضل التواصل بين العلماء العرب والمفكرين اليونانيين، وظهور التجمعات السكانية والمدن وتغير نمط الحياة والحاجة للتعلم في دراسة بعض العلوم.

وقد مر التعليم الجامعي في الوطن العربي بأربعة مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت مع الدعوة الإسلامية و انتهت بنهاية الخلافة الأموية 750م ، وكان المسجد هو المؤسسة الوحيدة لهذا التعليم في هذه المرحلة ، وكانت برامجه تتمحور بصورة رئيسية حول الدراسات الدينية وما يرتبط بها من علوم.

المرحلة الثانية: جاءت مع الخلافة العباسية في بغداد وبداية الحكم الأموي في الأندلس، وتنتهي بسقوط بغداد بيد التتار سنة 1258م. وقد وصل التعليم والبحث العلمي إلى مستوى عالي، وشملت برامجه جميع آفاق المعرفة الإنسانية في المجالات الدينية والفكرية والمهنية، وتمثل التعليم الجامعي آنذاك في المسجد الحرام بمكة، والمسجد النبوي في المدينة والمسجد الجامع بالبصرة. (التل، 1997، ص 89)

المرحلة الثالثة : بدأت مع سقوط بغداد وتستمر حتى حكم الأتراك والمماليك والعثمانيين، وحتى أواخر القرن التاسع عشر، وخلال هذه الفترة انعكست الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية السيئة على جميع مؤسسات التعليم في المجتمع العربي، فأصاب الجامعات الجمود والتخلف، ونتج عن ذلك تردي نوعية التعليم ومن ثم تردي نوعية مخرجات التعليم، وندر إنتاج المعرفة، وتدهورت الثقافة العربية، ومع نهاية القرن التاسع عشر

وبداية القرن العشرين بدأ الوطن العربي يستيقظ بعد خمسة قرون من التردّي ، وهذا الاستيقاظ يمكن اعتباره بداية .

المرحلة الرابعة : في هذه المرحلة تم استيراد فكر الغرب ونظمه بدلا من تطوير الواقع ...

ويمكن أن نلخص البدايات الأولى للجامعات العربية في المساجد ثم تطورت إلى جامعات مستقلة تمثل مؤسسات علمية متميزة تقدم مستوى عالي من التعليم المتخصص في كثير من حقول المعرفة، وظلت الجامعات الإسلامية فترة طويلة من الزمن تمثل مصدر إشعاع علمي وفكري وثقافي متميز...، ومع بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي أخذ الوضع يتغير في أوروبا، وظهرت بوادر عصر جديد كان من أبرز ملامحه إنشاء جامعات كونت النواة الأولى لأنظمة التعليم الجامعي المعاصر.

2. مفهوم التعليم العالي:

التعليم العالي ليس مجرد امتداد للأعلى بمعنى تكلمة ما بعد مرحلة التعليم الثانوي، بل هو تكلمة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان وتحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كون التعليم العالي يسد حاجات المجتمع من خبرات، مهارات معينة بغرض التنمية والتطور.

(ديدي، 1999 ، ص 77)

يقصد بالتعليم العالي، التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي (الموسوعة العربية العالمية ، 1999، ص 25).

يقصد بالتعليم العالي وفقا لنص التوصية الخاصة بالاعتراف بدراسات وشهادات التعليم العالي التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين (نوفمبر 1993) " برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفقتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة "

أما التعليم العالي الجزائري فيقول عنه "مراد بن أشنهو: " هو التكوين التدريجي ويشمل على حجم من المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب، وتهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة على السيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد، وينقسم هذا التكوين عند الضرورة إلى برامج وطرق تعليمية " .

3. أهداف التعليم العالي:

يرى علي أحمد مذكور أن من أهداف التعليم العالي الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات بالكم والكيف المناسبين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس فاعلية التعليم العالي منها معدل البطالة بين الخريجين، الهجرة الخارجية لخريجي الجامعة، التراكم التكنولوجي المحلي، ومدى قدرة الخريج على القيام بواجباته عند اندماجه في سوق العمل. (مذكور، 2000، ص 198)

وعلى العموم فإن التعليم العالي في الجزائر يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في تطوير الإنسان والارتقاء بفكره وقيمه ومهاراته ليصبح موردا بشريا مبدعا ومفكرا ومنتجا .
- إرساء التعليم العالي لأجل الاستقلالية وتحقيق الكفاءة العالية في الأداء.
- تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للمتعلمين بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تقدم مجتمعاتهم والنهوض بها.
- تنمية المعرفة والمساهمة في إنتاجها وتطويرها، وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي يواجهها المجتمع المحلي والعالمي .
- يعمل التعليم العالي على رعاية وتأهيل القدرات وبناء الكفاءات المتميزة للقيام بإجراء البحوث والدراسات والتجارب العلمية بما يخدم المجتمع البشري ويساهم في تقدمه ورفاهيته.

- تنوير المجتمع وتناول المشكلات والتحديات التي يواجهها واقتراح الحلول المناسبة لحلها والتصدي للظواهر الدخيلة المؤثرة على قيمه ومعتقداته .
 - إقامة عملية تجديد للخريجين القدامى وتحديث معلوماتهم، وذلك بإقامة دورات قصيرة أو طويلة تستهدف إعادة التأهيل ومواكبة التطورات العلمية.
 - تطوير البحث العلمي وتنمية وخلق الروح العلمية لدى الطلاب والمدرسين على حد سواء، والعمل على إرساء قواعده واستمراريته .
 - ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية والنشاط الفكري بصفة عامة، باعتبار أن الثقافة أصبحت رهينة القدرات البشرية التي تعدها الجامعة.
- هذه الأهداف تصف ما تطمح الجامعة أن تصل إليه، فمنها ما تحقق ومنها ما هو في طريق التحقيق لأن الجامعة في تطور وتوسع مستمر يوما بعد يوم.

4. وظائف التعليم العالي:

لمنظومة التعليم العالي الدور العظيم والمهمة الصعبة لكي يرقى ويتقدم المجتمع، ولذلك يجب إعطائه العناية والاهتمام الكافيين للوصول إلى الأهداف والغايات التي يتطلع المجتمع إليها وذلك من خلال القيام بالوظائف التالية:

- ❖ وظيفة عامة تعني بالتطوير العام للمعارف والقيم والثقافة في المجتمع بشكل عام و الطلاب والهيئة التدريسية بشكل خاص .
- ❖ وظيفة مهنية تعنى بتزويد الطلاب بالمعارف والكفايات والمهارات الضرورية التي يحتاجونها بعد انتهائهم من الدراسة ودخولهم في قطاع العمل .
- ❖ وظيفة تعليمية - بحثية تعنى بإعداد الكفاءات من الباحثين والعلماء والمتخصصين وبناء القدرات الوطنية ذات المستوى الرفيع، والتي تساهم في تقدم المجتمع في مختلف حقول العلم والمعرفة.
- ❖ كما يقوم التعليم العالي على تلبية حاجات المجتمع من خلال الأدوار الآتية:
- ❖ المحافظة على تراث وثقافة المجتمع وتمييزها وتحديثها لمسايرة التطورات المتجددة.

- ❖ بناء القدرات الشخصية عند الطلبة على التفكير والحوار وتقبل الرأي الآخر، والمهارات الابداعية وترسيخ التفكير العلمي في سلوكه.
- ❖ تهيئة الطلبة لتطبيقات المعرفة وتوظيفها في حياتهم اليومية والعملية .
- ❖ تمكين الطلبة من تسخير التقنيات الحديثة وتطويرها لخدمة بيئة العمل والمجتمع .
- ❖ تعزيز قدرة الطالب على الإبداع والابتكار.
- ❖ توفير البيئة العلمية المناسبة للباحثين وأعضاء هيئة التدريس لمساعدتهم على الإبداع والإنتاج العلمي.
- ❖ تعديل القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية ونوعية الحياة وذلك من خلال تدعيم قيم العمل والإنتاج والتقدم وغيرها من القيم الإيجابية وتحويلها من مجرد مفاهيم نظرية إلى قيم سلوكية وممارسات مجتمعية.
- ❖ دعم الاستقلالية في التفكير والموضوعية وإطلاق العنان للطاقة الإبداعية للفرد بتنمية قدرته على الملاحظة والتجريب والتحليل والتركيب .

5. مبادئ التعليم العالي في الجزائر:

يرتكز التعليم العالي في الجزائر على عدة مبادئ على اعتبار أن الجامعة الجزائرية ما زالت تبني نفسها للوصول إلى نموذج جامعة تتماشى منهاجها وطرق تنظيمها وفق سيرورة مجتمعها ، ومتفاعلة مع مقومات حضارية وخصوصيتها . وهو ما يفسر التغيرات المتتالية في التنظيم البيداغوجي وبرامج التعليم، وذلك لأن التغير المتكرر من حين إلى آخر هو في الحقيقة مسألة طبيعية تستند عليها الحياة المتجددة والمتغيرة باستمرار.

وأهم مبادئ التعليم العالي في الجزائر هي:

5. 1 الجزائر : تعتبر الجزائر من أشد المهام استعجالا والتي يتوقف عليها تشكيل الجامعة الجزائرية ، إذ تمثل الأعداد المتخرجة من التعليم الجامعي إسهاما في عملية الجزائر في شتى الميادين ، بالإضافة إلى تحرير البلاد من التبعية الثقافية والتكنولوجية .

يشير الطاهر زهوني أن جزارة التعليم العالي الجزائري تكون من ناحية المضمون والبرامج والمناهج والكتب والوسائل التربوية والتأطير . (زهوني، 1993 ، ص 122)

وتعني الجزارة حسب محمد العربي ولد خليفة ما يلي : (ولد خليفة، 1989، ص ص 123-124)

أ. جزارة نظام التعليم الجامعي وخططه ومنهجه والابتعاد قدر الإمكان عن الاستعارة من المجتمعات الأخرى إلا بما تقتضيه الأحوال، كما تستهدف الجزارة أيضا تعميم اللغة العربية.

ب. جزارة الإطارات بصورة مستمرة والغاية هي اعتماد البلاد على أبنائها من أهل الاختصاص والكفاءة وتحقيق أهدافها العلمية في التربية والتكوين .

ج. اختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وتطلعاتها بما يحقق التنمية الشاملة .

د. أما بالنسبة للتأطير فإن الجزارة تمس الإدارة ومراكز الإشراف ابتداء من الجامعة ومراكز البحث حتى الوزارة. إلا أن هذه العملية لم تستكمل في عدد من المعاهد والاختصاصات بجزارة هيئة التدريس، فقد تطلب الإصلاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية بأعداد كبيرة . كما لوحظ أن النقص في الإطار الجزائري المؤهل يتزايد كلما كانت الاختصاصات علمية أو تقنية .

5. 2 التعريب: تعتبر اللغة العربية أحد مقومات الشخصية الوطنية، لذا عملت السلطات السياسية في الجزائر على إحلال هذه اللغة مكانتها الحقيقية. فمنذ منتصف الستينات شرعت الجامعة الجزائرية في تعريب تدريس العلوم الإنسانية فشمّل ذلك الآداب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة والقانون ، ثم عقبته بعض الاختصاصات الأخرى كالاقتصاد والإعلام. وفي بداية السبعينات فتح أول فرع معرب بكلية العلوم يضم عشرات من الطلبة سنة 1971 . (أبو بكر، 1994، ص 175)

وخلال سنوات الثمانينات عربت كلية العلوم الاجتماعية والانسانية في مستوى دراسات التدرج، أما في الفروع العلمية و التكنولوجيا والطبية فما يزال التعليم فيها بالفرنسية . في حين أنه كانت الجهود ضئيلة جدا في مجال تعريب في العلوم الدقيقة .(تركي، 1981 ، ص44)

5. 3 ديمقراطية التعليم:

إن إجبارية التعليم الأساسي ومجانيته في الجزائر أديا إلى زيادة أعداد الطلبة المتوافدين إلى الجامعة فيما بعد . وينص مبدأ ديمقراطية التعليم على أن التعليم هو حق لكل فرد في المجتمع قاطبة وليس حكرا على فئة اجتماعية دون الأخرى. (محمد العربي ولد خليفة : ص ص 209-210) و بذلك فقد شهدت الجامعة الجزائرية تزايدا مطردا في عدد الطلبة أتبعه إسراع في بناء هياكل الاستقبال الجامعي، حيث إستطاعت الجامعة خلال الست سنوات التي أعقبت الإصلاح عام 1971 مضاعفة عدد طلابها ، فبعد أن كان عددهم خلال الموسم الجامعي 1971-1972 حوالي 24 ألفا و 334 طالبا ، ارتفع عام 1977-1978 إلى حوالي 62 ألف طالب . وقد تعزز هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية وانتشار عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي.(بوفلجة، 1992، ص 66)

6. التحديات التي تواجهها منظومة التعليم العالي:

يمر العالم بتغيرات كبيرة في النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والعلمية، وتتأثر الدول بهذه التغيرات في شتى جوانب الحياة، كونها ترتبط مع المحيط العالمي، ولا يمكن أن تعيش بمعزل عما يدور حولها من تطورات. ومنظومة التعليم العالي تؤثر وتتأثر أيضا بكل هذه الأجواء التي تشكل انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية . وانطلاقا من أهمية التعليم العالي في تكوين وتنمية المجتمع، فإن التغيرات الكونية تجعله أمام جملة من التحديات يمكن أن نذكر منها الآتي:

➤ التوسع في التعليم العالي لمواجهة الطلب المتزايد .

- تطوير جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي.
- مواكبة مخرجات التعليم العالي مع قطاعات العمل وتنوع وسرعة تغير متطلبات سوق العمل.
- التغيير المستمر في تغيير البرامج والتخصصات، وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات العمل .
- تقليص الاتجاه المتزايد نحو الاختصاصات الإنسانية والأدبية.
- مواجهة التحديات المتعلقة بالعلومة، وخصوصا ما يتعلق بتحرير خدمات التعليم العالي.
- زيادة تكلفة تمويل التعليم العالي.
- تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي.

7. أنماط التعليم العالي:

تنوعت وتعددت الطرق والأساليب التي تقدم بها البرامج التعليمية، وذلك بعد ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعاظم الطلب للحصول على الفرص التعليمية، وتوجد اليوم أنماط كثيرة لتوفير التعليم العالي منها:

7. 1. **التعليم العالي النظامي:** وهو التعليم العالي التقليدي السائد حاليا في مؤسسات التعليم العالي.

7. 2. **التعليم عن بعد:** وهو نظام يكون فيه المعلم و المتعلم غير مجتمعين في مكان واحد، ولكنهم يتواصلون من خلال تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة ، وتعرف اليونيسكو التعليم عن بعد بأنه : " أي عملية تعليمية لا يكون فيها اتصال مباشر بين الطالب والمعلم ، بحيث يكونون متباعدين زمنيا ومكانيا ، ويكون الاتصال بينهم عن طريق الوسائط التعليمية (الإلكترونية أو مطبوعات)

7.3. الجامعات الافتراضية : هي جامعة تعتمد على تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة في ربط الطلاب بعضهم ببعض ، وكذلك مع المحاضرين ، وتقديم المعرفة لهم في أماكنهم بواسطة البريد الإلكتروني ، والشبكة العنكبوتية ، والاتصال التفاعلي الثنائي عبر القنوات الفضائية .

7.4. التعليم الإلكتروني : و يقصد به التعلم باستخدام الحواسب الآلية وبرامجها المختلفة، سواء على شبكات مشتركة أو شبكة الانترنت ، وهو أكثر أشكال التعلم انتشارا في الوقت الراهن .

هناك تداخل بين العديد من هذه الأنماط إلى درجة يصعب معها أحيانا وجود حد فاصل بينها. وتعمل عدد من الجامعات على تقديم التعليم العالي من خلال اتباع منهجية التوسع في العمل بأكثر من بديل في آن واحد، بهدف التسهيل للمستفيدين للوصول للخدمة التعليمية والفرص التدريبية .

ثانيا : المنظومة الجامعية الجزائرية : مقارنة مفاهيمية :

1. مختلف المفاهيم للجامعة كمؤسسة اجتماعية ثقافية:

كلمة الجامعة **university** مأخوذة من كلمة **universitas** وتعني الإتحاد الذي يضم ويجمع القوى ذات النفوذ في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة . وقد استخدمت كلمة جامعة لتدل على التجمع العلمي لكل من الأساتذة والطلاب.

وتعتبر الكلمة العربية "جامعة" ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها لأنها من مدلولها العربي تعني التجميع والتجمع.

والجامعة مؤسسة للتعليم العالي يمكن أن يلتحق بها من أتم دراسة المرحلة الثانوية، لأنها تقدم برامج تعليمية وتدريبية في شتى التخصصات النظرية والعلمية. وذلك لمدة غالبا ما تكون (4) أربع سنوات، وأحيانا تستمر إلى (6) ست سنوات.(الراشد، 1988، ص13)

وتعتبر الجامعة الواجهة الاجتماعية التي نقيم من خلالها مدى تطور المجتمعات، كونها الهيئة التي تنتج البحوث العلمية وتساهم في حل مشكلات المجتمع فهي " المؤسسة الاجتماعية التي تحمل مسؤولية القيادة والريادة ، فهي تملك الفكر والمعرفة معا ".(اللقاني، 1993، ص 51).

وبذلك فإن الجامعة بفضل ما تملكه من معرفة وفكر، مطالبة بتحمل أهداف المجتمع وطموحاته وفق توجهاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ تعتبر المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي والآداب والعلوم والفنون ، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته، فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى .

ويرى علماء التنظيم التربوي أنه لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة ، لذلك فإن كل مجتمع ينشئ جامعته ويحدد لها أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله ومطامحه وتوجهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي .(دليو و آخرون ، 2006 ، ص 87-88)

ومصطلح الجامعة يعني أكثر من مجرد تجمع الأساتذة ، فهو يتضمن أبعادا عديدة منها جامعة لمتعارف عامة مشتركة ، تمثل قاعدة للمهن المتخصصة ، وجامعة لمختلف إبداعات الفكر الإنساني ، وجامعة لثوابت المجتمع وخصوصياته الثقافية، وجامعة لموارد ومصادر المعرفة ، بما يسر تجديدها وإنتاجها ، وجامعة لمقومات الحياة من حيث الشراكة الفاعلة في الحياة الجامعية ، وجامعة لفرق عمل متكاملة ومتعاونة ، تتألف مدارسهم الفكرية لخدمة الطلاب والارتقاء بالبحث العلمي وخدمة المجتمع .

ويرى حسن شحاته أن الجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياتها، ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية وبعث الحضارة والتراث . (شحاته، 2001، ص 13)

والجامعة هي مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها ، فهي من صنع الإنسان من جهة ، وأداتها في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من جهة أخرى . (العيسوي، 1984، ص 11)

وحسب دراسة قام بها بوحنية قوي فقد بين أن البيئة التعليمية الجامعية هي كل جوانب الحياة الاجتماعية التي يتم فيها التفاعل لكل أطراف العملية التعليمية ، فالجامعة هي تنظيم اجتماعي وقيم سائدة بين أطراف العملية التعليمية الجامعية ، والبيئة الجامعية تشمل الحياة الاجتماعية ، التعليمية والثقافية كما يلي :

- النظام الثقافي : المعتقدات ، التوقعات ، المعايير ، الإدراكات...

- النظام التعليمي: الأهداف المخططة، العملية التعليمية، المنهج، التقويم...

- النظام الاجتماعي: طبيعة العلاقات المجتمعية، صناعة القادة .(بوحنية، 2005، ص 170)

وتمثل الجامعة آخر مراحل النظام التعليمي، تكوّن الشباب علميا وثقافيا وفكريا ووجدانيا، كما تمد المجتمع بالإطارات القادرة على شغل أرقى المناصب الفنية والمهنية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والفكرية.

فهناك من يعتبرها المصدر الأساسي للخبرة، مهمتها الأولى هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية لتحقيق التنمية في كافة الميادين. (دليو و آخرون ، 2006 ، ص 44) فالجامعة إذن مؤسسة تعليمية تعمل على نقل المعرفة والنشاط العلمي لتنمية المجتمع البشري وترقيته في كافة المجالات .

ويعرفها علي الكنز:" من بين الأنظمة التي يتشكل منها الواقع الاجتماعي، فهي المصنع الذي يتخرج منه قادة الفكر في البلاد ومنابع العلم والمعرفة والنواة الأساسية في تكوين الإطارات وتكوين الثقافة الوطنية."(El kenz ,1993,p20)

2. النشأة التاريخية للمؤسسة الجامعية بالجزائر:

اهتمت الجزائر بقطاع التعليم العالي سواء من حيث الكم أو الكيف منذ استقلالها، وهذا من خلال الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي . حيث عرفت توسعا كبيرا في عدد الجامعات وزيادة المقاعد البيداغوجية من حيث الكم، ومن حيث النوع فلا تزال تقوم بمحاولات لكسبها ومجارات التغيرات والتطورات العالمية من خلال نظام ال LMD ،

والاهتمام بجودة العملية التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي بالجزائر . فالجامعات التي نعرفها اليوم لم تنشأ من فراغ أو تكون وليدة الصدفة، وإنما هي عبارة عن حصيلة مسيرة تاريخية طويلة امتدت لمئات السنين مرت خلالها الجامعات بتجارب عديدة وتعرضت لتغيرات جوهرية كثيرة في هياكلها التنظيمية وأهدافها وسياساتها التعليمية وبرامجها ومناهجها الدراسية ووظائفها العلمية والمعرفية .

أنشئت أول جامعة جزائرية سنة 1877 من طرف سلطات المستعمر الفرنسي وأعيد تنظيمها سنة 1909 ، قد نشأت كجامعة فرنسية لخدمة أبناء المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسيين في دراساتها وأبحاثها وطلبتها الذين يتابعون الدراسة بها . بحيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وهو محام واحد فقط . كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منذ إنشائها حتى الاستقلال . (ترمي ، 1995 ، ص 146) ، وقد كانت المبادئ الأساسية للجامعة مستمرة من السياسة التربوية العامة للمستعمر ونظرتها الخاصة للأولويات التي يتعين أن تقوم بها سواء من حيث المضامين التي كانت تعتمد، أو الأشكال التي كانت تتخذها، الأمر الذي أدى إلى ترك آثار عميقة في المنظومة الجامعية الجزائرية، ما تزال تطبعها إلى وقتنا الحاضر سواء من حيث المضامين أو الأشكال .

وبعد الاستقلال مرت الجامعة الجزائرية بعدة أطوار مهمة تأثرت من قريب ومن بعيد بالتركيبة النظامية والقانونية والإيديولوجية للنظام الذي حكم الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية وهذه الأطوار أو المراحل هي كما يلي :

2. 1 المرحلة الأولى: 1962-1970

بعد الاستقلال لم تكن الجزائر تملك سوى جامعة واحدة فقط، وقد كانت فرنسية منهجا وبرنامجا وإدارة وفكرا وطريقة ولغة وهدفا. وهي في الأصل أنشأت لأغراض استعمارية بحتة حيث كانت نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية التقليدية المتضمنة للتعليم النظري دون الاستجابة لمشاكل المجتمع الجزائري آنذاك . وقد كانت تضم أربع كليات (الأدب و العلوم الإنسانية ، الحقوق والعلوم الاقتصادية ، العلوم والفيزياء ، الطب والصيدلة) وقد حاولت

حكومة الثورة التخلص من هذا الموروث الاستعماري بإنشاء جامعات جديدة تماشيا مع سياسة التوازن الجهوي والتنمية الشاملة وتنفيذ المخطط الثلاثي (1967-1970) في ميدان تكوين الجامعات ومعاهد التعليم العالي . حيث كانت أول جامعة تقيمها الجزائر بعد الاستقلال هي جامعة وهران سنة 1966 ، ثم جامعة قسنطينة 1967 ، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا في العاصمة وجامعة العلوم والتكنولوجيا في وهران والجامعة التكنولوجية في عنابة .

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعا فكان مطابقا للنظام الفرنسي حيث كانت مراحل

كما يلي:

- مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة والتي تكون مجموعتها شهادة الليسانس.
- شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة واحدة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.
- شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.
- شهادة دكتوراه الدولة: وقد تصل مدة تحضيرها خمس سنوات. (بوفلجة، 1992، ص 62)

حاولت السلطات الجزائرية آنذاك الاستجابة لتطلعات الشعب الجزائري فقامت خلال العشر سنوات التالية للاستقلال الأولى (1960-1970) من إصلاحات كإنشاء فروع الآداب باللغة العربية ، كما تم تطبيق مبدأ الجزارة الجزئية مع الحفاظ على نظم الدراسة الموروثة (مقداد، 1995 ، ص 224) . بالإضافة إلى تطبيقها لمبدأ التعريب حيث تم تعريب معهد الحقوق والعلوم القانونية والإدارية، كما ارتفع عدد الطلبة.

2.2 المرحلة الثانية: 1970-1980

تعتبر هذه المرحلة بداية ميلاد الجامعة الجزائرية التي تزامنت مع تنفيذ المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1973) (1974-1977). حيث تم تكوين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، كما وضعت خلال هذه الفترة أيضا الأسس الأولى للبحث العلمي في الجزائر، وذلك بتكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1973، التي أسندت إليها عملية

تطوير البحوث التطبيقية في ميدان البحث العلمي. كما تم تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية الذي تتلخص مهمته في رسم المحاور الأساسية للبحث نحو التنمية الوطنية. (ترمي ، 1995، ص 153)

بالإضافة إلى ما سبق فقد شملت هذه المرحلة إصلاح التعليم العالي الذي شرع فيه سنة 1971، وقد تم القيام بهذا الإصلاح لإحداث القطيعة بين جامعة الفترة الاستعمارية وجامعة الجزائر المستقلة التي فتحت أبوابها أمام فئات المجتمع للوصول إلى التعليم العالي وذلك تطبيقاً لمبدأ ديمقراطية التعليم، حيث ارتفعت أعداد الطلبة في الجامعات الجزائرية بشكل كبير من 12243 طالبا في مستوى التدرج و 317 طالبا في مستوى ما بعد التدرج في الفترة (1969-1970) إلى 57445 طالب في مستوى التدرج و 3965 طالب في مستوى التدرج في الفترة (1979-1980). وقد تمثل الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مختلفة تضم الدوائر المتجانسة واعتماد نظام السداسيات المستقلة. وإدخال الأعمال التطبيقية في البرامج الجامعية، إلى جانب التطبيقات الميدانية. كما اتبعت الجامعة الجزائرية نهجا خاصا، حيث وضعت تسهيلات لعملية التسجيل بالامتحانات الخاصة والدورات الاستدراكية لشهادة البكالوريا وبالتوازي مع ذلك إصدار قانون تسهيل التحاق قداماء المجاهدين بالدراسات العليا . (مراسيم وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، الموافق 21 ديسمبر 1971م)

2. 3 المرحلة الثالثة: 1980-1990

تعتبر هذه المرحلة مرحلة الخريطة الجامعية، التي ظهرت إلى الوجود سنة 1983 في صورتها الأولية، ثم في سنة 1984 ظهرت بأكثر دقة وتفصيل. وتهدف هذه الخريطة إلى تخطيط التعليم العالي الجامعي إلى آفاق سنة 2000 ، معتمدة في تخطيطها على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة وإلى تحديد هذه الاحتياجات من أجل توفيرها وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الوطني، كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق والطب التي يوجد فيها فائض فوق احتياجات الاقتصاد الوطني. كما تهدف إلى تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية وتحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة، مع المحافظة على سبع جامعات كبرى فقط. (بوفلجة، 1992، ص 64)

كما شهدت هذه المرحلة انعقاد الندوة الوطنية الأولى للتعليم العالي سنة 1980 والتي تدور بصفة عامة حول نظام التقييم البيداغوجي والتعديلات الواجب إجراؤها ، والمؤتمر الثاني الذي انعقد سنة 1987 وأهم ما جاء فيه هو وصف التعديلات السابقة ، كونها تجديد كامل لنظام التقييم والتنظيم البيداغوجي .

وفي هذه المرحلة بدأ الحديث عن استقلالية الجامعة الجزائرية، التي طرحت سنة 1989 وبدأ العمل بها ابتداءً من سنة 1990، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو ما شهده منتصف التسعينات 1995 أو ما يسمى بإصلاح أكتوبر الذي تركت استراتيجيته على المبادئ التالية:

- مهمة الخدمة العمومية للجامعة بتحقيقها للمصلحة العامة.
- استقلالية المؤسسة الجامعية والبعد عن التسيير المركزي .
- نوعية التكوين وفيه يتم الانتقال من الكم إلى الكيف والتفكير أكثر بالطرق التدريسية والبرامج ومحتوياتها وإعادة النظر فيها . (Ben bouzid , p09)

لقد جاء الإصلاح من أجل توفير إستراتيجية تتماشى والتحويلات التي عرفت الجزائر في المجال الاقتصادي الذي دخل عهد الخصخصة. وبهذا شهدت هذه المرحلة محاولة بناء علاقات وطيدة بين الجامعة والمحيط المهني، لأن المؤسسات الإنتاجية تستعد للدخول إلى ساحة الاقتصاد الحر، الذي يشترط القوة والكفاءة والقدرة على الصمود في وجه المنافسة الداخلية والخارجية.

لذا عرفت الجامعة عملا واسعا لإثراء البرامج الجامعية وإعداد الأساتذة الجامعيين إعدادا بيداغوجيا عاليا، من خلال الملتقيات البيداغوجية التي تنظمها مؤسسات التعليم العالي والبعثات التدريبية خارج الوطن .

- إصلاحات سنة 2000 : لجنة وطنية ذات طابع سياسي حيث تم ادخال نظام ل م د LMD المقرر منذ سنتي 2004/2005 أين عرفت الجامعة أهمية القطاع ، وذلك أهمية اللغات الأجنبية ومدرسة الدكتوراه بالتنسيق مع الجامعات الفرنسية .

2. 4 مرحلة تبني نظام LMD:

لقد أصبح من الضروري تجهيز الجامعة الجزائرية بوسائل بيداغوجية، علمية، إنسانية، مادية وبنوية تسمح لها بالاستجابة لمتطلبات المجتمع ودائما بالنظر إلى التوجه العالمي الجديد في ميدان التعليم العالي، وفي ظل هذه التطلعات ظهر نظام LMD الذي وضع نظامنا للتعليم العالي في تناسق مع باقي العالم، وضمن له لعب دوره في التطوير الاجتماعي والاقتصادي مرتكزا على البحث والتجديد. (Djekoun,2007,p 19)

فهو نظام جديد للدراسة الجامعية يركز على ثلاث مستويات تخرج أساسية لكي يسمح للمؤسسات بأن تثنى مستوى الطالب المتخرج من هذا النظام والمسجل على مستوى هذه المؤسسات سواء في الجزائر أو خارجها .

هذه المراحل تتمثل في :

- * مرحلة أولى : شهادة البكالوريا + 3 سنوات دراسية ، وتتوج بشهادة الليسانس .
- * مرحلة ثانية : شهادة البكالوريا + 5 سنوات دراسية ، وتتوج بشهادة الماستر .
- * مرحلة ثانية : شهادة البكالوريا + 8 سنوات دراسية ، وتتوج بشهادة الدكتوراه .

- شهادة الليسانس: تدوم الدراسة فيها 3 سنوات يتلقى فيها المتكون تكوينا قاعديا متعدد التخصصات ثم تكوينا متخصصا بعده وهو نمطين : أكاديمي يسمح لصاحبه بمواصلة دراسات جامعية مباشرة ، فرع مهني يتوج بشهادة الليسانس التي تسمح لصاحبها بالاندماج المباشر في عالم الشغل وتحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاع المشغل .

- شهادة الماستر : تدوم الدراسة فيها سنتين ، وتتاح فيها الفرصة للحصول على شهادة ليسانس (أكاديمية) وتتوفر فيه شروط الالتحاق ، كما تمنح الفرصة فيها للحاصلين على شهادة ليسانس "مهنية" بالعودة إلى الجامعة بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل ، ويؤهل هذا التكوين إلى اختصاصين : تخصص مهني يتيح الحصول على تدريب أوسع في مجال ما ، ويبقى التوجه في هذا المسار مهنيا ، تخصص في البحث ، يحضر المعنى للبحث العلمي (ماستر بحث)

- شهادة الدكتوراه: تبلغ مدة التكوين فيها 3 سنوات على الأقل، يتضمن البحث في الدكتوراه:

* تعميق المعارف في الاختصاص.

* التكوين بالبحث من أجل البحث، ويتوج هذا التكوين بشهادة تحضير رسالة البحث.

إن الجامعة الجزائرية رغم أنها فتية وحديثة النشأة إلا أنها تماشت إلى حد ما مع مطالبها من التعليم العالي ، فقد بدأت بتوفير الكم لتشبع سوق العمل من العمالة وعندما توجهت الجزائر نحو سياسة الاقتصاد الحر فقد أصبح المطلوب هو النوعية في التكوين ، ولتحقيق هذه الأغراض سعت الجزائر بإمكانياتها المتوفرة تحقيقها .

3. وظائف الجامعة:

تعتبر الجامعة ضرورة أساسية من ضروريات حياة المجتمعات وتطورها في العصر الحديث، وهذه الضرورة نابعة من كون الجامعة تقوم بوظائف رائدة تميزها عن بقية المؤسسات، فهي تقوم بتخريج الكفاءات وصقل المهارات، وليس تخريج قوالب متماثلة شأنها شأن المؤسسات الإنتاجية.

وقد اختلفت رسالة الجامعة من مجتمع إلى آخر ومن عصر لآخر. والمتتبع لوظيفة الجامعة في المجتمع يرى أن هذه الوظيفة تغيرت وتطورت بتطور المجتمع علميا وتكنولوجيا. إذ كانت مهمة الجامعة ولقرون عديدة تتمثل في المحافظة على المعرفة والثقافة القائمة ونقلها من جيل لآخر. ولم يكن مهامها البحث العلمي بمفهومه الحديث الذي يستهدف نمو المعرفة وتطويرها ولم تعرف الجامعات مثل هذه الوظيفة إلا في أوائل القرن التاسع عشر. (دليو و آخرون، 1995، ص 20) .

وتعتبر ألمانيا أول دولة في العالم بنت الجامعة الحديثة ووضعت مشروع إصلاح التعليم العالي، الذي جعل من الجامعة الريان الذي يقود السفينة. ولقد لعبت أدوارا متعددة مهدت لحدوث أعظم الثورات مبرهنة على ماهية الجامعة. ولقد تطورت الأدوار الوظيفية لها مع ظهور فكرة القوميات. كذلك الجامعة السوفياتية التي قام فيها قادة أمثال "بافلوف" و"ماكارنكو" و"بولنسكي" بوضع برنامج التحدي والقفزة الكبرى بواسطة المؤسسة الجامعية وما تحتويه من هيكل أكاديمي وإداري. التي اعتبرها لينين طوق النجاة كما نجحت الصين في عملية التنمية رغم مواردها البشرية الهائلة، عن طريق نشر التعليم المهني في كل القرى، برمجته ونقل

الخبرات والمهارات وإعداد القوى العاملة ذات الكفاية الفنية العالية، توفير كل الإمكانيات اللازمة للإنتاج العلمي. وهذا بشعار المدرسة في كل مكان والكتاب في كل يد والكفاءة في العمل معيار الترشح للجامعة الولع والإجادة والإتقان اعتمادا على الوسائل المتوفرة في الميدان. كذلك الجامعة الأمريكية التي جسدت إلى حد ما وظيفة الجامعة المتفق عليها. وهي تكوين النخبة المثقفة للمجتمع والبحث العلمي. فقد كشفت الإحصائيات على أن أكثر من ¼ مليون أخصائي وباحث يعلمون في الجامعات وهيئات البحث، ومنهم نسبة كبيرة تنتمي إلى العالم الثالث وخاصة العالم العربي. (ولد خليفة ، 1989، ص 180)

وعليه يمكن القول أنّ للجامعة وظائف متعددة وقد حددها "هنري جان" في ثلاث وظائف هامة هي :

- نقل المعرفة ونشر الوعي الثقافي .
- إعداد المهنيين والاختصاصيين .
- البحث العلمي وتدريب الباحثين.

وفي هذا الإطار يقول "JASPERS": هناك ثلاث أمور تطلب من الجامعة وهي : التدريب على المهنة، البحث العلمي، الثقافة العامة. لأن الجامعة هي المدرسة المهنية ومعهد البحث والمركز الثقافي في آن واحد. وأن من يحاول دفع الجامعة لأن تختار بين الوظائف الثلاث، أو من يحاول دفعها لأن تصبح ثلاثة مراكز منفصلة، أحدها للتدريب المهني وآخر للتعليم وثالث للبحث العلمي. يكون قد جرها إلى الانتحار، لأن حياتها تقوم على تفاعل الوظائف الثلاث وتكاملها. (عريفج ، 2001، ص 35)

إن عرض الأمثلة السابقة حول جامعات الغرب ووظيفتها ، الغرض منه هو تبيان مدى أهمية وظيفة الجامعة في تحديث المجتمع . ونشر وإنتاج المعرفة والاستخدام الأمثل لها. ولهذا فإن الحديث عن الجامعة الجزائرية لن يكون بعيدا ومختلفا كثيرا. فبمجرد حصول الجزائر على استقلالها ، حاولت إنشاء و تطوير جامعاتها واللاحق بالركب الحضاري ، عن طريق مختلف الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لفائدة هذه المؤسسة . وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 83-44 المؤرخ في : 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق ل 24 سبتمبر 1983

المادة الثالثة ، المتضمن للقانون الأساسي النموذجي للجامعة. وقد حددت المهام الأساسية المنوطة بالجامعة وفقا للمادة الثالثة بما يلي:

- تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها.
 - تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد، وفقا للأهداف المحددة في التخطيط الوطني.
 - تضطلع بترقية الثقافة الوطنية .
 - تساهم في تطوير البحث وتنمية الروح العلمية .
 - تتولى تلقين الطلاب مناهج البحث.
 - تتقدم بأي عمل لتحسين المستوى وتجديد المعلومات والتكوين الدائم.
 - تتولى نشر الدراسات ونتائج البحث.
- إن هذا القانون الأساسي يحدد بوضوح مهمة الجامعة الجزائرية ووظيفتها الرئيسية، التي تبدو خاصة في ثلاث محاور رئيسية هي:

أ- تقديم تعليم عال وتكوين متخصص ودائم للقوى البشرية اللازمة للتنمية الوطنية في المهن والوظائف المختلفة، والتخصصات المطلوبة في جميع ميادين العلم والمعرفة. وقد حققت الجامعة الجزائرية هذا المطلب بشكل مرضي على الأقل من حيث تطوير الكم. وذلك بإعداد وتوفير الأساتذة لأن الأستاذ حجر الزاوية في العملية التعليمية والبحث والقائم بها. بوصفه ناقلا للمعرفة والخبرة ومنظما لنواحي النشاط، المؤدية إلى اكتساب المعارف لدى الطلاب الذين يعتبرون الإطارات المستقبلية.

ب- تطوير البحث العلمي وتنمية وخلق الروح العلمية لدى الطلاب والمدرسين على السواء، والعمل على إرساء قواعده واستمراره. وهذا ما لم تصل الجامعة الجزائرية إلى تحقيقه حتى الآن. وذلك لعدم توفر المناخ المساعد على البحث سواء تعلق ذلك بالجانب المادي أو المعنوي. فالمستوى المعيشي للأستاذ أحسن ما يقال عنه أنه متوسط. أما الجانب المعنوي فهو تقريبا وهذا نابع أصلا من نظرة المجتمع والنظام للعلم والعلماء وللباحث المثقف عموما. (عيساوي، 1994، ص 12)

ج- ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية والنشاط الفكري بصفة عامة. بما تملكه الجامعة من رصيد ثقافي وعلمي وبيداغوجي . وبما تضمنه من كفاءات فهي مجتمع المثقفين والعلماء.

وهي قبل غيرها معنية بهذا الموضوع الخطي، والذي تتعكس فيه الشخصية الوطنية للمجتمع الذي تعيش فيه وتزدهر. فهي القادرة على احتواء التراث الوطني والقومي والعالمي والعمل على إحيائه. بفضل ما تكثره من مفكرين وأساتذة وباحثين. (بوخلخال، 1997، ص 04)

تقوم الجامعة في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة المجتمع على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاث وظائف رئيسية، تتلخص الوظيفة الأولى في قيام الجامعة في المشاركة في تقدم المعرفة ونشرها، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف المختلفة، وتتلخص الوظيفة الثانية في قيام الجامعة بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها أما الوظيفة الثالثة لرسالة الجامعة فإنها تكمن في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة وتتمثل الوظيفة الرابعة في إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، وفي مختلف مواقع العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. أهداف الجامعة :

من أهم ما تهدف إليه الجامعة هو خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا وترقية الفكر، وتقديم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والخبراء والفنيين وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة، والقيم الرفيعة للمساهمة في بناء المجتمع المشارك، وصنع مستقبل الوطن، وخدمة الإنسانية.

وغياب الأهداف لدى كثيرين من أعضاء هيئة التدريس يجعل مناهج التعليم الجامعي غير قادرة على السير في ميادين كبرى هي التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. ولذلك كانت هذه الأهداف نقط البداية الطبيعية التي يجب أن نحيط بها، وأن نثبتها هنا، وهي:

- نقل المعرفة عن طريق التدريس في مرحلتي الليسانس والدراسات العليا.

- نقد المعرفة عن طريق الدراسات التحليلية الناقدة في ضوء النظريات الحديثة، وفلسفة المجتمع.
- الإضافة إلى المعرفة عن طريق البحوث النظرية والتطبيقية .
- إعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا ، بحيث يقوم عدد من هؤلاء الباحثين بالبحث والتدريس في الجامعة ، كما أن بعضهم الآخر سيستمر في مهام البحث والعمل في مؤسسات أخرى .
- مشاركة الهيئات المختصة في القيام ببحوث مشتركة أو مستقلة لحل المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع.
- الاستفادة من نتائج هذه البحوث وترجمتها إلى مقررات دراسية .
- تزويد المجتمع بالمتخصصين الأكفاء اللازمين لخطط التنمية والمتمسكين بالقيم الدينية والخلقية والملتزمين بخدمته وحل المشكلات.
- الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها تطورات العلم، واحتياجات العصر ومطالب المجتمع المستقبلية. (شحاته، 2001، ص ص 13-14)

كل هذه الأهداف تعمل الجامعات الجزائرية على تحقيق بعضها ولا يزال بعضها الآخر في الطريق ، حيث تحتاج إلى إمكانيات مادية وطاقات قيادية ، وحرية أكاديمية ، وكفاءة تنظيمية وبشرية تحسن القيام بواجباتها . كما تحتاج الجامعة إلى هيئات تدريس تقوم بترجمة هذه الأهداف إلى خطط دراسية وبرامج تعليمية.

ثالثا: ملمح الأستاذ بالجامعة الجزائرية

1. أهمية الأستاذ الجامعي:

تختلف مهنة أستاذ الجامعة عن غيرها من المهن الأخرى التي تبدو على قدر كبير من الأهمية مثل الطب والهندسة ، لأنها مهنة ذات مواصفات وأبعاد خاصة حيث أن مهنة التدريس الجامعي هي التي تتمح كافة المهن الأخرى صلاحية الممارسة والاعتراف المجتمعيين لصاحب المهنة . فلا يمكن لأي كان أن يمارس مهنته أو يدعي خبرته في مجال ما، بدون الحصول على شهادة جامعية رسمية تقر بأحقيته في ممارسة هذه المهنة.

وتبدو أهمية أستاذ الجامعة ليس بوصفه ناقل للمعارف فقط ، ولكنه عبر نقل هذه المعارف المختلفة يحتكر ويملاً المسافة القائمة بين الأجيال الجديدة وبين الانفتاح على المستقبل، فأستاذ الجامعة في النهاية وعبر ممارسته المهنية هو الذي يصنع المستقبل .

من هنا تبدو أهمية أستاذ الجامعة الذي تمنحه المجتمعات قدراً كبيراً من الاحترام والتبجيل، فإذا قارنا بين مدرساً ثانوياً من ناحية وأستاذ الجامعة من ناحية أخرى نجد أن هذا الأخير يتعامل مع طلاب وطالبات ناضجين بينما يتعامل مدرس الثانوية مع أجيال أصغر ما زالوا على طريق التعليم، إضافة إلى ذلك فإن أستاذ الجامعة وعبر تجاوزه لأسوار الجامعة التي ينتمي إليها هو المفكر والمبدع والمهندس والطبيب، فهو من يصنع المجتمع وليس الأجيال القادمة فقط ، فأستاذ الجامعة لا يقف عند التدريس فقط، لكنه يصنع الفكر، ويصنع المقولات ويدبج المقالات، ويؤلف الكتب، ويقود التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما أنه هو الوزير وهو الخبير، وهو المسئول عن صياغة وتطبيق السياسات الرسمية للدولة التي ينتمي إليها.

2. الأدوار المنوطة بالأستاذ الجامعي:

يعتبر الأستاذ الجامعي ركيزة من ركائز جامعته وقاعدة من قواعد البناء الجامعي، فدوره بالغ التأثير في شخصيات طلبته وتكوينهم العلمي، وهو يؤدي دوره الفاعل في تحديد البرامج والنشاطات العلمية لجامعته التي ترتبط مباشرة ببرامج مجتمعه وتعكس حاجاته، كما يمارس دوره في تنفيذ هذه البرامج وتقييمها للوقوف على المنجز منها ودرجة انجازه ومستواه، ليكون قادراً على تعديل مسارها ورفع كفاءتها وصولاً إلى الأهداف المرسومة. (موفق، 1987، ص 80)

وتتباين الوظائف والأدوار التي يقوم بها الأستاذ الجامعي باختلاف حجم الجامعات ومسؤولياتها. ويرى ماكنزي ورفاقه أن الأستاذ الجامعي لا بد أن تتوفر فيه كفاءات التدريس الجامعي، متابعة البحث والاهتمام بالأمر الإداري والتأليف في مجال اختصاصه وقدرته على توجيه طلبته وتقديم المشورة للحكومة. (التل، 1997، ص 102)

يقوم الأستاذ في الجامعة بثلاث وظائف رئيسية تتمثل في: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وقد تطرق المشرع الجزائري إلى مهام الأستاذ الجامعي وحددها كما يلي:

- يقوم بتدريس حجم ساعي أسبوعي 12 ساعة للمبتدئ وتسع ساعات لصنف "ب" و"أ" تشمل حتما درسين غير مكررين.
- المشاركة في أشغال اللجان التربوية / مراقبة الامتحانات .
- تصحيح نسخ الامتحانات / المشاركة في أشغال المداولات.
- تحضير الدروس و تحديثها / تأطير رسائل الليسانس والماستير .
- المشاركة بالدراسات والأبحاث في حل المشاكل التي تطرحها التنمية.
- تنشيط أشغال الفرق التربوية التي يتكفل بها.

2. 1 الأداء التدريسي في الجامعة :

يعد التدريس من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته، فهو نشاط يمارسه أستاذ الجامعة بهدف السعي لتحقيق عملية التعليم. يتم عن طريقه نقل المعارف والخبرات وتنمية المهارات والميول، واكتساب القيم، واكتشاف المواهب، والإطلاع على كل جديد (مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1989، ص 3)

وتتمية العادات الصحية وفلسفة الحياة للطلاب، مما يسهم في تطوير القوى البشرية، ورفع كفاءتها وتنمية قدراتها لتهيئتها لأعمال ونشاطات متعددة لمجالات العمل، ولكي يمارس أستاذ الجامعة وظيفة التدريس على الوجه الأكمل ينبغي عليه أن يكون متمكنا في مجال تخصصه، واسع الإطلاع لكي يلم بأحدث النظريات والتطبيقات في مجال تخصصه، يعرض موضوعات الدرس بطريقة واضحة ومنطقية، يراعي الفروق الفردية بين الطلاب، ويستخدم في شرحه ألفاظا واضحة ومحددة (الراشد، 1988، ص 15) .

كما يعمل على توفير المناخ الملائم لنجاح العملية التعليمية ، والذي يتضمن التوجيه والإرشاد والعلاقات الإنسانية ، واستخدام وسائل تعليمية متنوعة ، ويربط بين الجوانب التطبيقية والنظرية(دياب، 1990، ص 39-40) ، ويلتزم بالأسلوب الشوري في المناقشة والحوار ويتقبل الآراء العلمية المعارضة ويراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للطلاب

(الصاوي، 1984، ص 9)، وبثير حماس الطلاب للدرس والمناقشة باستخدام أساليب متنوعة في التدريس تقوم على استخدام تقنيات المعلومات الحديثة والتركيز على التعليم الذاتي والتفكير الإبداعي التحليلي. (معاني، 2002، ص 17)

2. 2 الأداء البحثي للأستاذ الجامعي:

يعد البحث العلمي الأداة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، (النوري، 1982، ص 20) وذلك من خلال أشغال أساتذة الجامعة بالبحث وتدريب طلابهم عليه. والبحث العلمي عنصر هام وحيوي في حياة الجامعة كمؤسسة علمية وفكرية، كما إن سمعة الجامعة ترتبط بالأبحاث التي تنشرها، وتظهر أهمية وظيفة البحث العلمي لأساتذة الجامعة، لكونهم يمتلكون قدرات عالية من التفكير المنظم والابتكار، والقدرة على توظيف واستخدام المعرفة في الواقع.

2. 3 أداء الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع:

ويتضمن أداء الأستاذ الجامعي في مجال خدمة المجتمع جانبين هامين يكون الجانب الأول: من داخل الجامعة وتتخلص مسؤوليته في المشاركة في الأنشطة الطلابية وتوجيهها، والأدوار الإدارية في القسم والكلية والجامعة وعضوية اللجان على مستويات القسم والجامعة والإشراف على أساتذة آخرين.

أما الجانب الثاني: من خارج الجامعة، وهنا ينوط به القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع، وتسهم في حلها، بالإضافة إلى تقديم المشورة والخبرة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمشاركة في الندوات والمحاضرات العامة، والمساهمة في الدورات التدريبية التي تقدم لتأهيل العديد من القيادات والعاملين. (الجور، 2008، ص 56)

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد الأدوار التي يقوم بها الأستاذ الجامعي في مجال خدمة المجتمع فيما يلي:

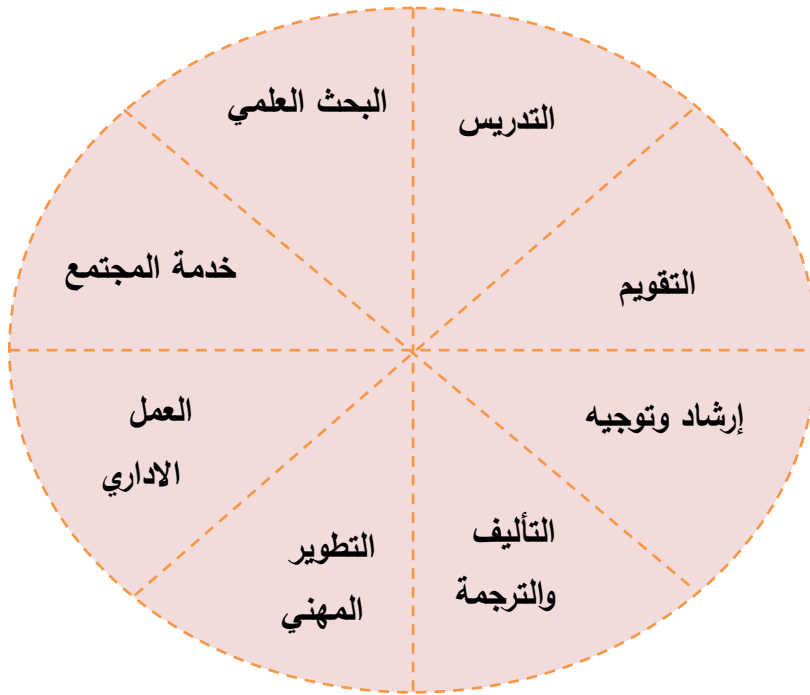
*إجراء البحوث التطبيقية التي تخدم مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة.

* نشر المعرفة من خلال ما يلقيه من محاضرات وندوات ومؤتمرات تسهم في حل مشكلات المجتمع، وتدعم الإبداع الفكري و العلمي.

* تقديم الاستشارات في مجالات متنوعة و ذلك للقطاعين العام والخاص.

* الاشتراك في البرامج التدريبية لخدمة المجتمع بكافة مؤسساته وقطاعاته.

و الشكل التالي يلخص الأدوار :



الشكل (02): أدوار عضو هيئة التدريس

3. الصفات الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي :

لكي يؤدي الأستاذ الجامعي دوره المسند إليه في المجتمع بنجاح يجب أن يتحلى بمجموعة من الخصائص ويتصف بصفات وسمات متعددة ، نذكر من أهمها حسب ما جاء به فرج عبد القادر طه (فرج،1993 ، ص ص 394-397) ما يلي:

° المعرفة الواسعة في مجال التخصص: يقوم الأستاذ الجامعي بتدريس مواد متخصصة لطلبة في سنوات دراستهم، كما أنه يقوم بالإشراف على بحوثهم ورسائلهم العلمية في مجال تخصصه. ومن هنا كانت معرفته الواسعة في مجال تخصصه العلمي أمرا بالغ الأهمية والضرورة،

كما أن مداومة إطلاعه على ما يستجد من دراسات وبحوث ومراجع ونظريات في مجال تخصصه أمر شديد الأهمية له حتى يستطيع أن يمد طلابه بالمعرفة الصحيحة.

إن معرفة الأستاذ الجامعي بمجال تخصصه وإلمامه بجميع جوانبه يجنبه الشعور بالإحراج بعدم إجابته على أسئلة طلبته في أي موضوع من مواضيع تخصصه، فعجزه عن الإجابة يجعله يصغر في عين طلابه، ويذهب بكثير من تقديرهم لشخصه واحترامهم لمكانته.

° **الذكاء** : تعتبر حدة الفهم وسرعته و دقته والقدرة العالية على التصرف الناجح والموفق في مختلف المواقف والظروف التي تواجه الفرد من أهم مميزات الإنسان الذكي ، إضافة إلى ذلك " أن من مميزات الذكي استفادته من خبراته الماضية في مواجهة المواقف والظروف والمشكلات التي تجابهه لكي يحلها وينجح في التعامل معها، هذا إلى جانب الإبداع والابتكار والأصالة " .

° **المهارة اللغوية**: إنّ من المهم جدا لكي يتمكن الأستاذ الجامعي من أداء واجباته التعليمية والتدريسية بنجاح أن يتصف بالمهارة اللغوية أي ارتفاع قدرته على التعامل بالألفاظ والكلمات والجمل واستخدامها بكفاءة وطلاقة التعبير عن المعاني والأفكار التي يريد أن يوصلها إلى غيره، إضافة إلى ذلك من الضروري أن يتميز الأستاذ الجامعي بارتفاع في مستوى قدرته على فهم المعاني التي تكمن وراء الألفاظ والكلمات والجمل التي يسمعها أو يقرأها، وخلق حديثه من عيوب النطق المختلفة.

° **اتساق الفكر ومنطقيته**: ويقصد بها السرعة والإيجاز الشديد في طرح مشكلته أو فكرة ما مع وضوحها طبعاً والذي يؤدي إلى فهمها من طرف الآخرين بشكل سريع، وأن يكون منطقته متصفاً بالوضوح والسلامة وإلا ضعفت كفاءته في أداء واجباته واهتزت صورته أمام طلابه وزملائه.

° **الصحة النفسية أو الاتزان النفسي**: المقصود بالصحة النفسية أو الاتزان النفسي للإنسان "مدى خلق شخصيته من الانحرافات والأمراض والاضطرابات النفسية".

فالصحة النفسية من أهم جوانب شخصية أي إنسان كان ولها تأثير على مختلف سلوكياته ونشاطاته وحتى علاقاته مع أفراد محيطه ومجتمعه، وإن اضطرت الصحة النفسية

انعكس ذلك على كل أفعاله ونشاطه وسلوكه، وعلى علاقاته بما وبمن يحيط به، فإذا بسلوكه وأفعاله تختل فلا تحقق الهدف منها وهو التوافق والنجاح المهني والاجتماعي والشخصي .

° الميل للتدريس بالجامعة: لكي ينجح أي فرد في آرائه يجب أن يكون محبا لعمله ومائلا إليه فكلما صادف الانسان عملا يميل إليه كلما توقعنا له المزيد من النجاح فيه، حيث يفضل الفرد بذل جهد أكبر وقضاء وقت أطول في أداء ما يميل إليه من أعمال وبالتالي نتوقع له المزيد من النجاح فيه .

° الضمير الحي: إن الضمير الحي يجعل الأستاذ الجامعي يقوم بمهمة التدريس على أكمل وجه، فيبدل أقصى ما يمكنه لشرح موضوعات دروسه وإفهام جميع طلابه مادته العلمية ويكرر الشرح إذا احتاج بعض الطلاب لذلك دون ضيق أو تبرم.

فمن المهم جدا أن يكون للأستاذ الجامعي ضميرا حيا يساعده في معاملاته لطلابه بشكل متساو وتقييمهم بشكل عادل لا فرق بين طالب وآخر خاصة وأن الرقيب الوحيد للأستاذ الجامعي هو الثقة والتقدير الذي وضعها المجتمع فيه إذ أن أستاذ الجامعة لا رقيب عليه فيما يؤديه من واجبات وفيما يعطيه لطلابه من تقديرات إلا رقابة غير مباشرة تمارس على استحياء، لإحساس المجتمع أن أساتذة الجامعة هي صفوته التي ينبغي عليه أن يعطيها كل ثقته وتقديره.

كما حدد عايش محمود زيتون مجموعة من الخصائص والصفات المتداخلة التي ينبغي أن تتوفر في الأستاذ الجامعي وهي كالاتي:

- اتقان ميدان التخصص العلمي .
- إجراء البحوث العلمية النظرية والتطبيقية.
- امتلاك مهارات التدريس الأساسية الثلاث وهي: التخطيط، التنفيذ، التقويم.
- إقامة علاقات إنسانية بينه وبين طلابه يميزها الثقة والاحترام.
- التركيز على تعليم التفكير وتنمية التفكير العلمي والتفكير الناقد .
- استخدام أساليب متنوعة في تقييم أداء الطلبة. (عايش، 1995، ص 70)

4. تكوين الأستاذ الجامعي:

إن التعليم عملية متشابكة ومتداخلة تؤثر في عناصر كثيرة ، لذا يتطلب الإعداد المسبق لاكتساب الخبرات اللازمة للنجاح فيها . (زكري و مهني، 1991، ص 101) فالتوسع الكبير في حجم المعلومات وما يحدث من ثورة هائلة في المعلومات والاتصالات ، وما يتبع ذلك من ظهور أجهزة و مواد تعليمية وعناصر جديدة لتوصيل المادة الدراسية وأساليب التعلم، كل هذا يفرض ضرورة إعداد المعلم و تأهيله وتدريب، فمهنة التدريس أصبحت مهنة كسائر المهن الأخرى يحتاج القائم بها أو الذي يريد القيام بها إلى إعداد وتدريب وتكوين لاكتساب المهارات المختلفة التي يتطلبها النجاح في تأديتها، والعمل بالتالي على رفع مستوى التعليم تكويننا وبحثنا، وباعتبار أستاذ الجامعة محور التعليم العالي، فإن تطويره و إعداده يعتبر أحد المرتكزات الأساسية لتطوير التعليم العالي ، وإن الاقتصار على التكوين الأكاديمي للأستاذ الجامعي دون الاهتمام بالتكوين البيداغوجي له سبب بقتضية التدريس التي هي من أهم وظائف الأستاذ الجامعي.

ولتحسين أداء الأستاذ الجامعي قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باستخدام عددا من الطرائق للإعداد التربوي للأستاذ الجامعي وأهمها:

- المؤتمرات والندوات التربوية : لقد أعطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليمات إلى الجامعات الوطنية أن تنظم سنويا مؤتمرات تربوية وطنية يحضرها أساتذة الجامعات المعنية وأساتذة الجامعات الأخرى لمناقشة قضايا تربوية تسعى الى زيادة فعالية التعليم العالي في الجزائر مثل طرائق التدريس في الجامعة ، والتقويم التربوي ، وبناء المناهج وإثرائها .

- إنشاء اللجان التربوية الوطنية لكل علم من العلوم التي كانت تدرس في الجامعات الجزائرية، وقد كان هدف هذه اللجان هو تطوير التدريس في هذه العلوم ، تناقش هذه اللجان في كل اجتماع من اجتماعاتها الفصلية موضوعا واحدا أو أكثر من المواضيع التربوية ذات العلاقة بعلم معين ، يحضر اجتماعات تلك اللجان ممثلين عن الأساتذة الذين يدرسون علما من العلوم في الجامعات الجزائرية المختلفة.

- إرسال بعثات إلى الخارج لفترة تدريب تربوي مغلقة تدوم حوالي شهرا كاملا في الجامعات التي تم الإنفاق معها من قبل حول هذا الموضوع. يلتقي في تلك الجامعة المرسلون من الأساتذة الذين تم اختيارهم من كل جامعة من الجامعات الجزائرية بأساتذة تلك الجامعة يتحاورون معهم لتخطيط برنامج تدريبي مكثف وتنفيذه يتضمن هذا البرنامج عددا محددا من القضايا التربوية مثل طرائق التدريس في الجامعة وأساليب التقويم وطرائق تنمية التفكير النقدي لدى الطلبة... الخ.

5. وظائف الأستاذ الجامعي :

وظيفة الأستاذ الجامعي تتحدد من خلال الوظائف التي تقوم بها الجامعة، لأنه في ضوء هذه الوظائف تتحدد المهام المطلوبة من الأستاذ باعتباره المسئول الرئيسي عن تحقيقها.

هناك ثلاث وظائف أساسية تقوم بها الجامعة متفق عليها وهي:

- إعداد الإطارات ونقل المعرفة والمحافظة عليها.

- البحث العلمي.

- خدمة المجتمع.

وبديهي أن تشتق مهام أو وظائف الأستاذ الجامعي من هذه الوظائف. (زاهر، 1995، ص

(42)

لذا تتعدد وظائف الأستاذ الجامعي بين القيام بالبحوث العلمية والتدريس وخدمة المجتمع. وهذه الوظائف عبارة على الوظيفية الأكاديمية التي يقوم بها الأستاذ، لأن هناك أدوار أخرى يقوم بها الأستاذ وفقا لفلسفة الجامعة ورؤيتها لوظائفها في المجتمع. حيث هناك مسؤوليات تضاف إليه أثناء حياته الوظيفية، وهي عبارة عن الوظيفة الإدارية التي يقوم بها ، أهمها المشاركة في إدارة الجامعة أو الكلية أو القسم . إضافة إلى الوظيفة الأكاديمية المتمثلة في البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع.

5.1 الوظيفة الأكاديمية لأستاذ الجامعة :

إن مهمة أستاذ الجامعة أثناء تأدية وظيفته الأكاديمية المحافظة على رأس ماله الأكاديمي وتطوير ذاته. وذلك بالتحضير المستمر للتدريس ومتابعة ما يستجد في موضوع تخصصه والمحافظة على استمرارية أبحاثه، ومحاولة تعلم مهارات جديدة لخدمة المجتمع الذي هو جزء منه. هذا وقد تغطي أي من هذه المهام على بقية المهام الأخرى ، تبعا لميول أستاذ الجامعة حسب أولويات اهتمامه وظروف الجامعة والمجتمع الذي يعيش فيه .

فقد أوضحت بعض الدراسات أن أستاذ الجامعة يقضي حوالي 64% من وقته في التدريس و 14% في الأبحاث و 4% في خدمة المجتمع، و 18% في خدمة الجامعة، مع تفاوت هذه النسبة بين الجامعات المختلفة. إلا أن الوقت المخصص للتدريس لا يزيد عن 55% والبحث لا يزيد عن 25%. لذا يعتبر التدريس العمل الرئيسي لأستاذ الجامعة، حتى في الجامعات التي تعير البحث العلمي جانبا كبيرا من اهتماماتها. (قلية، 1997، ص 54) إما بزيادة عدد الطلبة المسجلين أو زيادة عدد المقررات فسيكون ذلك على حساب الأبحاث وخدمة المجتمع و الجامعة.

* وظيفة التدريس:

وظيفة التدريس هي الوظيفة التقليدية الأكثر التصاقا بالأستاذ الجامعي وبالجامعة منذ بدايات نشأتها. وهي وظيفة ممتدة من مجرد إلقاء المحاضرات إلى باقي مهمات التدريس، كتدريب الطلاب ووضع الامتحانات وتصحيحها... والتعليم أو التدريس الجامعي يعد من العوامل الهامة في عملية التنمية مثله مثل الأبحاث. لأنه يؤدي إلى انتشار المعرفة والحفاظ على الثقافة . باعتبار أن الجامعة مركز للمحافظة على المعرفة ونقلها.

* مهام البحث العلمي:

باعتبار أن وظيفة الأستاذ من وظيفة الجامعة والبحث العلمي أهم ما يميزها، فإن المهمة الأساسية الأولى لأستاذ الجامعة هي البحث العلمي. لأن انصراف الأستاذ للتدريس تضعف فيه نزعة الابتكارية ، بعكس البحث العلمي الذي يساعده على تنشيط عقله ونمو فكره. وبذلك يساهم في خدمة مجتمعه . فالوظيفة البحثية هي السبيل الوحيد للنمو والتطور

على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء كانت هذه الأبحاث أبحاثاً أساسية، تهدف إلى الكشف عن خبايا الكون أو أبحاثاً تطبيقية تهدف إلى التوصل لاستخدامات محددة. وأغلب أساتذة جامعاتنا يركزون على النوع الأول من الأبحاث أو ما يسمى بالبحث الخاص . (معمرية، 2001، ص 05)

وهذا النوع من الأبحاث بعيدة عن تلبية حاجات مجتمعنا في كثير من النواحي والمجالات، خاصة مشكلات التنمية وخدمة المجتمع. بعكس الدول المتقدمة التي ركزت على الأبحاث التطبيقية التي تتم في شكل فرق بحثية، استطاعت عن طريقها قطع خطوات هائلة في طريق التقدم وجعلت المسافة بيننا وبينها تتسع باطراد.

وعموما فإن وظيفة البحث العلمي التي يقوم بها الأستاذ الجامعي تتضمن ما يلي:

- التدريب على البحث العلمي وأساليبه ويتحقق أثناء إعداد درجتي الماجستير والدكتوراه.
- التأليف في مناهج البحث وتقنياته .
- الاستمرار في ممارسة البحث العلمي والنشر العلمي في ميدان تخصصه .
- حضور حلقات البحث التي تنظم لصالح الباحثين المبتدئين والمشاركة في تنشيطها ومناقشتها.
- ممارسة الإشراف العلمي على درجتي الماجستير والدكتوراه .
- قراءة موضوعات البحث العلمي للطلبة وإعطائهم توجيهات وإرشادات في البحث .
- حضور المنتقيات العلمية والمؤتمرات والندوات الوطنية والدولية التي تنظم في ميدان تخصصه والمشاركة فيها. (معمرية، 2001، ص 58)

لأن حضور مثل هذه المنتقيات والمؤتمرات والندوات تخلق جوا من النقاش العلمي مما يساعد على التعرف على أفكار العلماء وتجاربهم على المستوى المحلي والإقليمي والعالمية، لخدمة رسالة الجامعة ورفع المستوى العلمي والمهني للأستاذ، فالأساتذة

والباحثين الذين يعزلون في مجتمعاتهم العلمية الصغيرة يكون تقدمهم في مجالات تخصصهم ضئيلا وأبحاثهم تظل محلية بعيدة عن التجريب العلمي للعلم وبعيدة عن النقد الذي قد يدعمها وينميها ويعمقها. كما تقل إنتاجيتهم العلمية ودافعيتهم للبحث والابتكار .

* **خدمة المجتمع:** لا يمكن لأستاذ الجامعة أن يحقق ذاته ويثبت وجوده ما لم يكن ملتزما بقضايا مجتمعه ومتطلبات نموه وازدهاره. يعيش مشاكله ويجد الحلول المناسبة لها بتقديم الاستشارات للجهات الحكومية والخاصة ونشر المعرفة عن طريق المحاضرات والندوات العامة، وإجراء البحوث لصالح مؤسسات مجتمعه وتوجيه انتقادات للمجتمع والجامعة. (زاهر، مرجع سابق، ص 42)

لذا فإنّ الخدمة العامة للمجتمع أصبحت وظيفة أساسية للأستاذ لا تقل شأنًا عن وظيفتي التدريس والبحث العلمي.

وعموما فإن وظيفة الأستاذ في خدمة المجتمع وتنميته يتم في جانبين هما :

- داخل الجامعة: وتتضمن المشاركة في النشاطات غير الدراسية التي يقوم بها الطلبة، كإلقاء المحاضرات في موضوعات علمية في تخصصه العلمي، والمشاركة في الندوات الطلابية الثقافية والفنية.

- خارج الجامعة: وتتضمن ما يلي:

* القيام بالبحوث التي تعالج مشكلات المجتمع وتساهم في حلها.

* تقديم الخبرة والمشورة إلى المؤسسات التي تطلبها.

* المشاركة في الندوات العلمية التي تنظم في قطاعات غير جامعية بتقديم أعمال علمية فيها.

* الإسهام في الدورات التدريبية لتكوين الإطار العلمي المسيرة للمؤسسات .

* تأليف الكتب في ميدان تخصصه وتكون موجهة للمتف بصفة عامة.

* الترجمة ونقل المعارف في ميدان تخصصه من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

* إتقان اللغة العربية التي يستطيع أن يفيد بها مجتمعه. (معرية، 2001، ص 06)

5.2 الوظيفة الإدارية لأستاذ الجامعة :

بالإضافة إلى الوظيفة الأكاديمية المتمثلة في البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع، فإن هناك مسؤوليات تضاف إلى الأستاذ الجامعي أثناء حياته الوظيفية في الجامعة، وهذه المسؤوليات تتمثل في الوظيفة الإدارية باعتبار أن الأستاذ الجامعي يعتلي مناصب إدارية مختلفة منها : رئيس الجامعة ، نائب رئيس الجامعة ، عميد كلية ، رئيس قسم ، بالإضافة إلى اشتراكه في الأنشطة والخدمات الطلابية واللجان الفنية النوعية وأعمال الامتحانات .

رغم أهمية الدور الذي يقوم به الأستاذ الجامعي عند توليه للمنصب الإداري إلا أن ذلك يؤثر على عدد الساعات التدريبية القائم بها ، وهذا التأثير يختلف من أستاذ لآخر حسب درجته العلمية ، حيث تقل كلما ارتفعت الدرجات العلمية للأساتذة وهذا ما يؤدي إلى التقليل من الكفاءة العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لاعتمادهم على خبرات أقل في العملية التدريسية مما ينتج عنها خريجين ذوي مستوى متواضع لعدم الاستفادة من خبرات الأساتذة في تدريس الطلاب. (قلية، 1997 ، ص 129)

إن مهمة الأستاذ الجامعي لا تقتصر على القدرة على توصيل المعلومات بصورة صحيحة للطلبة فحسب، بل إن الأستاذ الجامعي بغض النظر إنسانيا كان أو علميا، فهو تربوي قبل كل شيء لذا عليه فهم الأسس الاجتماعية للتربية ، ويساهم بفعالية في إرشاد وتوجيه الطلاب لكونه جانب مهم في العملية التربوية . ويساهم بفعالية في إرشاد وتوجيه الطلاب لكونه جانب مهم في العملية التربوية. أي أن مهمته من مهمة تربوية تسعى إلى إضفاء المسحة الثقافية على طلابها والتأثير في سلوكهم وطرائق تفكيرهم ، وتتعدى إلى مساعدة الطالب في اكتشاف الذات والتغير في الاتجاهات والاعتقادات والقيم والسلوك بالإضافة إلى قدرته على البحث العلمي في مجال تخصصه ، وتمكنه من إضافة المعرفة بحيث لا ينقطع عن التحصيل والعطاء طيلة حياته. وبذلك وحده يكون قادرا على التجديد في محاضراته والإضافة إلى معلوماته، وكذلك المساهمة في التحولات الجذرية والسياسية منها أو الاجتماعية.

وفضلا عن الكفاءة العلمية والفنية والقيام بمهامه التربوية على أكمل وجه ينبغي عليه متابعة ومسايرة ركب التطور العلمي ويكون ذو شخصية سوية وقدوة حسنة يقتدى به من

قبل الطلاب، وهو بذلك يؤثر على سلوك وشخصية الذين يتعاملون معه من الطلاب وأفراد المجتمع . ويتوجب على الأستاذ الجامعي الحقيقي أن يتميز بأساليب القيادة الناجحة، ويفترض به قيادة الطلاب نحو تحقيق الأهداف العلمية والتربوية وخلق روح التعاون والتآلف مع الآخرين.

6. توظيف الأستاذ الجامعي:

إنّ توظيف الأفراد في أي مهنة كانت تتطلب مجموعة من الشروط، والأستاذ الجامعي واحد منها، ومهنة التعليم الجامعي من أهم المهن، كونها تسبق المهن الأخرى في تكوين الأفراد وإعدادهم للالتحاق بالمهن الاجتماعية والاقتصادية والإدارية المختلفة. ولعل هذا ما جعل الباحثين يصفون مهنة التعليم "بالمهنة الأم"، وانطلاقاً من هذه الأهمية فإن الأستاذ الجامعي عند التحاقه بمهنة التعليم وعند تدرجه في السلم الوظيفي والعلمي فإنه يخضع لمجموعة من الشروط يتم وفقها قبوله لممارسة هذه المهنة في الجامعة. فإذا كانت غالبية بلدان العالم تختار أساتذتها على أساس التفوق في البحث العلمي وتطرح كثيراً من الدول الحصول على درجة الدكتوراه، شرطاً مسبقاً للتعين في وظيفة أستاذ بالجامعة.

وتضيف بعضاً منها التفوق في دراسته السابقة على الدكتوراه، بينما تختار بلدان أخرى أساتذتها في ضوء تقويم أبحاثهم قبل التعيين في الوظيفة وفق شروط ومعطيات تتحدد تماشياً مع ظروف هذه البلدان وواقعها. (عبد الفتاح، 1993، ص 77)

إن توظيف الأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائري لم يحدد بدقة بل كان مجرد الحصول على المؤهل العلمي لا يتعدى شهادة الليسانس كاف لحصول الأستاذ على منصب في الجامعة هذا بالنسبة للأساتذة الموجودين بالجزائر، أما العائدين من الدراسة بالخارج يتم توظيفهم مباشرة دون أي شرط، أضف إلى ذلك أن هناك بعض الأساتذة لم يتحصلوا حتى على شهادة البكالوريا، بفضل شروط وإجراءات وقوانين معينة (نظام الكفاءة والانتداب) تمّ التحاقهم بالجامعة.

ومع مرور الوقت وضعت الجامعة شرط التحاق الأستاذ بالجامعة أن يكون المعني على الأقل حاصلاً على شهادة الليسانس وذلك بتعيينه كمعيد، وأن تتوفر فيه بعض الشروط الأخرى المتعارف عليها في ميدان التوظيف ولاشيء غير ذلك. وقد ساهم هذا كثيراً في تدني التعليم

بالجامعة. (قريشي، 1996، ص 28) ، وبالتالي عدم تحقيقها لأهدافها. وقد حاول البعض استدراك هذا الوضع في السنوات القليلة الماضية، حيث تم توقيف عملية التوظيف "الفوضوية" وحدد ذلك بشهادة الماجستير كحد أدنى لرفع المستوى، إلا أنّ هذا تزامن مع ظهور العديد من الظروف والعوامل منها نقص عدد المتخرجين بشهادة الماجستير أو الدكتوراه سواء في جامعتنا أو في جامعات أخرى، من خلال البعثات الجزائرية إليها. وكذا توقيف توظيف الحاصلين على شهادة الدراسات المعمقة DEUA أو السنة التمهيدية للماجستير.

7. تكوين الأستاذ الجامعي :

يطلق على تكوين الأستاذ الجامعي كل ما يجري من عمليات الإعداد قبل الخدمة والتدريب أثناءها ، من أجل تمهين الأستاذ ، لأن التكوين المستمر أثناء الخدمة ضروري وملح إذ ليس هناك مهنة تتطلب الاستمرار في النمو المهني لممارستها مثل مهنة الأستاذ لأن الكفاءة تتطلب نمواً أو تطويراً مستمرين. (متولي ، 1998، ص 53)

من أجل تكوين الأستاذ الجامعي هناك عدة عمليات تكوينية تتم قبل التحاقه بالمهنة أو بعد التحاقه وهي:

7.1 إعداد الأستاذ الجامعي:

وهو صناعة أولية للأستاذ كي يزاول مهنة التعليم أو ما يسمى بالتكوين الأولي ، فيتم إعداده ثقافياً وعلمياً وتربوياً في المؤسسة التي تعدّه لذلك ، وعادة ما يتم هذا النوع من التمهين أثناء إعداد الطالب أو الأستاذ المستقبلي لدرجة الماجستير. (متولي، مرجع سابق، ص 52) وفي هذه الفترة يهدف الإعداد الأكاديمي التخصصي أو العلمي إلى تزويد الطالب بالمواد الدراسية التي تعمق فهمه للمادة التعليمية التي تخصص فيها ومساعدته على السيطرة والتمكن من مهاراتها والقدرة على توظيفها في المواقف التعليمية. (الراشد، 1996، ص 78) وهذه المرحلة هامة جداً لأنها تعمق المعارف والمهارات التي يجب أن يكتسبها الطالب.

كما تسمح للأستاذ المشرف على توجيهه، والفترة التي يقضيها الطالب للحصول على المؤهل العلمي أكثر الفترات فائدة في حياته العلمية، أين يتمرس على أساليب البحث العلمي وطرقه، ويتعلم كيفية الحصول على الحقائق ويطلع على المعرفة من ينبوعها ، ويوسع فيها من

مجال اختصاصه أولاً، وفي المجالات الأخرى ثانياً ويتدرب على مختلف التقنيات الحديثة التي تساعده في إنجاز بحثه وخاصة ما تعلق منها بأجهزة التوثيق المتطورة والحديثة، كما يتعلم كيف يصوغ آراءه وأفكاره. (علي، 1999، ص 124)

أما الإعداد التربوي فيهدف إلى توعية الطالب بالفلسفة التربوية المرجوة وبالأهداف التربوية التي ينبغي أن يحققها عندما يصبح أستاذاً. كما يزوده بالمعلومات والمهارات والاتجاهات التي تمكنه من القيام بمهنة التدريس على خير وجه. ويزوده كذلك بالخبرات التربوية في المجالين النظري والتطبيقي، الأمر الذي يمكنه من تطوير كفاءته ومهاراته المهنية. كما أن الطالب في هذه المرحلة من الإعداد التربوي يتمرن على كيفية فهم طلابه مستقبلاً عندما يصبح أستاذاً. وإدراك قدراتهم واستعداداتهم وميولاتهم واتجاهاتهم . كما يتمكن من تحقيق أهداف المواد التعليمية مجال تخصصه داخل الفصل و خارجه. (زيدان، 1981، ص 240)

أما الإعداد الثقافي فيهدف إلى إمداد الطالب بثقافة عصرية عريضة تمكنه من الوقوف على العناصر الثقافية الحضارية السائدة في مجتمعه المحلي والمجتمع العالمي. وعلى ذلك فهذا الإعداد يشمل جانبين هما : الثقافة الخاصة التي لها بعض الصلات بمادة التخصص، والثقافة العامة التي تتسع لمعرفة العالم من حوله واللازمة للإنسان المستنير . ومن خلال هذا الجانب يستطيع الطالب أن يكتسب أفكار ومعلومات وحقائق ونظريات ، ليوسع بها آفاق طلابه في المستقبل عندما يصبح أستاذاً ويغرس فيهم التعليم الذاتي والقراءة والإطلاع، التي تعتبر بدون شك عامل منشط للنواحي العقلية وكذلك يرشدهم إلى مصادر المعرفة المختلفة. (الراشد، 1996، ص 81)

7. 2 تأهيل الأستاذ الجامعي: ويطلق مفهوم التأهيل عند اقتصار عملية التمهين على الإعداد التربوي فقط، حيث يكون من سيصبح أستاذاً قد أعد ثقافياً وعلمياً في تخصص علمي معين، ثم يلحق بمؤسسة تكوينية لمدة معينة ليتزود بمعارف تربوية ونفسية، ويتدرب على التدريس من أجل تأهيله إلى مهنة التعليم. (معمرية بشير، 2001، ص 10)

ونتيجة للشروط الذاتية التي تفرضها مهنة التعليم على مختلف مراحلها، وبحكم خصوصية التعليم الجامعي وشروطه ومتغيراته وتزايد شعبيته، وعدم اقتصاره على أبناء الصفوة

في العالم المتقدم والنامي، فإنه لم يعد خافيا أن مجموع الطلبة الجامعيين محتاجون إلى الأستاذ الذي يكون على فهم ودراية بطبيعة المراحل الجامعية وأبعادها ومشاكلها، وأي قصور في الجانب التربوي أو ضعف أداء وكفاءة الأستاذ الجامعي يعود بالدرجة الأولى إلى غياب التأهيل، لذا أخذت فكرة التأهيل التربوي لأساتذة الجامعة مكانها من اهتمامات الفكر التربوي وعناية المنشغلين في الحقل الجامعي وفي أوساط المنظمات الدولية المعنية.

حتى صار مطلبا مسبقا للالتحاق بالهيئات التدريبية في الجامعات الأمريكية والأوروبية وحتى العربية. أما الجامعات الجزائرية فقد نظمت برامج خاصة للتأهيل التربوي لأساتذة الجامعة ممن لم يسبق لهم دراسة المواد التربوية والنفسية. (القرشي، 1996، ص 27) والحاجة إلى إعداد الأستاذ الجامعي تستند إلى عدة مسلمات كما جاء من مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية منها :

- ❖ إن التدريس علم له أصوله وقواعده ويمكن ملاحظته وقياسه وتقويمه، وبالتالي التكوين على مهاراته.
- ❖ إن التدريس يختلف عن البحث من حيث طبيعة ومهارات كل منهما.
- ❖ إن القدرة على البحث لا تعني القدرة على التدريس رغم العلاقة الوثيقة بين الناشطين.
- ❖ إن رفع كفاءة الأستاذ الجامعي عن طريق استخدام الطرق والأساليب الحديثة من شأنها أن تؤدي إلى رفع كفاءة التعليم الجامعي بما في ذلك الجوانب البحثية فيه.
- ❖ إن الإعداد التربوي للأستاذ الجامعي، من شأنه أن يساعد على مجابهة مشكلة الأعداد الكبيرة في الجامعات، وهي مشكلة منتشرة في كثير من الدول النامية ذات الموارد المادية المحدودة والتضخم السكاني اللامحدود.
- ❖ إن الإعداد التربوي للأستاذ الجامعي من شأنه أن يعمق الجوانب الإنسانية في عملية التدريس ويطور العلاقة بين المدرس والطلاب.
- ❖ إن تطوير التدريس الجامعي يتصل اتصالا مباشرا بتطوير الجوانب الكيفية في التعليم الجامعي، مما يرفع من نسبة المردود في هذا النوع من التعليم، ويجعل الجامعات بحق طلائع مستنيرة تقود حركة التقدم في المجتمع.

❖ إنَّ الإعداد التربوي للمدرس الجامعي أمر حتمي بعد أن تأكد عجز نظام الدراسات العليا الحالي عن الوفاء بهذا الإعداد، والتركيز على الأنشطة البحثية والتخصص الضيق. (حداد، 1993، ص 77)

7. 3 تدريب الأستاذ الجامعي: يطلق مفهوم التدريب على تلك العمليات التكوينية المستمرة التي يتلقاها الأستاذ أثناء الخدمة لضمان مواكبة التطور الذي يطرأ على البرامج الدراسية والمنهج وطرق التدريس وتقنياته والبحث العلمي نتيجة للتطور الاجتماعي والتقني المستمر. (متولي، 1998، ص 53)

وانطلاقاً من هنا يمكننا القول أنَّ التدريب ضرورة أساسية للأستاذ، لأنه يؤدي إلى زيادة المهارة المتخصصة له ويساهم في بناء كفاءة الأستاذ عند التحاقه بالعمل ومعالجة مختلف المشاكل المتعلقة بأدائه ويطور من القدرات الفردية للارتقاء إلى مراكز وظيفية جديدة، تفيد الأستاذ من ناحية والمؤسسة الجامعية من ناحية أخرى، وتعد عملية التدريب من أهم مقومات بناء قوة بشرية منتجة.

إنَّ التدريب في العالم يتم بأساليب مختلفة، فهناك دول تفرض على الأساتذة ضرورة حضور البرامج التدريبية في أوقات محددة ومعينة، باعتبارها عملية لازمة، والبعض الآخر يعتبر التدريب عملية اختيارية ينبغي أن يقبل عليها الأستاذ بدافع ذاتي لرفع مستوى أدائه للمهام التي يقوم بها، والتدريب عادة ما يكون عبارة عن برامج معينة تهدف إلى حل مشكلة قائمة لرفع كفاءة العاملين أو مضاعفة الإنتاج في مجال نشاط معين، ومن ثم تعتبر برامج التدريب وسيلة ناجعة لتحسين كفاءة الأساتذة، والقيام بوظائفهم على أحسن وجه.

وهناك أنواع مختلفة لبرامج التدريب منها:

1- برامج تدريب الأساتذة الجدد: وتهدف إلى تعريفهم بالبيئة الجديدة وتقديم المساعدات اللازمة

لهم، باعتبارهم وافدين إلى مواقع عمل جديدة. (فهيم، 1972، ص 95)

فالأستاذ الجديد بحاجة إلى المساعدة لتحقيق الراحة النفسية والتوافق والانسجام مع عمله الجديد.

2- البرامج التجديدية : وتهدف الى تزويد القائمين بالعمل فعلا بكل جديد وإتاحة الفرصة للوقوف على أحدث التطورات في المجال الحقيقي لتخصص الأساتذة . مما يكون له أثر في اكتساب خبرات جديدة تساعد في القيام بواجبات العمل بطريقة أفضل وأكثر فاعلية. ومن أهم البرامج التجديدية ما يلي:

أ- الاجتماعات : وهي عبارة عن لقاء لمجموعة من العاملين في نشاط معين ، وهذه اللقاءات تأخذ عدة أشكال كالندوات والملتقيات والأيام الدراسية وحلقات البحث والمناقشة ، وكلها تهدف لبحث مشكلة ما عن طريق الدراسة والمناقشة وتبادل الآراء ووسيلة هامة من وسائل التحسين للعمل الجامعي وظروفه وكذلك وسيلة من وسائل النمو المهني والتربوي للأستاذ الجامعي. وقد تكون الاجتماعات عبارة عن مؤتمرات، وهذه الأخيرة التي تتطلب جهدا خاصا في إعدادها وتنفيذها، والهدف منها هو تطوير الإنتاج والتزود بخبرات جديدة عن طريق دعوة أهل الفكر للاستفادة من آرائهم وخبراتهم إزاء مشكلات التعليم. (زيدان، 1981، ص 247)

إذن الاجتماعات وسيلة لتعبئة الجهود وتجميع الأفكار بشأن المشكلات المختلفة التي تواجه الأساتذة أو المجتمع، كما أنها وسيلة لرفع الروح المعنوية للأساتذة وزيادة كفاءتهم وإنتاجهم. وفي هذا الصدد يقول فيبير: " إن عقد الاجتماعات لهيئة التدريس يعد أحد الوسائل الرئيسية لتربية المعلمين أثناء الخدمة وتحسين كفاءتهم. (زيدان، 1981، ص 246)

ب- التربصات: هي خروج الأستاذ من مؤسسة عمله إلى مؤسسة أخرى سواء كانت داخل الوطن أو خارجه لمدة معينة، تهدف إلى صقل المعلومات وتجديدها ولاحتكاك بالآخرين، إضافة إلى الاطلاع على جديد المكتبات وجلب الكتب، وهذه التربصات تكون عن طريق إعطاء الجامعة منحة لمجموعة من الأساتذة أو أستاذ واحد يقوم من خلالها بفترة تربصية أو تدريبية في البلد أو المؤسسة التي قام بزيارتها داخل أو خارج الوطن، ومما لا شك فيه أنّ هذه الزيارة أو الدورة التدريبية إلى مختلف البلدان تجعل الأساتذة يتزودون بنظم البلاد الأخرى، ويقفون على أحدث الوسائل في الطرق التدريس والبحث العلمي، وتنظيم المنهج والتعرف على الوسائل التعليمية والبحثية الحديثة وكيفية استخدامها وغيرها من الأساليب التربوية التعليمية المتقدمة التي تساعدهم على أداء مهامهم على أكمل وجه من أجل رفع المستوى التكويني للأستاذ الجامعي.

3- البرامج التجريبية: ويهدف هذا النوع من البرامج إلى تدريب الأساتذة على أسلوب البحث العلمي والتجريب، وهذه البرامج لها أعمق الأثر في نفسية الأستاذ عن طريق الممارسة الفعلية لوسائل البحث ويكون أكثر إدراكا لما يحصل عليه من نتائج وحقائق. كما أنها تحقق للأساتذة نضجا في المستوى الثقافي والعلمي والفني والهنوي وفعاليتها في أداء المهام المنوطة بهم، عن طريق الخبرة العلمية التي تكتسب من التجارب التي يقومون بها والنتائج التي يثبتون صحتها. (زيدان، 1981، ص 243)

7. 4 المؤهل العلمي: يعتبر المؤهل العلمي أو الشهادة التي يتحصل عليها الأستاذ الجامعي من العوامل المهمة التي تعين الأستاذ على قيامه بالوظائف المختلفة خاصة الوظيفة البحثية، لأنه أثناء إنجازه لرسائله أو أطروحته سواء كان ذلك في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه، فإنه يمارس البحث العلمي ويتمرن على طرقه وأساليبه بطريقة جيدة، وبالتالي يصبح قادرا على توجيه البحث العلمي بكفاءة أثناء الإشراف الذي يقوم به على طلبته، باعتبار أن الأستاذ الجامعي خبير في ميدان تخصصه.

إلا أن واقع المؤهل العلمي للأستاذ في الجامعة الجزائرية لا يخضع للمعايير العلمية العالمية، حيث نجد أن غالبية بلدان العالم تهتم بالمؤهل العلمي للأستاذ الجامعي، حيث تشترط الكثير من هذه البلدان الحصول على درجة الماجستير لتعيين الأساتذة في الجامعة، وهذا بعكس الجامعة الجزائرية التي وظفت في سنوات سابقة أساتذة بشهادة الليسانس، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها أن الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال وجدت نفسها مسؤولة عن تسيير نفسها بنفسها خاصة بعد تطبيق مبدأ الجزارة أين تم توظيف أساتذة بمؤهل علمي لا يتعدى شهادة الليسانس في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون الأستاذ الجامعي متحصل على الأقل على شهادة الماجستير، لأنه يكون في الغالب قد تدرّب على طرق وأساليب البحث العلمي ولو في حدوده الضيقة مما يساعده على توجيه طلبته بطريقة سليمة والتمكن من القيام بوظيفته البحثية على أكمل وجه.

خلاصة:

عرفنا من خلال هذا الفصل أنّ وظيفة الجامعة في العصر الحاضر لم تعد تقتصر على تخريج حاملي الشهادات، بل تعتبر الجامعة أداة لتحسين الذات الثقافية والمحافظة على أصالة الأمة وتراثها الفكري، ولهذا لا بد أن تلتزم الجامعة بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه وازدهاره في ظل النظام العالمي الجديد حتى تتمكن من أداء مهامها على أكمل وجه.

إنّ الأهداف الجامعية العامة منها والخاصة ووظائف الجامعة المبنية عليها مرهونة في تحقيقها ومستوى تنفيذها بالأستاذ الجامعي، فهو القادر والمؤهل لهذا الغرض، خاصة إذا تهيأت له القيادة الإدارية المتفهمة والظروف والإمكانات اللازمة، كما يمكننا أن نجزم أن الأستاذ الجامعي هو الذي يتولى هذه الوظائف وينفذها بكفاءة عالية بافتراض أن الأستاذ الجامعي قد استوفى شروط إعدادها علميا ومهنيا.



الجانب التطبيقي

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

أولاً: الدراسة الاستطلاعية

1. أهداف الدراسة الاستطلاعية.
2. عينة الدراسة الاستطلاعية .
3. الأدوات المستعملة في الدراسة الاستطلاعية .
4. عرض و مناقشة نتائج الدراسة الاستطلاعية .

ثانياً: الدراسة الأساسية

1. المنهج المتبع في مختلف اجراءات الدراسة .
2. مجالات الدراسة وحدودها .
3. العينة وطريقة اختيارها .
4. أدوات جمع المعطيات المعتمدة في الدراسة.

تمهيد:

بعد عرض مشكلة البحث من خلال مختلف أدبيات الدراسة ، نحاول من خلال دراستنا الميدانية ترجمة هذه الحقائق إلى معطيات اجرائية، وذلك بالإستناد إلى إستراتيجية منهجية متكاملة تمكنا من تحويل المعطيات النظرية إلى حقائق واقعية في ضوء البيانات والمعلومات التي تحصلنا عليها من الميدان، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال توضيح أهم الخطوات المنهجية التي اعتمدنا عليها في سبيل تحقيق الأهداف السالفة والإجابة على التساؤلات التي طرحتها الدراسة من مجالات الدراسة وهي المجال المكاني، البشري والزمني، منهجية الدراسة، الأدوات المنهجية المستخدمة، العينة وكيفية اختيارها .

أولاً: الدراسة الاستطلاعية:

تعد الدراسة الاستطلاعية ذات أهمية كبيرة في إنجاز أي بحث علمي، فهي بمثابة الخطوة الأولى التي من خلالها يمكن لأي باحث الإحاطة بأبعاد المشكلة المراد دراستها، وتساعد على بناء الأداة الرئيسية للبحث العلمي، والتعرف على أفراد العينة أي خصائص عينة الدراسة، والاطلاع على كل الموضوع من دراسات سابقة وما توفر من مراجع ومصادر، وبهذا تعتبر الدراسة الاستطلاعية المرحلة التحضيرية للدراسة .

يرى دليو أن الدراسة الاستطلاعية تهدف إلى جمع أكبر عدد من المعلومات حول الموضوع والتي لم يتم التطرق إليها من خلال الجانب النظري من البحث، فهي تسمح بالإلمام بالمشكلة المراد دراستها، وتعتبر مرحلة البحث عن الفرضيات الممكنة، كما أنها تمهد للمرحلة اللاحقة في البحث التطبيقي والمتمثلة في صياغة أسئلة أو استبيان الدراسة الأساسية، فهي إذن أساس الدراسة كلها . (دليو، 2000، ص 47)

1. أهداف الدراسة الاستطلاعية :

- التعرف على ميدان إجراء الدراسة الأساسية ، والحصول على المعطيات الأولية الميدانية.
- ابراز أهمية الدراسة من خلال التعرف على مختلف آراء ووجهات نظر المبحوثين حول الظاهرة المراد دراستها .

- الوقوف على مختلف الصعوبات من أجل التحكم فيها لاحقاً أثناء القيام بالدراسة الأساسية للبحث.
- تحديد أدوات الدراسة النهائية لجمع المعطيات الخاصة بالتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي في ضوء عدة متغيرات كالجنس والسن ، والحالة العائلية .

2. عينة الدراسة الاستطلاعية:

تكونت عينة الدراسة الاستطلاعية من عشرين (20) أستاذاً من جامعة 20 أوت 1955، حيث تم اختيارهم بطريقة عرضية وذلك على أساس التخصص ، فأخذنا 10 أساتذة من كلية التكنولوجيا و10 آخرون من كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، وهذا بغرض معرفة تصوراتهم الاجتماعية للعنف الزوجي حيث تم الاستعانة بالمقابلة كأداة للدراسة الاستطلاعية. والتي تضمنت سؤال واحد مفتوح تمثل في : ما هو تصورك للعنف الزوجي؟

3 . نتائج الدراسة الاستطلاعية :

أهم العبارات الواردة في إجابات أفراد العينة يوضحها الجدول التالي.

جدول (1): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمحتوى العبارات المستخلصة من استجابة العينة تخصص تكنولوجيا

الرقم	محتوى العبارات	التكرارات	النسب المئوية %
01	العنف الجسدي (الضرب)	12	34.28
02	العنف اللفظي (سب وشتم)	15	42.85
03	ممارسة القوة ضد المرأة	04	11.42
04	خلافات زوجية	03	8.57
05	سلطة أحد الزوجين على الآخر	01	2.85
المجموع		35	100%

جدول (2) : يوضح التكرارات والنسب المئوية لمحتوى العبارات المستخلصة من استجابة العينة تخصص العلوم الاجتماعي والعلوم الانسانية:

الرقم	محتوى العبارات	التكرارات	النسب المئوية %
01	العنف الجسدي (الضرب)	10	28.57
02	العنف اللفظي (سب و شتم)	13	37.14
03	ممارسة القوة ضد المرأة	05	14.28
04	عدم التوافق بين الزوجين	05	14.28
05	سلطة الزوج	02	5.71
	المجموع	35	100%

أوضحت نتائج الدراسة الاستطلاعية عدم وجود اختلاف في تصورات الأساتذة للعنف الزوجي رغم اختلاف التخصص (علوم اجتماعية وعلوم انسانية /التكنولوجيا) ، وقد يرجع ذلك لكون أفراد العينة ينتمون لنفس المجتمع وهو المجتمع الجامعي، من خلال تقارب المستوى التعليمي والثقافي مما يقرب من أفكارهم ومعارفهم وتصوراتهم ، وقد يرجع كذلك التقارب في التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي إلى انتماء الأساتذة الجامعي إلى الأسرة الجزائرية التي تتميز بمحافظتها على العادات والتقاليد والقيم ، وكذلك اعتبار أن الأسرة الجزائرية بطريقتهم (أبوية) والمجتمع الجزائري ذكوري بامتياز .

أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية وجود تصورات أكثر شيوعا من غيرها لدى عينة الدراسة (العنف الجسدي و المتمثل في الضرب و العنف اللفظي المتمثل في سب و شتم)، وذلك يعود لمدى تأثير الظاهرة على الأساتذة الجامعيين الذين يمثلون الطبقة المتعلمة والذي ينتمي بدوره إلى المجتمع الجامعي ، مما تولد لديهم نفس الأفكار والمعارف الاجتماعية وبالتالي تتكون لديهم نفس التصورات ، حيث ترى **جودلي** أن التصورات الاجتماعية هي شكل من أشكال المعرفة الخاصة أي المعرفة العامة والتي تتظاهر في محتواها السيرورات المولدة والوظيفية المميزة اجتماعيا وبشكل أوسع تعبر عن الفكر الاجتماعي .

يرى أفراد العينة أن العنف الزوجي هو "السب و الشتم" والذي يتمثل في العنف اللفظي وكذلك "الضرب" وهو عنف جسدي ، هاتين العبارتين جاءتا بنفس النسبة تقريبا 37.14% للعبارة الأولى و 28.57% للعبارة الثانية ، فالسب والشتم يعتبر في الغالب مقدمة الضرب، وهذا يوضح أن تصورات أفراد العينة للعنف الزوجي لا زالت مقتصرة على الضرب والسب والشتم رغم المستوى العلمي لأفراد العينة التي تعتبر نخبة المجتمع. فمن خلال التحقيق الوطني الذي أجري على 2000 مبحوثة سنة 2000 توصل إلى أن واحدة من 10 نساء جزائريات يتعرضن للعنف الجسدي من قبل الزوج.(التحقيق الوطني حول انتشار العنف في الجزائر، 2000)

أما عن اعتبار العنف الزوجي هو "ممارسة القوة ضد المرأة" والتي جاءت في المرتبة الثالثة ب(05) خمسة تكرارات و نسبة مئوية قدرت ب 14.28 %، فهذه النسبة راجعة ربما إلى أن أفراد العينة من الذكور يرون أن الدور الاجتماعي الذي يؤديه الرجل في المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية يسمح له بممارسة القوة على زوجته ، وهذا من خلال المساس بسلامتها الجسدية في شكل صفع وركل والتهديد فالملاحظ أنه رغم المستوى العلمي الذي يملكه أفراد العينة إلا أنهم يتصورون العنف الزوجي بممارسة القوة ضد المرأة وهذا تعبير عن الواقع المفروض على المرأة وكذلك التفسير الخاطئ للقوامة التي يعتبرها الكثير ومنهم أفراد العينة حق ويجب التمسك به لإحكام السيطرة على المرأة والتحكم في تصرفاتها وحتى مالها الخاص.

أما عن اعتبار العنف الزوجي " خلافاً زواجية" فقد جاءت بنسبة أقل 8.57% والمقصود منها كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الاختلاف والتباين في الآراء والأفكار وكذلك تربية الأطفال ، وحول كثير من الأمور الاجتماعية والترويحية وفلسفة الحياة ، ويكثر الشجار والخصام والسب والتهديدات والانتقادات الهدامة ، وسوء الظن والبحث عن العيوب وعناد كل منهما مع الآخر ، وعدم استعداده للتنازل عن رأيه وعدم رغبته في الحلول الوسط .

أما عن اعتبار العنف الزوجي " سلطة أحد الزوجين على الآخر" فقد جاءت بنسبة منخفضة 2.85% مقارنة مع اعتبار العنف الزوجي " ممارسة القوة ضد المرأة" المقدره ب 11.42% فلكل من الزوج والزوجة واجبات وحقوق شرعية ينبغي احترامها وعدم

تجاوزها لكي تستقر الحياة الأسرية وتتعم بالود والاحترام ، فإذا مارس الزوج سلطته على زوجته وسلب مثلا منها راتبها الشهري الذي يعتبره ديننا الحنيف ملكا لها ومن حقها التصرف فيه ومن واجب الزوج الانفاق عليها سيؤدي ذلك حتما إلى سلسلة من العنف تكون فيه الزوجة خاضعة ذليلة لسلطة زوج جائر لا يحترم المرأة ولا يقدر المكانة التي منحها إياه ديننا الحنيف .

ثانيا : الدراسة الأساسية

1 . المنهج المستخدم:

المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد التي تبحث عن سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتائج معينة.(صالح، 2000، ص 22)

فالمنهج سبيل كل باحث لأجل الوصول إلى نتائج الموضوع المراد دراسته والإجابة على أسئلته ، ويتم ذلك بإتباع خطوات تؤدي إلى الحقيقة التي نريد الوصول إليها وبما أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث إتباع منهج معين دون آخر ، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي لدراسة موضوع التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي. (ملحم، 2000، ص 334)

ويقوم على وصف الظاهرة أو الموضوع محل البحث والدراسة على أن تكون عملية الوصف تعني بالضرورة تتبع هذا الموضوع ، والوقوف على أدق جزئياته وتفصيله والتعبير عنها إما كفييا أو كمييا ، وذلك عن طريق الأعداد والتقديرية والدرجات التي تعبر عن وضع الظاهرة ، وعلاقتها بغيرها من الظواهر . (عياد، 2006، ص 61)

وبما أن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي ، كان المنهج الوصفي هو المنهج الأساسي في هذه الدراسة، والذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف البحث الذي يحمله طابعا نفسيا واجتماعيا متعلقا بالفرد وبيئته وكل ما يتصل به من عمليات عقلية ونفسية ومعرفية وثمة الإجابة على

تساؤلات الدراسة ، لذا كان المنهج الوصفي السبيل لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليلها وتفسيرها وتقويمها للوصول إلى الأهداف التي بنيت عنها .

2 . مجالات الدراسة :

إن تحديد مجالات الدراسة يعد من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية، وقد اتفق أغلبية الباحثين المتخصصين في مناهج البحث الاجتماعي على أن لكل دراسة ثلاث مجالات رئيسية وهي:

1.2 المجال المكاني:

إن دراستنا الميدانية أجريت في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة والتي تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-272 وذلك في 18 سبتمبر 2001 تديما للخريطة الجامعية . ونظرا لتعدد الكليات التي تتشكل منها هذه الجامعة ، فلقد خصت دراستنا " كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية "، وعلى هذا يجدر بنا الحديث بصفة موجزة عن خصائص هذا المجال المكاني .

بالنسبة للهياكل التي تضمها الجامعة فإن الهيكل التنظيمي الإداري لها يتألف من:

- رئاسة الجامعة: و يتألف:

* مكتب رئيس الجامعة .

* أمانة رئيس الجامعة.

* مكتب التنظيم العام .

* خلية الإعلام والاتصال.

*مكتب الأرشيف والمنازعات.

- الأمانة العامة: وتضم:

* مكتب الأمين العام.

* الأمانة.

* مديرية الموظفين والتكوين.

* مديرية الميزانية والمحاسبة .

* مديرية الوسائل والصيانة .

* مديري النشاطات العلمية والثقافية والرياضية.

- نيابات رئاسة الجامعة :

* نيابة رئاسة الجامعة المكلفة بالتنمية، الإشراف، التوجيه.

* نيابة رئيس الجامعة المكلفة بالتنشيط، ترقية البحث العلمي والعلاقات الخارجية والتعاون.

* نيابة رئيس الجامعة المكلفة بالبيداغوجيا، تحسين المستوى وتجديد المعلومات .

- المكتبة المركزية الجامعية :

* مدير المكتبة .

* محافظي المكتبات على مستوى الكليات .

أما عن الهيكل البيداغوجي للجامعة فهو يسير وفق نظام الكليات وكل كلية تخضع لنفس التنظيم الإداري .

وتضم الجامعة 6 كليات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 23 أوت سنة 2003 وتتمثل الكليات التي تتوفر عليها الجامعة في :

- كلية العلوم : وتضم 5 أقسام : الرياضيات ، علوم المادة ، علوم فلاحية ، علوم الطبيعة والحياة ، إعلام آلي.

- كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية : و تضم 4 أقسام : قسم علم النفس، قسم العلوم الاجتماعية ، قسم علوم الاتصال ، قسم العلوم الانسانية .

- كلية الحقوق والعلوم السياسية: وتضم قسمين: قسم الحقوق وقسم العلوم السياسية.

- كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية والتجارية: قسم علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية.

- كلية التكنولوجيا: وتضم 5 أقسام: الهندسة المدنية، الميكانيك، الإكترو تقني، التكنولوجيا، البيترو كيمياء وهندسة الطرائق.

- كلية الأدب واللغات: ويضم قسمين: الأدب العربي واللغات الأجنبية.

* إنشاء كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية : تم انشاء كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/272 المؤرخ في 18/09/2001 . والتي تعدل مرسومها في 05 جانفي 2008 لتصبح كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية .

2/ المجال البشري:

لقد تم اختيار أساتذة جامعة 20 أوت 1955 عينة لبحثنا وذلك لاعتبارات عديدة هي:

- بصفتنا أساتذة في الجامعة، اخترنا الوسط المهني الذي نعمل فيه، وهذا ما يسهل علينا عملية الاتصال مع أفراد العينة الذين هم الأساتذة الجامعيين.

- معرفة الأستاذ الجامعي لقيمة البحث العلمي أكثر من غيره، وهذا ما يجعله يحس نفسه معني أكثر من غيره بالنتائج التي قد نتوصل إليها.

- المستوى الثقافي للأستاذ الجامعي بالإضافة إلى مستواه الفكري يجعلان من معلوماته عن الظاهرة المراد دراستها أكثر علمية ووضوح ومصداقية.

تضم جامعة 20 أوت 1955 حوالي : 994 أستاذا دائما موزعين بين الكليات والأقسام التي تضمها وقد تم إجراء الدراسة على 131 أستاذا دائما بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية .

3/ **المجال الزمني:** وتتمثل في المدة الزمنية التي تمت فيها الدراسة الميدانية التي ضمت الدراسة الاستطلاعية ، ثم الدراسة الأساسية على العينة المختارة. وقد امتدت فترة الدراسة الميدانية بقسميها الاستطلاعي والأساسي من 2015/05/28 إلى غاية 2016/05/05.

3 . العينة و طريقة اختيارها :

العينة هي فئة تمثل مجتمع البحث أو جمهور البحث وهي مجموعة جزئية من المجتمع يتم اختيارها وفق قواعد وطرق علمية محددة ترفع احتمالية تمثيلها للمجتمع تمثيلاً صحيحاً. ويتم استخدامها بهدف التوصل إلى استنتاجات سليمة عن المجتمع الذي جاءت منه المشكلة.(فاروق، 2003، ص 219)

يقوم الباحث باختيارها بهدف جمع البيانات الخاصة ببحثه ، وعادة ما يلجأ الباحث إلى الاعتماد على طريقة العينة في جمع البيانات عندما يجد نفسه غير قادر على القيام بدراسة شاملة لجميع مفردات البحث ، فيكتفي بعدد قليل من تلك المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانات المتاحة ، علاوة على أن دراسة المجتمع كله قد تكون مضيعة للوقت وتبديد للجهد وللنفقات بغير مبرر، (محمد ، 1981 ، ص 86) ويجب أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي وأن يعطي لأفراد المجتمع المدروس فرصاً متساوية في الاختيار .

لقد اعتمدنا في الدراسة الحالية على العينة القصدية التي تتناسب وإشكالية الدراسة الحالية، حيث تم حصر المجتمع الأصلي استناداً إلى إحصائيات الأساتذة الدائمين في كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية للموسم الجامعي 2015-2016 بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة والتي تعتمد على الفئات (ذكر/أنثى) و (متزوج/عازب) و كذلك الفئات العمرية التي جاءت كالتالي (26-38 و 39-51 و 52-64).

يتوزع أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية بجامعة 20 أوت 1955 والذي عددهم 131 أستاذ على أربع أقسام وذلك على النحو التالي :

الجدول (03): يوضح عدد الأساتذة حسب كل قسم من أقسام الكلية.

عدد الأساتذة التي طبقت عليهم تقنية الاستحضار التسلسلي	عدد الأساتذة	الأقسام
34	37	علم النفس
22	26	علوم إنسانية
22	22	علوم الاتصال
40	46	علوم اجتماعية
118	131	المجموع

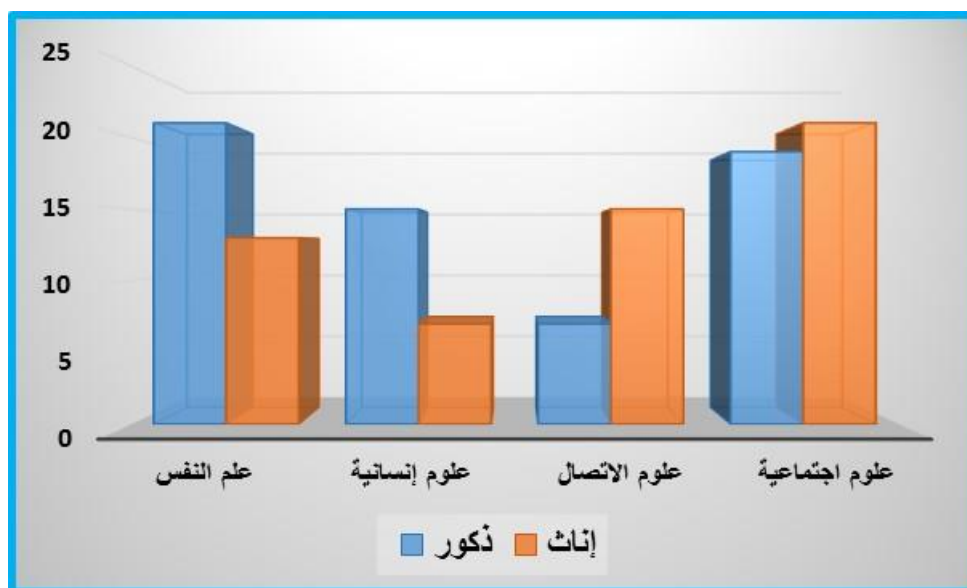
- توزيع عينة الدراسة: تتوزع عينة الدراسة كآآتي:

1- حسب الجنس: تضم عينة الدراسة كلا الجنسين (ذكور وإناث) وتتوزع حسب هذه الخاصية كالتالي:

الجدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

إناث	ذكور	الجنس
13	21	علم النفس
07	15	علوم إنسانية
15	07	علوم الاتصال
21	19	علوم اجتماعية
56	62	المجموع

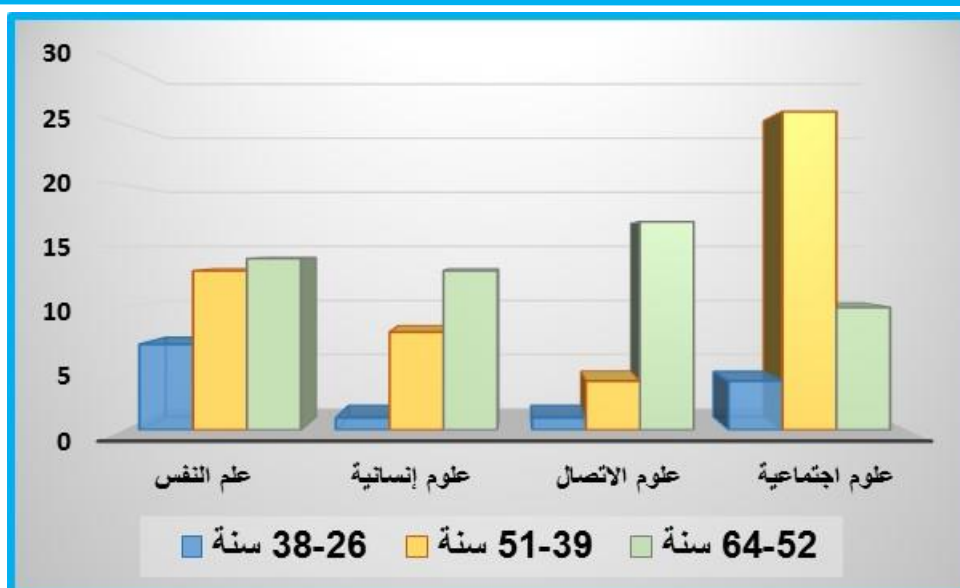
الشكل رقم (03) توزيع أفراد العينة حسب الجنس



2- حسب السن : تضم العينة أعمار مختلفة، وقد قمنا بتوزيعها إلى ثلاثة فئات كالآتي:

الجدول رقم (5): توزيع العينة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية الثالثة سنة 64-52	الفئة العمرية الثانية سنة 51-39	الفئة العمرية الأولى سنة 38-26	الفئات العمرية الأقسام
07	13	14	علم النفس
01	08	13	علوم إنسانية
01	04	17	علوم الاتصال
04	26	10	علوم اجتماعية
13	51	54	المجموع



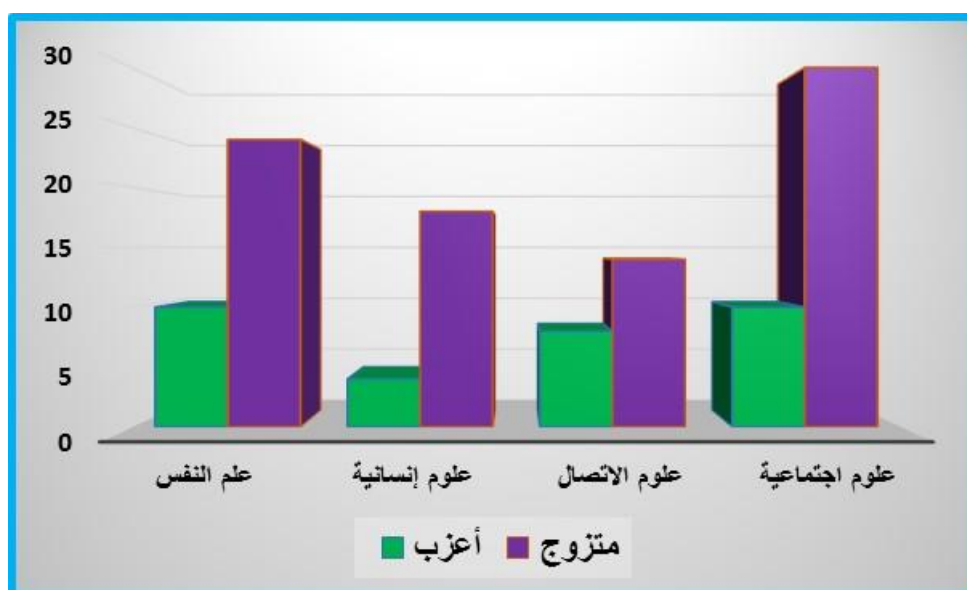
الشكل رقم (4): توزيع العينة حسب الفئات العمرية

3- الحالة العائلية: تضم العينة أساتذة جامعيين ذوي وضعية عائلية (متزوج-عازب)، وقد تم توزيعهم إلى فئتين كالتالي:

الجدول رقم (06): توزيع العينة حسب الحالة العائلية

متزوج	أعزب	الحالة
24	10	الأقسام
18	04	علم النفس
14	08	علوم إنسانية
30	10	علوم الاتصال
86	32	علوم اجتماعية
		المجموع

الشكل رقم(05): توزيع العينة حسب الحالة العائلية



4 . أدوات جمع المعلومات:

لقد سجل (Abric.J.C1994,p58) بأن اختيار الأداة يرتبط بطبيعة الموضوع ومجتمع الدراسة وكذا الجانب النظري الذي يبرر الدراسة .

يعتمد نجاح البحوث السيكولوجية على حسن اختيار الأدوات الملائمة للحصول على المعلومات المطلوبة، ولكل موضوع يراد بحثه أدوات خاصة به توصله إلى النتائج المرجوة، فهناك أدوات تصلح في بعض الأبحاث دون غيرها والعكس صحيح. ولقد تم اختيار في بحثنا هذا الأدوات التالية :

أولاً : تقنية الاستحضار التسلسلي Vergès (1992) : L'évocation hiérarchisé (Abric ,2003,pp 62-64)

تعتبر تقنية الاستحضار التسلسلي إحدى الأدوات الهامة والمتميزة في جمع محتوى التصورات وذلك بتوضيح عناصره المركزية والمحيطية ، وهي مستوحاة من أعمال Vergès، حيث اقترح استعمال طريقة التداعي الحر مع اعتماد مؤشرين للبحث التسلسلي هما تكرار العبارات ورتبة ظهورها .

أصبحت تقنية الاستحضار التسلسلي واسعة الاستعمال نظرا لأهميتها ونجاحها كأداة للبحث، إلا أنها تطرح مشكلا هاما ، فحسب **vergès** فإن رتبة الظهور قد ترجمت كمؤشر هام مقارنة بأهمية العبارة (أهمية الظهور) عند المفحوصين ، غير أنه وكما نعلم أن في تقنية التداعي الحر ، فالأفكار أو الكلمات ذات أهمية تعرض أولا ، فالأشياء الهامة في أي خطاب لا تظهر إلا بعد نزاع محتدم في وضعها بلا تردد أو كبت لميكانيزمات الدفاع ، تطرق **Vergès** هو أيضا في صياغته الأولى في نفس المنوال على معايير النموذج النوعي ولم يتحدث عن شروط التسلسل والأهمية ، لذلك اقترح التخلي عن هذا المعيار أي رتبة الظهور وتعويضها برتبة الأهمية والذي نحصل عليه من التسلسل المنجز من طرف المفحوصين أنفسهم ويتم تطبيق هذه التقنية في مرحلتين :

* المرحلة الأولى: مرحلة التداعي الحر

ترتكز هذه المرحلة على الكلمة المثير (كلمة الحث) **le mot inducteur** فانطلاقا من هذه الأخيرة نطلب من المفحوص إنتاج كل الكلمات أو العبارات التي تتبادر إلى الذهن تلقائيا وبسرعة وبدون مراقبة والتي تكوّن العالم الدلالي للعبارة أو الموضوع المدروس ، إن التداعي الحر يسمح بتفعيل العناصر الضمنية أو الكامنة والمتمركزة في النتاج الاستدلالي والمنطقي وبمجرد أن تظهر هذه الأبعاد الكامنة التي تشكل العالم الدلالي والنوعي للتصور المدروس ، فإن التداعي الحر يسمح بالاقتراب من النواة المركزية للتصورات الاجتماعية ، بينما تسمح تقنيات أكثر بناءا كالاستمارة بالكشف عن الأبعاد الأكثر محيطية للتصورات الاجتماعية .

* المرحلة الثانية: المرحلة التسلسلية

نطلب من المفحوصين في هذه المرحلة بتصنيف تداعياتهم حسب الأهمية المعطاة لكل عنصر لتحديد الموضوع المراد دراسته ، بعد الحصول على مجموع العبارات " محتوي التصورات الاجتماعية " والمؤشرين الكميّين لكل عنصر من العناصر المنتجة ، تكرر الظهور وتكرر الأهمية المعطاة لكل عبارة من طرف المفحوصين من خلال الدور الذي يلعبه العنصر المركزي في التصور والذي يملك كل الفرص للظهور في التداعي لدى المفحوصين .

إن تكرار الظهور هو إذن مؤشر للمركزية التي يوليها الفرد أهمية خاصة ، فتقاطع كل المعلومات المجمعة يسمح بالكشف الأولي عن وضعية عناصر التصورات وهذا ما سنوضحه في الجدول رقم (07) فكل خانة من الخانات الأربعة الموضحة تقدم لنا معلومات هامة عن الكلمة الحث.

الأهمية / التكرار	قوي	ضعيف
قوي	الخانة 1 منطقة النواة المركزية	الخانة 2 منطقة العناصر المحيطة الأولى
ضعيف	الخانة 3 منطقة العناصر المتباينة	الخانة 4 منطقة العناصر المحيطة الثانية

حسب تقنية الاستحضار التسلسلي تمثل الخانات الموضحة في الجدول ما يلي:

- **الخانة 1:** يتم في هذه الخانة تجميع العناصر الأكثر تكرار والأكثر أهمية وهي منطقة النواة المركزية ، فكل العناصر التي تظهر في هذه المنطقة ، قد تصاحبها عناصر احتمالية ليست لها أهمية كبير فقد لا تدل إلا على مرادفات أو نماذج فقط بالنسبة للموضوع .

- **الخانة 2:** وهي منطقة العناصر المحيطة الأولى ذات التكرار العالي والأهمية ضعيفة.

- **الخانة 3:** نجد في هذه الخانة منطقة العناصر المتباينة ، حيث نجد عبارات ذات تكرار ضعيف عند المفحوصين إلا أنهم يعتبرونها ذات أهمية عالية ، تظهر هذه العناصر عند الجماعات التحتية والتي تحمل تصورات متباينة أو مختلفة ، معناه أن النواة المركزية يمكن أن تتواجد في هذه الخانة بالإضافة إلى النواة المركزية التي تخص الخانة 1 ، كما يمكننا إيجاد أيضا في هذه المنطقة متمم المحيطة الأولى.

- **الخانة 4 :** إنها العناصر المحيطة الثانية ، تتكون من العناصر الأقل تكرارا والأقل أهمية في حقل التصورات الاجتماعية .

ثانيا: تقنية الشبكة الترابطية Réseau d'association (Abric, 2003, p 82)

إن هذه التقنية وضعت و صممت من طرف الباحثة Anna Maria Silvana De Rosa سنة 1995 ، وتهدف إلى كشف كل من بنية ومضامين المؤشرات القطبية، والحيادية، والنمطية في الحقل الدلالي المرتبطة بالتصورات الاجتماعية ، إلا أن استعمال هذه الطريقة ليس في المطلق بل لا بد أن يشفع بطرق أخرى فحدود هذه التقنية هي أنها تكشف فقط بعض المظاهر الدلالية والتقييمية لتصور معين أو مجموعة من التصورات للموضوع مرتبطة فيما بينها .

تتميز هذه التقنية بأنها: سهلة التطبيق، سهولة كبيرة في تكييف هذه التقنية مع موضوع البحث ، أي أن هذه التقنية مرنة جدا، معظم من أجريت لهم هذه التقنية لم يجدوا صعوبات في فهم التعليمات وأظهر المفحوصين فهما سريعا وسهلا للتعليمات ويمكن تطبيقها على أطفال في سن التمدرس، كما يمكن تطبيقها على عدد غير محدد من المواضيع ويخص بتبديل الكلمة المثيرة الموجودة في مركز الورقة .

1. طريقة تصميم التقنية: تتم على مراحل و هي:

المرحلة الأولى:

* شيد أو ابني شبكة ترابطية حول الكلمة المقدمة في مركز الورقة، وذلك بكتابة كل الكلمات (صفات أو أسماء) التي تأتي إلى الذهن.
* قم بهذه العملية بسرعة وبحرية وبالتحرر من أي إلزام (ضغط) وذلك بوضع الكلمات أو التفرعات بين الكلمات باستعمال كل المساحة المحيطة بالكلمة المثير (الكلمة الأساسية).

* في كل مرة تضع كلمة رقمها حسب ترتيبها الذي جاءت عليه في الذهن.

المرحلة الثانية: أنظر مرة أخرى إلى الشبكة الترابطية التي كونتها في المرة الأولى، إذا وجدت ذلك ضروريا. يمكن أن تضيف ترابطات جديدة بين الكلمات أو مجموعة الكلمات باستعمال أسهم .

المرحلة الثالثة: ارجع إلى الكلمات التي كتبتها وهذه المرة تشير إلى قيمة كل كلمة بوضع علامة (+) إذا كانت إيجابية و(-) إذا كانت سلبية و (0) إذا كانت معدومة القيمة، وذلك حسب الدلالة التي تعطيها أنت لهذه الكلمة في هذا السياق.

المرحلة الرابعة: وفي الختام أنظر من جديد إلى الشبكة الترابطية التي أنجزتها، ورتب الكلمات ترتيب تفضيلي بوضع الرقم (1) مع الكلمة الأكثر أهمية في نظرك في هذا السياق، ورقم (2) للكلمة الثانية الأكثر أهمية، ورقم (3) للكلمة الثالثة و هكذا... ويكون هذا الترقيم لكل الكلمات التي كتبتها .

لهذا الغرض استعمل سيالة لونها أحمر وتحقق من عدم نسيانك لأي كلمة .

ملاحظة : إذن لكل كلمة مؤشرات : ترتيبها (1 ، 2 ، 3 ، 4 ...) قيمتها (+ ، - ، 0) أهميتها (1 ، 2 ، 3 ، ...) بلون مغاير.

2. تحليل الشبكة الترابطية:

2. 1 مضامين و بنية الحقل الدلالي:

بالإجابة على التعليمات العامة الأولى يحث الشخص على إجراء التداعي لكل الكلمات (صفات أو أسماء) التي تتبادر في الذهن بالنسبة للكلمة المثير الموضوعة في مركز الورقة (موضوع التصور).

تسمح هذه التعليمات باستخراج مضامين حقل التصور من خلال الكلمات المتداعية بالمثير والموضوعة بكل حرية على سطح الورقة.

إن حث الشخص على ابراز ليس فقط الكلمات التي تخضع منطقيا لقواعد سيرورة التداعي وإنما أيضا ابراز المضامين الرمزية والتي تنشطها الكلمة المثير من خلال تداعيات أكثر مباشرة . وتسمح المعطيات النصية المحصل عليها بالشبكة الترابطية وبواسطة استعمال تقنيات التحليل متعددة الأبعاد بإظهار ليس فقط المضامين وإنما أيضا بنية حقل التصورات، بمعنى تنظيم الدلالات وفق أبعاد بنيوية قد تمدنا بتفسيرات عن وضعية المجموعات أو المجموعات الفرعية من الأشخاص الذين ساهموا في بناء هذا المحور العاملي أو ذاك .

2. 2 ترتيب ظهور الكلمات:

تقدم كمعلومة مستقبلية للأشخاص لحظة ملأ الشبكة الترابطية وبالاعتماد على نتائج علم النفس المعرفي حول زمن الاستجابة اللفظية وسرعة التداعي ، يمكن استعمال ترتيب الظهور كمؤشر على امكانية الوصول إلى الإجابة النموذجية ، ويلاحظ أحيانا في الكتابات الميل إلى الخلط بين أولوية الظهور ومحك الأهمية ، وفي رأي الباحثة أيضا إلى امكانية وصوله إلى

قدر كبير من الإجماع النموذجي وهكذا وفق هذا التصور الكلمة المتداعية بصورة مشتركة ليس بالضرورة الكلمة الأكثر أهمية عند الشخص وإنما هي الأكثر تقاسما اجتماعيا.

2. 3 ترتيب أهمية الكلمات:

لكي نجعل ترتيب الظهور أقل التباسا مع محك ترتيب الأهمية نقوم بإضافة تعليمة، نطلب من الشخص بإظهار أهمية كل كلمة ولتفادي خلط الأشخاص بشأن الترتيم المزدوج للكلمات نطلب منهم ترتيب الأهمية في آخر التطبيق.

إن القيام في الشبكة الترابطية المنتجة بترتيب كل كلمة حسب أهميتها هي مهمة تقييمية ذات مستويين ، تتطلب سيرورة معرفية ذات طبيعة أكثر عقلانية مقارنة بالمظهر الإسقاطي لهذه التقنية ، والسرعة التي نسجل بها ترتيب الكلمات .

3. التشعبات والترابطات كسبيلين لإعادة تشكيل نسيج نص بين الكلمات وكمصدرين لجعل الدلالات أقل لبسا:

في شبكة الترابطات يطلب من الشخص ايضاح وكشف التشعبات بين الكلمات أو الترابطات الممكنة بين الكلمات أو مجموعات الكلمات المتداعية والموجودة ضمن الحيز الدلالي للكلمة المثيرة. وتسمح هذه التعليمة في وضع مساق للكلمات المتداعية في سلاسل الكلمات حسب تشكل المجموعات في الحقل الدلالي الصادر مباشرة عن الأشخاص وليس عن طريق الاجراءات الإحصائية.

وهذا يسمح بإعادة تشكيل نسيج نص انطلاقا من الكلمات المتداعية بالانفراد. ولقد اتضح أن نسيج النص ولو كان محدودا بتشعبات ذات كلمات قليلة أو بارتباطات بين مجموعات من الكلمات، هو مصدر هام لجعل دلالة الكلمات متعددة المعاني أقل غموضا.

4. مؤشرات القطبية والحياد كقياس تركيبى لتقييم الموقف الضمني في الحقل التصوري:

بإدخال طلب كما عرف في التقنيات التقليدية للتداعي تتنبأ وتفترض الشبكة الترابطية بجمع وحساب مؤشر التقطب والذي يعد كقياس لمكون التقييم والموقف والاتجاه الضمني في حقل التصورات ومؤشر حياد كقياس للتحكم والضبط . إذ يطلب من الأشخاص أن يعطوا لكل كلمة تقطب بوضع الإشارة (+)، (-) ، (0) .

وهذا حسب الدلالة الايجابية ، السلبية ، المحايدة التي يعطيها الشخص للكلمة ولتقدير التقطب على أساس العدد الاجمالي للكلمات المتداعية عند كل شخص ، ثم إيجاد مؤشرين احصائيين خاصين هما :

$$\text{مؤشر التقطب (P)} = \frac{\text{عدد الكلمات الموجبة} - \text{عدد الكلمات السالبة}}{\text{عدد الاجمالي للكلمات المتداعية}}$$

ويتراوح المؤشر (P) بين (1-) و (1+)

إذا كان (P) بين (1-) و (0.5-) يمكن تشفيرها بالرقم 1 فهي تدل على أن معظم الكلمات ذات إحياء سلبي.

إذا كان (P) بين (0.4-) و (0.4+) يمكن تشفيرها بالرقم 2 فهي تدل على أن هناك اتجاه متساوي للكلمات الايجابية و السلبية

إذا كان (P) بين (0.4+) و (1+) يمكن تشفيرها بالرقم 3 و هذا يعني أن معظم الكلمات ذات إحياء ايجابي

$$\text{مؤشر الحياد (N)} = \frac{\text{عدد الكلمات المحايدة} - (\text{عدد الكلمات الموجبة} + \text{عدد الكلمات السالبة})}{\text{عدد الاجمالي للكلمات المتداعية}}$$

ويتراوح المؤشرين بين (1-) و (1+).

إذا كان (N) بين (1-) و (0.5-) يمكن تشفيره بالرقم 1 وهذا يدل على أن القليل من الكلمات ذات إحياء محايد (حياد ضعيف).

إذا كان (N) في (0.4-) و (0.4+) يمكن تشفيرها بالرقم 2

وهذا يدل على أن الكلمات المحايدة تميل إلى التساوي مع مجموع الكلمات الايجابية و السلبية معا (حياد متوسط).

إذا كان (N) بين (0.4+) و (1+) يمكن تشفيرها بالرقم 3 وهذا يدل على أن معظم الكلمات ذات إحياء محايد (حياد مرتفع).

وتكمن أهمية هذه التقييمات أنها أنتجت انطلاقاً من تقييمات الأشخاص لأنفسهم وليس بعد تحليل تصنيفي بعدي يقوم به الباحث. كذلك أن هاذين المؤشرين لكونهما يركبان مكونة التقييم والموقف (الاتجاه) الكامن داخل التصورات ، يمكن أن يستعملان كمتغيرات تميز مجموعات الأشخاص ، وإنه يمكن اسقاطهما على محاور عاملية تحدد بواسطة التصورات الصادرة بالإجابات على كل كلمات مثيرة أخرى .

*** مؤشرات النمطية كقياس فارقى للقاموس المرتبط بموضوع التصور :**

هناك معلومة هامة تخص النسبة الفارقية في القاموس الذي تذكره كل مجموعة يكون له علاقة بموضوع التصور .

إذا افترضنا وجود علاقة لفظية دلالية هامة نوعاً ما ، وأن موضوع التصور يختلف نوعاً ما في المعنى ، الصفات والاستحضار ، إذن يمكن افتراض أن القياس الناتج عن العلاقة بين الكلمات المختلفة ومجموع الكلمات هو مؤشر النمطية ، وتؤخذ هذه النمطية بالمعنى الواسع على أنها من الإجراءات المعرفية الدالة على فرط تبسيط تصنيفي لواقع يميزها . وبشتق هذا القياس الذي يرمز له ب (Y) من الحساب التالي :

$$\text{مؤشر النمطية (Y)} = \frac{\text{عدد الكلمات المحايدة المختلفة المتداعية طرف كل مجموعة}}{\text{عدد الاجمالي الكلمات المتداعية من طرف كل مجموعة}} * 100$$

وإذا أخذنا أن نفس الشخص لا تتداعى عنده نفس الكلمة ، إذا فالعدد الاجمالي للكلمات المختلفة يساوي العدد الاجمالي للكلمات المتداعية ومن هنا فهذا القياس (Y) لا يصاغ لكل الأشخاص، وإنما بتقسيم الكلمات المتداعية من طرف المجموعة على العدد الاجمالي للكلمات المتداعية من طرف المجموعة .

وهذا يمثل السجل اللفظي العام المستحضر لموضوع التصور، وقبل البدء في الحساب يمكن تقليص الأشكال اللفظية المتكافئة باستعمال الاجراء المعتاد (إرجاع الكلمات إلى شكلها المذكر المفرد بتحويل الأفعال والأسماء إلى نعوتها المناسبة).

ولجعل هذا المؤشر (Y) له قيمة تتراوح بين (-1) و (+1) و للتأكد من أن القيمة (+1) هي أعلى قيم النمطية ، تحول القيمة المحصل عليها ل (Y) بواسطة الصيغة الآتية:

$$1 - \left[\left(\frac{Y^2}{100} \right) - 1 \right]$$

ويسمح لنا هذا الحساب بتمثيل النتائج بواسطة مخطط وذلك حسب مؤشرات التقطب والحياد والنمطية التي تظهر لما تحلل الشبكة الترابطية التي طبقت في دراسة واسعة حول العلاقات بين النسق التصويري التصوري.

المعالجة الإحصائية:

- برنامج فرجاس 2005 Evoc :

لتحليل نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي تم اللجوء إلى التحليل النموذجي الفئوي **analyse prototypique et catégorielle** باستعمال البرنامج الذي وضعه فرجاس الخاص بتحليل التدايعات طبعة 2005 (Vergès scano et junique)، صمم هذا البرنامج خصيصاً لتحليل مدونة من المفردات انطلاقاً من استمارة تدايعات حيث يعتمد في تحليلها دراسة مدى تردد وتكرار الكلمة موازنة مع رتبة ظهورها .

فلكي نستطيع الوصول إلى الكشف عن النواة المركزية للتصور يستعمل نوع من التحليل وذلك بجمع الصفات النموذجية و الفئوية ، ويركز هذا البرنامج على قاعدة أساسها قائمة الكلمات التي أنتجتها الأفراد انطلاقاً من الكلمة الحث المقدمة أو المقترحة من طرف الباحث وفي دراستنا تمثلت في الكلمة المثير " العنف الزوجي".

إن التحليل النموذجي لهذه القائمة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار تزامن كل من تكرار المفردة لمجموع المبحوثين مع رتبة ظهورها (قد يكون الأول ، الثاني ، أو الثالث) وكل عنصر بهذه الطريقة يتحصل على تكرار متوسط للظهور ورتبة متوسطة بحيث كلما كانت الرتبة ضعيفة كلما كان العنصر ينتمي ضمن المفردات الأولى المستحثة وبالتالي يكون ترتيبه جيد، بهذه الطريقة يتحصل كل عنصر على مؤشرين :

1- تكرار متوسط الظهور.

2- الرتبة المتوسطة.

هذين المؤشرين الكلاسيكيين للتحليل النموذجي يسمحان برسم جدول ذو أربعة خانات أين تعطي لكل مفردة نسبة تكرار وتردد ورقم ظهوره أو رتبة ظهوره وبذلك يظهر لدينا أربع احتمالات للتفسير وترتيب مختلف عناصرها على الشكل التالي:

* **عنصر قوي**: يمتلك تكرار ظهور قوي ورتبة ظهور ضعيفة فهو بذلك ينتمي إلى فئة العناصر المهمة بالنسبة للمبحوثين وبالتالي تكشف عن المنطقة المسماة النواة المركزية للتصور، فيساهم بذلك في تدعيم الفرضية القائلة بوجود أو عدم وجود نواة مركزية للتصور المدروس.

* **عنصر ضعيف** : يتميز بتكرار ظهور ضعيف ورتبة ظهور عالية فهو بذلك عنصر ينتمي للمنطقة المحيطة للتصور .

* **أما الاحتمال الثالث والرابع** : فيتميز العنصر فيهما إما بتكرار ظهور قوي ورتبة ظهور عالية ، أو بتكرار ضعيف ورتبة ظهور ضعيفة مشكلين بذلك ما يسمى بالمنطقة المبهمة أو الغامضة للتصور مما يدل على وجود عناصر محيطة لكنها مبهمة لأن تأويلهم وتقييمهم متغير .

مثل هذه المنطقة قد تؤدي إلى حدوث لا توازن في تنظيم التصور الاجتماعي وبسبب تواجد مثل هذه المنطقة تحدث فرجاس عن المنطقة الكامنة للتغيرات ، وهي المنطقة التي تلعب دورا مهما كصمام بين محتوى مركزي صلب ومستقر وآخر محيطي حركي يتميز بوجود اختلافات فردية خاصة. (دشاش،2014،ص ص274-275)

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح أهم الخطوات المنهجية التي تم استخدامها في الدراسة والتعرض لأهم الأدوات المنهجية التي استخدمت في جمع وتحليل البيانات الميدانية بالإضافة إلى التعرض إلى مجالات الدراسة الثلاثة ومدى ملائمة المنهج المتبع لموضوع الدراسة. حيث شكلت هذه العناصر والأدوات في مجملها سندا منهجيا ساعد في تسيير ومعالجة الموضوع ميدانيا وتوفير بيانات هامة ومتنوعة وكانت في نفس الوقت بمثابة الجسر الذي يمكننا من المرور إلى المراحل الأخيرة من البحث الميداني والمتمثلة في مرحلة تحليل وتفسير بيانات الدراسة ومن تم الحصول أو التوصل إلى نتائج صادقة وإجابات لأسئلة الدراسة .

الفصل السادس: عرض وتحليل النتائج

1. نتائج الدراسة النهائية وعرضها

1.1 عرض نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي.

1.2 عرض نتائج الشبكة الترابطية.

2. تحليل ومناقشة وتفسير النتائج على ضوء المقاربات النظرية للدراسة.

3. حوصلة نتائج الدراسة.

1- نتائج الدراسة النهائية وعرضها:

1-1 عرض و مناقشة نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي:

إن الهدف من تطبيق تقنية الاستحضار التسلسلي هو الكشف عن عناصر النواة المركزية والنظام المحيطي للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي، حيث تمّ الاستعانة ببرنامج فرجاس **Vergès (2005 Evoc)** من أجل القيام بتحليل نموذجي **une analyse prototypique** للمعطيات ومقارنة نتائج هذا التحليل بحسب المتغيرات التي طرحتها الدراسة .

الطريقة المتبعة لتطبيق تقنية الاستحضار التسلسلي تعتمد على مرحلتين متتاليتين أولها مرحلة التداعي الحر والمرحلة الثانية تتمثل في ترتيب الكلمات المستحضرة حسب الأهمية، حيث طلبنا من الأساتذة الجامعيين وهم أفراد العينة تقديم خمس (5) كلمات تتبادر إلى أذهانهم عند سماعهم للكلمة المثير (الكلمة الحث) والمتمثلة في "العنف الزوجي"، وكمرحلة ثانية طلبنا منهم (أي نفس الأفراد) ترتيب الكلمات المستحضرة من طرفهم حسب الأهمية فحصلنا على مجموعة من الكلمات المستحضرة .

وقمنا بعد ذلك بمعالجة المعطيات وتحليلها باعتمادنا على برنامج فرجاس **Vergès (2005 Evoc)** لتحديد النواة المركزية والعناصر المحيطية للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي وجاءت النتائج كالاتي:

1.1.1 عرض مناقشة نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للعينة الاجمالية:

بينت نتائج التحليل النموذجي لتقنية الاستحضار التسلسلي المطبقة على أفراد العينة الكلية المشكلة من 118 أستاذ جامعي بمختلف أعمارهم وجنسهم وحالتهم العائلية أن العدد الكلي للكلمات المستحضرة هو 590 كلمة والعدد الكلي للكلمات المختلفة المستحضرة هو 172 كلمة، أي بنسبة 34.51 % من مجموع الاستحضار، أما المتوسط العام لظهور هذه الكلمات هو 4 عند كل افراد العينة.

والجدول رقم (08) يبين عناصر النواة المركزية والنظام المحيطي الأول والثاني وكذلك العناصر المتباينة للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي.

الجدول رقم (8) يمثل نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للعينة الاجمالية:

الرتبة القوية > 3.7 Rang fort	الرتبة الضعيفة < 3.70 = Rang faible	
المنطقة المحيطة الأولى	منطقة النواة المركزية	
3.560 (الضرب 75)	4.182 (الهجر 11) 4.500 (صراع 12) 4.120 (طلاق 25) 4.154 (أطفال ضحايا 13) 4.200 (المرأة 10) 4.000 (سب وشم 78) 3.704 (احتقار 27) 3.737 (عدم احترام 19) 3.917 (إهمال 24) 4.063 (عدم وجود حوار 16)	التكرارات القوية تساوي أو أكبر من 10
المنطقة المحيطة الثانية	منطقة العناصر المتباينة	التكرارات الضعيفة أقل من 10
2.667 (غضب 3) 2.833 (عدم توافق 6) 3.333 (ظلم 6) 3.250 (سوء تفاهم 4) 3.333 (سوء معاملة 6) 3.333 (عنف لفظي 3)	5.000 (قلق 4) 3.800 (سيطرة 5) 3.750 (سلوك 4) 4.000 (رفع الصوت 7) 6.000 (تنافر 3) 4.143 (شجار 7) 5.000 (ألم 4) 4.500 (قوة 4) 4.750 (كره 4) 3.800 (تجاهل 5) 4.333 (غيرة 3) 5.667 (تهديد 3) 3.778 (خيانة 9) 4.167 (لامبالاة 6) 5.000 (تنشئة إج 4)	

إنّ التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي أنتجت 590 مفردة منها 172 مفردة مختلفة مقسمة بين النواة المركزية والعناصر المحيطة الأولى والثانية وكذلك العناصر المتباينة التي لا تقل أهمية عن العناصر الأخرى لأنها تحتوي على العناصر ذات التكرار الضعيف والأهمية القوية بالنسبة للمبحوثين.

تحتوي النواة المركزية للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي لأفراد العينة الاجمالية المتكونة من 118 أستاذ على العناصر الأكثر تكرارا (≤ 10) والأكثر أهمية على مفردات تمّ ذكرها على النحو التالي: سب وشتم (78 . 4,000)، احتقار (27 . 3,704)، طلاق (25 . 4,120)، إهمال (24 . 3,917)، عدم احترام (19 . 3,737)، عدم وجود حوار (16 . 4,063)، أطفال ضحايا (13 . 4,154)، صراع (12 . 4,500)، هجر (11 . 4,182)، المرأة (10 . 4,200).

المنطقة المحيطة الأولى التي تضم العناصر الأكثر تكرارا و ذات أهمية ضعيفة تضمنت عنصر واحد وهو الضرب بتكرار (75) عند أفراد العينة الاجمالية الممثلة في 118 أستاذ جامعي بكلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة 20 أوت 1995 سكيكدة (الجزائر)، وهو مظهر من مظاهر العنف الزوجي المتمثل في العنف الجسدي الذي يعتبر أكثر أنواع العنف المستعملة في المجتمعات الانسانية لأنه ملاحظ للعيان من خلال الكدمات والآثار التي يتركها على الجسم ولها وقع كبير على نفسية المعنف (الذي مورس عليه العنف).

بالنسبة للمنطقة المحيطة الثانية فتضمنت العناصر التالية : عدم توافق (6 . 2,833) سوء معاملة (6 . 3,333) ظلم (6 . 3,333) غضب (3 . 2,667) عنف لفظي (3 . 3,333) سوء تفاهم (4 . 3,250)

وتضمنت منطقة العناصر المتباينة والتي تضم المفردات ذات التكرار الضعيف والأهمية القوية بالنسبة للتصورات الاجتماعية على: خيانة (9 . 3,333)، شجار (7 . 4,333)، رفع الصوت (7 . 4,333)، لامبالاة (6 . 4,333)، سيطرة (5 . 3,333)، تجاهل (5 . 3,333)، قوة (4 . 4,333)، سلوك (4 . 3,333)، ألم (4 . 5,333)، كره (4 . 4,333)، قلق (4 . 5,333)، تنشئة اجتماعية (4 . 5,333)، غيرة (3 . 4,333)، تهديد (3 . 5,333)، تنافر (3 . 6,333).

كل التصورات الاجتماعية تنتظم حول نواة مركزية وهي بمثابة العنصر الأساسي للتصور فهي التي تعرفه وتحده ، احتوت النواة المركزية لتداعيات الأستاذ الجامعي على مفردات بتكرارات مختلفة جاءت على النحو التالي : سب و شتم(78) ، احتقار(27) ، اهمال(24) وهي تعبر عن مظاهر العنف الأكثر شيوعا والممارس في الأسرة الجزائرية التي تعتبر أسرة أبوية السلطة مازالت إلى حد الآن ورغم التطور الذي حققته المرأة للرجل(الأب) ، وكذلك نسجل ظهور مفردتي المرأة (10) والأطفال ضحايا (13) التي جاءت في النواة المركزية ولكن أقل تكرارا لأنها ذكرت عند بعض أفراد العينة فقط وهي محافظة على السياق لأنها تعبر عن الحلقة الأضعف في الأسرة الزوجية التي يمارس عليها العنف غالبا ، كذلك مفردة طلاق(25) التي تعتبر نتيجة للعنف الزوجي وذلك حسب تصورات العينة المتمثلة في 118 أستاذ مختلفين من حيث الجنس (إناث/ذكور) من حيث الحالة العائلية (متزوج/عازب) ، وكذلك الفئة العمرية التي قسمناها إلى ثلاث فئات لا أكثر وذلك ما اقتضاه برنامج فرجس (Evoc2005).

إنّ النظام المحيطي هو النظام المكمل والضروري للنواة المركزية ، كما أنه لا يقل أهمية عنها وتمتاز هذه العناصر بكونها ذات نمط تسلسلي حيث تكون هذه العناصر المحيطية أكثر أو أقل قربا من العناصر المركزية القريبة من النواة ، لهذا فإن لها الدور المهم في إعطاء الجانب المادي لمعنى التصور ، وكذا في توضيح هذا المعنى.

(Abric, 1994,p23)

فمفردة الضرب(75) هي العنصر الوحيد المكون للنظام المحيطي الأول من خلال تصورات أفراد العينة فهي غير بعيدة عن مفردات النواة المركزية من حيث المعنى والمدلول فهي مكملة لمظاهر العنف الموجود بين الأزواج وهو عنف جسدي ملاحظ للعيان من خلال الآثار والكدمات التي يتركها على جسد الضحية.

وعناصر المنطقة المحيطية الثانية هي عناصر مكملة للنظام المحيطي الأول وغير معزولة عن منطقة النواة المركزية لأن النظام المحيطي الأول والثاني يعتبران بمثابة الدارنة (الواقية) للنواة المركزية تحافظ على ثبات عناصرها من التغيرات التي تطرأ في المجتمع من تحضر وتمدن وكذلك التعليم لأن أفراد العينة يعتبرون من الفئة المثقفة في المجتمع ، وتمثلت

في: عدم توافق (6)، سوء معاملة (6)، ظلم (6)، غضب (3)، عنف لفظي (3) وكلها عناصر مكملة لمفردات المنطقة المحيطة الأولى وغير بعيدة عنها وهي مفردات مكملة لنفس المنحى الذي اتخذه الأستاذ الجامعي بمعنى مظاهر أخرى للعنف الزوجي .

وعليه فإن التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي تعبر في مجملها عن الجوانب المختلفة للعنف الزوجي من أنواع ، نتائج وكذلك ضحايا العنف (المرأة ، أطفال ضحايا).

2.1. عرض ومناقشة نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي حسب متغير الجنس (ذكور/إناث):

أولاً : عرض ومناقشة نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي بالنسبة لفئة الذكور :

بينت نتائج التحليل النموذجي لتقنية الاستحضار التسلسلي الخاصة بعينة الدراسة المتمثلة في 62 أستاذ جامعي من فئة الذكور أن العدد الكلي للكلمات المستحضرة هو 310 كلمة، والعدد الكلي للكلمات المختلفة المستحضرة هو 107 كلمة، أي بنسبة 34.51 % من مجموع الاستحضار، أما المتوسط العام لظهور الكلمات هو 4 عند أفراد العينة فئة الذكور.

والجدول التالي (9) يبين عناصر النواة المركزية والنظام المحيطة الأول والثاني وكذلك العناصر المتباينة للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي فئة ذكور.

الجدول (9) يمثل نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة ذكور:

الرتبة القوية > 3.7 Rang fort	الرتبة الضعيفة < 3.70 = Rang faible	
المنطقة المحيطة الأولى	منطقة النواة المركزية	
3.541 (الضرب 37)	4.545 صراع (11)	التكرارات القوية تساوي أو أكبر من 10
	4.462 طلاق (13)	
	4.024 سب وشم (42)	
	3.800 إهمال (10)	
	4.273 عدم وجود حوار (11)	
المنطقة المحيطة الثانية	منطقة العناصر المتباينة	التكرارات الضعيفة أقل من 10
3.600 صوت مرتفع (5)	4.500 هجر (6)	
2.800 عدم توافق (5)	6.000 تنافر (3)	
3.333 لا مبالاة (3)	4.167 شجار (6)	
3.333 ظلم (3)	3.857 أطفال ضحايا (7)	
3.250 سوء تفاهم (4)	4.000 المرأة (9)	
2.889 احتقار (9)	4.250 تجاهل (4)	
3.500 خيانة (4)	4.333 الزوج (3)	
	4.111 عدم الاحترام (9)	
	5.000 تنشئة اجتماعية (3)	

تحتوي منطقة النواة المركزية (العناصر الأكثر تكرارا وذات متوسط ظهور متقدم) للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي فئة ذكور على العناصر التالية : سب وشم ب 42 تكرار ، طلاق ب 13 تكرار ، وصراع ب 11 تكرار وكذلك عدم وجود حوار ب 11 تكرار ، والإهمال ب 10 تكرار .

أما عناصر النظام المحيطي الأول والثاني التي تظهر في الخانة الثانية والرابعة والتي تمثل الجانب الملموس والمتغير لتصورات الأستاذ الجامعي لظاهرة العنف الزوجي ، وكذا شرحا لمحتوى النواة المركزية :

تضمنت الخانة الثانية أي المنطقة المحيطة الأولى على عنصر واحد متمثل في الضرب ب 37 تكرار .

أما الخانة الرابعة والتي تضم عناصر المنطقة المحيطة الثانية فقد تضمنت : احتقار ب 9 تكرار، صوت مرتفع ب 5 تكرارات ، عدم توافق ب 5 تكرار، سوء تفاهم ب 4 تكرار ، خيانة ب 4 تكرار ، ثم لا مبالاة ب 3 تكرار وظلم ب 3 تكرار .

أما الخانة الثالثة التي تحتوي على العناصر المتباينة فتضمنت العناصر التالية: المرأة وعدم الاحترام ب 9 تكرار، أطفال ضحايا ب 7 تكرار، شجار وهجر ب 6 تكرار، تجاهل ب 4 تكرار، تنافر والزوج ب 3 تكرارات.

من خلال النتائج المستخلصة في الجدول يتبين لنا أن أفراد العينة (الأستاذ الجامعي) من فئة الذكور يتصورون اجتماعيا العنف الزوجي على أنه سب و شتم ، طلاق ، صراع ، عدم وجود حوار ، الإهمال ، وهي صور من العنف الموجودة في المجتمع الجزائري .

ثانيا : عرض ومناقشة نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي بالنسبة لفئة الإناث :

بينت نتائج التحليل النموذجي لتقنية الاستحضار التسلسلي الخاصة بعينة الدراسة المتمثلة في 56 أستاذ جامعي من فئة الإناث أن العدد الكلي للكلمات المستحضرة هو 280 كلمة، والعدد الكلي للكلمات المختلفة المستحضرة هو 107 كلمة، أي بنسبة 38.21 % من مجموع الاستحضار، أما المتوسط العام لظهور الكلمات هو 4 عند أفراد العينة فئة إناث.

والجدول التالي يبين عناصر النواة المركزية والنظام المحيطي الأول والثاني وكذلك العناصر المتباينة للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي فئة إناث.

الجدول (10): يمثل نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة إناث

الرتبة القوية > 3.7 Rang fort	الرتبة الضعيفة < 3.70 = Rang faible	
المنطقة المحيطة الأولى	منطقة النواة المركزية	التكرارات القوية تساوي أو أكبر من 10
الضرب (38) 3.579	طلاق (12) سب وشم (36)	
عدم الاحترام (10) 3.400	إحتقار (18) تجاهل (14)	
	4.111	
	4.000	
المنطقة المحيطة الثانية	منطقة العناصر المتباينة	التكرارات الضعيفة أقل من 10
السيطرة (3) 3.000	هجر (5) 3.800	
الظلم (3) 3.333	ألم (4) 5.000	
سوء معاملة (4) 3.250	أطفال ضحايا (6) 4.500	
عدم وجود حوار (5) 3.600	لا مبالاة (3) 5.000	
	عدم وجود الحب (4) 4.500	
	خيانة (5) 4.000	

تحتوي منطقة النواة المركزية للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي فئة إناث على العناصر التالية: سب وشم بـ 36 تكرار ، طلاق . 12 تكرار، واحتقار بـ 18 تكرار وتجاهل بـ 14 تكرار .

أما عناصر النظام المحيطي الأول المتضمنة في الخانة الثانية تحتوي على عنصرين هما الضرب بـ 38 تكرار وعدم الاحترام بـ 10 تكرار.

أما الخانة الرابعة والتي تضم عناصر المنطقة المحيطة الثانية فقد تضمنت : عدم وجود حوار بـ 5 تكرارات ، سوء معاملة بـ 4 تكرار، ظلم والسيطرة بـ 3 تكرارات .

أما الخانة الثالثة التي تحتوي على العناصر المتباينة فتضمنت العناصر التالية: أطفال ضحايا ب 6 تكرارات، الهجر وخيانة ب 5 تكرارات، ألم وعدم وجود حب ب 4 تكرارات، لامبالاة ب 3 تكرارات.

و الجدول التالي يقدم لنا عرضاً لنتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب متغير الجنس (ذكور/ إناث).

الجدول (11) : ملخص نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة ذكور/إناث

	العناصر المركزية	العناصر المحيطة الأولى	العناصر المحيطة الثانية	العناصر المتباينة
ذكور	صراع (11)	الضرب(37)	صوت مرتفع(5)	هجر (6)
	طلاق (13)		عدم توافق (5)	تتافر (3)
	سب وشتم (42)		لا مبالاة (3)	شجار (6)
	إهمال (10)		ظلم (3)	أطفال ضحايا(7)
	عدم وجود حوار (11)		سوء تفاهم (4)	المرأة (9)
	4.273		إحتقار (9)	تجاهل (4)
			خيانة (4)	الزوج (3)
			عدم الاحترام(9)	عدم الاحترام(9)
إناث	طلاق (12)	الضرب (38)	السيطرة (3)	هجر (5)
	سب وشتم (36)	عدم الاحترام(10)	الظلم (3)	ألم (4)
	إحتقار (18)		سوء معاملة (4)	أطفال ضحايا (6)
	تجاهل (14)		عدم وجود حوار(5)	لا مبالاة (3)
			3.600	عدم وجود الحب(4)
				خيانة (5)

من خلال النتائج المستخلصة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن العناصر المكونة للنواة المركزية تختلف بين الذكور والإناث حيث بالإضافة إلى عنصري سب وشتم وطلاق والتي جاءت بنفس النسبة تقريبا لكلتا الفئتين (42%، 36%) نجد عنصرين آخرين ميزتا تصورات الإناث وهما **احتقار وتجاهل** وهما مظهرين من مظاهر العنف النفسي والذي تعتبرهما المرأة أكثر ضرراً من الضرب . وكذلك النظام المحيطي الأول الذي يحتوي على عنصر الضرب في كلتا

الفئتين ذكور / إناث وتضيف على ذلك فئة الإناث عدم الاحترام ، مما يدل أن تصورات الإناث والذكور للعنف الزوجي تختلف ، فالأنثى تعبر عنه بأكثر حده وبكلمات تدل على الواقع المعاش في المجتمع الجزائري فبمجرد ذكر العنف الزوجي يتبادر إلى ذهن أفراد العينة وهو الأستاذ الجامعي "عنف الزوج ضد الزوجة" وهو العنف المعبر عنه والمقبول في الخيال الجمعي في المجتمع الجزائري المستنبت من التنشئة الاجتماعية المتباينة بين الذكر والأنثى .

3.1. عرض و مناقشة نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي حسب متغير الحالة العائلية (عازب/متزوج):

أولاً : . عرض و مناقشة نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي بالنسبة لفئة الأستاذ العازب :

بينت نتائج تحليل تقنية الاستحضار التسلسلي الخاصة بعينة الدراسة الحالية فئة الأستاذ العازب والمكونة من 32 أستاذ أن العدد الكلي للكلمات المستحضرة 160 كلمة، والعدد الكلي للكلمات المختلفة المستحضرة هو 73 كلمة أي بنسبة 45.62 % من مجموع الاستحضار، أما المتوسط العام لظهور الكلمات هو 4 عند أفراد العينة من الأساتذة العزاب.

والجدول التالي يبين عناصر النواة المركزية والنظام المحيطي الأول والثاني وكذلك العناصر المتباينة للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي العازب.

الجدول (12) يمثل نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأستاذ الجامعي العازب:

تحتوي منطقة النواة المركزية للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ

الرتبة القوية = 3.7 Rang fort	الرتبة الضعيفة = 3.70 Rang faible	
المنطقة المحيطة الأولى	منطقة النواة المركزية	التكرارات القوية
الضرب (20) 2.950	سب وشم (19) 4.211	تساوي أو أكبر من 10
طلاق (10) 3.700		
المنطقة المحيطة الثانية	منطقة العناصر المتباينة	التكرارات الضعيفة
هجر (3) 3.000	صراع (4) 4.500	أقل من 10
عدم توافق (3) 3.000	شجار (5) 4.200	
عدم الاحترام (4) 3.250	أطفال ضحايا (3) 4.667	
	إحتقار (7) 4.143	
	إهمال (9) 4.222	
	عدم وجود حوار (4) 4.500	
	خيانة (3) 4.000	

الجامعي فئة العازب على عنصر واحد فقط تمثل في مفردة سب و 5 شتم ب 19 تكرار ومتوسط عام للظهور 4.211 .

أما عناصر النظام المحيطي الأول المتضمنة في الخانة الثانية تحتوي على عنصرين هما الضرب ب 20 تكرار ومتوسط ظهور 2.950 وطلاق ب 10 تكرار ومتوسط ظهور 3.700 .

أما الخانة الثالثة التي تحتوي على العناصر المتباينة فتضمنت العناصر التالية: أطفال ضحايا ب 3 تكرارات، شجار ب 5 تكرار، عدم وجود حوار ب 4 تكرارات، خيانة ب 3 تكرارات، اهمال ب 9 تكرارات واحتقار ب 7 تكرارات و صراع ب 4 تكرارات .

الخانة الرابعة والتي تضم عناصر المنطقة المحيطية الثانية فقد تضمنت: هجر ب 3 تكرارات ومتوسط ظهور 3.000 ، عدم توافق ب 3 تكرارات ومتوسط ظهور 3.000 ، وعدم الاحترام ب 4 تكرارات ومتوسط ظهور 3.250 .

ثانياً : عرض و مناقشة نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي بالنسبة لفئة الأستاذ المتزوج :

بينت نتائج التحليل لتقنية الاستحضار التسلسلي الخاصة بعينة الدراسة الحالية فئة الأستاذ المتزوج والمتمثلة في 86 أستاذ أن العدد الكلي للكلمات المستحضرة 430 كلمة، والعدد الكلي للكلمات المختلفة المستحضرة هو 139 كلمة أي بنسبة 32.32 % من مجموع الاستحضار، أما المتوسط العام لظهور الكلمات هو 4 عند أفراد العينة من الأساتذة المتزوجين.

والجدول التالي (13) يبين عناصر النواة المركزية والنظام المحيطي الأول والثاني وكذلك العناصر المتباينة للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي المتزوج.

الجدول (13): نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأستاذ الجامعي المتزوج

الرتبة القوية = 3.7 Rang fort	الرتبة الضعيفة = 3.70 Rang faible	
المنطقة المحيطة الأولى	منطقة النواة المركزية	التكرارات القوية تساوي أو أكبر من 10
3.550 (20) إحتقار	الضرب (55) 3.782	
	طلاق (13) 4.400	
	أطفال ضحايا (10) 4.000	
	سب وشم (59) 3.932	
	عدم الإحترام (15) 3.867	
	إهمال (15) 3.733	
	عدم وجود حوار (12) 3.917	التكرارات الضعيفة أقل من 10
المنطقة المحيطة الثانية	منطقة العناصر المتباينة	
3.000 (3) سيطرة	هجر (8) 4.625	
2.667 (3) عدم توافق	قلق (4) 5.000	
3.333 (6) ظلم	سلوك (4) 4.500	
3.667 (3) سوء تفاهم	صراع (8) 3.750	
3.333 (6) سوء معاملة	رفع الصوت (7) 4.000	
3.667 (6) خيانة	المرأة (9) 4.000	
3.333 (3) عنف لفظي	قوة (4) 4.500	
	كره (4) 4.750	
	تجاهل (4) 4.250	

تحتوي منطقة النواة المركزية للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي فئة المتزوجين على العناصر التالية: سب وشم بـ 59 تكرار، طلاق بـ 13 تكرار، الضرب بـ 55 تكرار وإهمال بـ 15 تكرار، عدم احترام بـ 15 تكرار، أطفال ضحايا بـ 10 وعدم وجود حوار بـ 12 تكرار .

أما عناصر النظام المحيطي الأول المتضمنة في الخانة الثانية تحتوي على عنصر واحد هو إحتقار بـ 20 تكرار .

أما الخانة الثالثة والتي تضم العناصر المتباينة فقد تضمنت: المرأة بـ 9 تكرار، صراع بـ 8 تكرار، هجر بـ 8 تكرارات، رفع الصوت بـ 7 تكرارات، وقلق، سلوك، قوة، كره، تجاهل بـ 4 تكرارات.

أما الخانة الرابعة التي تحتوي على العناصر المحيطة الثانية فتضمنت العناصر التالية: سوء معاملة بـ 6 تكرارات، ظلم بـ 6 تكرارات، خيانة بـ 6 تكرارات، سيطرة بـ 3 تكرارات، سوء تفاهم بـ 3 تكرارات، عدم توافق بـ 3 تكرار وعنف لفظي بـ 3 تكرارات.

الجدول (14): ملخص نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة متزوج / عازب

العناصر المتباينة	العناصر المحيطة الثانية	العناصر المحيطة الأولى	النواة المركزية	
4.625 (8) هجر	3.000 (3) سيطرة	احتقار (20)	3.782 (55) الضرب	متزوج
5.000 (4) قلق	عدم توافق (3)	3.550	4.400 (13) طلاق	
4.500 (4) سلوك	2.667		4.000 (10) أطفال ضحايا	
3.750 (8) صراع	3.333 (6) ظلم		3.932 (59) سب و شتم	
4.000 (7) رفع الصوت	سوء تفاهم (3)		3.867 (15) عدم الاحترام	
4.000 (9) المرأة	3.667		3.733 (15) اهمال	
4.500 (4) قوة	سوء معاملة (6)		عدم وجود حوار (12)	
4.750 (4) كره	3.333		3.917	
4.250 (4) تجاهل	خيانة (6)			
	عنف لفظي (3) 3.333			
4.500 (4) صراع	3 (3) هجر	(20) الضرب	4.211 (19) سب و شتم	عازب
4.200 (5) شجار	3.000	2.950		
4.667 (3) اطفال ضحايا	عدم توافق (3)	(10) طلاق		
4.143 (7) إحتقار	3.000	3.700		
4.222 (9) إهمال	عدم الاحترام (4)			
4.500 (4) عدم وجود حوار	3.250			
4.000 (3) خيانة				

من خلال الجدول الملخص لنتائج تقنية الاستحضار التسلسلي لكلا الفئتين من الأساتذة الجامعيين (متزوج/ عازب) نلاحظ وجود اختلاف في العناصر المكونة للمناطق الأربعة للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي ، بالنسبة للأستاذ الجامعي العازب تحتوي النواة المركزية على عنصر واحد وهو مفردة سب و شتم ، في حين تحتوي النواة المركزية للأستاذ الجامعي المتزوج بالإضافة إلى عنصر سب و شتم وعناصر أخرى تعبر كلها عن الجوانب المختلفة للعنف الزوجي من مظاهر ونتائج وهنا يتضح عدم وجود اختلاف في التصورات الاجتماعية بين الفئتين، فالعازب والمتزوج يتصورون العنف الزوجي في مختلف جوانبه، الأستاذ الجامعي الأعزب يتصوره في العنف اللفظي المتمثل في سب و شتم، والأستاذ الجامعي المتزوج يتصوره في الضرب، الطلاق ، سب و شتم ، عدم الاحترام... وغير ذلك من الجوانب، وهذا التنوع يمكن أن نرجعه حسب كايس الذي يرى أن التصور كعلاقة اجتماعية للفرد مع عنصر من محيطه الثقافي أي أن كل تصور يسجل داخل نسيج العلاقات التي تربط الفرد من بالمجتمع ، فإن تصور هذا الفرد لأي عنصر من محيطه الثقافي لا يكون دون توسط هذه العلاقات الاجتماعية التي تمنحه مميزات خاصة وتوجب عليه انتقاء بعض العناصر للموضوع الذي يتصوره. (Kaes R, in Denis jodelet M les représentations sociales ,1993,op-cit,pp104-105

وعليه يمكن أن نقول تختلف التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب متغير الحالة العائلية (متزوج/عازب) .

4.1. عرض و مناقشة نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي حسب الفئة العمرية:

أولاً : نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة من الفئة العمرية الأولى (بين 26-38 سنة):

من خلال تفريغ نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي الخاصة بعينة الدراسة حسب الفئة العمرية تبين أن العدد الكلي للكلمات المستحضرة 270 كلمة ، والعدد الكلي للكلمات المختلفة المستحضرة هو 103 كلمة أي بنسبة 38.14 % من مجموع الإستحضار، أما المتوسط العام لظهور الكلمات هو 4 عند أفراد العينة من الأساتذة التي تتراوح أعمارهم بين 26 سنة و 38 سنة.

والجدول التالي يبين عناصر النواة المركزية والنظام المحيطي الأول والثاني وكذلك العناصر المتباينة للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي.

الجدول (15) : نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة من الفئة العمرية الأولى

الرتبة القوية > 3.70 Rang fort	الرتبة الضعيفة < 3.70 = Rang faible	
المنطقة المحيطة الأولى	منطقة النواة المركزية	
3.622 (الضرب 37)	3.706 (طلاق 17) 4.025 (سب وشتم 40) 3.818 (احتقار 11)	التكرارات القوية تساوي أو أكبر من 10
المنطقة المحيطة الثانية	منطقة العناصر المتباينة	
3.000 (الهجر 3) 3.250 (ظلم 4) 3.333 (عدم الاحترام 6)	5.000 (قلق 3) 4.000 (سيطرة 4) 4.833 (صراع 6) 4.200 (شجار 5) 4.429 (أطفال ضحايا 7) 4.667 (لامبالاة 3) 4.333 (الزوج 3) 5.667 (تهديد 3) 4.375 (اهمال 8) 5.333 (عدم وجود حب 3) 4.625 (عدم وجود حوار 8)	التكرارات الضعيفة أقل من 10

تحتوي منطقة النواة المركزية للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي الفئة العمرية الأولى بين (26-38 سنة) على العناصر التالية: سب وشتم بـ 40 تكرار، طلاق بـ 17 تكرار، واحتقار بـ 11 تكرار .

أما عناصر النظام المحيطي الأول المتضمنة في الخانة الثانية تحتوي على عنصر واحد وهو الضرب بـ 37 تكرار .

أما الخانة الرابعة والتي تضم عناصر المنطقة المحيطية الثانية فقد تضمنت: عدم الاحترام بـ 6 تكرارات، الهجر بـ 3 تكرار، ظلم بـ 4 تكرارات.

أما الخانة الثالثة التي تحتوي على العناصر المتباينة فتضمنت العناصر التالية: اهمال ب 8 تكرارات، عدم وجود حوار ب 8 تكرارات، أطفال ضحايا ب 7 تكرار، صراع ب 6 تكرارات، شجار ب 5 تكرارات، سيطرة ب 4 تكرارات، عدم وجود حب ب 3 تكرارات، تهديد ب 3 تكرارات ، قلق ب 3 تكرارات، لامبالاة ب 3 تكرارات، الزوج ب 3 تكرارات.

ثانياً : نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة من الفئة العمرية الثانية (بين 39 - 51 سنة) :

من خلال تفريغ نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي الخاصة بعينة الدراسة حسب الفئة العمرية تبين أن العدد الكلي للكلمات المستحضرة 255 كلمة، والعدد الكلي للكلمات المختلفة المستحضرة هو 98 كلمة أي بنسبة 38.43 % من مجموع الاستحضار، أما المتوسط العام لظهور الكلمات هو 4 عند أفراد العينة من الأساتذة التي تتراوح أعمارهم بين 39 و 51 سنة. والجدول التالي يبين عناصر النواة المركزية والنظام المحيطي الأول والثاني وكذلك العناصر المتباينة للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي .

الرتبة القوية > 3.7 Rang fort	الرتبة الضعيفة < = 3.70 Rang faible	
المنطقة المحيطة الأولى	منطقة النواة المركزية	
الضرب (28) 3.607	سب وشم (27) 3.963	التكرارات القوية تساوي أو أكبر من 10
اهمال (14) 3.571	احتقار (11) 4.000	
	عدم احترام (14) 3.818	
المنطقة المحيطة الثانية	منطقة العناصر المتباينة	
أطفال ضحايا (4) 3.500	هجر (6) 4.167	التكرارات الضعيفة أقل من 10
تجاهل (4) 3.250	سلوك (3) 4.333	
عدم توافق (4) 2.750	صراع (4) 4.250	
لا مبالاة (3) 3.667	رفع الصوت (3) 4.000	
عدم تفاهم (4) 3.250	طلاق (7) 5.000	
عدم وجود حوار (7) 3.429	المرأة (5) 3.800	
خيانة (6) 3.500	كره (3) 5.333	
	سوء معاملة (4) 4.000	
	عدم المسؤولية (3) 5.000	
	تنشئة اجتماعية (3) 5.000	

الجدول (16) : نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة من الفئة العمرية الثانية

تحتوي منطقة النواة المركزية للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي الفئة العمرية الثانية (بين 39 - 51 سنة) على العناصر التالية: سب وشتم ب 27 تكرار واحتقار ب 11 تكرار وعدم احترام ب 14 تكرار .

أما عناصر النظام المحيطي الأول المتضمنة في الخانة الثانية تحتوي على عنصرين هما الضرب ب 28 تكرار وإهمال ب 14 تكرار.

أما الخانة الثالثة والتي تضم العناصر المتباينة فقد تضمنت: طلاق ب 7 تكرارات، هجر ب 6 تكرارات، المرأة ب 5 تكرارات، صراع ب 4 تكرارات، سوء معاملة ب 4 تكرار، كره ب 3 تكرارات، رفع الصوت ب 3 تكرارات، سلوك ب 3 تكرارات، عدم المسؤولية ب 3 تكرارات، تنشئة اجتماعية ب 3 تكرارات.

أما الخانة الرابعة التي تحتوي على العناصر المحيطية الثانية فتضمنت العناصر التالية: عدم وجود حوار ب 7 تكرارات، أطفال ضحايا ب 4 تكرارات، خيانة ب 6 تكرار، تجاهل ب 4 تكرارات، عدم تفاهم ب 4 تكرارات عدم توافق ب 4 تكرار، لامبالاة ب 3 تكرارات.

ثالثا : نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة من الفئة العمرية الثالثة (بين 52-64 سنة) :

من خلال تفريغ نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي الخاصة بعينة الدراسة حسب الفئة العمرية تبين أن العدد الكلي للكلمات المستحضرة 65 كلمة ، والعدد الكلي للكلمات المختلفة المستحضرة هو 31 كلمة أي بنسبة 47.69 % من مجموع الاستحضار، أما المتوسط العام لظهور الكلمات هو 4 عند أفراد العينة من الأساتذة التي تتراوح أعمارهم بين 52 سنة و64 سنة.

والجدول التالي يبين عناصر النواة المركزية والنظام المحيطي الأول والثاني وكذلك العناصر المتباينة للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي.

الجدول (17) يمثل نتائج تقنية الاستحضر التسلسلي للأساتذة من الفئة العمرية الثالثة

الرتبة القوية > 3.7 Rang fort	الرتبة الضعيفة < = 3.70 Rang faible	
المنطقة المحيطة الأولى	منطقة النواة المركزية	التكرارات القوية تساوي أو أكبر من 10
الضرب (10) 3.200	سب وشم (11) 4.000	
المنطقة المحيطة الثانية	منطقة العناصر المتباينة	التكرارات الضعيفة أقل من 10
رفع الصوت (3) 3.667 إحتقار (5) 2.800	المرأة (3) 4.667	

تحتوي منطقة النواة المركزية للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي الفئة العمرية الأولى (بين 52-64 سنة) على عنصر واحد فقط تمثل في : سب وشم ب 11 تكرار ومتوسط ظهور 4.000 .

أما عناصر النظام المحيبي الأول المتضمنة في الخانة الثانية احتوت هي الأخرى على عنصر واحد فقط وهو مفردة الضرب ب10 تكرار ومتوسط ظهور 3.200 .

أما الخانة الرابعة والتي تضم عناصر المنطقة المحيطة الثانية فقد تضمنت عنصرين: احتقار ب 5 تكرارات ومتوسط ظهور 2.800، رفع الصوت ب 3 تكرارات ومتوسط ظهور 3.667.

أما الخانة الثالثة التي تحتوي على العناصر المتباينة فتضمنت عنصر واحد وهو: المرأة ب 3 تكرارات ومتوسط ظهور 4.667.

الجدول (18) : ملخص نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي للأساتذة حسب الفئة العمرية

العناصر المتباينة	العناصر المحيطة الثانية	العناصر المحيطة الأولى	النواة المركزية	
4.667 (3) المرأة	3.667 (3) رفع الصوت 2.800 (5) إحتقار	3.200 (10) الضرب	4.000 (11) سب وشتم	الفئة العمرية الثالثة
4.167 (6) هجر 4.333 (3) سلوك 4.250 (4) صراع 4.000 (3) رفع الصوت 5.000 (7) طلاق 3.800 (5) المرأة 5.333 (3) كره 4.000 (4) سوء معاملة 5.000 (3) عدم المسؤولية 5.000 (3) تنشئة اجتماعية	3.500 (4) أطفال ضحايا 3.250 (4) تجاهل 2.750 (4) عدم توافق 3.667 (3) لامبالاة 3.250 (4) عدم تفهم 3.429 (7) عدم وجود حوار 3.500 (6) خيانة	3.607 (28) الضرب 3.571 (14) اهمال	3.963 (27) سب وشتم 4.000 (11) احتقار 3.818 (14) عدم احترام	الفئة العمرية الثانية
5.000 (3) قلق 4.000 (4) سيطرة 4.833 (6) صراع 4.200 (5) شجار 4.429 (7) أطفال ضحايا 4.667 (3) لامبالاة 4.333 (3) الزوج 5.667 (3) تهديد 4.375 (8) اهمال 5.333 (3) عدم وجود حب 4.625 (8) عدم وجود حوار	3.000 (3) الهجر 3.250 (4) ظلم 3.333 (6) عدم الاحترام	3.622 (37) الضرب	3.706 (17) طلاق 4.025 (40) سب وشتم 3.818 (11) احتقار	الفئة العمرية الأولى

التصور هو عملية بناء للواقع من طرف الشخص، إذ يشكل جهدا في النشاط النفسي باعتباره عمل أو إجراء يركز على عدد من الإدراكات المتكررة في بناء جملة من المعلومات

التي موضوعها الواقع، إذ يمكن اعتبار التصور شبكة لقراءة واقع زمني محدد. وتبعاً لتلك العلاقات الاجتماعية التي ينشط بها الفرد، ولوضعية الطبقة والنشاطات الاجتماعية، فإن التصورات نجدتها كذلك مرتبطة بجملة المعتقدات والطقوس والأفكار والقيم ذات المرجعية الأخلاقية والجمالية الخاصة بمختلف الفئات الاجتماعية، وهذا ما تؤكدّه "Mollo" بقولها: "إنّ كل طبقة اجتماعية تخفي تصوراتها، خاصة تلك المرتبطة بأنظمة القيم المرجعية". نلاحظ اختلاف في التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب الفئة العمرية ، فالملاحظ ان إنتاج التصورات ضئيل عند الفئة العمرية الثالثة أي الأكبر سناً، فالعناصر المكونة للنواة المركزية تختلف من فئة عمرية إلى أخرى فنجدتها متمثلة في عنصر واحد وهو السب والشتم والذي جاء بتكرار (11) علماً أن هذه الفئة العمرية من العينة مكونة من 13 أستاذ، وهذه المفردة مشتركة في الفئات الثلاث بالإضافة إلى مفردتي الاحتقار (11) وعدم الاحترام (14) في الفئة الثانية المكونة من 51 أستاذ ، وطلاق (17) واحتقار (11) في الفئة العمرية الأولى والمكونة من 54 أستاذ وهي الفئة الأصغر سناً.

وفيما يلي جدول يلخص النتائج المتوصل إليها حسب متغيرات الدراسة :

جدول (19) : يلخص نتائج تقنية الاستحضار التسلسلي حسب المتغيرات المختلفة

الفئة العمرية			الحالة العائلية		الجنس		عناصر التصور
الفئة العمرية الثالثة	الفئة العمرية الثانية	الفئة العمرية الأولى	متزوج	عازب	أنثى	ذكر	
سب و شتم (11)	سب و شتم (27) احتقار (11) عدم احترام (14)	طلاق (17) 3.706 سب و شتم (40) احتقار (11)	الضرب (55) طلاق (13) أطفال ضحايا (10) سب و شتم 59 عدم احترام 15 إهمال (15) عدم وجود حوار (12)	سب و شتم (19)	طلاق 12 3.750 سب و شتم (36) إحتقار (18) تجاهل (14)	صراع (11) طلاق (13) 4.462 سب و شتم (42) إهمال (10) عدم وجود حوار (11)	النواة المركزية
الضرب (10)	الضرب (28) اهمال (14)	الضرب (37)	إحتقار (20)	الضرب (20) طلاق (10)	الضرب (38) عدم احترام (10)	الضرب (37)	النظام المحيطي الأول
رفع الصوت 3 احتقار (5)	أطفال ضحايا (4) تجاهل (4) عدم توافق 4 لا مبالاة (3) عدم تفاهم 4 عدم وجود حوار (7) خيانة (6)	الهجر (3) ظلم (4) عدم احترام 6	سيطرة (3) عدم توافق (3) ظلم (6) سوء تفاهم (3) سوء معاملة 6 خيانة (6) عنف لفظي 3	هجر (3) عدم توافق (3) عدم الاحترام (4)	السيطرة (3) الظلم (3) عدم سوء معاملة (4) عدم وجود حوار (5)	صوت مرتفع (5) عدم توافق (5) لا مبالاة (3) ظلم 3 سوء تفاهم 4 احتقار (9) خيانة (4)	النظام المحيطي الثاني

1-2 عرض ومناقشة نتائج تقنية الشبكة الترابطية:

بعد تطبيق تقنية الشبكة الترابطية على أفراد العينة المتمثلة في 30 أستاذ جامعي استطعنا تحديد الحقل الدلالي والمحتوى الضمني للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي، والجدول التالي يوضح النتائج العامة للشبكة الترابطية .

جدول رقم (20): النتائج العامة لتقنية الشبكة الترابطية:

عدد الكلمات المتداوية	عدد الكلمات المحايدة	عدد الكلمات الايجابية	عدد الكلمات السلبية	الحالة
15	00	00	15	01
09	02	00	07	02
10	04	04	02	03
09	00	00	09	04
06	02	04	00	05
07	00	04	03	06
09	02	00	07	07
11	04	04	03	08
08	01	00	07	09
05	02	00	03	10
08	02	00	06	11
07	00	00	07	12
10	01	02	07	13
05	01	00	04	14
07	01	01	05	15
09	02	05	02	16
08	01	00	07	17
08	00	00	08	18
09	02	01	06	19

08	00	00	08	20
05	01	00	04	21
05	00	00	05	22
06	01	00	05	23
03	00	00	03	24
10	00	00	10	25
05	00	00	05	26
05	00	00	05	27
08	00	00	08	28
05	00	00	05	29
05	00	00	05	30
225	29	25	171	المجموع
%100	%12.88	%11.11	% 76	النسبة المئوية

نلاحظ من النتائج المتحصل عليها أن العدد الكلي للكلمات المتداعية تقدر ب 225 كلمة حيث تمثل الكلمات الايجابية المتداعية ب 25 كلمة أي بنسبة 11.11 % مقابل 171 كلمة ذات الاتجاه السلبي أي بنسبة 76 % ، مما يدل على أن أغلب أفراد العينة لديهم اتجاه سلبي نحو ظاهرة العنف الزوجي ، أما فيما يخص الكلمات المحايدة فهي 29 عبارة أي بنسبة 12.88 % ، وهذا يدل على أن القليل من أفراد العينة لديهم تصور مبهم أو غامض عن العنف الزوجي ويمكن أن نحصرهم في أفراد العينة من الأساتذة غير المتزوجين .

جدول (21) : يوضح نتائج حساب مؤشر القطبية (P)

مؤشر القطبية	الحالة	مؤشر القطبية	الحالة	مؤشر القطبية	الحالة
0.8 -	21	0.44 -	11	1 -	01
1 -	22	1 -	12	0.77 -	02
0.83 -	23	0.5 -	13	0.22	03
1 -	24	0.6 -	14	1 -	04
1 -	25	0.57 -	15	0.66	05
1 -	26	0.77	16	0.14	06
1 -	27	0.87 -	17	0.55 -	07
1 -	28	1 -	18	0.09	08
1 -	29	0.55 -	19	0.87 -	09
1 -	30	1 -	20	0.33 -	10

من خلال حساب العدد الكلي للكلمات المتداعية لكل حالة ثم عدد الكلمات الايجابية وعدد الكلمات السلبية مما يسمح لنا بحساب مؤشر القطبية (P) والذي يتألف من 171 كلمة متداعية بنسبة 76% ويتأرجح بين (- 1) و (0.22) والذي ينتمي إلى المجال (-1) و (0.5) فهي تدل على أن معظم الكلمات ذات إيحاء سلبي عن ظاهرة العنف الزوجي .

جدول (22): يوضح نتائج حساب مؤشر الحياد (N)

مؤشر الحياد	الحالة	مؤشر الحياد	الحالة	مؤشر الحياد	الحالة
0.6 -	21	0.5 -	11	1 -	01
1 -	22	1 -	12	0.55 -	02
0.66 -	23	0.8 -	13	0.2 -	03
1 -	24	0.6 -	14	1 -	04
1 -	25	0.71 -	15	0.33 -	05
1 -	26	0.55 -	16	1 -	06
1 -	27	0.75 -	17	0.55 -	07
1 -	28	1 -	18	0.27 -	08
1 -	29	0.55 -	19	0.75 -	09
1 -	30	1 -	20	0.2 -	10

من خلال حساب العدد الكلي للكلمات المتداعية لكل حالة ثم عدد الكلمات الايجابية وعدد الكلمات السلبية وكذلك عدد الكلمات المحايدة مما يسمح لنا بحساب مؤشر الحياد (N) والذي يتألف من 29 كلمة متداعية بنسبة 12.88 % ويتأرجح بين (- 1) و (- 0.2) والذي ينتمي إلى المجال (-1) و (- 0.05) فهي تدل على أن معظم الكلمات ذات إحياء محايد (حياد ضعيف) عن ظاهرة العنف الزوجي .

والجدول (23) : يوضح لنا نتائج المؤشرين:

مؤشر الحياد(N)	مؤشر القطبية(P)	العينة
1 -	1-	1
0.55 -	0.77 -	2
0.2 -	0.22	3
1 -	1-	4
0.33 -	0.66	5
1 -	0.14	6
0.55 -	0.55 -	7
0.27 -	0.09	8
0.75 -	0.87 -	9
0.2 -	0.33 -	10
0.5 -	0.44 -	11
1 -	1 -	12
0.8 -	0.5 -	13
0.6 -	0.6 -	14
0.71 -	0.57 -	15
0.55 -	0.77	16
0.75 -	0.87 -	17
1 -	1-	18
0.55 -	0.55 -	19
1 -	1 -	20

0.6 -	0.8 -	21
1 -	1-	22
0.66 -	0.83 -	23
1 -	1-	24
1 -	1-	25
1 -	1-	26
1 -	1-	27
1 -	1-	28
1 -	1-	29
1 -	1-	30

وللتأكد من النتائج حاولنا حوصلة هذه المؤشرات من خلال تداعيات أفراد العينة المتكونة من 30 أستاذ جامعي بكلية العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية بجامعة 20 أوت 1955 وقد تحصلنا على :

مؤشر القطبية (P) = 0.56 -

المؤشر يقع بين المجال (1-) و (0.05) يمكن تشفيرها بالرقم 1

وهذا يدل على أن معظم الكلمات ذات إحياء سلبي.

مؤشر الحياد (N) = 0.75 -

المؤشر يقع بين المجال (1-) و (0.05-) يمكن تشفيرها بالرقم 1

وهذا يدل على أن القليل من الكلمات ذات إحياء محايد (حياد ضعيف)

مؤشر النمطية (Y) = $100 * (225/29) = 12.88$

ويتم تحويل هذه القيمة باستعمال الصيغة التالية :

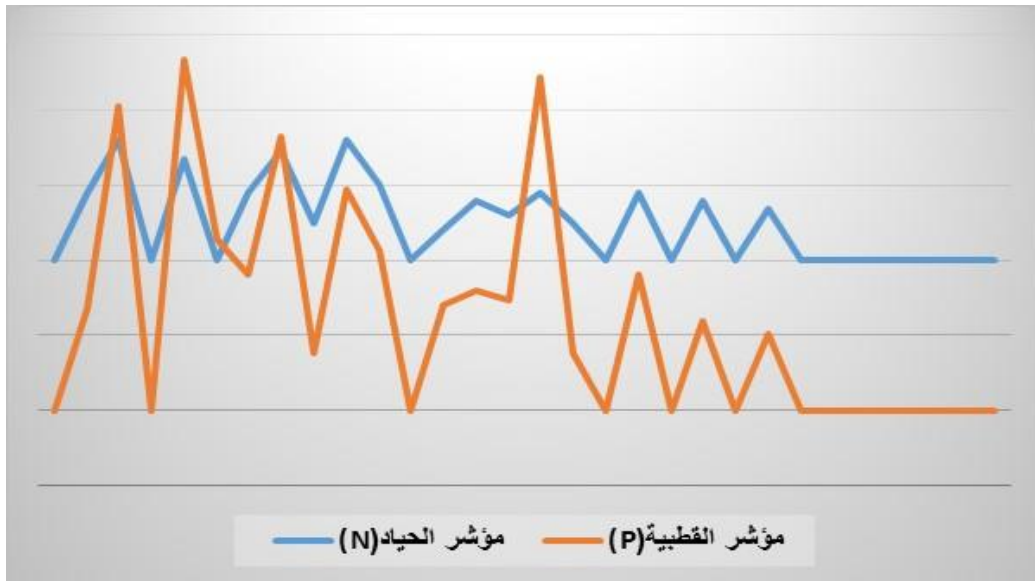
$$0.65 = (100/2(y)-1)*(1-) = (Y)$$

مؤشر القطبية	مؤشر الحياد	مؤشر النمطية
- 0.56	- 0.75	0.65

إن مؤشر القطبية (P) أظهر قيمة سلبية (- 0.56) مما يدل حسب تقنية شبكة الترابطات على أن معظم الكلمات ذات إحياء سلبي وقد بلغ عدد الكلمات السلبية 171 كلمة من 225 كلمة وردت عند كل أفراد العينة، أما الكلمات الايجابية بلغ عددها 25 كلمة فقط.

أما مؤشر الحياد (N) فكانت القيمة المحصل عليها هي (- 0.75) إذ نلاحظ تموضع مختلف التدايعات في المجال الضعيف من خلال العدد القليل للكلمات المتداعية المحايدة الذي بلغ 29 عبارة من 225 كلمة وردت عند كل أفراد العينة.

والشكل التالي يبين ذلك بوضوح:



الشكل رقم (06): مؤشر القطبية ومؤشر الحياد

أولاً: نتائج تقنية الشبكة الترابطية لمجتمع الدراسة حسب الجنس (ذكور/إناث):

الجنس		المتغيرات
إناث	ذكور	المؤشرات
0.56 -	0.69 -	القطبية (P)
0.71 -	0.79 -	الحياد (N)
1	00	النمطية (Y)

جدول رقم (24): يوضح نتائج تقنية الشبكة الترابطية حسب متغير الجنس

بالنسبة لمؤشر القطبية (P) تحصلنا فيما يخص الفئة ذكور على (- 0.69)، وبالنسبة للفئة إناث فتحصلنا على ما قيمته (- 0.56)، في كلتا الحالتين فمؤشر القطبية ينتمي إلى المجال (-1) و (0.05) فهو يدل أن معظم الكلمات ذات إيحاء سلبي لظاهرة العنف الزوجي، وعليه يمكن أن نقول أن الأستاذ الجامعي لديه تصور سلبي حول العنف الزوجي سواء كان ذكر أو أنثى، فهم يعبرون عنه من خلال تقنية الشبكة الترابطية ب 225 كلمة منها 171 كلمة سلبية أي بنسبة 76%، كانت على النحو التالي: ضرب، سب وشتم، حقرة، إهمال، أطفال ضحايا،...الخ.

بالنسبة لمؤشر الحياد (N) تحصلنا فيما يخص الفئة ذكور على (- 0.79)، وبالنسبة للفئة إناث فتحصلنا على ما قيمته (- 0.71). في كلتا الحالتين فمؤشر الحيادية ينتمي إلى المجال (-1) و (-0.05) فهو يدل أن معظم الكلمات ذات إيحاء محايد (حياد ضعيف) لظاهرة العنف الزوجي.

بالنسبة لمؤشر النمطية (Y) تحصلنا فيما يخص الفئة ذكور على (00)، وبالنسبة للفئة إناث فتحصلنا على ما قيمته (1) هذا يعبر عن تجانس و توافق التصورات الاجتماعية لأفراد العينة. في كلتا الحالتين فمؤشر النمطية ينتمي إلى المجال (-1) و (1+).

ثانياً: نتائج تقنية الشبكة الترابطية لمجتمع الدراسة حسب الحالة العائلية (متزوج/أعزب):

جدول رقم (25): يوضح نتائج تقنية الشبكة الترابطية حسب متغير الحالة العائلية

الحالة العائلية		المتغيرات
عازب	متزوج	المؤشرات
0.42 -	0.71 -	القطبية (P)
0.67 -	0.78 -	الحياد (N)
0.96	0.28	النمطية (Y)

بالنسبة لمؤشر القطبية (P) تحصلنا فيما يخص الفئة متزوج على (- 0.71) ، وبالنسبة للفئة العازب فتحصلنا على ما قيمته (- 0.42) . في كلتا الحالتين فمؤشر القطبية ينتمي إلى المجال (- 1) و (0.05) فهي تدل أن معظم الكلمات ذات احياء سلبي لظاهرة العنف الزوجي .

بالنسبة لمؤشر الحياد (N) تحصلنا فيما يخص الفئة متزوج على (- 0.78) ، وبالنسبة للفئة العازب فتحصلنا على ما قيمته (- 0.67) . في كلتا الحالتين فمؤشر الحيادية ينتمي إلى المجال (- 1) و (- 0.05) فهي تدل أن معظم الكلمات ذات احياء محايد (حياد ضعيف) لظاهرة العنف الزوجي .

بالنسبة لمؤشر النمطية (Y) تحصلنا فيما يخص الفئة متزوج على (0.28) ، وبالنسبة للفئة الأستاذ العازب فتحصلنا على ما قيمته (0.96) . في كلتا الحالتين فمؤشر النمطية ينتمي إلى المجال (- 1) و (1+) .

ثالثا: نتائج تقنية الشبكة الترابطية لمجتمع الدراسة حسب الفئة العمرية :

جدول رقم (26) : نتائج تقنية الشبكة الترابطية حسب متغير الفئة العمرية

الفئات العمرية			المتغيرات
الفئة العمرية الثالثة	الفئة العمرية الثانية	الفئة العمرية الأولى	المؤشرات
64-52 سنة	51-39 سنة	38-26 سنة	
0.85 -	0.63 -	0.46 -	القطبية (P)
0.9 -	0.74 -	0.65 -	الحياد (N)
0.75 -	0.21	0.19	النمطية (Y)

بالنسبة لمؤشر القطبية (P) تحصلنا فيما يخص الفئة العمرية الأولى على (- 0.46)، وبالنسبة للفئة العمرية الثانية فتحصلنا على ما قيمته (- 0.63)، أما بالنسبة للفئة العمرية الثالثة فتحصلنا على (- 0.85) .

بالنسبة لمؤشر الحياد (N) تحصلنا فيما يخص الفئة العمرية الأولى على (- 0.65) ، بالنسبة للفئة العمرية الثانية فتحصلنا على ما قيمته (- 0.74)، أما بالنسبة للفئة العمرية الثالثة فتحصلنا على (- 0.9) .

بالنسبة لمؤشر النمطية (Y) تحصلنا فيما يخص الفئة العمرية الأولى على (0.19) ، بالنسبة للفئة العمرية الثانية فتحصلنا على ما قيمته (0.21)، أما بالنسبة للفئة العمرية الثالثة فتحصلنا على (- 0.75) .

2. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء فرضيات الدراسة :

1. الفرضية الجزئية الأولى:

" تختلف التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب متغير الجنس " .

أوضحت نتائج الدراسة أن التصورات الاجتماعية للعنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي لا تختلف حسب متغير الجنس (ذكر/أنثى) ، مما يفسر أن التصورات الاجتماعية تتكون وسط وحدة اجتماعية بأبعاد ثقافية وبيولوجية خاصة ، كما أشارت إليه **جودلي** حيث "يتقاسم ويشترك ويتبادل أفرادها اتجاهات معينة من خلال دينامية التفاعلات والتأثير المتبادل في ظل معايير ثقافية " ، وعليه فانتماء أفراد العينة إلى ثقافة واحدة يلعب دورا رئيسيا في تكوين التصورات الاجتماعية للفرد ، وهذه الثقافة تكتسب من الأسرة و المدرسة، المسجد ، ووسائل الاعلام وغيرها فمهما كانت مصادر هذه الثقافة رئيسية أو فرعية فهي تفرض التكيف مع القيم و المبادئ السائدة ، وهذه التصورات التي تتشكل لها معنى معين ، وهي لا توجد بشكل مستقل عن المعارف والخبرات السابقة بل توجد في اطار وسياق معين تؤثر فيه وتتأثر به . حيث أوضح ملتون روكش **M.Rokeack** الذي ينتمي إلى المدرسة السلوكية أن المعتقدات والاتجاهات والقيم تنتظم جميعا في اطار نسق عام ، وهو نسق المعتقدات الشامل والذي يتسم بالتفاعل الوظيفي بين عناصره أو أجزائه ، وباعتبار أن نسق المعتقدات يشير إلى تصورات الفرد ومعارفه عن ذاته فهو ذو أهمية كبيرة في بناء هذه التصورات . (بولسنان ،2006،ص 118)

وكذلك يمكن ارجاع ذلك لكون أفراد العينة ينتمون لنفس المجتمع وهو المجتمع الجامعي، تقارب المستوى التعليمي والثقافي، مما يقرب بين أفكارهم ومعارفهم وتصوراتهم ، وقد يرجع ذلك كذلك إلى انتماء أفراد العينة إلى الأسرة الجزائرية التي تتميز بحرصها على العادات والتقاليد والقيم والنظرة الجمعية للسلوك الفردي ، حيث نجد أنه عوض أن يسود العلاقات الزوجية الحب والتفاهم والترابط بين الأفراد نجد العكس بأن العنف في الأسرة الجزائرية من الرواسب التي ظلت تصاحب الفرد الجزائري في جميع مراحل تطوره ، حيث فرق النظام التقليدي بين الطفل الذكر والأنثى وأعطى لكل واحد منهما مكانة داخل الأسرة، فتولد عن هذا

الفعل ظهور صراع دائم بين الجنسين عن طريق محاولة كل منهما فرض وجوده وإظهار مكانته التي يستحقها داخل مجتمع يشهد التطور في كل الميادين، ويرفض التطور في أنماط التفكير خاصة إذا تعلق الأمر بوضعية المرأة داخل المجتمع. بل يمارس الرجل دوره بطريقة استقزائية وقهرية للمرأة بسبب حيازته على السلطة المطلقة في اتخاذ القرارات. وما هذا إلا تعبير عن موروث ثقافي لا يزال يتداول إلى يومنا هذا وبصورة عنيفة، حيث تجد المرأة نفسها ضحية لهذه الممارسات التي تعود بالضرر عليها وعلى أبنائها وعلى المجتمع.

2. الفرضية الجزئية الثانية:

" تختلف التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب متغير الحالة العائلية" (متزوج/أعزب).

بينت نتائج الدراسة الحالية أن التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي لا تتأثر بالحالة العائلية ، فكل أفراد العينة من فئة المتزوج والأعزب يحملون تصورات اجتماعية سلبية حول العنف الزوجي ، بالنسبة للأستاذ الجامعي العازب تحتوي النواة المركزية على عنصر واحد وهو مفردة سب وشتم ، في حين تحتوي النواة المركزية للأستاذ الجامعي المتزوج بالإضافة إلى عنصر سب وشتم ، الضرب ، الطلاق ، أطفال ضحايا ، عدم الاحترام... وعناصر أخرى تعبر كلها عن الجوانب المختلفة للعنف الزوجي من مظاهر ونتائج وهنا يتضح عدم وجود اختلاف في التصورات الاجتماعية بين الفئتين.

3. الفرضية الجزئية الثالثة:

" تختلف التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي حسب متغير السن" .

يتبين لنا من خلال نتائج الدراسة أن التصورات الاجتماعية للعنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي لا تختلف باختلاف السن (الفئات العمرية الثلاث) ، وهذا ما يمكن ارجاعه إلى عدة متغيرات كالبينة الاجتماعية التي يعيش فيها أفراد العينة والتي تعمل على ترسيخ هذه التصورات ، وهذا لأن التنشئة الاجتماعية مستمرة مع الفرد وملازمة له في مراحل عمره المختلفة ، فمن

صفات التصورات الاجتماعية الديمومة والترسيخ وهو ما قد يكون عاملا لعدم ظهور اختلاف بين أفراد العينة حسب متغير السن .

ويمكن أن نرجع ذلك وفقا لتعريف القاموس الأساسي في علم النفس 1997 : " أن التصورات الاجتماعية عبارة عن رؤية محلية ومؤقتة ومشاركة داخل ثقافة معينة وتسمح بادراك معرفي لمظهر معين من العالم ، وتوجيه السلوك بخصوصه . (رجال و مخلوف، 2011، ص 136)

3. تحليل و تفسير النتائج النهائية للدراسة :

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على محتوى وبنية التصورات الاجتماعية التي يحملها أفراد العينة عن ظاهرة العنف الزوجي ، وكذلك معرفة ما إذا كانت هناك اختلاف في محتوى التصورات عند الأستاذ الجامعي يعود إلى طبيعة الجنس (ذكر- أنثى)، الحالة العائلية (متزوج-عازب) ، الفئة العمرية التي قسمناها إلى ثلاث وهي (26-38 و 39-51 و 52-64). تبرز التصورات الاجتماعية في أشكال متنوعة معقدة نسبيا، وهي عبارة عن صور تكشف مجموعة من المعاني أو أنساق مرجعية تسمح بترجمة ما يحدث، أو هي فئات تمكن من تصنيف الظواهر، الظروف، الأفراد الذي تتعامل معهم، وهي أيضا النظريات التي تسمح بالحكم عليهم، أي هي ترجمة وتفسير لواقعنا وشكل من أشكال المعرفة الاجتماعية. التصور الاجتماعي يقع بين النفسي والاجتماعي فهو يخصص بالدرجة الأولى الطريقة التي تدرك بها الموضوعات الاجتماعية ومعطيات محيطنا والمعلومات التي تدور والأفراد المحيطين بنا. (بوخريسة، 2006 ، ص ص 154-155)

وعليه فالتصورات الاجتماعية هي أسلوب لترجمة أفكارنا وواقعنا، فهي شكل من أشكال المعرفة الساذجة تقع بين ما هو نفسي واجتماعي وتتشكل هذه المعرفة من تجاربنا والمعلومات وأنماط التفكير التي نتلقاها بواسطة التربية والاتصال الاجتماعي والقيم والمعارف والثقافة... وهي تهدف إلى التحكم في محيطنا.

وبما أننا اعتمدنا في دراستنا الحالية على المقاربة البنوية التي تركز على نظرية النواة المركزية ل **Abrie** التي ترى بأن كل تصور ينظم حول نواة مركزية ذات عناصر محددة لا يزيد عن العدد ستة وفي أغلب الأحيان إثنين فقط . كما يقر أن البعد الكمي لا يكون مؤشرا

كافيا في تمركز عنصر ما للتصور، وعلى العكس من ذلك يبقى البعد الكيفي هو المحدد لتمركز هذه العناصر. (Abrie,2003, p 59)

فكل تصور اجتماعي يمكن أن يعرف من خلال مكونين ، محتواه وتنظيمه ، لذا فإن أي دراسة للتصور الاجتماعي تتطلب استعمال تقنيات ووسائل خاصة تهدف من جهة إلى الكشف عن العناصر التي تشكلها ومن جهة ثانية اظهار الكيفية التي تنتظم بها هذه العناصر (عناصر مركزية وعناصر محيطية) . ويتوقف اختيار واحدة من بين هذه التقنيات على عدة اعتبارات منها طبيعة الموضوع المدروس ، نوع العينة ، مع العلم أن أداة واحدة لا تكفي لدراسة التصور، لذا اعتمدنا في دراستنا الحالية " التصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي " على أداتين مكملة كل واحدة للأخرى وهما تقنية الاستحضار التسلسلي وتقنية الشبكة الترابطية.

أفرزت نتائج تطبيق تقنية الاستحضار التسلسلي المطبق على عينة مكونة من 118 أستاذ جامعي مجموعة من التدايعات ، تم الاستعانة ببرنامج فرجاس Vergés (2005) من أجل القيام بتحليل نموذجي une analyse prototype ، الذي أفرز مجموعة من العناصر مكونة لتصورات الأستاذ الجامعي ، وزعت هذه العناصر لتكون نظامين ، نظام مركزي ونظام محيطي كما هو موضح في الجدول (8) الذي تم عرضه سابقا .

حيث يظهر من خلال الجدول(8) تنوع المفردات المنتجة من طرف الأستاذ الجامعي، والتي جاءت مقسمة في أربع خانات، تمثلت الخانة الأولى والتي تحتوي على عناصر منطقة النواة المركزية وهي العناصر الأكثر تكرارا و أهمية، حيث تمثلت في مجموعة عناصر هي سب و شتم ، احتقار ، طلاق ، اهمال ، عدم احترام ، عدم وجود حوار .

حيث جاءت تصورات الأستاذ الجامعي للعنف الزوجي مرتبة كالاتي : مفردة "سب و شتم" في الرتبة الأولى بتكرار 78 ومتوسط ظهور 4.000 ، تليها مفردة "احتقار" بتكرار 27 ومتوسط ظهور 3.704، ثم مفردة "طلاق" بتكرار 25 ومتوسط ظهور 4.120 ، مفردة "اهمال" بتكرار 24 ومتوسط ظهور 3.917 ، مفردة "عدم احترام" بتكرار 19 ومتوسط ظهور

3.737 ، مفردة "عدم وجود حوار" بتكرار 16 ومتوسط ظهور 4.063 . مما يظهر أن الأستاذ الجامعي تصور العنف الزوجي بمظاهره المختلفة (أشكاله، نتائج) .

من خلال تطبيق تقنية الشبكة الترابطية ل Anna Maria De Rosa وهي أسلوب يعتمد على التداعي الحر للأفكار تحمل طابع تلقائي وإسقاطي يسمح بالكشف على العناصر الضمنية، استطعنا أن نتحصل على رصيد معرفي لموضوع التصور والذي بني على قاعدة معرفية كيفية متنوعة تربط بين ما هو نفسي بما هو اجتماعي للتصورات الاجتماعية لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي، حيث جاءت التصورات ذات اتجاه سلبي لظاهرة العنف الزوجي في معظمها لأن ظاهرة مرفوضة اجتماعيا غير مصرح بها ،لأنها تعتبر من الطابوهات التي تحاول كل أسرة اخفاءها ، فالجانب النفسي نلمسه من خلال الحقرة واللامبالاة والإهمال وكذلك عدم التوافق والحرمان العاطفي التي جاءت كلها بنسب كبيرة .

أما الجانب الاجتماعي فهو يظهر من خلال كلمات مختلفة كالطلاق وعدم وجود حوار، عمل المرأة ، تسلط ، سب وشتم ، الضرب وهي عبارة عن أبنية معرفية راسخة في ذهن أفراد العينة والتي تعبر عن التنشئة الاجتماعية التي رجحت الكفة للرجل وسمحت له بممارسة العنف ضد المرأة وأعطته الشرعية من خلال التفسير الخاطئ للقوامة .

يرى Moscovici أنه يمكن تحليل التصورات الاجتماعية من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

" المعلومة، حقل التصور، الاتجاه "

- المعلومة : كشفت لنا تقنية الشبكة الترابطية عن كم من المعلومات لدى عينة الدراسة والمتمثلة في الأستاذ الجامعي عن ظاهرة العنف الزوجي والتي تمثل تصوراتهم وهي متشابهة كما وكيفا ، حيث نسجل 225 كلمة متداعية تصف العنف الزوجي من جوانب مختلفة نفسية واجتماعية ذكر منها : الضرب ، السب والشتم ، الحقرة ، الإهمال ، الطلاق، عدم توافق، عدم وجود حوار ، معاناة نفسية ، أطفال ضحايا ...الخ .

- حقل التصور (الحقل الدلالي) : يعبر حقل التصور عن فكرة تنظيم المحتوى وفق وحدة هرمية للعناصر مع توفر حد أدنى من المعلومات القابلة للتنظيم ، حيث اعتمدت عينة الدراسة

في تنظيم المعلومات الخاصة بمحتوى التصور الاجتماعي لظاهرة العنف الزوجي على المؤشرات التالية :

* الترتيب: 1، 2، 3... الخ

* القيمة : +، 0، -

* الأهمية: 1، 2، 3... بلون مغاير (أحمر) .

وفيما يلي عرض لأهم ما احتواه حقل التصور في تنظيمه الهرمي والذي ينطلق من العناصر الموجودة بقوة الى العناصر الضعيفة :

1. الضرب : هو أكثر أنواع العنف الزوجي وضوحا وذلك لإمكانية ملاحظته وإكتشافه، نظرا لما يتركه من آثار وكدمات ورضوض على الجسم ، ويتمثل في الضرب باليد ، الضرب بأداة حادة ، القذف بالأشياء... الخ ، ويترتب عنه آثار عديدة على جسد الزوجة حيث تشير الاحصائيات أن حوالي 21 % من السيدات قد تلقين خدمة طبية في طوارئ المستشفيات بعد الشجار مع الزوج والتعرض للضرب.

كما تشكو معظم الزوجات المعنفات بالإضافة إلى الآثار الجسدية من آثار نفسية، أو ما يسمى "بتناذر المرأة المضروبة" syndrome de la femme battue وهو تناذر يتضمن أعراض الاكتئاب وانخفاض الشعور بالقيمة، مع تكرار الاساءة لها تصاب بما أسماه سيلجمان " العجز المكتسب" حيث تشعر المرأة بالاكتئاب وبأنها لا تستطيع السيطرة على أمور حياتها أو التنبؤ بما يحدث لها ولا تستطيع إيقاف إساءة أي شخص لها .(حسن، 2003، ص18)

وكذلك من الآثار النفسية نذكر اضمحلال الشخصية وشل قدرة المرأة على اتخاذ قرار من الناحية النفسية (نوابي ، 2001، ص 183) الخوف وعدم الثقة بالنفس ، شعورهن بالذنب حيث يلقين مسؤولية المشاكل الزوجية على عدم جدارتهن في إدارة شؤون أسرهن ، شعورهن بالإحباط و احتقار الذات (زيد ، 2003 ، ص 250) ، القلق التوتر .

بالإضافة إلى الاضطرابات السيكوسوماتية ومن بينها : فقدان الشهية ، اضطرابات الدورة الشهرية ، القرحة المعدية ، القولون العصبي ، الصداع النصفي ، مرض السكري ، ارتفاع

ضغط الدم ، اضطرابات في افراز الغدد. (الهامي ، 2008 ، ص 07) وزيادة على كل هذا تلجأ الزوجة إلى الإدمان على المهدئات وحتى الانتحار .

2. **السبب والشتم:** وهو نوع من العنف اللفظي والهدف منه إلحاق الإيذاء المعنوي بالزوجة والتسبب في معاناتها نفسياً، ويعتبر من أخطر أنواع العنف لأنه غير محسوس ولا يترك آثار واضحة وبالتالي يصعب إثباته والاعتراف بوجوده من الناحية القانونية. (الهر، 2008، ص 35)

3. **الطلاق :** هو مشكلة اجتماعية وظاهرة عامة في جميع المجتمعات وهو ينحو إلى الزيادة والانتشار عاما بعد عام وهو "أبغض الحلال" لما يترتب عنه من آثار سلبية في تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء والآثار السلبية على الأطفال ، وكذلك الآثار النفسية والاجتماعية بدءا من الاضطرابات النفسية إلى السلوك المنحرف و الجريمة .

4. **الاهمال :** هو سلوك سلبي ناشئ عن اخلال الزوج بواجباته اتجاه الزوجة والأبناء سواء عن قصد أو عن غير قصد ، كأن يمتنع الزوج من الإنفاق على زوجته أو يترك بيت الزوجية دون حدوث طلاق ، ويمكن ضمه إلى العنف النفسي فهو أشد وقعا على نفسية الزوجة ويترك آثارا وخيمة .

5. **الحقرة :** " يقال الأذى الجسدي ينسى بسرعة بينما الاحتقار يبقى يعمل في النفس" ، هو معاملة الشريك بسخرية وازدراء من خلال نعت الزوجة بكلمات وعبارات تحط من قيمته ومعنوياته . ولا شك أن الاحتقار بين الزوجين من مفسدات الثقة بين الزوجين لأنه أصعب شيء يمكن أن يحدث للإنسان في حياته أن يكون كلام الشريك قاسي يميل إلى السخرية والاستهزاء من كل ما يفعله.

6. **عدم الاحترام :** هو عدم تقدير شخص ما وعدم اعطائه قيمة وذلك بسبب تمييزه الجنسي (أنثى) أو المظهر الخارجي وفي المقابل نجد الاحترام الذي يعتبر مظهر من مظاهر العادات والتقاليد حيث يتعلم الطفل من نعومة أظافره احترام الآخر وخاصة الأكبر منه سنا وهو كذلك مظهر للتمسك بالأخلاق الحميدة وتعاليم الدين الإسلامي .

- **الاتجاه :** يحدد الاتجاه بالإيجاب أو بالسلب نحو موضوع التصور ، من خلال نتائج الجدول رقم (4) الخاص بالنتائج العامة للشبكة الترابطية الذي تم الإشارة إليه سابقا حيث من خلال

حساب مؤشر القطبية الذي يساوي (- 0.56) والذي ينتمي إلى المجال (1-) و(0.05) يتبين أن معظم الكلمات المتداعية ذات احياء سلبي حول ظاهرة العنف الزوجي عند أفراد العينة ، أي أن نسبة 76 % من مجموع الكلمات المتداعية جاءت 171 كلمة متداعية سلبية من أصل 225 كلمة متداعية عند جل أفراد العينة ، وبالتالي محتوى التصور ومضمونه لدى العينة ذات استقطاب سلبي اتجاه الظاهرة موضوع التصور . والقاعدة الهرمية للمعلومات المتحصل عليها من خلال نتائج تقنية الشبكة الترابطية تتركز حول اعتبار العنف الزوجي هو ضرب ، سب وشتم ، طلاق ، إهمال ، حقرة ، عدم الاحترام.

كما لاحظنا من خلال نتائج الدراسة أن مؤشر الحيادية يتأرجح بين (-0.75 ، 1-) أي أنه ينتمي إلى المجال (-0.5 ، 1) ما يعني أن الكلمات المحايدة تمثل نسبة 76 % من أصل 225 كلمة متداعية في الشبكة الترابطية لأفراد العينة . هذا الحياد الضعيف يفسر النمطية في الاستجابات لدى العينة ، أي أن جميع أفراد العينة يعتبرون ظاهرة العنف الزوجي ظاهرة اجتماعية سلبية من خلال التدايعات التي جاءت في الجدول (1) الذي سبق الإشارة إليه.

هذه التصورات الاجتماعية التي يحملها الأستاذ الجامعي حول ظاهرة العنف الزوجي هي عبارة عن معلومات يشترك فيها مع أفراد المجتمع لأنه حسب بعض الباحثين الذين يرون أن الجامعة مكان لمجتمع بشري لا يعد للحياة ، بل هو الحياة نفسها فالجامعة هي مجتمع تربوي متكامل يعكس صفات المجتمع البشري ودينامياته . (محمد، 1984 ، ص 12)

فالفرد لا يبني تصوره عن موضوع معين بدون الرجوع إلى مكتسبات من مجتمعه انطلاقا من المعلومات التي يتلقاها عن طريق الحواس والتي تظل محفوظة في ذاكرته مع تلك العلاقات التي يقيمها مع الآخرين ، كل هذه المعلومات تبقى داخل نظام معرفي شامل ومنسجم بدرجات مختلفة تسمح للفرد بالتكيف مع المحيط وتيسر اتصالاته داخل الجماعة.

هذه التصورات تحمل جانب نفسي اجتماعي للظاهرة حيث اشتملت على مختلف جوانب الظاهرة ، من أسباب ودوافع التي دفعت إلى ممارسة العنف الزوجي حتى النتائج المترتبة عنه، حيث يمكن القول أن هذه الظاهرة قديمة -حديثة في المجتمع الجزائري بمعنى أنها موجودة منذ

وجود الإنسان على وجه الأرض ، وحديثة لأنها عنيت بالدراسة في مختلف جوانبها وأصبح الحديث عنها أكثر وحتى أنها أصبحت تشكل قضايا في المحاكم .

حسب نظرية أبريك **Abrik** فإن كل تصور اجتماعي ينتظم حول نواة مركزية ونظام محيطي، وانطلاقاً من محتوى التصور الاجتماعي لظاهرة العنف الزوجي وتقاطع مؤشرات الأهمية والتكرار ، وجدنا أن تصور أفراد العينة يتمركز حول نواة مركزية تمثلت عناصرها في:

- العنف الزوجي ← الضرب
- العنف الزوجي ← سب وشتم
- العنف الزوجي ← طلاق
- العنف الزوجي ← إهمال
- العنف الزوجي ← حقرة
- العنف الزوجي ← عدم الاحترام

كما انتظم حول النواة المركزية نظام محيطي تمثلت عناصره في:

- العنف الزوجي ← أطفال ضحايا
- العنف الزوجي ← خيانة
- العنف الزوجي ← هجر
- العنف الزوجي ← عدم التكافؤ
- العنف الزوجي ← عدم التوافق

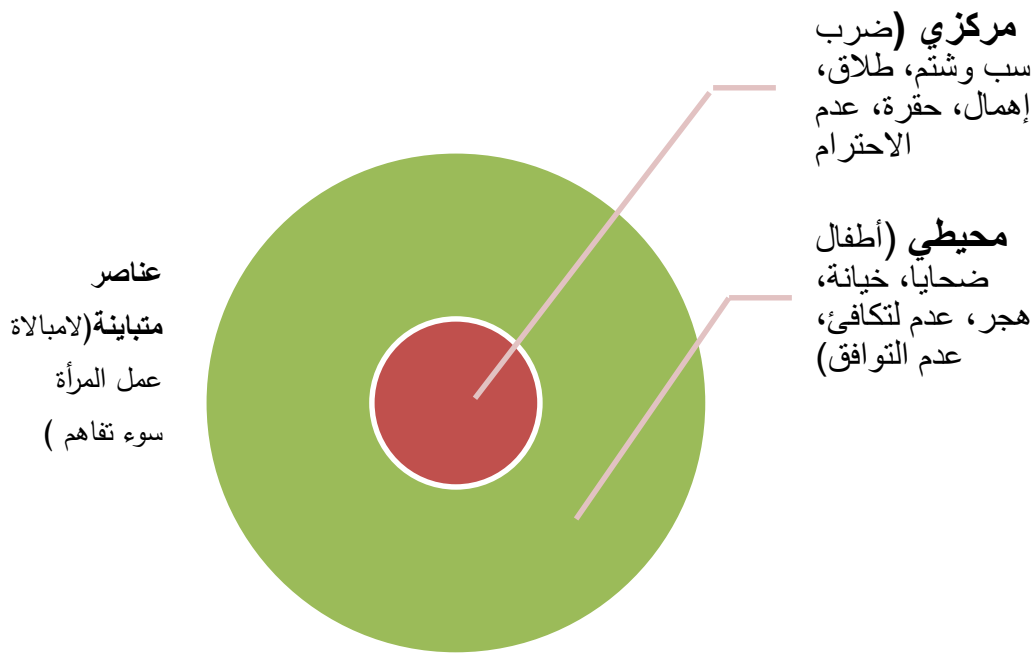
أما العناصر المتباينة فقد تمثلت في:

- العنف الزوجي ← تسلط
- العنف الزوجي ← لامبالاة

- العنف الزوجي — حمل المرأة

- العنف الزوجي ← سوء تفاهم

شكل رقم (07) يبين التصور الاجتماعي لظاهرة العنف الزوجي عند الأستاذ الجامعي





العنف الزوجي كظاهرة تناولناها بالدراسة كأحد إفرازات المجتمع وحركياته فهو كظاهرة في تزايد مستمر، رغم سن القوانين من طرف الدولة، ورغم نهى الإسلام عن ذلك في كتابه المنزل، فالزواج هو رابطة مقدسة شرعها الله لحفظ النفس والنسل، وضرورة احترام وتقديس الحياة الزوجية، هذه العلاقة المبنية على الاحترام والتفاهم بين الزوجين وتبادل الأدوار داخل هذه الخلية المصغرة المسماة الأسرة، هذه الأدوار التي تتميز بالتكامل والتبادل بين طرفي العلاقة فلا نجد أحد أقوى من الآخر أو يتميز عنه، باعتبار أن الأسرة هي المسئول الأول والمباشر عن تصدير جيل صالح نفسيا وفكريا وحتى صحيا في المجتمع.

إن الدراسة الحالية هي محاولة لإظهار التصورات الاجتماعية عند الأستاذ الجامعي لظاهرة استفحلت في الآونة الأخيرة وهي العنف الزوجي التي ما فتئت تدق ناقوس الخطر من خلال الاحصائيات التي تصدرها من حين إلى آخر مصالح الأمن الوطني، هذه الدراسة ليست نهائية بل هي محاولة لإثارة الاهتمام حول الموضوع، وتعبيد الطريق أمام الباحثين بوضع المؤشرات التي تساعد على مواصلة البحث عن طريق الاضافة أو التعديل أو التصحيح، الذي يخدم البحث العلمي ويساعد على اظهار الحقيقة، تعتبر هذه الظاهرة صور من صور القصور الذهني اتجاه موقف من المواقف، صور للخوف من الطرف الآخر، والأکید أنها خاضعة للمعالجة وذلك من خلال تغيير المناهج المعمول بها حاليا في الاعلام، التربية ونشر القيم الروحية القادرة على تهذيب البشرية، والابتعاد عن التصورات الخاطئة والأفكار السلبية التي قد تكون سببا في حدوث العنف مع نشر الوعي الإسلامي، وإشاعة الأجواء الإيمانية التي تحمل في نفحاتها الناجحة لتقوية السلوك البشري .

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- مصادر وقواميس

1. القرآن الكريم
2. صحيح الألباني في صحيح الجامع رقم 3769.
3. ابن منظور: لسان العرب، بيروت للطباعة و النشر، بيروت ، 1982 ، 617/2.
4. إبراهيم مصطفى: المعجم الوسيط.
5. سيلامي ن (2001)، ترجمة وجيه أسعد.
6. البليش بلحسن، بن هادية علي، الجيلاني بن الحاج يحي (1971)، القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، الجزائر.
7. مذكور إبراهيم (1996)، المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية.
8. المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، ط 26.
9. الموسوعة الفقهية، 28، 178.

ثانياً- الكتب:

10. أبو بكر خالد سعد الله (1994)، التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف، دمشق.
11. أبو عيد (2004)، العنف لدى طلاب المتوسطة، دراسية ميدانية بالسعودية، السعودية.
12. إجلال إسماعيل حلمي (1999)، العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
13. أحمد الخشاب (1981)، التفكير الاجتماعي، دراسة تكميلية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت.
14. أحمد زايد وآخرون (2002)، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، القاهرة.
15. الأخرس صفوح (1976)، تركيب العائلة العربية ووظائفها - دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا ، دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي.
16. أرنوف وبيتيج (1994)، مقدمة في علم النفس، ترجمة عادل عز الدين الأشول وآخرون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

17. أمل العواودة (2002)، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1.
18. أمل سالم العواودة (2009)، العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
19. بدر الدين السباعي (1985)، مشكلة المرأة، العامل التاريخي، دار الجماهير، دمشق.
20. بركات حليم (2000)، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
21. بوتفوشت مصطفى (1984)، العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
22. بوطالب محمد نجيب (2002)، سوسيوولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
23. بوفلجة غياث (1992)، التربية والتكوين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
24. تركي رابح (1981)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الجزائر، ط 2.
25. التل السعيد (1997)، قواعد التدريس في الجامعة دليل لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم في الوطن العربي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
26. توماس بلاس وآخرون (1990)، العنف والإنسان، أربع دراسات حول العنف والعدوان ترجمة عبد الرحمان، دار الطليعة، بيروت، ط 1.
27. التير مصطفى (1997)، العنف العائلي، مطابع أكاديمية نايف، الرياض.
28. جليل وديع الشكور (1997)، العنف والجريمة، دار النهضة العربية للعلوم، بيروت.
29. الجوهري محمد وآخرون (1995)، المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط.
30. الجوهري محمد (1993)، دراسات أنثروبولوجية معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
31. حجازي مصطفى (2000)، التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي المغرب ط5.

32. الحداد الطاهر (1992)، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
33. حسن مصطفى عبد المعطي (2001)، الاضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة الأسباب - التشخيص - العلاج، دار القاهرة، القاهرة.
34. حسنين توفيق (1992)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
35. حسين الفايد (2001)، العدوان والاكنتاب، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، بيروت.
36. حسين عبد الحميد أحمد رشوان (1989)، الأنثروبولوجيا في المجال التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث.
37. خليل ميخائيل معوض (1999)، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الأزرقراطية، الإسكندرية.
38. داليا وؤمن (2000)، الأسرة والعلاج الأسري، دار السحاب للنشر والتوزيع.
39. دليو فضيل وآخرون (2006)، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة قسنطينة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، ط2.
40. دليو فضيل (2000)، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة.
41. دورون رولان و بارو فرانسوا (1997)، موسوعة علم النفس، عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، ط1.
42. الدوري عدنان (1984)، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، دت، ط3.
43. دياب إسماعيل محمد (1990)، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي، عالم الكتب، القاهرة.
44. الراشد علي (1996)، اختيار المعلم وإعداده ودليل التربية العلمية، دار الفكر العربي، مصر.

45. الراشد علي (1998)، الجامعة والتدريس الجامعي، دار الشروق، جدة.
46. ربيع حسن وآخرون(1995)، علم النفس الجنائي، دار غريب القاهرة.
47. رشدي شحاته أبوزيد (2008)، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1.
48. رشدي صالح(1961)، الفنون الشعبية، دار القلم، القاهرة، 1961.
49. الرشيدي بشير صالح (2000)، مناهج البحث التربوي رؤية تطبيقية مبسطة، ط1، دار الكتاب الحديث.
50. زاهر ضياء الدين (1995)، تقويم أداء الأستاذ الجامعي الأداء البحثي كنموذج، مستقبل التربية العربية، العدد الثالث، المجلد الأول.
51. زايد أحمد (2002)، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، القاهرة.
52. زرهوني الطاهر (1994)، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر.
53. زويا روحانا، المرأة المرأة، العنف ضد المرأة وتأثيره على تماسك الأسرة.
54. زيتون عايش محمود (1995)، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
55. زيدان محمد مصطفى (1981)، الكفاية الإنتاجية للمدارس، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.
56. الزين عباس عمار (1986)، مدخل الى الطب النفسي، دار الثقافة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1.
57. السدحان عبد الله ناصر (2007)، دليل الإرشاد الأسري، مكتبة الملك فهد للنشر والطباعة، الرياض، ط 1.
58. سعيد إسماعيل علي (1999)، شجون جامعية، عالم الكتب، القاهرة.
59. سلاطينة بلقاسم وحميدي سامية (2008)، العنف والفقير في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1.

60. السيد عبد المعطي السيد (1990)، صراع الأجيال دراسة في ثقافة الشباب في علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الكتاب الثالث عشر، الإسكندرية.
61. شحاته حسن (2001)، التعليم الجامعي والتقييم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ط1.
62. شفيق محمد (1981)، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
63. صالح حسن الدايري (2008)، أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
64. الصاوي محمد وجيه (1984)، المعلم الجامعي، واجباته وحقوقه في ظل الديمقراطية، مؤتمر الديمقراطية والتعليم في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
65. صبري مرسي الفقي (2005)، حلول إسلامية لمشاكل أسرية، دار ابن الجوري، السعودية، ط 1.
66. صليبه جميل (1982)، المعجم الفلسفي، المجلد 2، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
67. الطاهر حسن محمد (1997)، الأسباب التربوية الحديثة في التعامل مع ظاهرة العنف الطلابي، إدارة التدريب، الكويت.
68. طريف شوقي محمد فرج (2002)، العنف في الأسرة المصرية، دراسة نفسية استكشافية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية.
69. طه عبد العظيم حسن (2008)، سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
70. طه عبد العظيم حسن (2007)، سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
71. طه وآخرون (1993)، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار الصباح، الكويت.
72. عايش محمود زيتون (1995)، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع.
73. عباس محمود عوض (1994)، علم النفس الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر.

74. عبد الرحمان الوافي (1997)، في سيكولوجية المرأة والمجتمع، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
75. عبد الرحمن العيسوي (1974)، دراسات في علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1.
76. عبد الشكور نبيلة (2012)، المرأة في الأمثال الشعبية المغاربية، ما قيل عنها وما قالت، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
77. عبد العاطي السيد وآخرون (2004)، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
78. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف وآخرون (2005)، العنف الأسري "دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي، السعودية.
79. عبد المختار محمد خضر (1999)، الاغتراب والتطرف نحو العنف، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
80. عبد النبي رجواني (2008)، مجالات وأفاق تكوين الأساتذة، دار إفريقيا الشرق، المغرب.
81. عدلي السمري (1999)، الانتهاك الجنسي للزوجة، دراسة في سوسيولوجية العنف الأسري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
82. عريف سامي سلطي (2001)، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
83. عزت سيد إسماعيل (1988)، سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف، دار السلاسل، الكويت، ط 1.
84. عشراتي سليمان (2007)، الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية.
85. عصام عبد اللطيف العقاد (2001)، سيكولوجية العدوانية وترويضها، دار غريب، ط 1.
86. عوض السيد (2004)، جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.

87. عياد أحمد (2006)، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
88. العيسوي عبد الرحمن (1996) ، علم النفس الجنائي أسسه وتطبيقاته العلمية ، الدار الجامعية الإسكندرية.
89. العيسوي عبد الرحمن (1984)، تطوير التعليم الجامعي العربي، دراسة حلقيه، دار النهضة العربية.
90. غريب سيد أحمد وآخرون (2001)، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطية.
91. غنيمة محمد متولي (1998)، سياسات وبرامج إعداد المعلم العربي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط2.
92. غي روشيه (1983)، مدخل إلى علم الاجتماع العام، الفعل الاجتماعي، ترجمة دندلسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج 1.
93. فاروق مجذوب (2003)، طرق ومنهجية البحث في علم النفس، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت.
94. فرج عبد القادر طه (1993)، علم النفس وقضايا العصر، دار المعارف، القاهرة، ط6.
95. قبيرة إسماعيل وآخرون (2007)، النسق القيمي والتصورات الاجتماعية، دار الأونيس، قسنطينة.
96. كرادشة منير (2009)، العنف الأسري سوسولوجية الرجل العنيف والمرأة المعتقة، عالم الكتب الحديث، الأردن.
97. محارمه وآخرون ()، المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري والإساءة كما تراها شرائح المجتمع الأردني، معهد زين الشرق الشموي، عمان.
98. محدة محمد (1994)، الخطبة والزواج، ج1: مطبعة الشهاب، باتنة، ط2.
99. محمد خضر عبد المختار (1999)، الاغتراب والتطرف نحو العنف دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

100. محمد رشيد رضا (1999)، تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.
101. محمد علي سلامة (2002)، الانفتاح الاقتصادي الاجتماعي على الأسرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية.
102. محمود سعيد الخولي (2008)، سلسلة قضايا العنف 1: العنف في مواقف الحياة اليومية، نطاقات وتفاعلات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
103. مذكور علي أحمد (2000)، التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، مصر.
104. مسعودة كسال (1986)، الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
105. مصطفى السباعي (1986)، المرأة بين الفقه والقانون، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 5.
106. مصطفى حجازي (2008)، التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1.
107. مصطفى عمر التير (1997)، العنف العائلي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
108. مصطفى فهمي (1972)، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، دار الشعب، القاهرة.
109. مقداد محمد (1995)، قراءات في المناهج التربوية، جمعية الإصلاح الاجتماعي التربوي، باتنة.
110. ملحم سامي محمد (2001)، سيكولوجية التعلم والتعليم، الأسس النظرية والتطبيقية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
111. ملحم سامي (2000)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1.
112. منظمة الصحة العالمية (2002)، التقرير العالمي حول العنف والصحة، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، القاهرة.

113. المهدي محمد (2004)، الحوار وقاية من العنف، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، الأردن.
114. مهى سهيل المقدم (1992)، محاكمة دوركايم في الفكر الاجتماعي العربي، دار النهضة العربية للنشر، بيروت.
115. النمر أسعد (1995)، سيكولوجية العدوان (دراسة نظرية)، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.
116. نور الدين طوالي (1998)، الدين والطقوس والتغيرات، ترجمة وجيه البعيني، ديوان المطبوعات الجامعية.
117. النوي بالطاهر ()، خصائص الأستاذ الجامعي الكفاء والتدريس الفعال، معهد العلوم الاجتماعية و الإنسانية، المركز الجامعي بالوادي.
118. هبه محمد علي حسن (2003)، الإساءة إلى المرأة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
119. وسيلة برواقي (2010)، الأنوثة والذكورة من خلال المورث الشعبي الجزائري وتمثلات المجتمع، مقاربة أنثروبولوجيا الجندر.
120. وصفي عاطف (1994)، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار النهضة العربية، بيروت.
121. ولد خليفة محمد العربي (1989)، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية.
122. الياس زحلاوي (1985)، المجتمع والعنف منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق.
- ثالثا - رسائل ومجلات
123. براش نموش فوزية (1989)، الصراع النفسي للمرأة المطلقة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد علم النفس.
124. بلخيري كمال (2009)، التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة.

125. بلخيري كمال (2000)، عوامل وأثار تأخر زواج الجامعيين، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، قسم علم الاجتماع.
126. بلعادي إبراهيم (2000)، العنف المفهوم والأبعاد، الملتقى الدولي، بسكرة.
127. بلقاسم بلحاج (2011)، النظام الأبوي الجزائري ومظاهر تغير المكانة الاجتماعية للمرأة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر.
128. بلهواش عمر (2004)، الحاجات في إطار تسيير الموارد البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة.
129. بن سلامة رجاء (2004)، العنف ضد المرأة في ثقافتنا التقليدية: هل سنكون برابرة للعالم؟، ورقة قدمت إلى ورشة عمل تشاوريه إقليمية تحت عنوان "الإعلام ومناهضة العنف ضد المرأة"، القاهرة في 26-28/06/2004.
130. بوحنية قوي (2005)، التعليم الجامعي في ضوء ثورة المعلومات، رؤية نقدية استشرافية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8.
131. بوخلخال عبد الله (1997)، نظرة على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مسيرة الماضي و آفاق المستقبل، يومية الخبر، العدد 2039-2040.
132. بوراكي محمد المختار (1986)، السلطة الأبوية وحركة التغير الاجتماعي، رسالة ماجستير، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، العراق.
133. بومدين سليمان (2004)، التصورات الاجتماعية للصحة والمرض في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العيادي، جامعة قسنطينة.
134. بويعلی وسيلة (2005)، زواج الأقارب في المجتمع الجزائري وانعكاسات على الأسرة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، قسم علم الاجتماع.
135. تركي رابح (1995)، أصول التربية والتعليم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
136. تقرير منظمة الصحة العالمية (2002)، التقرير الدولي حول العنف والصحة والمجتمع.
137. دريدي نورة (1999)، خريجو الجامعة بين التكوين والتشغيل، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة.
138. جريدة الفجر اليومية الجزائرية الصادرة يوم الجمعة 27 نوفمبر 2015.

139. جمال معتوق (1993)، وجوه من العنف الممارس ضد النساء خارج بيتهن، دراسة لممارسة العنف ضد النساء في الشارع بمدينة البليدة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
140. الجوهر دعاء محمود (2008)، تصور مقترح لتطوير اداء عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء إدارة المعرفة، رسالة ماجستير، كلية التربية، عين شمس.
141. حداد مصطفى (1993)، إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، العدد 1، جويلية.
142. حسن عبد الحميد غزي (2002)، العنف المتسلط على الزوجة الأسباب والأشكال والحلول، مجلة الدفاع، العدد 128.
143. خريف محمد (2008)، العنف في الوسط المدرسي-أبعاده النفسية والاجتماعية وانعكاساته البيداغوجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي تخصص العمل الاجتماعي والممارسة المهنية، جامعة منتوري، قسنطينة.
144. خلايفية نصيرة (2012)، التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين، أطروحة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي، جامعة منتوري، قسنطينة.
145. دليو فضيل وآخرون (1995)، الجامعة تنظيمها وهيكلتها نموذج جامعة قسنطينة، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة، العدد الأول، جوان.
146. زكري عمر محمد، مهني غانم (1991)، التأهيل التربوي للمدرس الجامعي، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد 26.
147. سامية مناصر (2002)، المرأة والعنف، المرأة الإطار نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة.
148. سلسلة الدراسات الإنسانية (2010)، المجلد الثامن عشر.
149. سميحة يونس (2006)، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، ماجستير في علم الاجتماع جامعة بسكرة.

150. العيسوي عبد الرحمن ()، العنف الأسري وعلاجه، المجلة الجامعية بجامعة الملك عبد العزيز، العدد 11 .
151. عامر نورة (2006)، التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة منتوري، قسنطينة.
152. عبد الفتاح أحمد جلال(1993)، إعداد هيئة التدريس بالجامعة، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، العدد 1، المجلد 1.
153. عيساوي أحمد (1994)، دور الجامعات في التنمية، جريدة البيان، عدد خمسة وأربعون.
154. فدوى بوكرديم (2002)، تصور أعضاء فريق CNFPH لأدوارهم المهنية في إطار العمل بمشروع المؤسسة، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التربوي، جامعة منتوري، قسنطينة.
155. فرحاتي العربي (2003)، العنف وجه آخر للحدائثة، ملتقى العنف والمجتمع.
156. فيليب برنو وآخرون (1975)، المجتمع والعنف ترجمة الأب الياس زحلاوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
157. قدرة عبد الأمير الهر(2008)، العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنفات في مدينة مالمو بالسويد، رسالة ماجستير في علم النفس.
158. قريشي عبد الكريم (1996)، نظرة حول وضعية التعليم العالي في الجزائر، مجلة الرواسي، جامعة قسنطينة، العدد 13.
159. قلية فاروق عبده (1997)، أستاذ الجامعة الدور والممارسة (بين الواقع والمأمول)، دار زهراء الشرق، القاهرة.
160. قنيفة نورة (2009)، المرأة والعنف في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة.
161. كنزة بوجلال(2001)، طبيعة تصور معلمي الطور الأول والثاني لظاهرة سوء المعاملة، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي، جامعة منتوري، قسنطينة.

162. لبرش راضية (2002)، " نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة.
163. اللقاني أحمد حسين(1993)، النمو العلمي والمهني للمعلم الجامعي، دراسات في التعليم الجامعي، مجلة علمية محكمة، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة.
164. لقصير عبد القادر(1999)، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، ط1.
165. ليلي الصايغ (2001)، الإساءة.. مظاهرها.. أشكالها... أثرها على الطفل، مؤتمر نحو بيئة خالية من العنف للأطفال العرب، عمان.
166. مجموعة من الباحثين (2004)، العنف بين طلاب المدارس، بعض المتغيرات النفسية، الارتباطات والمنبئات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
167. مراسيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، العدد مئة وأربعة، ذو القعدة 1391هـ، الموافق 21 ديسمبر 1971م.
168. مزوز بركو (2009)، التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية الخصائص والسمات، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21-22.
169. معاني وليد (2002)، التعليم العالي في الأردن رؤية مستقبلية ضمن مؤتمر رؤية مستقبلية للتعليم في الأردن، المنعقد في عمان في الفترة 15-16 سبتمبر.
170. معتز سيد عبد الله (2005)، العنف في الحياة الجامعية، منشورات مركز الأبحاث للدراسات النفسية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
171. معمريه بشير (2001)، مجالات وأساليب تكوين المعلم الجامعي، الملتقى الدولي الأول حول أساليب التكوين والتعليم في افريقيا والوطن العربي، جامعة فرحات عباس، سطيف.
172. مكتب التربية العربي لدول الخليج (1989)، مذكرة بشأن الإعداد اللازم لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في جامعات الدول الاعضاء، مقدمة الى مجلس التعليم العالي، الدورة السابعة عشر، العين.

173. الموسوعة العربية العالمية(1999)، الطبعة الثانية، الأجزاء 6، 7، 8، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.
174. موفق حياوي علي (1987)، دراسة مقارنة لإعداد وتدريب الأساتذ الجامعي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 22.
175. ميثاق الأمم المتحدة لسنة 2006.
176. ناهد رمزي (2003)، العنف ضد المرأة، دراسة حالة للنساء المعنفات، تقييم أداء مراكز استضافة المرأة، القاهرة، وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة لشؤون المرأة.
177. نعيمة رحماني (2008)، العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان، محكمة تلمسان أنموذجا(1995-2008)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الانثروبولوجيا، جامعة تلمسان.
178. النوري عبد الغني (1982)، أساسيات البحث العلمي ضمن محاضرات في البحث التربوي، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، الكويت.
179. نوبيات قدور (2012)، العلاقة الزوجية المتكدره وآثارها على الصحة النفسية للزوجين والأبناء، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن.
180. وثيقة خاصة بالعنف ضد المرأة صادرة عن الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة تبنته الجمعية العامة في ديسمبر 1993.
181. وداد بوحوش(2002)، تصورات رؤساء مؤسسات التعليم الثانوي لمشروع المؤسسة، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية، جامعة منتوري، قسنطينة.
182. وزارة العدل "قانون الأسرة" (2002)، المادة الرابعة، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، ط3.
183. ويس راضية (2006): آثار صدمة الاغتصاب على المرأة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علم النفس الاجتماعي، جامعة منتوري ، قسنطينة.

184. Dictionnaire le robert, 1996 Sillamy Norbert. (1983).
185. Dictionnaire usuel de psychologie(1996). Paris, édition Bordas.
186. Le petit robert, 1984.
187. Dictionnaire le robert analphabétique et analogique de la langue française, société du nouveau, paris, 1978.
188. Abric.J.C et All,(1994), Pratiques sociales et représentations ,2^{ème} éd, Paris.
189. Abric.j.c (2003), Méthode d'étude des représentations sociales, éditions Arès.
190. Batz. A,(2004) mémoire de master 1 psychologie, université de bordeaux.
191. Beitone Alain et autre(2000) : sciences sociales, coll :Aide-mémoire, 2^{ème} éd, Dalloz, Paris .
192. Bonardi,christine et Roussiau,nicolas, (1999), Les représentations sociales. Paris.
193. Boubaker ben bouzid : communication sur la réforme de l'enseignement supérieur, conseil national de transition, octobre.
194. Boucebcı (M) psychiatrie,(1987), société et développement en Algérie, Alger.
- 195.Bourdieu pierre :la domination masculine ,paris ,édition seuil,1998.
- 196.Chaoute Ben Malika, La famille algérienne entre le droit des personnes et le droit public,(1982) Revue algérienne des sciences jur-Eco-socio-N1273, Alger.
- 197.Claudet,c : depuis 1962 ,Alger :OPU,1984,tome 1.
198. Dechamps.J.C et Beauvois.J.L.(1996).La psychologie sociale des attitudes aux attributions. France: presses universitaires de grenoble .
199. Doise.W et Palmonari.A.(1986). un nouveau champ d'études des représentations sociales, Neuchâtel. Paris.de la chaux et niéstlé
200. Durkheim E.(1967).Sociologie et philosophie. Paris : PUF.
201. el ken Aliz,(1993) au fil de la crise, études sur l'Algérie et le monde arabe, entreprise nationale du livre.
202. Farouk Benatia,le travail féminin en Algérie, Alger, sned.
203. Ferrol.Gilles (1995), Dictionnaire de sociologie. Paris.2eme édition, Armand colin.
204. Fischer Gustave Nicolas(2005), les concepts fondamentaux de la psychologie sociale.3^{ème} éd, paris.

205. Flament f et Rouquette M.L.(2003).Anatomie des idées ordinaires. Paris, Armand colin.
206. Gardant, M (1981): les jeunes femmes et la nationalité algérienne, in peuples méditerranéens, N15.
207. Gustave Nicolas.F (2003), Psychologie des violences sociales, édition DUNOD, paris.
208. hachapelle H, (2005), violence conjugale ,presses université Montréal,.
209. Herzlich.C.(1969) «santé et maladie, analyse d'une représentation sociale » in Moscovici.S. Introduction à la psychologie sociale.
210. Herzlich.C.(1972) «la représentation sociale » dans Moscovici.S. Introduction à la psychologie sociale.3^{ème} édi, paris : PUF
211. Jodel et Denis,(1993) Les représentations sociales, presse universitaire de France, 3^{ème} édition.
212. Jodel et Denis.(1994). Les représentations sociales, collection sociologie d'aujourd'hui. Paris, presse universitaire de France.
213. Kaes R, in Denis jodel et M(1993), les représentations sociales.
- 214.Klineberg Otto(1972), psychologie sociale, textes fondamentaux, trad. Lévy. A, tome1, coll: organisation et sciences humaines, éd: Dunod, paris.
- 215.Kouaouci ,A (1992):Famille et contraception, Alger ,CENEAP.
216. La plantine François(1994) : anthropologie des systèmes des R S de la maladie, in denis jodelet : les RS, 4^{ème} édition , puf, paris.
217. Lévy.Brühl.Les fonctions mentales dans les sociétés inférieures, paris puf, in Denise Jodelet . « les représentations sociales », 1993.
218. Louis croq, les modèles explicatif psychique, 1996.
219. maache.y et chorfi. M.S et kouira.A (2002); Série de conférences sur la représentation sociales. un concept au carrefour de la psychologie sociale .les éditions de l'université Mentouri, Constantine.
220. marie chambart de lauw (1993): la RS dans le domaine de l'enfance, in Denis jodelet :les Rs.
- 221.Michaud Yves(1992), La violence, coll: que-sais-je 3^{ème} éd, PUF, France.
222. Michaud.y (1988), La violence, col, Puf, paris,2^{ème} éd.
223. Michaud.Yves (1978). violence et politique, paris, Gallimard.
224. Moscovici.S (1972). la psychanalyse son image et son public. Pais.
225. Moscovici.S.(1992).Les représentation sociale in le grand dictionnaire de psychologie Larousse.
226. Moscovici.S(2003), La psychologie sociale. Paris, édition quadrige : PUF.
227. Pascal moliner (2001), la dynamique des représentations sociale.
228. Piaget.(1993) J.Le jugement morale chez l'enfant, ALcan, in Denise. Jodelet . « les représentations sociales ».

-
- 229.** Piaget. J.(1967) La représentation du monde chez l'enfant. Paris, édition.
- 230.** Rachida Benkhelil (1982), réflexion sur les structures familiales, définition et reproduction sociodémographique, Alger, OPU.
- 231.** Radia, Toualbi (1984) : les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille algérienne depuis 1962 ,ENAL, Alger.
- 232.** Revue des sciences humaines, série N27, 1993.
- 233.** Rouquette. M.L(1994), sur la connaissance des masses. Grenoble, presses universitaire de Grenoble.
- 234.** Roussiau.N et Bonardi .C(2001) : les représentations sociales ; état des lieux et perspectives.
- 235.** Seca J.M (2002), Les représentations sociales. Paris, Armand colin.



ملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

استمارة بحث خاصة بالاستحضار التسلسلي

الجنس: السن: الحالة العائلية:

الرتبة: التخصص:

من فضلك أستاذ (ة) عند سماعك لعبارة "العنف الزوجي" قدم خمس (5) كلمات تتبادر

إلى ذهنك كمرحلة أولى ثم بعد ذلك كمرحلة ثانية أعد ترتيب هذه الكلمات حسب أهميتها

بالنسبة لك.

الترتيب حسب الأهمية		الترتيب حسب الظهور	
	01		01
	02		02
	03		03
	04		04
	05		05

شكرا على تعاونكم

Les 3 colonnes correspondent respectivement :

au Mot

à sa Fréquence

à son Rang Moyen

Le Fréquence minimale des mots est 3

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

battement	75	3,560
-----------	----	-------

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $\geq 3,7$

abandon	11	4,182
conflit	12	4,500
divorce	25	4,120
enfant-victime	13	4,154
femme	10	4,200
insultes	78	4,000
mépris	27	3,704
non-respect	19	3,737
négligence	24	3,917
pas-communication	16	4,063

Cas ou la Fréquence < 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

colère	3	2,667
incompatibilité	6	2,833
injustice	6	3,333
malentendu	4	3,250
maltraitance	6	3,333
violence-verbal	3	3,333

Cas ou la Fréquence < 10 et le Rang Moyen >= 3,7

angoisse	4	5,000
autorité	5	3,800
comportement	4	3,750
crie	7	4,000
discordance	3	6,000
dispute	7	4,143
douleur	4	5,000
force	4	4,500
haine	4	4,750
ignorance	5	3,800
indifference	6	4,167
jalousie	3	4,333
marie	3	4,333
menace	3	5,667
non-responsabilité	4	4,250
pas-amour	5	4,200
pas-dépense	4	5,000
socialisation	4	5,000
trahison	9	3,778

Les 3 colonnes correspondent respectivement :

au Mot

à sa Fréquence

à son Rang Moyen

Le Fréquence minimale des mots est 3

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

battement	37	3,541
-----------	----	-------

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $\geq 3,7$

conflit	11	4,545
---------	----	-------

divorce	13	4,462
---------	----	-------

insultes	42	4,024
----------	----	-------

négligence	10	3,800
------------	----	-------

pas-communication	11	4,273
-------------------	----	-------

Cas ou la Fréquence < 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

crie	5	3,600
------	---	-------

incompatibilité	5	2,800
-----------------	---	-------

indifference	3	3,333
--------------	---	-------

injustice	3	3,333
-----------	---	-------

malentendu	4	3,250
------------	---	-------

mépris	9	2,889
--------	---	-------

trahison	4	3,500
----------	---	-------

Cas ou la Fréquence < 10	et	le Rang Moyen >= 3,7
abandon	6	4,500
discordance	3	6,000
dispute	6	4,167
enfant-victime	7	3,857
femme	9	4,000
ignorance	4	4,250
marie	3	4,333
non-respect	9	4,111
socialisation	3	5,000

Les 3 colonnes correspondent respectivement :

au Mot

à sa Fréquence

à son Rang Moyen

Le Fréquence minimale des mots est 3

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

battement	38	3,579
non-respect	10	3,400

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $\geq 3,7$

divorce	12	3,750
insultes	36	3,972
mépris	18	4,111
négligence	14	4,000

Cas ou la Fréquence < 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

autorité	3	3,000
injustice	3	3,333
maltraitance	4	3,250
pas-communication	5	3,600

Cas ou la Fréquence < 10 et le Rang Moyen $\geq 3,7$

abandon	5	3,800
douleur	4	5,000

enfant-victime	6	4,500
indifference	3	5,000
pas-amour	4	4,500
trahison	5	4,000

Les 3 colonnes correspondent respectivement :

au Mot

à sa Fréquence

à son Rang Moyen

Le Fréquence minimale des mots est 3

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

mépris	20	3,550
--------	----	-------

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $\geq 3,7$

battement	55	3,782
-----------	----	-------

divorce	15	4,400
---------	----	-------

enfant-victime	10	4,000
----------------	----	-------

insultes	59	3,932
----------	----	-------

non-respect	15	3,867
-------------	----	-------

négligence	15	3,733
------------	----	-------

pas-communication	12	3,917
-------------------	----	-------

Cas ou la Fréquence < 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

autorité	3	3,000
----------	---	-------

incompatibilité	3	2,667
-----------------	---	-------

injustice	6	3,333
-----------	---	-------

malentendu	3	3,667
------------	---	-------

maltraitance	6	3,333
--------------	---	-------

trahison	6	3,667
----------	---	-------

violence-verbal	3	3,333
-----------------	---	-------

Cas ou la Fréquence < 10	et	le Rang	Moyen >= 3,7
abandon		8	4,625
angoisse		4	5,000
comportement		4	3,750
conflit		8	4,500
crie		7	4,000
femme		9	4,000
force		4	4,500
haine		4	4,750
ignorance		4	4,250
indifference		5	4,000
menace		3	5,667
non-responsabilité		4	4,250
pas-amour		4	3,750
pas-dépense		3	4,667
socialisation		3	5,000

Les 3 colonnes correspondent respectivement :

au Mot

à sa Fréquence

à son Rang Moyen

Le Fréquence minimale des mots est 3

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

battement 20 2,950

divorce 10 3,700

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $\geq 3,7$

insultes 19 4,211

Cas ou la Fréquence < 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

abandon 3 3,000

incompatibilité 3 3,000

non-respect 4 3,250

Cas ou la Fréquence < 10 et le Rang Moyen $\geq 3,7$

conflit 4 4,500

dispute 5 4,200

enfant-victime 3 4,667

mépris 7 4,143

négligence 9 4,222

pas-communication 4 4,500

trahison 3 4,000

Les 3 colonnes correspondent respectivement :

au Mot

à sa Fréquence

à son Rang Moyen

Le Fréquence minimale des mots est 3

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et le Rang Moyen $< 3,7$

battement 10 3,200

Cas ou la Fréquence ≥ 10 et

le Rang Moyen $\geq 3,7$

insultes 11 4,000

Cas ou la Fréquence < 10

et

le Rang Moyen $< 3,7$

crie 3 3,667

mépris 5 2,800

Cas ou la Fréquence < 10

et

le Rang Moyen $\geq 3,7$

femme 3 4,667